



مركز الدراسات في الدكتوراه: العلوم القانونية والسياسية
مختبر البحث: الدراسات السياسية والعلاقات الدولية المعاصرة
أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام
في موضوع :

تأثير الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية المغربية

إشراف الأستاذ: د. رشيد مرزكيوي

إعداد الطالب الباحث: ادريس قسيم

لجنة المناقشة

الدكتور رشيد مرزكيوي: أستاذ التعليم العالي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس
الدكتور سعيد الصديقي : أستاذ التعليم العالي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس
الدكتور حسن الوارث : أستاذ التعليم العالي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس
الدكتورة زهرة هياض : أستاذة التعليم العالي كلية الحقوق أكدال الرباط
رئيسا ومشرفا
مقررا
مقررا
عضوا

السنة الجامعية : 2021/2020



أهدى هذه البحوث إلى:

أبي وأمي

زوجتي وأبنائي

إخواني

أساتذتي

أصدقائي

شكر ونفكار

هَذَا البحث لم يكن ليكتمل بدون توفيق من الله عز وجل... فله الحمد والمنة أولا وأخيرا.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل، والأكاديمي المتميز، الدكتور رشيد المرزكيوي على قبوله الإشراف على هذا البحث، وهي المهمة التي اضطلع بها على أوسع وأكمل وجه رغم الانشغالات العلمية والمهام الإدارية.

أشكر أستاذي الدكتور القدير سعيد الصديقي على دعمه ونصائحه المستمرة.

الشكر والعرفان لصديقي الدكتور مصطفى الحارفي على ما قدمه لي طيلة مدة إعداد وإنتاج البحث من نصائح منهجية وأكاديمية قيمة.

الشكر والتقدير للدكتور أحمد ولد محمد الأمين على نصائحه المهمة، وعلى غيرته العلمية الملموحة.

مقدمة:

يندرج هذا البحث ضمن الاهتمامات العلمية والأكاديمية التي تعنى بدراسة السياسة الخارجية وذلك من منطلق أن هذه الأخيرة باتت تكتسي أهمية بالغة وطابعا خاصا، وتحظى باهتمام كبير من لدن الباحثين والدارسين في مجال العلوم السياسية والاجتماعية والإنسانية بصفة عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة وذلك لعدة اعتبارات أبرزها:

❖ تعتبر السياسة الخارجية مجالا خصبا، وإطارا غنيا للدرس والتحليل، وحقلا معرفيا فيه من ميزات التنوع والتعدد الشيء الكثير،

❖ تتميز دراسة السياسة الخارجية بقابليتها للتقاطع مع العديد من المجالات والحقول المعرفية الأخرى كعلم الاجتماع والفلسفة والتاريخ والجغرافيا والجيوسياسيا والاقتصاد وغيرها وبمعنى آخر، فإن تحليل السياسة الخارجية أضحي معنيا أكثر بالدراسات البين-تخصصية Interdisciplinaire، حيث تمنح هذه الخاصية للباحثين في السياسة الخارجية أفقا أوسع واطلاعا أعمق وأشمل على مختلف المواضيع والإشكالات المطروحة،

❖ ترتبط السياسة الخارجية بشكل جدلي بالسياسة الداخلية باعتبارها تجليا للسياسة العامة للدولة، ويتيح هذا المستوى من الارتباط، الاطلاع عن كثب على التفاعلات ومجالات التداخل بين السياستين وما ينتجه هذا الترابط، خاصة في ظل التحولات العميقة التي يعرفها المسرح العالمي بفعل التقدم التقني وتحرير المبادلات والعولمة وغيرها. وهذا الترابط يسميه Marcel Merle ب"التسلل المشترك للأنشطة" La compénétration des activités، حيث تتداخل أنشطة واختصاصات ومجالات اهتمام السياستين¹. وهنا تتجلى أهمية تحليل السياسة الخارجية، إذ تمكن من تفسير جوانب مهمة من السياسة الداخلية مثل نظام الحكم وبنية وأساليب اتخاذ القرار والفاعلين إلى غير ذلك،

¹ Marcel Merle, "Politique intérieure et politique extérieure", *Politique Etrangère*, N° 5, (1976), p 412

❖ يتسع مجال دراسة السياسة الخارجية ليشمل مستويات متعددة ومتنوعة، فهو من ناحية يعنى بما هو محلي من خلال التطرق للسياسة الخارجية للدولة سواء فيما يتعلق بالمدخلات (صنع السياسة الخارجية والقرارات المرتبطة بها وفاعليها...) أو المخرجات (العلاقات الخارجية للدولة) ومن ناحية أخرى، يشمل تحليل السياسة الخارجية المستويات الإقليمية والجهوية والدولية، وهو ما يمكّن من استيضاح شبكة العلاقات الإقليمية والدولية وأنماط تفاعلها، ناهيك عن الاطلاع على الترتيبات والاستراتيجيات والسياسات الدولية في مجال الأمن والاقتصاد والاستراتيجيا، بالإضافة إلى القدرة على تحليل علاقات التحالف والصراع والحرب والسلم، وكل ذلك ضمن قالب معرفي ومنهجي متين.

وهذا البحث الذي يهتم بدراسة تأثير الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية المغربية، ينطلق من هذه المميزات والخصائص بهدف استكشاف معالم جيوسياسية الدولة المغربية.

أولاً: أهمية الدراسة

نعتبر أن هناك مجموعة من الاعتبارات الموضوعية التي تضيء على هذه الدراسة أهميتها الخاصة، وتطبعها بخصوصية مقدره، ويمكن أن نجمل هذه الاعتبارات فيما يلي:

1- تحتل الجغرافيا بشكل عام، والموقع الجغرافي على وجه الخصوص مكانة متميزة في دراسات السياسة الخارجية، حيث ظل الموقع الجغرافي أحد الثوابت التي لا غنى عنها بالنسبة للباحثين في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بمحددات السياسة الخارجية. وعلى الرغم من أن النقاش حول أهمية هذا المحدد ومدى قدرته على توجيه خيارات السلوك الخارجي لم يكن محسوماً، خاصة بعد أن اتهمت الجيوسياسيا كروية للعلاقات الدولية بكونها المسؤولة عن إشعال فتيل الحرب العالمية الثانية، فإن تحولات السياسة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة أعادت للواجهة دور المعطيات الجيوسياسية للدول باعتبارها إحدى عناصر قوتها كما سيأتي تفصيله لاحقاً،

2- هذا البحث خصص للجغرافيا مكانة متميزة من خلال تصدرها للنقاش العام ضمن فصوله وأقسامه. فالعديد من الدراسات والأبحاث والأطروحات التي اهتمت بدراسة السياسة الخارجية المغربية أو غيرها، ما فتئت تنطرق للموقع الجغرافي ضمن محددات السياسة الخارجية دون إعطائه العناية اللازمة،

3- يأتي هذا البحث في فترة دقيقة من تاريخ العلاقات الخارجية للمغرب، إذ تعبر هذه الحقبة عن مرحلة انتقالية من تاريخ السياسة الخارجية المغربية ما بين فترة اتسمت بعدم الوضوح على مستوى أولوياتها وبانحسار التأثير الذي وصل إلى حد العزلة الدبلوماسية في بعض المجالات الحيوية مثل القارة الإفريقية، وبين فترة أعادت تنشيط دور السياسة الخارجية ومركزيتها في السياسات العمومية وإدماجها في عملية البناء السياسي والاقتصادي والاستراتيجي العام للدولة، حيث لم تعد الأبعاد التنموية الداخلية منفصلة عن التطلعات الاقتصادية الخارجية. يضاف إلى ذلك بداية الاهتمام بمجالات وفضاءات جيوسياسية وجيواقتصادية جديدة مثل أمريكا اللاتينية وروسيا والهند والصين،

4- بالإضافة إلى كون هذه الدراسة يمكن أن نعتبرها الأولى من نوعها التي تخصص لتحليل تأثير الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية المغربية، فإنها تعتمد بشكل أساسي على إجراء تقييم موضوعي لمقولة الموقع الاستراتيجي للمغرب والتي يتم توظيفها من طرف النخبة السياسية لتقوية الحضور والأدوار الخارجية المغربية. لذلك فإننا نعتبر أن الحاجة العلمية والأكاديمية قد أضحت ملحة من أجل إجراء دراسة نقدية لهذه المقولة ضمن مقاربة تاريخية شاملة،

5- يمكن أن نقسم الدراسات التي اهتمت بالسياسة الخارجية المغربية إلى ثلاث مجموعات كبرى: **المجموعة الأولى**، وهي التي اهتمت بجانب المدخلات أي عملية صنع السياسة الخارجية المغربية، وهي دراسات نادرة لم يعالجها الباحثون لاعتبارات موضوعية يطول شرحها، **المجموعة الثانية**، وهي الأطروحات التي ناقشت مخرجات السياسة الخارجية المغربية وهي كثيرة ومتنوعة بتنوع العلاقات الخارجية للمغرب، **المجموعة الثالثة**، وهي الأبحاث التي حاولت رصد جوانب أخرى من السياسة الخارجية المغربية

مثل ثوابتها ومتغيراتها ومحدداتها وتحولاتها وأنماط تفاعلها سواء بشكل عام، أو خلال فترات زمنية محددة (عهد الحسن الثاني، حكم محمد السادس، الفترة التأسيسية بعد الاستقلال...). ونعتبر أن بحثنا هذا تنبع إضافته النوعية في كونه يجمع بين هذه التيارات الثلاث، فهو يتطرق من جهة لبعض عوامل صنع السياسة الخارجية المغربية ويؤصل للسلوك والفعل الخارجيين للدولة المغربية من الناحية التاريخية من جهة أخرى، ويحاول أن يحدد علاقة المحدد الجغرافي بباقي المحددات الثابتة والمتغيرة. كما أنه يرصد تفاعلات الدبلوماسية المغربية مع مستجدات الربيع العربي وتداعياته، كما أنه لا يغفل الجوانب النظرية ويعززها بتخصيص القسم الثاني بأكمله للحديث عن مخرجات السياسة الخارجية المغربية،

6- يفتح مشروع هذه الأطروحة على مستويات متقدمة من النقاش العلمي والأكاديمي في مجال السياسة الخارجية، ونقصد بهذه المستويات المتقدمة بعض الخصائص والمفاهيم والمقاربات التي ظلت حكرا على السياسة الخارجية للقوى الكبرى والدول العظمى بحكم تعدد اتجاهاتها وتشابك مصالحها واتساع مجالات وفضاءات تسييرها وتدبيرها، ومن قبيل هذه المفاهيم الجيوسياسية النقدية والهوية الجيوسياسية.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع

هذه المحاولة البحثية ساهمت أسباب موضوعية وأخرى ذاتية في بلورتها وإخراجها إلى حيز الوجود.

الأسباب الموضوعية:

تكمن الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

أولا: تكتسي دراسة السياسة الخارجية بصفة عامة أهمية معتبرة من منطلق أنها تفتح أفق الاطلاع على تحولات السياسة العالمية ومتغيرات العلاقات الدولية، وتؤهل الباحث لامتلاك أدوات البحث وما تفترضه من مناهج التحليل والوصف والتوضيح والفهم والتفسير، والتوجيه،

ثانيا: إن البحث في مجال السياسة الخارجية المغربية يكاد يرقى إلى درجة الواجب العلمي والأكاديمي بالنسبة للباحثين في تخصص العلاقات الدولية في المغرب، فهو بمثابة الأرضية التي تتيح لهم القدرة على الإلمام بهندسة علاقات المغرب الإقليمية والجهوية والدولية، ونعتبر أن ذلك خطوة أساسية في مسار البحث الأكاديمي الشامل في هذا المجال،

ثالثا: لا تزال دراسة السياسة الخارجية المغربية تحتاج إلى جهود علمية وإسهامات بحثية بهدف إغنائها، خاصة وأن أحد التحولات الرئيسية التي تعرفها عملية تحليل السياسة الخارجية هو المواكبة العلمية والأكاديمية من لدن الباحثين والمهتمين لانشغالات وجهود الساسة وصناع القرار. هذا المنحى وإن كانت شروطه غير متوفرة وإمكانياته غير مفتوحة في المغرب، فإن ذلك لا يمنع من تعميق البحث كما وكيفا في الدراسات التي تعنى بالسياسة الخارجية المغربية.

الأسباب الذاتية:

من أهم الأسباب الذاتية المحفزة لاختيار هذا الموضوع أذكر ما يلي:

أولا: هذا البحث لا يبتعد كثيرا عن بحث سابق كنت قد أعدته لنيل شهادة الماستر في القانون الدولي والعلاقات الدولية المعاصرة حول العمق الاستراتيجي للمغرب في الفضاء المتوسطي، دراسة جيوسياسية وجيوستراتيجية. ونعتقد أن هذا الأمر يحقق نوعا من الاستمرارية المطلوبة بالنسبة للباحثين ويؤهلهم لاكتساب آليات التخصص في مجالات بحثية معينة،

ثانيا: الشغف العلمي بمجال السياسة الخارجية المغربية وبالدراسات الجيوسياسية والجيوستراتيجية لاعتقادي الراسخ بمتانة طرحها الأكاديمي وقوتها الحجاجية.

ثالثا: أهداف الدراسة

يتوخى هذا البحث تحقيق مجموعة من الأهداف، نجملها فيما يلي:

- أ- المساهمة في إغناء النقاش العام حول السياسة الخارجية المغربية خاصة وأن الجانب العلمي والأكاديمي يضطلع بدور الريادة في هذا المضمار،
- ب- الانتقال بالبحث في السياسة الخارجية المغربية إلى مستويات متقدمة تروم تدقيق بعض جوانبها، ونعتبر أن المحدد المتمثل في الموقع الجغرافي وتأثيره على السياسة الخارجية يستحق إفراده ببحث كامل نظرا لأهميته من جهة، واعتبارا لارتكاز السلوك الخارجي المغربي عليه من جهة أخرى،
- ج- المساهمة في بناء إطار نظري حول بعض جوانب السياسة الخارجية المغربية وعلاقتها الإقليمية والدولية ومحاولة إيجاد الخيوط الناظمة الموجهة للخيارات الخارجية للمملكة المغربية، لذلك فإن هذا البحث يحتوي على جانب نظري مهم يؤسس للجانب العلمي والتطبيقي في البحث،
- د- محاولة استيضاح درجة تأثير العوامل الجغرافية على توجهات السياسة الخارجية للمغرب وذلك من خلال التمييز بين ما أسميناه الهويات الجيوسياسية والسياسات الإقليمية. فالأولى تعبر عن الخيارات الاستراتيجية النابعة من طبيعة البناء السياسي والتاريخي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، والثانية تمثل المجالات الأقل حضورا وألوية بالنسبة للفعل الدبلوماسي المغربي،
- هـ - يشكل هذا البحث مقدمة وتمهيدا لدراسات أو أطروحات أخرى قد تجعل من تحليل جيوسياسية الدولة المغربية محورا لها بشكل أكثر عمقا وشمولية. فالأكيد أن هذا البحث لا يمكن أن يلامس كل الجوانب والقضايا المرتبطة بالجيوسياسية المغربية إلا أنه بالمقابل لم يغفل الإشكالات والأسئلة الرئيسية.

رابعاً: مفاهيم الدراسة

يرتكز هذا البحث على جملة من المفاهيم الأساسية التي تعتبر بمثابة مفاتيح لفهم أهدافها ومحاورها وبنيتها، وهي ثلاثة مفاهيم رئيسية: السياسة الخارجية، الجيوسياسيا والموقع الجغرافي.

مفهوم السياسة الخارجية:

إن محاولة تعريف السياسة الخارجية ليست بالمهمة السهلة، إذ إن توظيف هذا المصطلح واسع ومنتشر من طرف الأكاديميين والباحثين والصحفيين والساسة وغيرهم. وعلى الرغم من ذلك، فإن التدقيق في أهدافها وقضاياها وفاعلها يؤدي بشكل أوتوماتيكي إلى نوع من التداخل بين هذا المفهوم ومفاهيم أخرى من قبيل العلاقات الدولية والعلاقات الخارجية والسياسة الدولية وغيرها¹. لذلك فسنحرص على استعراض أهم التعريفات وأشهرها للسياسة الخارجية.

فاستناداً إلى كل من "Claude Rosens" و "Joao Bento Beja"، تعرف السياسة الخارجية تقليدياً شأنها في ذلك شأن أية سياسة بأنها الدينامية الموجهة لتحقيق أمثل لأهداف الدولة على مستوى النظام الدولي، فهي تؤسس للتوجهات والأهداف التي تحدها كل دولة لبناء فعلها الخارجي، وهي في نفس الوقت تشمل تعريف الاستراتيجيات التي تطبقها كل دولة بهدف تأمين مصالحها في النظام العالمي².

ويعتبر تعريف "Marcel Merle" من أهم التعريفات التي قدمت للسياسة الخارجية، حيث يعرفها بكونها: الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج، بمعنى آخر النشاط الذي يعالج الإشكالات التي تطرح خارج حدود الدولة³.

¹ Claude Rosens, Joao Bento Beja, "Définitions et repères", Dans *La politique étrangère: Le modèle classique à l'épreuve*, Dir Tanguy de Wilde d'Estmael, (Bruxelles: Peter Lang, 2004), p 23.

² المرجع السابق، ص 25.

³ Marcel Merle, *Politique étrangère*, (Paris: Presses universitaires de France, 1984), p 7.

أما "Frédéric Charillon"، فالسياسة الخارجية بالنسبة إليه هي: الأداة التي تحاول الدولة من خلالها تشكيل وصياغة بيئتها السياسية الدولية¹.

ويبرز تعريف "Walter Carlsnaes" من بين التعريفات المهمة للسياسة الخارجية، حيث يقدمها بأنها الإجراءات المعبر عنها من خلال أهداف صريحة ومحددة والتي يتبعها الممثلون الحكوميون نيابة عن مجتمعاتهم السيادية وهي موجهة نحو أهداف وظروف وفاعلين -حكوميين وغير حكوميين- يتواجدون خارج نطاق شرعيتهم الترابية².

من جهته "يعرف حامد" ربيع السياسة الخارجية بأنها: جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية. إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تتطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي تطلق عليه إسم السياسة الخارجية³.

مفهوم الجيوسياسيا:

لا تقل صعوبة تعريف الجيوسياسيا عن تلك المتعلقة بتعريف السياسة الخارجية، إلا أن الفرق الأساسي بين الأولى والثانية هو أن الجيوسياسيا وإن كانت شائعة في المجتمع العلمي والسياسي، إلا أن مفهومها شكّل منذ فترة طويلة موضوع جدل حول شرعيتها وتعريفها⁴.

بشكل عام تعبر الجيوسياسيا عن مختلف الممارسات من سياسات وتصورات وخطاب ونظريات الرامية للتحكم في المجال الجغرافي، كما يعرفها كل من "Kathleen E. Braden"

¹ Frédéric Charillon, *Politique étrangère: Nouveaux regards*, (Paris: Presses de Sciences Po, 2002), p 13.

² Walter Carlsnaes, "Foreign Policy", *Handbook of International Relations*, (London: Sage Publications Ltd, 2002), Cited by: Stephan Keukeleire, Simon Schunz, "Analysing Foreign Policy in a Context of Global Governance", *Theorizing Foreign Policy in a Globalized World*, Ed Gunther Hellman and Knud Erik Jorgensen, (New York: Palgrave Macmillan, 2015), p 66.

³ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص 7.

⁴ Frédéric Lasserre, "Géopolitique et politique étrangère: Une complémentarité dans la différence", (Consulté 28 Novembre 2018), sur: <https://bit.ly/2zZ5pQA>.

و"Fred M. Shelley"، بأنها دراسة العلاقات الدولية والنزاعات من منظور جغرافي، إذ إن الاعتبارات الجغرافية تدعم فكرة أن الموقع والمسافة وتوزيع الموارد الطبيعية والبشرية كلها عوامل ذات تأثيرات مهمة في العلاقات الدولية¹.

وتعود فكرة التحليل الجيوسياسي المنبني على محاولة إيجاد روابط بين المعطيات الجغرافية وقضايا السياسة الخارجية إلى نهاية القرن التاسع عشر مع ما سمي بالمدرسة المادية، والتي عبرت عنها كتابات وأعمال كل من "فردريك راتزل"²، و"رودلف كيلين"، و"ألفرد ماهان"³، و"هالفورد ماكيندر"⁴، و"نيكولا سبايكرمان"⁵، و"كارل هاوشوفر"⁶. وترتكز أهم أفكار هذه المدرسة والتي يصطلح عليها كذلك بالجيوسياسيا الكلاسيكية على أربع أفكار رئيسية: **أولها**، أن الدولة هي الفاعل الوحيد في التحليل الجيوسياسي وعلى أن استمرارها وضمن مصالحها رهين بقدرتها على حيازة القوة مثل الكائن الحي الذي لا يمكن أن يعيش دون التوسع وإلا فسيواجه النهاية والاضمحلال. **ثانيها**، لا تخضع جيوسياسية الدول وفق هذا المنظور للقوانين الدولية. **ثالثها**، تحديد سياسات الدولة وخاصة الخارجية منها ينضبط للحتمية الجغرافية التي تجعل من المعطيات والإمكانات الجغرافية عناصر ثابتة لا تتغير، وبالتالي فإن طموحات الدولة تظل هي نفسها طيلة قرون من الزمن وهي ما يتم التعبير عنه بالحتمية التاريخية. **رابعها**، تعتبر الجيوسياسيا الكلاسيكية بمثابة الوعي الجغرافي للدولة، وهو ما يجعل

¹ Kathleen E. Braden, Fred M. Shelley, *Engaging Geopolitics*, (London, New York: Routledge, 2000), p 5.

² Friedrich Ratzel, *La Géographie politique: les concepts fondamentaux*, Trad François Ewald, (Paris: Libr. A. Fayard, 1987).

³ Alfred Tayer Mahan, *Influence de la puissance maritime dans l'histoire, 1660-1783*, Trad E. Boisse, (Paris: C. Tchou, 2001).

⁴ Halford J. Mackinder, "The Geographical Pivot of History", *The geopolitics Reader*, (London and New York: Routledge, 1998).

⁵ Nicholas John Spykman, *America's Strategy in World Politics*, (New York: Harcourt Brace, 1942).

⁶ Karl Haushofer, "Why Geopolitik?", *The geopolitics Reader*, (London and New York: Routledge, 1998).

من هذه المقاربة عقيدة للقوة بالدرجة الأولى، أي أن العلاقات الدولية بصفة عامة هي علاقات قوة وصراع وحرب¹.

تعرضت الجيوسياسيا وفق هذا المقترح المستند على الحتميتين الجغرافية والتاريخية لنقد شديد واعتبرت غير عادلة وتمثل صورة نمطية وليست تحليلا موضوعيا للعلاقات الدولية²، خاصة وأن المبادئ والأفكار التي تأسست عليها ساهمت بشكل حاسم في خلق ظروف وحيثيات اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية جعلت بعض المفكرين يصفون الجيوسياسيا الكلاسيكية بالسم الفكري "Intellectual Poison"³. لذلك فإن الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عرفت تحولين رئيسيين في فهم الجيوسياسيا وتوظيفها:

التحول الأول، تمثل في تعدد نظري وعملي في فهم الجيوسياسيا وفق الخصوصيات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لمختلف الدول والتكتلات الإقليمية والجهوية، ومن ثم ظهرت جيوسياسية الولايات المتحدة الأمريكية و جيوسياسية أمريكا اللاتينية والجيوسياسية الفرنسية والروسية والصينية والهندية وغيرها⁴.

التحول الثاني، تجلى في بروز عوامل جديدة باتت تتأسس عليها السياسة الخارجية للدولة والعلاقات الدولية بصفة عامة، وهذا التبدل الجذري بدأت معالمه في البروز منذ نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين، حيث إن التأثيرات العميقة للعولمة والتقنيات الحديثة والعوامل الإيديولوجية والهوياتية بالإضافة إلى تصاعد تأثير الاقتصاد، كلها عوامل وجهت

¹ Frédéric Lasserre, "Géopolitique et politique étrangère: Une complémentarité dans la différence", op.cit

² C. Dale Walton, "The Geography in an uncertain world: the case for classical geopolitics", *Geopolitics and the Great Powers in the Twenty-first Century: Multipolarity and the revolution in strategic perspective*, (New York, Routledge, 2007), p 15.

³ Klaus Dodds, *Geopolitics: A Very Short Introduction*, (Oxford: Oxford University Press, 2014).

⁴ لمزيد من التفاصيل حول خصائص هذه المقاربات الجيوسياسية المختلفة يمكن الاستناد إلى المرجع:

Gérard Dussouy, *Les théories géopolitiques: traités de relations internationales*, (Paris: L'Harmattan, 2006).

العلاقات الدولية والسياسة الخارجية إلى الانفلات التدريجي من الحتميتين الجغرافية والتاريخية التي انبنت عليها الجيوسياسيا الكلاسيكية¹.

مفهوم الموقع الجغرافي:

يحيل مفهوم الجغرافيا بشكل عام إلى الدراسة المنهجية للموقع أو المكان، كما تعنى دراسة الجغرافيا بالأسئلة المرتبطة بمختلف الظواهر الإنسانية وكيف وأين تتموقع وتتفاعل وتتوزع. وبالإضافة إلى ذلك يعمل علماء الجغرافيا على تحليل ومقارنة خصائص الأمكنة وإدماجها في قالب معرفي يرمي إلى تحديد القوى والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية التي تؤثر في النشاط الإنساني في مختلف الأماكن عبر العالم².

ويميز التحليل الجغرافي بين الموقع المطلق والموقع النسبي، فالأول هو المكان والموقع الثابت من المساحة الأرضية حيث يتم تحديده من خلال خطوط الطول وخطوط العرض، وما يميز هذا المعيار أنه لا يمكن أن يكون لمكانين أو موقعين نفس هذه الخصائص. أما الموقع النسبي فهو الذي يتم دراسته وتحديده في إطار علاقته مع مواقع أخرى، وهذا المستوى من التحليل الجغرافي يعتبر ضروريا وحاسما في دراسة الجيوسياسيا الدولية.

وعلاوة على ذلك، يهتم التحليل الجغرافي بما يسمى التوزيع أي دراسة البناء الجغرافي للظواهر وفهم الآليات المسؤولة عن إنشاء وتغيير مختلف الظواهر التي تتم ضمن مساحة جغرافية معينة. وهذا المستوى من التحليل يعتبر دوره مركزيا في فهم الجيوسياسيا والعلاقات الدولية، ومن مثل هذه التوزيعات نذكر مثلا توزيع السكان والموارد الطبيعية والصناعات والوحدات العسكرية والجماعات الإثنية والثقافية.

¹ تطرقت العديد من الكتابات والاجتهادات العلمية لهذا التحول في فهم وتوظيف الجيوسياسية، ونخص بالذكر المدرسة الأنكلو ساكسونية التي نجحت في رصد هذا التحول، ونذكر على سبيل المثال المراجع التالي:

Gearóid Ó Tuathail and Simon Dalby, *Rethinking geopolitics*, (London: Routledge, 1998).

Colin Flint, *Introduction to Geopolitics*, (New York, Oxon: Routledge, 2006).

John Agnew, *Geopolitics: re-visioning world politics*, (London: Routledge, 1998).

² Kathleen E. Braden, Fred M. Shelley, *Engaging Geopolitics*, (London, New York: Routledge, 2000), pp 5-6.

وبقدر ما يعتبر تعريف الموقع الجغرافي مهما في هذا البحث، فإن العلاقة بينه وبين السياسة الخارجية تظل من أهم إشكالات هذه الدراسة. ذلك أن مختلف الدراسات الأكاديمية التي اهتمت بتحليل وتفسير السياسة الخارجية لا تنفك ترصد الدور المحوري الذي يلعبه الموقع الجغرافي. وفي هذا السياق يعتبر كل من "بهجت قرني" و"علي الدين هلال دسوقي"، أن العلاقة بين الجغرافيا والسياسة علاقة وثيقة وعلى أن أهداف السياسة الخارجية إنما تملئها بوضوح الاعتبارات الجغرافية. كما أن موقع دولة ما بين جيرانها يسهم في هويتها القومية، كما أن احتمال تنمية دولة ما يتأثر بما تملكه من موارد جغرافية مثل الحجم والطبوغرافيا والمناخ والثروات الطبيعية التي تلعب دورا حيويا في تقرير هل ستطور الدولة صناعتها أو زراعتها أو هما معا. كما أن الجغرافيا تحدد أيضا هل لدى الدولة عناصر القوة مثل وجود قاعدة اقتصادية قوية أو حدود يمكن الدفاع عنها بسهولة، كما أن استخدام أمة لثرواتها الطبيعية داخل حدودها يؤثر على قدرتها على تنفيذ متطلبات سياستها الخارجية ومقاومة ضغوط الدول الأخرى، وتؤثر العوامل الجغرافية كذلك على أعمال النخبة الحاكمة وتتوقف أهمية هذا التأثير على كيفية إدراك وتفسير العوامل الجغرافية من قبل صانعي السياسات¹.

خامسا: الإشكالية المركزية للدراسة

ترتكز هذه الدراسة على إشكالية رئيسية وهي أن السياسة الخارجية المغربية تخضع إلى حد بعيد للمعطيات والعوامل الجغرافية وبشكل خاص للموقع الجغرافي. هذا الأخير وإن كان يحقق للدولة مجموعة من المزايا انطلاقا من طبيعته الاستراتيجية، فإنه بالمقابل يعرض الدولة لمجموعة من التهديدات سواء منها التهديدات المباشرة أي تلك ذات الطبيعة الجيوسياسية التقليدية المرتبطة بالجوار الجغرافي وبالحدود أو تلك المرتبطة بالظواهر العابرة للحدود مثل الجريمة المنظمة والإرهاب والهجرة والتغيرات المناخية وغيرها.

¹ بهجت قرني، علي الدين هلال دسوقي، "تحليل السياسة الخارجية في عصر العولمة وعالم العرب"، السياسات الخارجية للدول العربية: تحدي العولمة، ترجمة أحمد مختار الجمال، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016)، ص 44.

سادسا: الإشكاليات الفرعية للدراسة

إن الإشكالية المركزية المعنن عنها أعلاه هي عبارة عن مجموعة من الإشكاليات الفرعية أو الفرضيات التي يمكن اعتبارها بمثابة أعمدة حجاجية لهذا البحث والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: ساهم الموقع الجغرافي للدولة المغربية عبر التاريخ في التحكم في تشكيل جيوسياسية الدولة، بل أكثر من ذلك فقد كان دوره حاسما في التأثير على الأطوار الجيوسياسية للدولة ما بين قوة كبرى مؤثرة وموجهة للترتيبات الإقليمية والجهوية وحتى الدولية، وما بين قوة متوسطة قادرة على المشاركة في الأحداث والقضايا الدولية، وما بين دولة ضعيفة خاضعة للتأثيرات والأطماع الخارجية وموضوع صراع بين قوى استعمارية وإمبريالية أخرى.

ثانياً: يؤثر العامل الجغرافي على باقي المحددات السياسية الخارجية المغربية سواء منها الثابتة أو المتغيرة، وهذا التأثير وصل إلى حد التحكم والتوجيه في بعض الحالات من قبيل ارتباط الاقتصاد المغربي والنظام الرأسمالي العالمي والاعتماد على المساعدات المالية والاقتصادية الخارجية والافتراض.

ثالثاً: يعتبر الموقع الجغرافي مصدر التهديد الأساسي للمغرب وهذه التهديدات تتخذ شكلين: الأول تهديدات مباشرة وتتمثل في التهديدات الإسبانية والجزائرية، وتهديدات أخرى لا تنفصل عن المعطى الجغرافي خاصة وجود المغرب في الواجهة الغربية للقارة الإفريقية المنفتحة على المحيط الأطلسي حيث تتركز أبرز خطوط تجارة المخدرات عبر العالم، وكذلك وجوده ضمن الحدود المباشرة المتاخمة لمناطق التوتر والصراع المتعدد الأوجه والأشكال في إفريقيا جنوب الصحراء.

رابعاً: يوجه الموقع الجغرافي خيارات السياسة الخارجية المغربية وذلك عبر رسم أولوياتها التي تتراوح ما بين توجهات استراتيجية مرتبطة بالمصالح الحيوية للمغرب وما بين سياسات إقليمية خاصة مع الدول والقوى الصاعدة والمجالات الجيوسياسية والتي وإن بدت

استراتيجية من الناحية التاريخية فإنها لا ترقى إلى درجة العلاقات المؤسسة والموجهة والمهيكله للسلوك الخارجي للمغرب.

سابعا: منهج الدراسة

يتميز البحث في مجال العلوم السياسية بشكل عام بقابليته لاحتواء العديد من مناهج البحث في العلوم الإنسانية. ونعتقد أن الذي أضفى على مجال التخصص في العلاقات الدولية أهمية معتبرة هو انفتاحها على مختلف مناهج البحث، بل إن العديد من المنظرين والمهتمين بمجال العلاقات الدولية ساهموا بشكل حاسم في تطوير هذه المناهج.

وعلى مستوى آخر باتت البحوث والأطروحات في العلاقات الدولية والقانون الدولي لا تعتمد على منهج بحثي واحد وإنما تمزج بين عدة مناهج، وهو ما يحقق للبحث متانة علمية وأكاديمية ومنهجية مهمة.

من جهتنا وانطلاقا من طبيعة الموضوع اعتمدنا في تحليله بشكل أساسي على ثلاث مناهج رئيسية:

المنهج التاريخي:

يسمى كذلك بالمنهج الاستردادي لأنه بمثابة عملية استرداد واسترجاع للماضي، والعديد من منظري العلاقات الدولية أمثال "هانس مورغنتاو" و"مارتن وايت" و"هيدلي بول" و"ستانلي هوفمان" كلهم وظفوا المنهجية التاريخية في أبحاثهم ودراساتهم وبناء نظرياتهم. وقد تم توظيفه في هذا البحث من أجل فهم جذور وامتدادات السلوك الجيوسياسي للمغرب خلال مراحل تاريخية محددة. ونعتبر أن الدراسة التاريخية للعلاقات الدولية للمغرب تمكن من الوقوف عند ثوابت ومتغيرات السياسة الخارجية المغربية وأهم تحولاتها، كما أن المنهجية التاريخية تسمح لنا بفهم طبيعة الارتباطات الجيوسياسية للمغرب خاصة مع الغرب الذي ظل المغرب ثابتا بالنسبة إليه ضمن طموحاته الاستراتيجية وأطماعه الإمبريالية الكولونيالية. وهذا التمثل الغربي للمغرب مرتبط بشكل مباشر بطبيعة موقعه الجغرافي وهو كذلك التصور الذي

تحكم ولا يزال في بناء جيوسياسية الدولة المغربية المعاصرة المؤسسة هيكليا و علائقيا وبنويًا بالغرب.

المنهج البنوي:

من المعلوم أن المنهج البنوي في تحليل العلاقات الدولية ينبنى على ثلاث مسلمات أساسية: الأولى وهي أسبقية وألوية العلاقة على شروط العلاقة نفسها. بمعنى آخر، ينبنى النظام الدولي على العلاقة بين الوحدات وليس على الوحدات نفسها، ويرتكز على البنية وليس موضوعها، ويستند على الكل وليس الجزء. الثانية تتمثل في كون وحدات البنية الدولية تتحدد من خلال موقعها المجالي والفضائي من باقي الوحدات، حيث إن وحدات البنية لا تختلف بناء على مضمونها أو خصائصها وإنما بموقعها وهو ما يسمى بالطابع الطبوغرافي للبنوية. الثالثة يتم التعبير عنها بما يسمى تبادلية الوحدات داخل النظام، فهذا الأخير يتطور انطلاقًا من إعادة تشكيل وبناء الوحدات، إنه البعد الديناميكي للبنوية.

من هذا المنطلق، فإن اللجوء إلى المنهج البنوي في هذا البحث يأتي من أجل تحقيق هدف أساسي وهو الاطلاع ليس على العلاقات الدولية للمغرب فحسب، وإنما على بنية تشكيلها من خلال ثلاث مداخل: المدخل الأول المرتكز على صانع القرار، حيث نسعى من خلال هذا المستوى محاولة فهم دور هذا الفاعل في تسيير وصنع السياسة الخارجية وفق الهندسة الجيوسياسية والجيوستراتيجية الحالية، مع التركيز أساسًا على تمثل المؤسسة الملكية لدور الجغرافيا ولتوظيفها للموقع الجغرافي في السياسة الخارجية سواء على مستوى الخطاب أو على مستوى الممارسة. المدخل الثاني وهو طبيعة النظام السياسي وبنيته ومدى التأثير على ارتباطاته وتحالفاته الإقليمية والجهوية والدولية. المدخل الثالث وهو النظام الدولي نفسه حيث إن التشكيل الدولي الحالي ونمط التوزيع الجيوسياسي للقوة والثروة وتحولاته وأحداثه وتفاعلاته، عناصر حاضرة بقوة في توجيه السياسة الخارجية للمملكة المغربية.

إن هذه المداخل الثلاث تشكل مجتمعة بنية تؤسس لأنماط معينة ومحددة من العلاقات المتشابهة والمترابطة (المسلمة الأولى)، وهي العلاقات المؤسسة والموجهة في جانب مهم منها على الاعتبارات الجغرافية (المسلمة الثانية)، وغير منفصلة عن بنية النظام الدولي

(المسلمة الثالثة). فوجود نظام سياسي ملكي يحتل فيه الملك موقع الصدارة ويحتكر القرار في مجال السياسة الخارجية وذلك ضمن بيئة إقليمية و جهوية تتفاعل فيها أنظمة سياسية متعددة مغايرة، وهو نظام ذو ارتباطات جيوسياسية وجيوستراتيجية خاصة، الأمر الذي يجعل من السياسة الخارجية المغربية خاضعة لبنية تتفاعل فيها كل هذه العناصر مجتمعة.

المنهج النسقي:

يشكل هذا المنهج أداة مثالية لإدراك حدود خيارات السياسة الخارجية، فالقرارات التي تتخذها الدولة لم تعد بمعزل عن دور وموقع باقي الفاعلين في النظام العالمي برمته: دول، منظمات عالمية، شركات متعددة الجنسيات، المجتمع المدني... كما أن المقاربة النسقية أو النظامية تعبر عن العلاقات التبادلية بين الدول النابعة من عوامل متعددة ومتراطة تتحرك عبرها الدولة ضمن نظام تراتبي سياسي واقتصادي وأمني.

وفيما يتعلق بهذه الدراسة فإن حضور المنهج النسقي كإطار للتحليل يتجلى من خلال التطرق للتحديات التي تواجه السياسة الخارجية المغربية والمنبثقة عن النسق الموجه للعلاقات الإقليمية والجهوية والدولية للمغرب. وهذه التحديات وكما سبقت الإشارة إلى ذلك إما تحديات يفرضها طبيعة الجوار الإقليمي للمغرب والذي يدفع بالدولة إلى تبني سلوك جيوسياسي يأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات، خاصة في ظل ارتباط قضايا حساسة ومركزية بالنسبة للسياسة الخارجية للمغرب بطبيعة هذا الجوار ومن مثل ذلك قضية الصحراء وقضية سبتة ومليلية وقضية الهجرة وغيرها. ومن جانب آخر هناك تحديات تتجاوز النطاق الإقليمي المباشر، ونقصد بذلك تحديات العلاقة مع حلفاء المغرب وشركائه مثل الاتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي. وكل هؤلاء من الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي الذين تتباين طموحاتهم وسياساتهم الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية.

القسم الأول: الفهم الجغرافي للسياسة الخارجية المغربية

تعتبر الجغرافيا إحدى الحقول المعرفية والعلمية التي تهتم بدراسة الأرض ومختلف الظواهر والعناصر والتفاعلات المرتبطة بها، وتتنوع عمليات ومستويات البحث في هذا العلم ما بين الاستكشاف والملاحظة والتحليل والتجربة وغيرها. وكلها تنضوي ضمن ما يمكن أن نسميه بالفهم أو البحث أو التفكير الجغرافي، وهو أسلوب في التفكير يكاد لا يختلف عن مناهج البحث الأخرى مع فارق جوهري هو أن هذا الأسلوب يدمج عنصرا مركزيا وهو المجال أو الفضاء أو التراب. فالتحديد المكاني أو المجالي لظاهرة أو فعل أو حدث واستكشاف أنماط تفاعله وخصائصه وعلاقاته بالعناصر الأخرى هو ذلك جوهر الفهم الجغرافي.

إن هذا المستوى من البحث والاستكشاف تكمن أهميته في كونه يرصد الظواهر والأحداث والسياسات من خلال أربع زوايا رئيسية: أولها المجال، ثانيها المستوى أو النطاق أي من المحلي إلى الإقليمي والجهوي إلى العالمي وعلاقات الارتباط بين هذه المستويات، ثالثها المسافة والقرب ورابعها نمط العلاقات التي تفرزها وتنتجها العوامل والعناصر الجغرافية.

على مستوى آخر، لا تنفصل دراسة وتحليل السياسة الخارجية عن الجغرافيا من منطلق أن الموقع الجغرافي ظل من المحددات الثابتة للسياسة الخارجية للدول سواء في الدراسات الكلاسيكية أو الدراسات المعاصرة، وكذلك استنادا إلى طبيعة السياسة الخارجية نفسها التي تهتم أساسا بدراسة السلوك الخارجي للدولة وعلاقتها مع مختلف الفاعلين الدوليين وهو السلوك المنضبط إلى حد بعيد للعوامل والإمكانات الجغرافية للدولة.

من هذا المنطلق ارتأينا أن نستهل هذا البحث بمحاولة عكس زاوية التحليل هاته على السياسة الخارجية المغربية كونه يمثل أرضية نظرية ومفاهيمية وتحليلية للانطلاق نحو فهم أشمل وأعمق لتفاعلات وارتباطات المغرب مع محيطه الخارجي. وقد اقترحنا تقسيما كالآتي:

الفصل الأول: الجغرافيا بعد مؤسس وموجه للسياسة الخارجية المغربية

الفصل الثاني: الجغرافيا والسياسة الخارجية المغربية مظاهر الاتصال والانفصال

الفصل الأول: الجغرافيا بعد مؤسس وموجه للسياسة الخارجية المغربية

يبرز تأثير الجغرافيا على السياسة الخارجية المغربية من خلال دورين أساسيين ومحوريين: الأول هو التأسيس والثاني هو التوجيه.

فطبيعة الموقع الجغرافي للمغرب من جهة وتاريخ علاقاته الدولية من جهة أخرى يدفعنا إلى البحث في أصول وجذور سلوكه السياسي الخارجي، وهو سلوك يستند إلى مجموعة من المحددات منها ما هو مرتبط بالمنظومة الداخلية أي نمط الحكم والنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبنية الديمغرافية والثقافة السياسية والسلالات المتعاقبة على الحكم والإيديولوجية وغيرها... ومنها ما هو ناجم عن التفاعلات مع المحيط الخارجي الإقليمي والجهوي والدولي ضمن رؤية تاريخية شاملة.

إن هذا التأسيس -إن صح التعبير- هو عامل مميّز لاستكشاف خيارات وتوجهات السياسة الخارجية المغربية خاصة وأن الدولة المغربية ومنذ حصولها على الاستقلال عمدت إلى تحديد دوائر التأثير والنفوذ والانتماء الجيوسياسي.

وبناء عليه فإن هذا الفصل يبحث في مختلف مظاهر حضور العامل الجغرافي في السياسة الخارجية للمغرب وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تحولات الوضع الجيوسياسي للمغرب عبر التاريخ

المبحث الثاني: تأثير العامل الجغرافي على محددات السياسة الخارجية وعلى المبادئ الجيوسياسية للمغرب

المبحث الأول: تحولات الوضع الجيوسياسي للمغرب عبر التاريخ

في بداية هذا المبحث لابد لنا من توضيح مسألة منهجية تحاول الإجابة عن السؤال التالي: إلى أي حد يمكن لهذه الدراسة ذات الطابع الجيوسياسي أن تحتل مبحثا كاملا يتطرق إلى دور العناصر التاريخية في تشكيل جيوسياسية الدولة المغربية الحديثة؟

الإجابة على هذا السؤال لها ركنان الأول عام والثاني خاص.

على المستوى العام، من المعلوم أن دراسة السلوك الخارجي للدولة فرع من العلاقات الدولية التي تنتمي بدورها معرفيا إلى حقل العلوم السياسية حيث لا يوجد بين هذه الأخيرة وبين الدراسات التاريخية أي تضاد أو اختلاف، ناهيك على أن مجال العلاقات الدولية هو مجال يفتح على كل الحقول المعرفية ضمن ما يسمى بـ "البين-تخصصية" "Interdisciplinarité".

ومنذ القرن التاسع عشر كان المؤرخون ومن خلال الاعتماد على الروايات الرسمية للأحداث لا يفرقون بين التاريخ الدبلوماسي ودراسة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. غير أن مدرسة الحوليات Annales¹ أحدثت طفرة نوعية من خلال رسم حدود المقاربة الزمنية والحديثة في الدراسات التاريخية للعلاقات الدولية ومن خلال مناهج هذه المدرسة بدأ الحديث عما سمي "بالتاريخ الشامل" الذي يأخذ بعين الاعتبار مختلف مظاهر الحياة في التأريخ لأي حقبة من الحقبة. لذلك فإن عملية التأريخ في مجال العلاقات الدولية لا يجب أن تنصب فقط على دراسة وتحقيق الوثائق الرسمية والأرشيف والمراسلات الدبلوماسية، ولكن لا بد وأن تتسلح بالآليات العلوم السياسية من أجل تحقيق فهم أكبر وأعمق للظواهر والأحداث العالمية.

¹ مدرسة الحوليات هي تيار تاريخي فرنسي أسس من طرف لوسيان فيبر (1878-1956) ومارك بلوخ (1886-1944) في نهاية عشرينات القرن الماضي. ويكمن دورها الرئيسي أنها جددت مناهج علم التاريخ ومصطلحاته وأدواته وتخلت عن القراءة الحرفية والجامدة للأحداث من خلال. فالتاريخ بالنسبة لهذه المدرسة يتصف بالشمولية والكلية في الزمن وفي الفضاء وهو بذلك يستند ويعالج حتى الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وليس السياسية فقط.

وفي هذا السياق نستحضر مقولة "Jean Baptiste Duroselle"¹: «لا أؤمن بعلوم سياسية تزدري المعطيات التاريخية»².

كما أن المحدد الجغرافي كما يقول "جمال حمدان" هو معمل الجغرافي ومخزن الاستراتيجية³.

على المستوى الخاص، يجوز الاستناد في توضيح دور العناصر التاريخية في هذا المبحث إلى تفسيرين مهمين: الأول هو أن لدى المغرب عمق تاريخي على مستوى حضوره في الساحة الدولية وأصل ذلك وجود دولة - سواء في شكلها القبلي أو الحديث - وسلطة مركزية وسكان والأكثر من ذلك - وهو ما يهمننا في سياق هذا البحث - هو أنه لم ينفك يتفاعل مع كل التحولات التاريخية الكبرى. فالمغرب حاضر عند مقاومة المد الروماني وعند بروز الإيبيريين في القرن الخامس عشر ومنفلت من هيمنة الإمبراطورية العثمانية وفي قلب الصراع الإمبريالي والتنافس الاستعماري منذ بداية القرن الثامن عشر إلى غير ذلك من أطوار السياسة العالمية⁴. وبتغير المعطيات والسياقات الجيوسياسية والجيواستراتيجية كان وضع المغرب بدوره يتذبذب ما بين القوة الإقليمية أو كما يسميها بعض الباحثين قوة إمبريالية وبين القوة الضعيفة⁵.

¹ مؤرخ فرنسي متخصص في تاريخ العلاقات الدولية والدبلوماسية.

² Said Ihari, Amina Aouchar, *Les relations internationales du Maroc: du XVème siècle au début du XXème siècle*, (Casablanca: Publications de la Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales de Casablanca, 1991), pp. 11-12.

³ نقلا عن: أحمد ولد محمد الأمين، "السياسات الخارجية للدول العربية: دراسة مقارنة للمحددات وأنماط التفاعل"، (أطروحة لنيل دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2015)، ص. 22.

⁴ Daniel Rivet, *Histoire du Maroc de Moulay Idriss à Mohammed VI*, (Paris: Fayard, 2012), p. 9.

⁵ Rachid El Houdaoui, "La politique étrangère de Mohammed VI ou la renaissance d'une puissance relationnelle", dans : *Une décennie de réforme au Maroc (1999-2009)*, (Paris: Kathala, 2010), pp. 295-324.

التفسير الثاني يتجلى من خلال الاستمرارية التي طبعت مسار الدولة المغربية منذ نشأتها فهذه الأخيرة لم تكن موضع قطيعة تاريخية، بل إنها مثلت نموذجا تاريخيا متماسكا - من الناحية الدبلوماسية على الأقل- فعلى الرغم من تعاقب أسر وسلالات متعددة على حكم الدولة المغربية، إلا أن التغيير على هذا المستوى لم يكن يصاحبه تغيير في القواعد أو الأعراف أو التقاليد الدبلوماسية المغربية¹.

ومن هذا المنطلق يأتي هذا المبحث لاستجلاء عناصر القوة والضعف في الحضور المغربي في المشهد الاستراتيجي العالمي من خلال مطلبين: الأول يستكشف فترات القوة الجيوسياسية للمغرب، والثاني يبحث في دور الاستعمار والتنافس الإمبريالي حول المغرب في إضعاف مكانته الدولية وإغائها أحيانا².

المطلب الأول: المغرب قوة إقليمية من القرن السادس عشر إلى بداية القرن التاسع عشر

برزت الدولة المغربية على الساحة الدولية كدولة مستقلة منذ القرن التاسع، وخلال عهد الدولتين المرابطية والموحدية كانت هناك علاقات تعاون من جهة وعلاقات صراع من جهة أخرى مع محيطهم الإقليمي. وإذا كان المغرب منذ العصر الوسيط يتوفر وفق المعايير الحديثة على عنصري الحكومة المركزية والساكنة، فإن عنصرا ثالثا وأساسيا لم يظهر حتى بداية القرن السادس عشر ويتعلق الأمر بالحدود. فخلال عهد الدولتين السعدية والعلوية استقر المغرب في حدود معروفة حتى نهاية القرن التاسع عشر والمتمثلة في تافنا في الشرق والجنوب الشرقي ونهر السنغال والنيجر الأوسط جنوبا. بطبيعة الحال لا تمثل هذه الحدود تلك المعترف بها في الوقت الراهن ولكن هذه الحدود المذكورة ظلت إلى عهد الحماية معترف بها من قبل الشركاء الدوليين ومارست فيها الدولة المغربية سلطتها بشكل كلي أو نسبي. لذلك فإن اختيار

¹ Abdelaziz Riziki Mohamed, *Sociologie de la diplomatie marocaine*, (Paris: L'Harmattan, 2014), pp. 40-41.

² ينص الفصل السادس من معاهدة الحماية المغربية الفرنسية الموقعة في فاس في 30 مارس 1912: «سيكلف ممثلو فرنسا الدبلوماسيون والقنصلون بتمثيل المغرب وحماية الرعايا المغاربة والمصالح المغربية في الخارج. ويتعهد جلالة السلطان بأن لا يعقد أي عقد ذي صفة دولية دون رضی سابق من حكومة الجمهورية الفرنسية»

بداية القرن السادس - حسب "سعيد إهراي" - أساسه أنه خلال عهدي السعديين والعلويين تم وضع حد الدولة القبلية وأنشئت الدولة الحديثة¹.

واستنادا إلى هذا التحديد التاريخي فإن هذا المطلب مقسم إلى فرعين: الفرع الأول يبحث في مظاهر القوة من خلال العلاقة مع إفريقيا ومع العالم العربي-الإسلامي. والفرع الثاني نتطرق فيه للعلاقة مع أوروبا.

الفرع الأول: مظاهر القوة من خلال العلاقة مع إفريقيا والعالم العربي-الإسلامي

إن ملاحظة حركات الهجرة الإنسانية منذ عصور ما قبل التاريخ تجعل من السهولة الإقرار بأن العلاقات ما بين أقصى الشمال الإفريقي -الذي يمثل بلاد المغرب- وإفريقيا السوداء الغربية هي علاقات أزلية شملت مستويات ومناحي مختلفة إنسانية واقتصادية وثقافية...

كما أن ارتباط المغرب بالشرق العربي والإسلامي هي علاقات تكاد تكون حتمية لأنها استندت إلى عوامل دينية وروحية ورمزية. لذلك يأتي هذا الفرع في جزأين: أولا حول العلاقة مع إفريقيا، وثانيا حول العلاقة مع العالم العربي الإسلامي.

الفقرة الأولى: العلاقة مع إفريقيا

إن المفتاح الرئيسي للعلاقات المغربية - الإفريقية كان هو وصول الإسلام إلى مملكة غانا وهي أول دولة يذكرها المؤرخون بين الصحراء الكبرى والغابات بجنوب شرق موريتانيا وذلك راجع إلى الروابط التجارية بين الجنوب المغربي وبلاد السودان.

وقد امتد التأثير الديني خلال العهد المرابطي إلى غاية مالي ومملكة سنغاي (دولة نشأت في غرب الساحل الإفريقي) ، كما تتحدث بعض المصادر التاريخية على أن السلطان

¹ Said Ihari, Amina Aouchar, *Les relations internationales du Maroc: du XVème siècle au début du XXème siècle*, op.cit., p.13.

السعدي أحمد المنصور الذهبي أخذ البيعة عن مملكة بورنو (دولة كانت واقعة بين ضفاف نهر تشاد)¹.

لقد ظل المغرب في الفترة ما بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر الوسيط الذي لا بديل عنه ما بين بلد السودان وأوربا. فقد لعبت الصحراء دورا شبيها ومماثلا لدور البحر بالنسبة للمغرب: واجهة للتجارة ومصدر حيوي للموارد. غير أنه ابتداء من القرن الخامس عشر ستصبح العلاقات المغربية-الإفريقية مهددة من طرف الأوربيين إذ سعى البرتغاليون قبل مباشرة غزوهم لأمريكا اللاتينية سيرا على خطى الإسبان إلى الوصول مباشرة إلى مصادر الذهب دون المرور عبر المغرب. وقد استغلوا تفهقر الدولة المرينية من أجل احتلال سبتة وأصيلا وطنجة ومازاكان وموكادور وأكادير والوصول حتى خليج غينيا، وهذا الاختراق البرتغالي عطل وأربك العلاقات التقليدية المغربية-الإفريقية واستنزف التجارة، وفي هذا السياق يأتي تدخل السلطان السعدي أحمد المنصور من أجل تأمين الممرات والمحطات التجارية الساحلية من خلال الحملات العسكرية التي قادها سنة 1591 في اتجاه كل من تمبكتو وغاو².

إن الدور الجيوسياسي الذي اضطلعت به إفريقيا بالنسبة للمغرب هي أنها مثلت فضاء وعمقا استراتيجيا لتحقيق طموحاته الجيوسياسية. فخلال هذه الحقبة وجدت الدولة السعدية نفسها ممنوعة من التقدم في الشرق بسبب الإمبراطورية العثمانية وفاقدة لإمكانيات التوسع في الشمال بعد سقوط الأندلس، لذلك فإن "الحلم الإمبريالي" للدولة المغربية وجد ضالته في الجنوب. وحتى بعد سقوط الدولة السعدية وضعف سلطة الدولة في هذه المناطق فإن الطموحات المغربية لم تتوقف، كما أن الروابط الثقافية والدينية ظلت مستمرة حتى عهد المولى إسماعيل الذي أعاد فرض سيطرته على المناطق الجنوبية حتى تمبكتو³.

¹ المرجع السابق، ص 26، 24.

² Daniel Rivet, *Histoire du Maroc de moulay Idriss à mohammed VI*, op.cit., p. 191.

³ Said Ihari, Amina Aouchar, *Les relations internationales du Maroc: du XVème siècle au début du XXème siècle*, op.cit., p.50.

الفقرة الثانية: العلاقة مع العالم العربي-الإسلامي

خلال هذه الفترة كان للإمبراطورية العثمانية النصيب الأوفر من مجمل العلاقات الدولية في العالم العربي-الإسلامي وذلك راجع إلى اتساع رقعة نفوذها الجغرافي ولكونها ظلت عنصرا مهما في التوازنات الإقليمية والعالمية والاستراتيجية.

وعلاقة المغرب مع الإمبراطورية العثمانية لم تثبت على نهج أو منوال واحد، وذلك لأن محركها الرئيسي كان هو انزعاج العثمانيين من وجود دولة مستقلة عن نفوذهم في الشمال الإفريقي ولأجل ذلك فقد كان سعي العثمانيين حثيثا للسيطرة على البلد المغاربي الوحيد المتقلت من الوصاية العثمانية¹.

يضاف إلى ذلك أن كل الدول التي شعرت بمتابعة أو مطاردة من القسطنطينية قصدت المغرب أملا أن تجد منه حليفا ضد تركيا وسيما وقد كان المغرب الأقصى يبرهن الفترة بعد الأخرى على قوته وعلى هامش كبير من المناورة عندما يتعلق الأمر برغبة العثمانيين التوسع على حساب أراضيه، فقد توافدت على المغرب سفارات من دولة الصفويين (بفارس) الذين كانوا يجاورون تركيا ومن إمبراطورية النمسا وهولندا وإسبانيا، الكل كان يريد أن يبرز للمغرب الخطر الذي يكمن من الوجود التركي بجانبه².

من جانب آخر أبرز المغرب قوته الإقليمية من خلال شبكة التحالفات التي نسجها والتي لم تكن ترضي الباب العالي. فعبد المالك السعدي مثلا استمر في تقوية تحالفاته الإقليمية المستقلة عن الرغبات والطموحات العثمانية وتجلى ذلك أولا في العلاقات المغربية الإنجليزية التي ازدهرت خاصة على المستوى التجاري وبالضبط في مجال تجارة الأسلحة³، وقد كان

¹ Chantal De La Veronne, "Relations entre le Maroc et la Turquie dans la seconde moitié du XVIème siècle (1554-1616)", dans *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, N° 15-16, (1973), p. 391.

² عبد الهادي التازي، "السياسة الخارجية للملكة المغربية إزاء العثمانيين"، دعوة الحق، عدد 264، (أبريل-ماي 1987)، ص. 78.

³ ب. ج. روجرز، تاريخ العلاقات الإنجليزية - المغربية حتى عام 1900، ترجمة يونان لبيب رزق، (الدار البيضاء: منشورات دار الثقافة، 1981)، ص. 42.

الهدف من ذلك جيوستراسيا محضا يستند إلى تقويض أساس النظرة البرتغالية للمغرب بناء على المرسوم البابوي الذي قسم أراضي ما وراء البحار بين إسبانيا والبرتغال وأطلق يد هذه الأخيرة في المغرب. وثانيا في كون الإمبراطورية العثمانية لم تكن راضية على الاتصالات القائمة مع إسبانيا التي انتعشت ابتداء من سنة 1577 وسعي عبد المالك السعدي إلى عقد اتفاقية مع ملك هابسبورغ إسبانيا فيليب II، وذلك لاقتناع السلطان المغربي بأن الدعم العثماني ليس بريئا. وقد تضمنت المفاوضات بين ممثل فيليب II والملك المغربي بنودا تبرز بوضوح أن هذا الأخير لم يكن يثق في الباب العالي ومن مثل ذلك التخلص بشكل كلي من الوجود التركي في الإدارة والجيش المغربيين وعدم مهاجمة فيليب II حتى ولو طلب منه الباب العالي ذلك وغيرها¹.

يتضح أن سياسة المغرب الخارجية إزاء العثمانيين خلال حقبة ما قبل العلويين استندت على ركيزتين أساسيتين: الأولى وهي حماية المغرب من أن تتسرب إليه مطامع الأتراك، والركيزة الثانية هي الاستيعاب الجيد للتوقعات الجيوستراسية لمختلف القوى الدولية آنذاك لخدمة المصالح السياسية والعسكرية والتجارية للمغرب.

وخلال العهد العلوي سنتبنى الدولة المغربية سياسة خارجية أكثر براغماتية هدفها تحقيق التقارب مع الأتراك وإثارة انتباههم من خلال علاقات النفوذ في أوروبا خاصة خلال عهد السلطان محمد بن عبد الله²، وهي الخاصية التي مكنت المغرب من الحصول على الدعم

¹ Chantal De La Veronne, "Relations entre le Maroc et la Turquie dans la seconde moitié du XVIème siècle (1554-1616)", op.cit., p. 393.

² سعى محمد بن عبد الله إلى الانفتاح على أوروبا منذ بداية فترة حكمه، واستطاع بذلك إبرام العديد من المعاهدات الدولية، غير أنه حين ربط علاقاته مع فرنسا طلب بأن توقع المعاهدة بينه وبينها على الشكل الذي وقعت به مع تركيا التي كانت تربطها علاقات جيدة بفرنسا، وبالمقابل ومن ناحية التقارب السياسي مع إسبانيا الذي كان جيدا، فمن حسن حظ محمد بن عبد الله أن حكومة كارلوس الثالث لم تكن قد وقعت بعد أي معاهدة مع الباب العالي. لذلك فإن الاتفاق الثنائي بين إسبانيا والمغرب على تحرير الأسرى لدى الطرفين قبل أية مفاوضات فاجأ القسطنطينية بشكل كبير. ولكن دهشتها كانت أكبر عندما أخبرها حكام الجزائر عن التشريرات غير العادية التي استقبل بها المبعوث المغربي أحمد الغزال الذي توجه للتفاوض مع مدريد في حين أن الخليفة العثماني استقبل السفراء المغاربة بمراسيم قليلة الاهتمام وتجاه هذه الأوضاع الجديدة كان من غير المقبول بالنسبة للبلاد العثمانية تجاهل وجود الإمبراطورية المغربية، يضاف إلى كل ما سبق التأثير والصدى الجيد الذي أحدثه إطلاق حوالي 800 أسير مسلم وتسليمهم إلى السلطان المغربي بعد توقيع معاهدة السلام مع إسبانيا، ويمكن القول بأن هذا الأخير حقق غاية دبلوماسية كبرى وهي الدخول إلى دائرة الدول الإسلامية الكبرى. انظر:

العسكري العثماني في مجال الصناعة الحربية البحرية وتقوية قدرات الأسطول المغربي. كما أن المغرب كان قد أبان عن تضامن ودعم للإمبراطورية العثمانية خلال حربها ضد روسيا من خلال: أولاً الدعم المالي الذي قدمه السلطان محمد بن عبد الله للسلطان محمد الثالث، وثانياً عبر استجابة المولى سليمان لطلب مصطفى الثالث بمنع السفن الروسية من المرور عبر مضيق جبل طارق¹.

الفرع الثاني: مظاهر القوة من خلال العلاقة مع أوروبا

كما سبقت الإشارة فإن علاقة المغرب مع أوروبا فرضتها بالدرجة الأولى العوامل الجغرافية. فالقرب الجغرافي جعل هذه الروابط تتأرجح مداً وجزراً. ففي جانب مهم منها اتخذت أبعاداً صراعية وصدامية وفي جانب آخر كانت علاقات تعاون وتحالف مع بعض دول أوروبا الغربية.

ويتضح لنا من خلال استعراض تاريخ هذه العلاقات ضمن الفترة المحددة سابقاً (أي منذ بداية القرن السادس عشر إلى غاية بداية القرن التاسع عشر) أنها اتسمت بالندية إلى حد بعيد، وذلك لكونها تركزت في منحيين اثنين: المنحى الأول استطاع المغرب أن يثير اهتمام أوروبا ويفرض احترامها له. والمنحى الثاني وهو الدفاع عن سيادة وحدود الدولة من خلال صد محاولات التدخل الأجنبي من جهة، والدفاع عن مصالحه الاقتصادية عن طريق التحالفات من جهة أخرى.

رامون لوريديو ديباث، السياسة الخارجية للمغرب خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر الجزء الأول، (الرباط: منشورات الزمن، 2013)، ص ص. 242-243.

¹ لمزيد من التفاصيل حول الدعم الذي قدمه الباب العالي للسلطان محمد بن عبد الله انظر:

IHARI Saïd, et AOUCHAR Amina, *Les relations internationales du Maroc: du XVème siècle au début du XXème siècle*, op.cit., pp.58-59.

الفقرة الأولى: فرض الاحترام وإثارة اهتمام القوى الأوروبية

من الجدير بالذكر أن الميزة الأساسية التي طبعت العلاقات المغربية الأوروبية خلال هذه الفترة كانت ذات حمولة جيوسياسية بالدرجة الأولى لعب فيها البحر - سواء المتوسط أو الأطلسي - دورا محوريا.

وقد استطاعت كل من الدولتين السعدية والعلوية توظيف العناصر الجغرافية ضمن الإطار الذي يجعل من المغرب قوة ذات نفوذ وتأثير قويين على المستوى الإقليمي آنذاك، ومن جهتنا يمكن ان نجمل عناصر القوة الإقليمية في ثلاث قضايا كبرى.

القضية الأولى وهي محاولات إنشاء أسطول بحري حربي وتجاري، وفي هذا السياق يشير Henry de Castrie¹ إلى أن السلطان محمد بن عبد الله قد أدرك أكثر من غيره من الملوك والسلطين السابقين واللاحقين الإيجابيات المادية الكبرى التي يمكن أن يجنيها للبلاد أسطول بحري منظم، ومن أجل هذا الهدف سخر كل مجهوداته منذ البداية لإنشاء أسطول شرعي للدولة². ومع نهاية سنة 1788 كان أسطول الدولة المغربية يتكون من مجموع 15 مركبا ما بين فرقاطات وسفن شراعية وغلينوات وكلها مجهزة ب 143 مدفعا و1165 رجلا جاهزين للملاحة في أعالي البحار³. وفي سنة 1789 أكد أحد التجار الدبلوماسيين من أصل فرنسي عاش في المغرب لمدة طويلة، أن المغرب وتركيا كانتا آنذاك القوتين البحريتين الإسلاميتين الرئيسيتين⁴.

¹ Henry de Castries (1850-1927): جغرافي ومكتشف فرنسي، عاش في المغرب لمدة طويلة. أول من وضع خرائط مفصلة لمناطق فكيك وموكادور وواد درعة والريف. خلال عهد السلطان الحسن أول تم تكليفه بمهمة رسمية وهي رسم خريطة جديدة للدولة المغربية بمقياس 1/500000.

² Henry De Castries, "Le Maroc et le Danemark", *Hesperis: archives Berbères et bulletin de l'institut des hautes études marocaines*, Tome VI, (1926), p. 329.

³ لوريدو ديات رامون، السياسة الخارجية للمغرب خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر الجزء الأول، مرجع سابق، ص. 72.

⁴ استوعب السلطان المغربي في مرحلة مبكرة المشاكل التي يمكن أن تعرقل مجهوداته الرامية إلى بناء أسطول على النهج الأوربي بمواصفات عصرية، يستطيع من خلاله إجبار الأوربيين - على وجه الخصوص- على الخشية من سطوته. وقد تجلت هذه المشاكل في خليلين اثنين: الأول وهو قلة الموارد المتوفرة والتقنيات المستعملة، والثاني وهو ضعف خبرة الصناع ولمعالجة هذين الخليلين الأساسيين اللذين طالبا قدرة الأسطول البحري المغربي في ظرف وجيز، قام السلطان محمد الثالث

القضية الثانية تتمثل في القرصنة البحرية وتدابيرها، فاستنادا إلى الظرفية الدولية والأوضاع الداخلية ستعرف القرصنة أوجها في المغرب منذ نهاية القرن السادس عشر: تموقع المملكة ضمن حدود الطرق الكبرى للملاحة الرابطة بين أوروبا وإفريقيا وأمريكا ورغبة بعض دول أوروبا الغربية في احتكار التجارة عبر هذه الممرات، كلها عوامل حفزت انتعاش نشاط القرصنة. وقد مثلت مدينة سلا آنذاك منصة لانطلاق حملاتها¹.

استمرت هذه الظاهرة حتى بداية القرن التاسع عشر، وأفرزت مستويين من العلاقة بين المغرب وأوروبا: **الأول** وهو الطابع الصراعي لهذه العلاقة، **والثاني** وهو الطابع الاتفاقي من خلال معاهدات الصداقة التي بدأ المغرب يبرمها مع أغلب الدول الأوروبية².

بمجرد انفتاح بعض الدول الأوروبية عليه مثل الدنمارك والسويد وإنجلترا، بإرسال العديد من السفن إلى الدور الخاصة بها لتجهيزها بالمعدات الحديثة. وقد أسند هذا التفويض منذ بداية 1762 إلى بعض السفراء المغاربة الذين توجهوا بسفنهم إلى كل من الدنمارك والسويد وإنجلترا. ولم يتم تجديد هذه السفن فحسب بل رجع بعضها إلى المغرب محملا بالمدافع والعتاد الضروري لتجهيز سفن أخرى. وفي إطار علاقته بالإمبراطورية العثمانية في المشرق، بعث محمد الثالث بسفرائه إلى السلطان العثماني مصطفى الثالث. وقد عادوا بدورهم بسفنهم محملة بعتاد الملاحة البحرية التي منحها البلاط العثماني هدايا للسلطان العلوي. ولتلافي نقص عتاد الملاحة البحرية في البلاد، استطاع الملك المغربي إدراج بندين في معاهدات السلم والتبادل التجاري سنة 1763 مع ملك السويد Adolfo Federico والدنماركي Cristian 7 ألزما الدولتين بإمداده سنويا بكمية هامة من عتاد الملاحة يكون جاهزا للاستعمال في بناء السفن الحربية. وفي الوقت الذي كان فيه محمد بن عبد الله يفكر في تطوير وتجديد أسطوله، لم يهمل مسألة تكوين الملاحين وكذلك الطاقم والجنود الذين سيتولون قيادته. ويمكن القول إن الرباطيين والسلاويين وخاصة المنحدرين من الأندلس أو الأتباع الجدد من المسيحيين المرتدين وكذا مسلمي شمال إفريقيا هم وخدمهم الذين تعاطوا لأعمال البحر. فالخوف من البحر كان إلى حد ما عاما في المغرب، وهو خوف أو نفور ندرکه من خلال المعجم التاريخي وسلوك المجتمع المغربي. وفي البداية كان لابن لسيد محمد بن عبد الله من الاستعانة بهذا الخليط غير المتجانس والأجنبي إلى حد ما من البحارة. إذ لم يجد أمامه خيارا ليعمل بشكل آخر، ولكنه بالمقابل قام بمجهودات جبارة لبث حب البحر بين سكان جهات أخرى من المغرب، وقد حشر للبحرية طوال حكمه وفي مناسبات متعددة أناسا لم يعرفوا بميولاتهم للبحر. ونشير في هذا الصدد للنداء الذي وجهه لسكان الريف بالشمال حيث أمر أن يختار من بينهم 400 شاب من أجل تدريبهم وتجنيدهم في البحرية. وعلى إثر هذا النداء ازداد عدد الجنود الذين انضموا للبحرية بشكل كبير، بحيث بلغ 7000 رجل مع نهاية عهد السلطان. انظر:

المرجع نفسه، ص ص. 45-73.

¹ Saïd Ihari, et Amina Aouchar, *Les relations internationales du Maroc: du XVème siècle au début du XXème siècle*, op.cit., p.75.

² نعتقد بدورنا ان القرصنة كان لها انعكاس سلبي على العلاقات السياسية والتجارية مع القوى الأوروبية، وهو ما عمل السلاطين المغاربة على تغييره بشكل جذري خاصة السلطان محمد بن عبد الله وذلك من خلال محاولة تبني القوانين الأوروبية المتعلقة بالعلاقات الدولية والبحرية وخاصة تلك التي تهتم المجال التجاري. وقد شرع هذا الملك في ترتيب وتنظيم أسطوله على غرار الأساطيل الأوروبية المخصصة لخوض القرصنة المنظمة والتي تنحصر في التصدي للسفن الحربية أو التجارية التي تمتلكها الدول العدو، وذلك راجع إلى اقتناعه أن الأرباح الاحتمالية التي تدرها القرصنة لا يمكن أن تمنحه الاستقرار والامتيازات التي يمكن أن يجنيها من تجارة محمية ومستمرة مع الخارج، وهكذا وقع السلطان محمد بن عبد الله سنة 1753 مع الدنمارك مثلا معاهدة سلام وتبادل تجاري تنص في بعض بنودها على الاحترام المتبادل بين السفن الدنماركية والمغربية

ومن الجدير بالذكر أن القرصنة في المفهوم الغربي تختلف عن المفهوم الذي وظفته الدولة المغربية والذي سمي بالجهاد البحري والذي خضع لإشراف مباشر للدولة وذلك بالنظر لدوره الهام على مستوى المداخل، وأيضا على مستوى ظهور أسطول الدولة ورجالها كقوة عسكرية خاصة. وقد وجد السلاطين المغاربة (خاصة السلطان محمد بن عبد الله ومولاي رشيد) ضرورة للاشتراك في هذا المجال بصورة تدريجية وجعل هذا النشاط مسؤولية مركزية¹.

القضية الثالثة تتمثل في تبادل وافتداء الأسرى مع الدول الأوروبية والتي شكلت إحدى وسائل إظهار القوة والنفوذ المغربيين والقدرة على فرض الشروط. فقد تمكن السلطان محمد بن عبد الله من القيام بعمليات افتداء وتبادل لأعداد كبيرة من الأسرى المسلمين من مختلف الجنسيات في جمهوريات إيطاليا ومالطا وصقلية وإسبانيا والجزائر. وفي هذا السياق يشير "رامون لوريدو دياث" إلى مسألة غاية في الأهمية باعتباره أن إلغاء الاسترقاق بين المغرب وأوربا كان واقعا ملموسا قبل أن ينص عليه مؤتمر فيينا سنة 1815².

وإجبار البلدين كليهما على تزويد سفنهم بجوازات تثبت هويتها. وينطبق الأمر على كل الاتفاقيات المبرمة مع كل من إنجلترا 1760 وسويسرا 1763 والبنديقية 1765 وفرنسا 1767 وإسبانيا 1767 والبرتغال 1773 والولايات المتحدة 1786. انظر:

Roger Le Tourneau, "Le Maroc sous le règne de Sidi Mohammed Ben Abdellah (1757-1790)", *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée*, N°1, (1966), p.124.

وكذلك:

رامون لوريدو دياث، *السياسة الخارجية للمغرب خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر الجزء الأول*، مرجع سابق، ص. 31.

¹ لمزيد من التفاصيل انظر:

حسن إمليل، *الجهاد البحري بمصوب أبي رقرق خلال القرن السابع عشر ميلادي*، (المحمدية: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية سلسلة رسائل وأطروحات، 2006).

² المرجع نفسه، ص. 414.

الفقرة الثانية: الدفاع عن سيادة وحدود الدولة

خلال القرن الخامس عشر ومن مليلية حتى أكادير أقيم ما يقرب من عشرة حصون برتغالية وإسبانية وهو الأمر الذي لم يكن المغاربة ينظرون إليه بعين الرضا سواء كان ذلك بسبب بواعث دينية أو بواعث أخرى سياسية¹.

غير أن الصراع مع القوى الأوربية بلغ أوجه في معركة واد المخازن مع محاولة الاجتياح البرتغالي سنة 1578 والتي تم في ظرفية دولية كانت تعتبر فيها البرتغال قوة استعمارية كبرى تسيطر على مستعمرات مهمة في أمريكا وإفريقيا وآسيا. ويؤكد الباحثون والمؤرخون على أن انتصار عبد الملك السعدي في معركة واد المخازن أكد على انتقال المغرب إلى مصاف الدول القوية الكبرى بسبب النتائج التي أفرزتها المعركة وعلى رأسها تفكك الإمبراطورية البرتغالية التي أصبحت تحت الوصاية الإسبانية، وكذلك تخلص المغرب بشكل نهائي ليس من الأطماع الإيبيرية فقط ولكن كذلك تلك لأتراك الجزائر الذين تخلوا على مشاريع إخضاع المغرب والتدخل في شؤونه الداخلية².

من جانب آخر، إحدى الانشغالات الكبرى للسلطين والملوك المغاربة حينذاك كان هو ترسيخ الاستقلال الوطني من خلال تحرير المدن والثغور المحتلة، ونذكر في هذال إطار قيام المولى إسماعيل بتحرير المهديّة سنة 1681 وطنجة والعرائش وقيام محمد بن عبد الله بتحرير الجديدة ومازكان ومحاولات تحرير مليلية.

غير أن هذه العلاقات الصدامية لم تمنع الدولة المغربية من إقامة علاقات صداقة وتعاون وكذلك تحالفات بينت قدرة المغرب على الاندماج في التوازنات الإقليمية وعلى المناورة وعلى توظيف مقدراته الجيوسياسية ليظهر بمظهر القوة الكبرى والعظمى. ويظهر ذلك جليا من خلال تحويل البحر - سواء المتوسط أو الأطلسي - الذي شكل طيلة قرون من

¹ رامون لوريديو ديث، السياسة الخارجية للمغرب خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر الجزء الأول، مرجع سابق، ص. 187.

² Saïd Ihari, et Amina Aouchar, *Les relations internationales du Maroc: du XVème siècle au début du XXème siècle*, op.cit., p.68.

الزمن عامل فصل وصراع إلى عنصر انفتاح وتعاون من جهة وإلى عنصر احترام وتقدير لقوة المغرب من جهة أخرى. فقد تحولت القرصنة مثلا إلى نشاط منظم من أجل إثارة اهتمام أوربا ثم إلى محاولة أسطول حربي عصري على النهج الأوربي كما فعل محمد بن عبد الله من أجل محاصرة الحصون الإسبانية والبرتغالية ثم في الأخير استخدم البحر لتشكيل أسطول تجاري وإقامة علاقات تجارية¹.

استطاع المغرب كذلك توظيف التناقضات بين القوى الأوربية نفسها فقد استغل حالة العداء بين إسبانيا وإنجلترا من أجل إنكفاء المنافسة بينهما والإبقاء عليها في المغرب، وهو الأمر الذي نجح فيه السلطان محمد بن عبد الله بسعي كلتا هاتين الدولتين لصدافته وتمكن من الحصول على المال من إسبانيا مقابل بيع منتوجاته وبالتالي شراء الأسلحة البريطانية لمحاصرة الحصون البرتغالية والإسبانية².

المطلب الثاني: دور الحقبة الاستعمارية في تشكيل الانتماء الجيوسياسي للمغرب

خلال المائتي سنة الماضية فاقت التحولات التي عرفها العالم حجما وطبيعة بكثير تلك التي بصمت مجمل التاريخ الإنساني، ذلك أن أي باحث أو مهتم بالسياسة أو بالجغرافيا لا بد وأن يقف على معطى مهم وهو أن هذه التغيرات باتت ظاهرة وواضحة ومقروءة بالأساس من خلال الساحة الجغرافية العالمية التي تحتضن مجمل النشاط الإنساني³.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن العهد الكولونيالي والاستعماري الذي عرف أوج امتداده مع بداية القرن التاسع عشر جعل من المساحة الجغرافية محور السياسة العالمية ومحرك العلاقات الدولية وذلك راجع إلى مركزية الدول الأوربية وهيمنتها على مجمل الشأن الدولي الذي أضحي موجهها بالأساس من خلال سلوكها الاستعماري. هذا الأخير ارتبط

¹ رامون لوريديو ديات، السياسة الخارجية للمغرب خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر الجزء الأول، مرجع سابق، ص. 248.

² المرجع نفسه، ص. 274.

³ Ian Robert Bagget, "An investigation into the evolution of Maltese geopolitical thought: its heritage, renaissance and rejuvenation", (Thesis submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, Department of Geography, University of Durham, 1998), p. 2.

بمنظومة متكاملة من السياسات الاقتصادية والعسكرية والثقافية والاجتماعية أسست معها القوى الاستعمارية ما يجوز أن نسميه بالنظام الجيوسياسي الاستعماري العالمي. والأكيد أن النتائج والتداعيات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لهذا النظام امتدت لقرون لاحقة وأثرت في مجمل البنية العامة للمجتمعات والدول التي كانت خاضعة له.

هناك العديد من العوامل التي شكلت مجتمعة أساس الظاهرة الاستعمارية ويتعلق الأمر بالتصاعد الحاد والمطرد خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر للوسائل التقنية في أوربا أكثر من أي مكان آخر، يضاف إلى ذلك التنافس المحتدم بين الدول الأوروبية حول القوة والهيمنة والريادة إقليمياً وعالمياً، واكبه تصاعد الاهتمام بامتلاك وحياسة القوة البحرية. هذا التنافس امتد ليشمل كل ما من شأنه أن يشكل مساحة للتأثير الجيوسياسي والجيواستراتيجي حول العالم، ويعزز هذا الطرح التحولات المتكررة والمتسارعة التي حدثت طوال هذه الحقبة على مستوى حيازة المجالات الترابية والحدود والأحلاف التي يمكن اعتبارها مؤشرات حقيقية على التنافس المذكور باعتباره عاملاً من عوامل بروز السلوك الاستعماري¹.

وفي أوج هذه المعطيات الدولية المؤثرة والحاسمة التي واکبها تحول جوهري في التشكيلات السياسية الاقتصادية كان المغرب في حالة ضعف فاقمت من حدثها الصراعات الداخلية وتجلت من خلال حالة العزلة الدولية والاقتصاد الهش والدولة المهتدة بالإفلاس وهي كلها عوامل جعلت المغرب عرضة بدوره لموجة استعمارية ولتدخل واضح في شؤونه الداخلية.

ويجوز القول أن الفترة الممتدة من 1800 إلى 1956 تسمح إلى حد بعيد بفهم تأثيرات وتداعيات الاستعمار على جيوسياسية الدولة المغربية عامة وعلى سياسته الخارجية لحقبة ما بعد الاستقلال بشكل خاص، ذلك أن هذه الحقبة تعتبر أهم مرحلة في التاريخ الحديث للمغرب كانت فيها سياسته الخارجية محددة وخاضعة بالدرجة الأولى للعوامل الخارجية². لذلك فإن هذا المطلب هو استكمال للمطلب الأول وأهميته تستند إلى كونه جزءاً من عملية الفهم الشامل

¹ المرجع نفسه، ص 36.

² Abdelkhalek Berramdane, *Le Maroc et l'Occident*, (Paris: Kartala, 1987), p.12.

والعميق للأصول الجيوسياسية للسلوك الخارجي للمغرب وهو بذلك مقسم إلى فرعين: يسلط الفرع الأول الضوء على مظاهر الصراع والتنافس الإمبريالي حول المغرب ويبحث الفرع الثاني دور الاستعمار في تثبيت الارتباط الجيوسياسي للمغرب بالمغرب.

الفرع الأول: الصراع والتنافس الإمبريالي حول المغرب

وجد المغرب نفسه في بداية القرن التاسع عشر وبعد فترة طويلة من الانعزال عن المجتمع الدولي وعن القضايا الدولية في قلب الأطماع الأوربية المدفوعة بالرغبة في التحكم في ملاحه وتجارة البحر الأبيض المتوسط¹، وذلك على الرغم من أن الدولة المغربية إلى حدود نهاية القرن التاسع عشر استطاعت الحفاظ على هياكلها السياسية والاجتماعية التقليدية كرد فعل على المحاولات المبكرة للتدخل الأجنبي، إذ لم تكن تسمح ببعض التجديدات إلا في حدود معينة².

ويتحدث "أحمد سليم البرصان" عن ثلاث عوامل رئيسية وجهت النزعة الاستعمارية الأوربية نحو المغرب: **العامل الأول** وهو ما يسميه بالاستمرارية الجغرافية (Geographical continuity) وموقع المغرب في المتوسط، فالمغرب لعب دائما دور القنطرة والممر بين أوروبا وإفريقيا على مستوى التجارة والمواد الأولية. **العامل الثاني** وهو الرابط التاريخي الذي أحدثه تواجد سلطة مغربية (المرابطون والموحدون) على أجزاء كبيرة من شبه الجزيرة الإيبيرية خلال القرن الثامن عشر، وكذا التداعيات التاريخية والحضارية التي نجمت عن ذلك. **العامل الثالث** وهو القرصنة البحرية التي عبّرت عن صراع جيوسياسي حقيقي من أجل

¹ هذه العزلة بدأت خلال عهد المولى سليمان (1760-1822) كسياسة للدولة سميت بالسياسة الاحترازية، فخلافا لما قام به السلطان محمد بن عبد الله الذي أوكّل على سبيل المثال بناء ميناء موكادور إلى مهندس فرنسي، وكذلك سماحه بفتح العديد من البعثات القنصلية وغرف التجارة بطنجة، فإن السلطان المولى سليمان سعى إلى تحرير المغرب من كل وصاية أجنبية مستندا في ذلك إلى كون الأوربيين يستفيدون من المواد الأولية المغربية ويمتنعون عن بيع المغرب المواد المصنّعة التي هو بحاجة إليها. كما أنه كان يعتبر أن المفاوضات التجارية مع الأجانب يمكن أن تسفر في حالة فشلها عن نوع من التدخل السياسي أو العسكري في الشؤون الداخلية. لمزيد من التفاصيل انظر:

Thierry Lentz, "Les relations franco-marocaines sous le Consulat et l'Empire", *Napoleonica La Revue*, N°.2, (2008), pp. 28-63.

² علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2006)، ص. 57.

السيطرة على حوض المتوسط وتحولت فيما بعد إلى ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للمغرب¹.

وعند الحديث عن الصراع والتنافس الإمبرياليين على المغرب وجب البحث في قضيتين أساسيتين: الأولى تتمثل في تحديد الدول الفاعلة التي كان لها مصالح وتطلعات مباشرة أو غير مباشرة في المغرب وهو الجانب الذي خصصنا له الفقرة الأولى من هذا الفرع والقضية الثانية هي تجليات وتمظهرات هذا الصراع.

الفقرة الأولى: الدول المعنية بالتنافس الإمبريالي حول المغرب

ساهمت الثورة الفرنسية والحروب النابوليونية في تحويل اهتمام أوروبا عن المغرب، غير أن ثورة التصنيع والحاجة إلى المواد الأولية والرغبة في التوسع نحو أسواق تجارية جديدة عوامل غيرت بشكل جذري هذا الوضع. فممنذ فتح قناة السويس سنة 1869 تحول البحر الأبيض المتوسط إلى أحد أهم الممرات المائية العالمية التي تسمح بالوصول إلى العمق الإفريقي ومن هذا المنطلق وبفعل موقعه الجغرافي تحول المغرب إلى هدف مميز للتسلل الأوربي نحو إفريقيا.

وقد كانت أوروبا خلال هذه الفترة في فترة انبعاث سياسي واقتصادي غير مسبوق أساسه صدارة ومركزية الدولة الوطنية القومية في البنيان السياسي الأوربي، وهو ما مهد الطريق أمام بروز قوى أوربية متعددة ذات طموحات عبر- وطنية تتجاوز حدودها الداخلية.

بالنسبة لفرنسا فقد استقرت في الشمال الإفريقي عبر احتلالها للجزائر سنة 1830 وهي أولى الخطوات التي سعت إلى محاصرة المغرب²، وقد عملت فرنسا على تثبيت وجودها منذ ذلك الوقت دعماً لتجاريتها وحفاظاً على أمن سفنها في المتوسط مستتدة في ذلك إلى عقيدة

¹ Ahmed Salim Al Bursan, “The superpowers and the Maghreb: political, economic and strategic relations”, (Thesis submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, University of Durham, 1992), p. 23.

² Daniel Rivet, *Histoire du Maroc de moulay Idriss à mohammed VI*, op.cit., p. 264.

عسكرية/تجارية تهدف إلى السيطرة على أهم وأقوى مراكز الملاحة البحرية. كما أن إحدى الهواجس الكبرى لفرنسا في علاقتها مع المغرب ظل هو عدم السماح بأي مستوى من التواجد الإسباني أو الإنجليزي على ضفتي المتوسط¹.

أما إسبانيا فإن نهاية إمبراطوريتها الاستعمارية وهزائمها المتتالية في كوبا وبورتوريكو والفلبين مكنها من توفير مجهودات وعتاد عسكري معتبر جعلها مستعدة ومؤهلة لخوض تجربة استعمارية جديدة في المغرب². لذلك فقد حرصت على مراقبة التنافس الفرنسي – الإنجليزي عن كثب. وتعتبر مقولة "الحقوق التاريخية" المحرك الرئيسي لشرعة التطلعات الإسبانية نحو المغرب، كما أن العوامل التاريخية ذات الصلة بالتواجد الإسلامي في شبه الجزيرة الإيبيرية مثّلت حافزا مهما في رغبتها استرجاع أمجادها وتمديد "الفتوحات" الإسبانية (la Reconquista) إلى البلاد الإسلامية³.

من جهتها اهتمت بريطانيا بالمغرب مبكرا من زاويتين: الأولى باعتبارها رائدة التجارة الأوربية منذ منتصف القرن السابع عشر ووفقا لذلك سعت لضمان عدم إزاحتها من هذا الموقع وهذا الامتياز. الثانية وهي تفوقها البحري على مستوى ملاحه البحر الأبيض المتوسط، فمنذ احتلالها لصخرة جبل طارق سنة 1704 ارتكزت سياستها في المنطقة على ضمان أمن تجارتها وبالتالي فقد عارضت أي تواجد لأي قوة أوربية منافسة (خاصة فرنسا) في الضفة المقابلة للصخرة تحسبا لأي تأثير سلبي على مصالحها الحيوية⁴. وتشير بعض المصادر إلى أن إنجلترا راقبت بحذر شديد مضيق جبل طارق ونظرا لضيق مساحة الصخرة فقد فاوضت المغرب من أجل إبقاء حوالي ألف من عسكرييها في تطوان بصفة مؤقتة، واستنادا إلى "Casstonnet Des Fossés" فقد كانت تهدف من وراء ذلك إلى احتلال المغرب في

¹ Berramdane, op.cit.,p.18.

² Jordi Vaquer I Fanes, *Spanish Policy towards Morocco (1986-2002): the impact of EC/EU membership*. (London: London School of Economics and Political Science, 2005), p. 61.

³ منعم بو عمالات، قضايا في العلاقات المغربية الإسبانية دراسة في الوثائق الدبلوماسية (1873-1908)، (بدون دار نشر، 2004)، ص. 40.

⁴ Berramdane, op.cit., p.18.

محاولة شبيهة بتلك التي حدثت مع مصر على اعتبار أن المغرب مثل بالنسبة لها المصدر الوحيد لمختلف حاجياتها في جبل طارق وكذلك لقواتها العسكرية المتواجدة في المتوسط¹.

على مستوى السياسة الألمانية فهي لم تشكل استثناء برغبتها الاستفادة من "كعكة" الشمال الإفريقي، وقد مثلت أطماعها في المغرب إطارا جديا مناسباً بالنسبة لها لإشغال فرنسا خصمها التقليدي والتاريخي عن صراعها حول منطقة الألزاس واللورين. كما أن ألمانيا كانت تسعى دائما لتوظيف المغرب كورقة في الصراعات الألمانية-الإسبانية من أجل الحصول على مكاسب ومنافع في مناطق أخرى من العالم في إطار تفاهات وتوافقات كولونيالية².

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول التي اهتمت بالمغرب والتي لم يكن لها أطماع استعمارية مباشرة كما باقي القوى الأخرى وذلك لسببين: الأول يتمثل في البعد الجغرافي الفاصل بين البلدين. والثاني أن الولايات المتحدة لم تكن تشكل آنذاك قوة استعمارية بالمعنى الدقيق. غير أنه من الضروري الإشارة إلى أنها كانت دائما التطلع إلى الحصول على الحماية من طرف فرنسا وهولندا وبريطانيا لسفنها التجارية في البحر الأبيض المتوسط. غير أن هذه الدول لم تكن لتحقق هذا المطلب على اعتبار أن الولايات المتحدة كانت تضطر لدفع إتاوات مقابل حماية تجارتها البحرية بينما كانت القوى الكبرى معفية منها عن طريق اتفاقيات مع البلدان المحتضنة لنشاط القرصنة. ومن هذا المنطلق فقد فاوضت الولايات المتحدة المغرب مباشرة وتم عقد اتفاقية سنة 1786 تضمنت حماية السفن التجارية من القرصنة وحرية الملاحة³.

إيطاليا بدورها كانت لها تطلعات واضحة للتموقع في الشمال الإفريقي رغبة في تحقيق "الحلم الإيطالي" خاصة في طرابلس والقيروان (أي ليبيا وتونس)، غير أن احتلال فرنسا لتونس سنة 1881 جعل إيطاليا منزعة من السلوك الفرنسي وهو ما جسده من خلال تحالفها

¹ Henri Des Fossés Castonnet, "Maroc", *Revue de l'Afrique Française et des antiquités Africaines*, Tome V, (1887), p. 142. Disponible sur : <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k1047853/f26.image>.

² Berramdane, op.cit., p.18.

³ المرجع نفسه، ص 20.

مع كل من النمسا وإيطاليا ضمن ما سمي بالحلف الثلاثي الذي كان موجهًا بالأساس ضد فرنسا. غير أن فشل إيطاليا في الشرق الإفريقي خاصة بعد هزيمتها في معركة آداو سنة 1895 ضد إثيوبيا جعلها ترجح كفة التقارب مع فرنسا على حساب التحالف الثلاثي. وقد تم ذلك في مرحلة أولى من خلال معالجة القضية التونسية بتوقيع اتفاقية 1896 حيث حولت إيطاليا أنظارها عن المغرب مقابل حصولها على طرابلس (ليبيا)¹.

الفقرة الثانية: تجليات الصراع الاستعماري حول المغرب

من المعلوم أن تاريخ المغرب ارتبط بشكل وثيق بتطور العلاقات بين القوى الخارجية التي اعتبرت نفسها معنية وذات مصالح استراتيجية في المغرب. وهذا التاريخ في هذا الشق يظل تاريخ صراع وأزمات ونزاع ذات طابع دولي بين القوى الإمبريالية، وعلى سبيل المثال لا الحصر شكّل النزاع الفرنسي-الألماني حول المغرب قضية جوهرية في الدبلوماسية الأوروبية ككل خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كما أنه مثّل الإرهاصات المبكرة للحرب العالمية الأولى².

وقد ترجمت القوى المتنافسة حول المغرب سياساتها وفعلتها على أرض الواقع من خلال استراتيجية متعددة الأوجه والمستويات همت من خلال بحثنا فيها مجالين رئيسيين: المجال السياسي/الدبلوماسي، والمجال العسكري/الحربي.

أولاً: على المستوى السياسي/الدبلوماسي:

كما سبقت الإشارة فإن القضية المغربية لم تكن مركزية بالنسبة لدولة أو دولتين ولكن كانت مجمل أوربا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية منخرطة فيها بشكل أو بآخر، غير أنه من الجدير بالذكر التنبيه إلى أن النزاع والتنافس حول المغرب احتدم سياسياً ودبلوماسياً بين

¹ Romain H. Rainero, “La question marocaine dans la politique étrangère de l'Italie: la phase d'Algesiras”, *Cahiers de la Méditerranée*, N° 48, (1994), p. 59.

² El Mostafa Azzou, “Les Etats-Unis et le statut international du Maroc, 1906-1956”, *Revue Guerres mondiales et conflits contemporains*, N° 219, (2005), p. 103.

فرنسا وألمانيا لسبب بسيط هو أن هاتان الدولتان كانتا آنذاك تشكلان القطبين الرئيسيين في القارة الأوروبية.

فرنسا وبعد أن قامت ألمانيا بضم الألزاس واللورين في حرب 1870 أحست بنوع من الهشاشة الجيوسياسية وبأن ميزان القوة الاستراتيجي قد اختل لصالح ألمانيا لذلك فقد اعتبرت أن ريادةها العسكرية والجيوسياسية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال إيجاد عمق استراتيجي لها في الشمال الإفريقي، وبادرت إلى بسط سيطرتها على تونس والجزائر والمغرب عبر مراحل مختلفة، أما ألمانيا فقد تحولت المسألة المغربية بالنسبة لها إلى قضية مصالح حيوية واستراتيجية أولا من زاوية اقتصادية لأنها كانت تسعى دائما إلى الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للموانئ المغربية بالنسبة للتجارة المتوسطية، وثانيا من زاوية استراتيجية لأنها كانت ترغب في تكسير التحالف الفرنسي-الإنجليزي الموجه ضدها ومحاولة إذلال فرنسا والتقليل من ثقلها الاستراتيجي في أوروبا¹.

غير أنه وجبت الإشارة إلى أن فرقا جوهريا ظل حاصلا بين السياستين الألمانية والفرنسية تجاه المغرب. فالأولى لم تكن لها أطماع استعمارية أو ترابية مباشرة وإنما كانت تسعى إلى الاستفادة من الامتيازات الاقتصادية التي حصلت عليها الدول الأخرى في المغرب. أما الثانية فقد كانت لها توجهات استعمارية واضحة. ولعل هذا الفرق هو الذي أحدث نوعا من الميول المغربي نحو ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية حينها بهدف إيجاد مخرج من أزمتها الداخلية من جهة، ومحاولة الخروج مما يسميه "عبد الخالق برمضان" نظام الحماية المعمم الذي كرّسه الامتيازات الاقتصادية التي استفادت منها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى²، وفي هذا السياق تم عقد مؤتمرين دوليين ناقشا المسألة المغربية وهما مؤتمر مدريد ومؤتمر الجزيرة الخضراء ونعتقد أنه من الضروري الوقوف عند هاتين المحطتين كونهما بصما التاريخ المعاصر للدولة المغربية.

¹ Al Bursan, op.cit., p. 31.

² Berramdane, op.cit., p.24.

أ: مؤتمر مدريد 19 ماي- 3 يوليوز 1880

مثل نظام الحماية القنصلية أحد الآليات الفعالة للتسلل الاستعماري¹، فقد وجدت الدول الأوروبية في هذا النظام سبيلا للحصول على فوائد ومكاسب تجارية دون الحاجة إلى استخدام وسائل عسكرية. وقد حاول المغرب خلال هذه الفترة أن يفاوض الدول الأكثر مصالحا من أجل تعديل أمر الحميات وهو ما تم من خلال عقد مؤتمر دولي بهذا الشأن عقد في مدريد ما بين 19 ماي و3 يوليوز 1880.

غير أن الحديث عن مؤتمر مدريد في أدبيات الباحثين في التاريخ أو في العلاقات الدولية للمغرب هو حديث عن امتيازات أو على الأصح تنازلات جديدة من قبل المغرب لصالح الدول الأوروبية الذي لم يستطع أمام الإجماع الأوربي الدفاع عن مطالبه². بل ويمكن القول بأن النتائج كانت عكسية، إذ إن المؤتمر أدى في حقيقة الأمر إلى مأسسة سياسة "الباب المفتوح"³ وشرعنة نظام الحماية القنصلية⁴، كما أشارت مقررات المؤتمر إلى طمأنة القوى الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية على مصالحها في المغرب كما أكدت النوايا الاستعمارية لفرنسا وإسبانيا.

لقد كان انعقاد مؤتمر مدريد إيذانا بفتح القضية المغربية على التدويل بشكل رسمي، واستنادا إلى ذلك باتت تعرف بالمسألة الغربية أو المغربية كما هو الشأن بالنسبة للمسألة الشرقية المرتبطة بالإمبراطورية العثمانية⁵.

¹ نظام الحماية القنصلية هو نظام سياسي/قضائي يقوم على أساس منح الممثلين الدبلوماسيين للدول الأوروبية المعتمدين حماية دولهم لرعاياه فيصيرون وهم يحملون جنسيته غير خاضعين لقوانينه ومعفون من أداء الضرائب وما يلزمهم من خدمة وطنية. لمزيد من التفاصيل انظر:

منعم بوعملات، قضايا في العلاقات المغربية الإسبانية دراسة في الوثائق الدبلوماسية، مرجع سابق، ص. 80 وما بعدها.

² لمزيد من التفاصيل انظر:

منعم بوعملات، قضايا في العلاقات المغربية الإسبانية دراسة في الوثائق الدبلوماسية، مرجع سابق، ص. 189-178.

³ Berramdane, op.cit., p.24.

⁴ Azzou, op.cit., p. 107.

⁵ Al Bursan, op.cit., p. 30.

ب: مؤتمر الجزيرة الخضراء 16 يناير -7 أبريل 1906

بعد مؤتمر مدريد الذي مكن فرنسا على وجه الخصوص من ضمان وتأكيد مصالحها الحيوية في المغرب لم تكن ألمانيا المنافسة تنظر بعين الرضا لنتائجه والتي كان من بينها عزل ألمانيا-نسيبا. عن القضية المغربية، خاصة بعد الاتفاقيات السرية التي عقدتها فرنسا ما بين 1901 و1904 مع إسبانيا وإيطاليا وبريطانيا حول تقاسم الامتيازات في المغرب¹.

وتحت تأثير ضغط الرأي العام والصحافة الألمانية² أعلنت ألمانيا على لسان إمبراطورها غليوم الثاني في خطابه في طنجة في 31 مارس 1905 عن عزمها الدفاع عن السيادة المغربية في مواجهة الأطماع الفرنسية³. وقد دعت ألمانيا إلى عقد مؤتمر دولي مرأهنة على الدعم الأمريكي لأطروحتها المرتكزة على تدويل القضية المغربية والحفاظ على مبدأ الباب المفتوح وهو ما استجابت له فرنسا بعد مشاورات ومفاوضات يصفها " Maurice Louis" بأنها كانت شاقة وحركت كل أوربا خلال صيف 1905⁴.

عقد المؤتمر من أجل إيجاد صيغة توافقية للنزاع الألماني-الفرنسي بالدرجة الأولى وإن كان قد دعا إلى احترام استقلال المغرب وسيادته فقد منح لجميع الدول الحاضرة حق المساواة في التعامل مع المغرب واعترف لفرنسا بالمصلحة الخاصة وانتدبها مع إسبانيا للإشراف على تنظيم بوليس الموانئ المفتوحة للتجارة الخارجية⁵، أما المغرب المعني الأول

¹ Louis Maurice, *la politique Marocaine de l'Allemagne*, (Paris: Plon, 1916), p. 21.

² لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر:

الخديمي، مرجع سابق، ص ص. 100-107.

³ هذه الزيارة تعتبر بداية لما يسمى بأزمة المغرب الأولى أو أزمة طنجة، حيث رفضت فرنسا المطالب الألمانية الأمر الذي حدا بألمانيا بالتهديد بالتوقيع على اتفاق تحالف دفاعي مع المغرب، استدعت حينها ألمانيا وحدات الاحتياط العسكرية مقابل تحريك فرنسا قواتها إلى الحدود الألمانية.

⁴ Maurice, op.cit., p.21.

⁵ الخديمي، مرجع سابق، ص. 111.

والمباشر فقد ظل معزولا ومتجاهلا وعكست مواد الميثاق في روحها تكريسا لنظام الامتيازات¹.

لقد وضع مؤتمر الجزيرة الخضراء اللمسات الأخيرة على مشروع نظام حماية رسمي على المغرب من قبل فرنسا التي انتهجت سياسة المقايضة بغرض حجب القوى المنافسة لها عن المغرب وعزله دوليا²، وقد نجحت في تحقيق هذا الهدف بتحييد ألمانيا من خلال تعهد هذه الأخيرة بموجب اتفاق 9 نونبر 1911 بعدم عرقلة الحماية الفرنسية وفي المقابل حصلت ألمانيا على 250 كلمتر مربع من أراضي الكونغو الأوسط³.

ثانيا: على المستوى العسكري / الحربي

إلى جانب التسلل الاستعماري "الهادئ" الذي تجسد من خلال الآليات الدبلوماسية والسياسية كان للبعد العسكري والحربي حضور قوي ودور مؤثر في إحداث تحول جوهري في البنية الجيوسياسية للدولة المغربية.

وإذا كانت المؤتمرات الدولية التي اهتمت بالمسألة المغربية قد كرست نظام امتيازات لصالح القوى الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، فإن فرنسا وإسبانيا على وجه الخصوص اعتمدتا على العمل العسكري المباشر. فبالنسبة لفرنسا فقد وظفت هزيمة الجيش المغربي في معركة إسلي سنة 1844 من أجل دفعه إلى إبرام معاهدة لالة مغنية في 18 مارس 1845 حيث تعمدت فرنسا من خلال بنودها التنصيص على عدم ترسيم الحدود الجنوبية للمغرب بدعوى

¹ لمزيد من التفاصيل حول بنود ميثاق الجزيرة الخضراء انظر:

إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، الجزء الثالث، (الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، 1994)، ص ص. 321-324.

² Azzou, op.cit., p. 108.

³ الخديمي، مرجع سابق، ص. 130.

أنها أرض خالية حتى يسهل عليها التوغل داخل الأراضي المغربية¹. كما أن فرنسا كانت تعتبر أن توافقها مع ألمانيا بموجب اتفاق 9 نونبر 1911 قد أطلق يدها بشكل كلي في المغرب². أما إسبانيا فسلوكها العسكري لم يختلف عن نظيره الفرنسي. فقد استندت إلى اتفاق 28 ماي 1767 الذي منحها حقوقا حصرية للصيد من سانتا-كروز (سيدي إفني) حتى الشمال، وكذلك على اتفاقية 26 أبريل 1860 التي حصلت بموجبها على أراض شاسعة على المحيط الأطلسي وذلك من أجل إنشاء مراكز للصيد في كل من سيدي إفني والساقية الحمراء وواد الذهب. بالإضافة إلى ذلك استغلت إسبانيا هزيمة المغرب في معركة تطوان (1859-1860) من أجل تنشيط تسللها في الجنوب وراسلت بشكل مباشر كل القوى المعنية بالمسألة المغربية بأنها قد فرضت نظام حماية على مجمل الجنوب المغرب الممتد من كاب بوخادور (بوجدور) حتى راس نواديو³.

الفرع الثاني: الاستعمار وتثبيت الارتباط الجيوسياسي بالمغرب

اضطر المغرب وهو في عزلة تامة وتحت تأثير مسلسل استعماري متصاعد ومتخذ لأشكال مختلفة سياسية ودبلوماسية وعسكرية إلى قبول الحماية الفرنسية بموجب اتفاقية فاس المبرمة في 30 مارس 1912. كما حصلت إسبانيا على حرية التصرف في المناطق الجنوبية. أما مدينة طنجة ونظرا لموقعها الاستراتيجي فكان فيها نظام خاص تم تفعيله ابتداء من سنة 1923 وهو نظام المدينة الدولية الخاص بالدول الموقعة على وثيقة مؤتمر الجزيرة الخضراء⁴، وفي هذا السياق لابد من استحضار معطين اثنين:

¹ Rivet, op.cit., p. 265.

² كانت فرنسا تستغل كل حادث صغيرا كان أو كبيرا من أجل احتلال مدن ومناطق وأراضي شاسعة بالمغرب. نذكر على سبيل المثال قيام فرنسا بإيفاد حملة عسكرية على وجدة سنة 1907 ردا على مقتل أحد مواطنيها، ثم أعقب ذلك التسلل حتى تافيلالت.

³ Berramdane, op.cit., p.23.

⁴ دي لارامندي، مرجع سابق، ص. 18.

المعطى الأول هو أن هذا التشكيل الجغرافي وإن كان في ظاهره محسوما لصالح فرنسا التي بسطت سيطرتها على أكبر المساحات الجغرافية وأغنى الأراضي الفلاحية الغنية فإنه في شقه الاستراتيجي لم يكن كذلك، ذلك أن اتفاقية الحماية لم تلغ مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي تبت نظام الباب المفتوح الذي أسس بدوره لمبدأ الحرية الاقتصادية دون ميز بين كافة الدول الموقعة على الميثاق. كما أن معاهدة الحماية لم يحصل بخصوصها توافق بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. هذه الأخيرة كانت تعيش خلال هذه الحقبة مرحلة تحول دقيقة وحاسمة بترقيها إلى مصاف الدول العظمى التي لها تطلعات ومصالح استراتيجية وحيوية في مجمل دوائر النفوذ والتأثير العالمية¹.

المعطى الثاني يتمثل في أن خضوع المغرب لنظام الحماية وإن كان يمثل الحدث الأبرز والأهم في تحليل جيوسياسية الدولة المغربية فإنه لم يكن الاوحد بل تدخلت أحداث أخرى كي تساهم بدورها في عملية التشكيل الجيوسياسي التي نحن بصدد تحليلها واستكشافها ونذكر على سبيل المثال الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. وقد وجد المغرب نفسه في خضم أحداث كهاته (بالإضافة إلى معطى الحماية الذي لا يمكن إغفاله) أمام عدد من الحتميات الاستراتيجية والجيوسياسية.

الحتمية الأولى تتمثل في حتمية الصراع بين القوى الكبرى المتنافسة وفق قواعد دولية جديدة وفاعلين دوليين جدد، وهنا نستحضر الصراع الفرنسي-الأمريكي من جهة والصراع الأمريكي-السوفياتي من جهة أخرى، وهو ما سنتطرق إليه في الفقرة الأولى من هذا الفرع.

الحتمية الثانية التي يجب أخذها بعين الاعتبار هي أن المغرب وُجد في فضاء إقليمي وجهوي خضع إلى حد بعيد إلى نفس المؤثرات الخارجية التي صاغت هويته وازدهاره

¹ مع بداية 1911 تبنت الولايات المتحدة الأمريكية دبلوماسية جديدة مبنية على قوتها الاقتصادية والمالية الصاعدة، هادفة إلى تنمية استثماراتها عبر ما سمي آنذاك بدبلوماسية الدولار، وقد كانت لهذه السياسة نتائج مهمة فقد ارتفعت على سبيل المثال الاستثمارات الأمريكية في إفريقيا من مليون دولار سنة 1897 إلى 13 مليون دولار سنة 1914. انظر:

الجيوستراتيجي. وهو ما يدفعنا إلى التساؤل حول مدى نجاح أو فشل الجهود التي بذلها المغرب خلال المرحلة التأسيسية لتوجهاته الخارجية من أجل التموّج بشكل مستقل ضمن الدوائر الإقليمية والجهوية والقارية "الطبيعية" إن صح التعبير، وهذا ما سنعمل على تسليط الضوء عليه في الفقرة الثانية من هذا الفرع.

الفترة الأولى: دور البعد الصراعي بين القوى الكبرى 1912-1956

من الواضح أن تثبيت نظام الحماية الفرنسية على المغرب لم يوقف مسلسل التنافس ولم يضع حدا لصراع الإرادات بين القوى الكبرى آنذاك. غير أنه وجب التمييز بين مرحلتين مختلفتين من حيث الخصائص ومن حيث الفاعلين.

المرحلة الأولى تمتد من سنة 1912 إلى سنة 1945 مع نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث احتدم الصراع بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. والمرحلة الثانية من 1945 إلى السنوات الأولى للاستقلال والتي عرفت بروز الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى مناوئة للمعسكر الغربي.

أولاً: الصراع الفرنسي الأمريكي حول المغرب

كما سبقنا الإشارة عارضت الولايات المتحدة الحماية الفرنسية على المغرب ولم تعترف بها على اعتبار أن اتفاقية الحماية لم تتضمن التزاماً صريحاً من قبل فرنسا وبريطانيا بضمان المصالح والحقوق الأمريكية بالمغرب وكان لا بد من انتظار الحرب العالمية الأولى حتى تغير الولايات المتحدة موقفها وذلك بهدف تعزيز القوة السياسية لحلفائها¹، وبعد نهاية الحرب أدت مجموعة من الأحداث الكبرى إلى تغيير المشهد السياسي والاستراتيجي العالمي ويمكن أن نذكر منها: الثورة الروسية، هزيمة ألمانيا، العقيدة الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية التي لخصتها نقاط ولسون الأربعة عشر، سقوط الإمبراطورية العثمانية ووقوع العالمين العربي والإسلامي تحت الاستعمارين الإنجليزي والفرنسي². كل هذا وغيره منح

¹ Azzou, op.cit., p.110.

² Al Bursan, op.cit., p.35.

الولايات المتحدة الإطار المناسب والأمثل لجعل شمال إفريقيا منصة للعب أدوار متقدمة في المشهد الاستراتيجي العالمي وتحمل مسؤوليات -بحسب وجهة نظرها- باعتبارها قوة عظمى¹.

وقد كان من البديهي أن تصطدم التطلعات الأمريكية مع الواقع الذي فرضته فرنسا خاصة على المستويين الاقتصادي والسياسي.

على المستوى الاقتصادي، تبنت الولايات المتحدة مبدأ "أمريكا أولا" من أجل تعزيز حضورها وفتح خيارات وآفاق اقتصادية وتجارية جديدة، وقد اعتُبر المغرب بالنسبة لها سوقا مهما من أجل تحقيق إنتاجية عالية، فبين 1912 و1939 ارتفعت المعاملات التجارية بين المغرب وأمريكا من 0.6 % إلى 25.9 %، ومن أجل الدفاع عن مصالحها التجارية أنشأت الحكومة الفدرالية الأمريكية الجمعية التجارية الأمريكية في المغرب كما قامت بالرفع من مساهمتها في رأسمال الشركات الاقتصادية العاملة بالمغرب. هذا الاهتمام الأمريكي المتجدد بثروات "المحمية" الفرنسية سيدفع بالسلطات الفرنسية إلى إدخال إجراءات حمائية ذات طابع تمييزي وتقييدي من أجل ضمان احتكار النشاط الاقتصادي بالمغرب وبالمقابل فقد ضغطت الشركات الأمريكية العاملة بالمغرب في اتجاه استصدار قرار من الكونغرس الأمريكي يقضي بتوقيف المساعدات الأمريكية المقررة في إطار مشروع مارشال ضد كل دولة اتخذت إجراءات تمييزية ضد المصالح الأمريكية³.

سياسيا واستراتيجيا ظلت الولايات المتحدة تتمسك بمقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي لم ينف بتاتا صفة السيادة عن الدولة المغربية باعتبارها دولة ذات شخصية قانونية على المستوى الدولي. أما فرنسا فظلت تعتبر أن علاقة الولايات المتحدة بالمغرب لا بد وأن تظل ضمن إطار العلاقات والاتفاقيات الثنائية الفرنسية/الأمريكية⁴. هذا التباين الواضح

¹ Leon Carl Brown, "The United States and the Maghrib", *The Middle East Journal*, Vol 30, N 3, (1976), p. 274.

² Berramdane, op.cit., p.39.

³ Azzou, op.cit., p. 111.

⁴ لمزيد من التفاصيل حول اختلاف وجهة النظر الأمريكية والفرنسية حول الوضع القانوني والدولي للمغرب انظر:

بين وجهتي النظر الأمريكية والفرنسية سيتفاقم مع اندلاع الحرب العالمية الثانية وسيصبح المغرب انطلاقا من موقعه الجغرافي منطقة حيوية بالنسبة لأمن الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما سيتعارض مع مصالح القوة المحتلة، ذلك أنه بين 1942 و1947 سيكون المغرب مسرحا لمواجهات سياسية واستراتيجية ساخنة.

تم تسجيل أعنف هذه المواجهات خلال إنزال قوات الحلفاء بالشواطئ الأطلسية المغربية في نونبر 1942 في إطار ما سمي بعملية "مشعل" Torch، والتي كانت تهدف بحسب وجهة النظر الأمريكية والبريطانية إلى منع قوات المحور من التموّج في الشمال الإفريقي وتكمن الخلفية الاستراتيجية والجيوسياسية لهذا الإنزال أن الولايات المتحدة بعد الهجوم على قواعدها في بيرل هاربور باتت في حاجة ماسة إلى حماية حدودها الأطلسية، وقد اعتبرت أمريكا حينها أن شمال إفريقيا وبالضبط المغرب يشكل نقطة ارتكاز في حزامها الأمني الأطلسي ضد أية هجمات محتملة، كما أن مراقبة مضيق جبل طارق منذ احتلال طنجة من طرف إسبانيا سنة 1940 ضاعف من هواجس الأمريكيان حول ضرورة مراقبته تأمينا للأسطول الأمريكي في المتوسط¹. والمثير للانتباه في هذا السياق أن مختلف الحثيات المرتبطة بهذه العملية من التحضير لها إلى غاية إطلاقها تمت دون أي تنسيق أو إخبار لسلطات الحماية، الأمر الذي جعل القوات الفرنسية المتواجدة في المغرب تحت قيادة الجنرال Nogues تدخل في مواجهة مباشرة مع قوات الحلفاء نتج عنها حوالي 6000 بين قتل وجريح وتدمير أزيد من 200 طائرة².

Benjamin Rivlin, "The United States and Moroccan International Status, 1943-1956: A Contributory Factor in Morocco's Reassertion of Independence from France", *The International Journal of African Historical Studies*, Vol 15, N 1, (1982).

¹ Berramdane, op.cit., p. 44.

² من الضروري الإشارة هنا إلى أن القوات الفرنسية التي كانت متواجدة في المغرب حينها كانت موالية لنظام "فيشي" الذي نصبته ألمانيا النازية بعد سيطرتها على مجمل التراب الفرنسي، وهو ما حفز إلى حد بعيد حدوث مواجهة عسكرية مباشرة بين هذه القوات والقوات الأمريكية التي تم إنزالها.

ثانيا: الصراع الأمريكي السوفياتي

حصول المغرب على استقلاله في 1956 تم في أجواء دولية مشحونة بتبعات ومظاهر الحرب الباردة وحتى قبل ذلك وفي سنة 1948 أضحى المغرب جزءا من استراتيجية الاحتواء التي تبنتها الولايات المتحدة لمواجهة السوفيات. وقد حدد جورج كينان - مهندس هذه السياسة - لائحة بالمناطق الحيوية التي لا يجب على الولايات المتحدة تركها تسقط ضمن دائرة نفوذ القوى المعادية لها وتشمل المغرب من زاوية بعده المتوسطي والأطلسي¹. وقد استفادت فرنسا والولايات المتحدة من امتياز حضورهما ونفوذهما في المغرب، كما حاولا دمج مبعرا في منظومة الدفاع الغربية التي لعب فيها السلاح النووي دورا محوريا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وبعد أن قام السوفيات بتفجير أول قنبلة ذرية سنة 1949، لذلك كانت منظومة الدفاع الغربية في حاجة إلى شبكة من القواعد العسكرية الضخمة القادرة على الاستجابة لمتطلبات الحرب النووية والاستراتيجية المحتملة مع السوفيات²، والأكد أن القواعد العسكرية الأمريكية في المغرب لعبت دورا مؤثرا في هذه الظرفية من خلال المهمة الحيوية التي اضطلعت بها في مرحلة دقيقة وحساسة من مراحل الصراع بين الشرق والغرب.

غير أن النفوذ الغربي في المغرب لم يمنع الاتحاد السوفياتي من محاولة البحث عن موطأ قدم له حتى وإن كانت مجمل منطقة المغرب العربي غير حيوية بالنسبة لأمنه الترابي كما هو الشأن بالنسبة لأفغانستان وتركيا وإيران. أما النقطة التي أعطت للمغرب قيمة استراتيجية فتجلت في رغبة الاتحاد السوفياتي في ربط شبكة اتصال بحرية تجمع محيطات الأرض³، كما أن قرب منطقة المغرب العربي عموما من الحدود الجنوبية للحلف الأطلسي

¹ Al Bursan, op.cit., p.144.

² Berramdane, op.cit., p. 67.

³ انطلاق الأسطول السوفياتي في البحر المتوسط كان مرتبطا برغبته في توسيع نشاطه في بحر يعتبر حيويا بالنسبة لمصالحه الاستراتيجية والمتمثلة في محور شرق - غرب يجمع البحر الأسود والمتوسط والمحيط الأطلسي، وفي محور آخر شمال - جنوب يجمع بين البحر الأسود والمتوسط والمحيط الهندي. وفي غياب قواعد بحرية ومحطات أرضية عسكرية كان حضور الأسطول السوفياتي في المتوسط يلعب دورا إقناعيا كقوة بمقدرتها مواجهة الاستراتيجية السياسية. انظر:

دي لارامندي، مرجع سابق، ص. 171.

شجع الاتحاد السوفياتي على الاهتمام بإثبات تواجده بالمنطقة والحد من التأثير الغربي في هذه الدول وإبعادها عن المد الرأسمالي¹.

وعلى الرغم من تضافر عوامل عدة عرقلت تواجد الاتحاد السوفياتي في المغرب فإنه اتجه إلى توظيف عقيدته وسياسته المرتبطة بتصفية الاستعمار كآلية لجذب الانتباه المغربي (خاصة الحركة الوطنية خلال فترة الحماية). وما يدعم هذا الطرح أن الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها ظلت طيلة فترة الحرب الباردة قلقة من الخطاب الذي تبناه الاتحاد السوفياتي باعتباره حليفا للشعوب "المستضعفة" وكذلك دعمه ل طرح المسألة المغربية في الأمم المتحدة².

الفقرة الثانية: مغرب ما بعد الاستقلال والبحث عن هوية جيوسياسية مستقلة

جاء الإعلان المشترك المغربي الفرنسي في 2 مارس 1956 والذي أنهى معاهدة الحماية الموقعة في 30 مارس 1912 وكذلك الإعلان المغربي الإسباني في 7 أبريل 1956 الذي أنهى اتفاقية 27 نونبر 1912 كي يؤسس لمبدأ جديد في العلاقة بين المغرب وفرنسا من جهة والمغرب وإسبانيا من جهة أخرى، وهو ما سمي حينها بالاستقلال في إطار الترابط (Indépendance dans l'interdépendance) والذي حافظ لفرنسا على وجه الخصوص على وضع مميز في مجمل البناء السياسي والاقتصادي والثقافي الداخلي وحتى الخارجي، غير أن المغرب كانت لديه انشغالات كبرى على رأسها استكمال وحدته الترابية وإعادة التموقع في المشهد العالمي الجديد وبناء اقتصاد وطني قوي وغيرها، وهي المتطلبات التي دفعت به

¹ المرجع نفسه.

² لمزيد من التفاصيل حول سياسة الاتحاد السوفياتي وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بمسألة تصفية الاستعمار في المغرب انظر:

Yahya H. Zoubir, "The United States, the Soviet Union and Decolonization of the Maghreb, 1945-62", *Middle Eastern Studies*, Vol. 31, No. 1 (1995), accessed December 17, 2016, At: <https://bit.ly/2O6NFbu>.

إلى تبني خيارات ذاتية جديدة في ارتباطاته الخارجية وكذلك البحث عن إمكانية تحقيق الاندماج والتعاون الإقليمي والجهوي.

أولاً: الخيارات الجوسياسية الذاتية خلال المرحلة التأسيسية

بعد أربعين سنة من الغياب عن الساحة الدولية كدولة ذات سيادة ستصبح للمغرب سياسة خارجية ودبلوماسية في ظرفية داخلية وخارجية غير مريحة. فالملكية والحركة الوطنية كليهما لم يكن لهما فكرة أو رؤية واضحة عن العالم الذي من المفروض أن يتعاملوا معه ولا عن السياسة المراد تبنيها، كما أن المغرب واجه خلال العشر سنوات الأولى من الاستقلال تحديات وعراقيل على مستويين اثنين: المستوى الدبلوماسي من خلال علاقات التبعية وضرورات التشاور والتنسيق والتكيف مع علاقاته الجديدة مع فرنسا، والمستوى الترابي عبر مواجهة رزنامة من الاتفاقيات التي لا تضمن وحدة أراضيه¹.

بدأت ملامح الاختيارات الخارجية الذاتية تتضح بعد فترة انتقالية امتدت من تاريخ التوقيع على إعلان الاستقلال إلى غاية التوقيع سنة 1957 على عدد من الاتفاقيات التي تطرقت للعلاقات الجديدة مع فرنسا خاصة على المستويات الإدارية والتقنية والثقافية. وهذا الاختيار الذاتي اتخذ شكلين: اقتصادي وسياسي.

على المستوى الاقتصادي كان الهاجس الأول هو تحرير الاقتصاد الوطني وتجلي ذلك في تبني سياسة تجارية خارجية حذرة تجاه أي شراكة مع السوق الأوروبية المشتركة، وعلى الرغبة في تنويع المبادلات على أساس المساواة والاحترام المتبادل خارج دائرة تأثير ونفوذ الدول المستعمرة سابقاً، غير أن هذا التوجه لم يتمكن من زحزحة المكانة الغالبة والمؤثرة للمغرب وخاصة أوروبا في المغرب بسبب اعتبارات لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها بسرعة وكما يؤكد "سمير أمين" أنه في السنوات الأولى بعد حصول أقطار المغرب العربي على استقلالها

¹ Abdelouhab Maalmi, "La formation de la politique étrangère du Maroc: Le temps fondateur (1956-1963)", *Droit et mutations sociales et politiques au Maroc et au Maghreb*, (Paris: Publisud, 2012), pp. 753-755.

أخفقت اقتصادات هذه الدول في تحقيق النمو والاستقرار المأمولين ويؤكد أنه بين عام 1955 وعام 1965 بقي الإنتاج راكدا وانخفض الاستثمار وتراجعت الصادرات¹.

وبعد التوقيع على معاهدة روما في مارس 1957 أي بعد وقت قصير من استقلال المغرب ازداد الاعتماد الكبير على أوروبا لأن اقتصاد الدولة حينها كان متخصصا في إنتاج عدد قليل من السلع الزراعية مثل الحمضيات وزيت الزيتون وهي سلع مقصدها الرئيسي أسواق أوروبا الغربية. وبسبب هذا التخصص كان على المغرب استيراد كميات هائلة من السلع الغذائية الأساسية. وهذا النوع من البنية الاقتصادية في الأساس نتاج لماضي فرنسا الاستعماري حيث سخر لسد حاجات العواصم الأوروبية². وانطلاقا من هذه المعطيات بدأ للدوائر الرسمية المغربية أن الرهان على بناء اقتصاد وطني مستقل عن فرنسا وعن السياسات الاقتصادية للمغرب عموما رهان خاسر وبدا ذلك واضحا من خلال المخطط الخماسي المعدل 1960-1964 واتفاقيات ضمان الاستثمارات الموقعة مع كل من ألمانيا الفدرالية سنة 1961 والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1965 بالإضافة إلى انطلاق المفاوضات بين المغرب والسوق الأوروبية المشتركة سنة 1963³.

على المستوى السياسي كان البعد المناهض للاستعمارين الإسباني والفرنسي وكذلك رفض تواجد القواعد العسكرية الأمريكية في المغرب أحد ركائز الخطاب الدبلوماسي المغربي خلال حقبة ما بعد الاستعمار، وقد أراد المغرب من خلال ذلك الحفاظ على مسافة وقائية بينه وبين المعسكرين الشرقي والغربي وهو ما سهّل نشر الأفكار الحيادية وتبني المغرب لمبدأ عدم

¹ Samir Amin, *The Maghreb in modern world: Algeria, Tunisia, Morocco*, (Harmondsworth: Penguin Books, 1970), p. 218.

² دايفيد سيدون، "أحلام وخيبات أمل: تركيبات المغرب بعد الاستعمار"، ما بعد الاستعمار والقومية في المغرب العربي: التاريخ والثقافة والسياسة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص. 260.

³ Abdelouhab Maalmi, "La formation de la politique étrangère du Maroc: Le temps fondateur (1956-1963)", op.cit., p. 760.

التبعية الذي شكل نواة سياسة عدم الانحياز¹، والذي اعتُبر توجهها جديدا في السياسة الدولية وعلى مستواه اختار المغرب أن يُوَطر تحركاته الخارجية ويجذب الانتباه إليه².

ففي سياق دولي عرف إعادة تنشيط الحرب الباردة بعد بناء حائط برلين نُظِم ببلغراد المؤتمر التأسيسي لحركة دول عدم الانحياز وقد ترأس الملك الحسن الثاني الوفد المغربي واستطاع العاهل المغربي تحويل مبدأ عدم الانحياز كقاعدة بديهية للسياسة الخارجية المغربية وذلك بإعطائه تأويلا شخصيا³. ولم يساهم المغرب فقط في بلورة مفهوم عدم الانحياز بل ساهم باقتراحات مهمة تعنى بدول العالم الثالث خاصة فيما يتعلق بنزع السلاح ومحاربة التخلف والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تشكلت عقيدة عدم الانحياز المغربية عمليا في نزعة حيادية للدبلوماسية المغربية تجاه الصراع شرق - غرب وفي عدد من المواقف من قبيل رفض تواجد قواعد عسكرية أجنبية على التراب المغربي والانفتاح على المعسكر الشرقي عبر الاعتراف مثلا بنظام فديل كاسترو في كوبا وبالصين الاشتراكية⁴.

غير أن مشاكل وأزمة حركة عدم الانحياز وكذلك إدراج قضية الصحراء في جدول أعمال القمة السادسة للحركة سنة 1979 والتي أظهرت مفارقات كبيرة بين الأعضاء المعتدلين والمتشددين الذين استطاعوا في الأخير الدفع بمصادقة القمة على قرار يقضي بضمان حق "الشعب الصحراوي" في تقرير المصير والاستقلال في أقرب الآجال⁵، دفعت المغرب إلى

¹ دي لارامندي، مرجع سابق، ص. 164.

² Abdelouhab Maalmi, "La formation de la politique étrangère du Maroc: Le temps fondateur (1956-1963)", op.cit., p. 763.

³ عرف الملك الحسن الثاني مفهوم عدم الانحياز في الخطاب الذي ألقاه في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر بلغراد في 3 شتنبر 1960 بقوله: الحياد وعدم الانحياز لا يعنيان بالضرورة الوقوف ضد أفكار الشرق أو الغرب. هناك مواقف صالحة وعادلة سواء في هذا الطرف أو ذلك، كما يفرض علينا النزاهة الفكرية والموضوعية القبول بهذه المواقف. إن حيادنا لا يعني الانعزال وعدم الاهتمام بجزء من الإنسانية في شموليته وبكل ما هو صحيح وعادل. حياد ديناميكي وحي همه الوحيد هو الدفع بسلام وتقديم الجنس البشري. انظر:

دي لارامندي، مرجع سابق، ص. 165.

⁴ Abdelouhab Maalmi, "La formation de la politique étrangère du Maroc: Le temps fondateur (1956-1963)", op.cit., pp. 766-767.

⁵ دي لارامندي، مرجع سابق، ص. 168.

إحداث نوع من التحول في مفهومه لعدم الانحياز من جهة وجعل هذه العقيدة في السياسة الخارجية أداة للضغط على الغرب من أجل حثه على التفاعل الإيجابي مع المطالب المغربية وبالتالي تحقيق تقارب أعمق وأكثر براغماتية مع الغرب¹.

ثانياً: تقييم محاولات المغرب تأسيس اندماج وتعاون إقليمي وجهوي خارج دائرة نفوذ الغرب

من الجدير بالذكر أن المغرب كان سابقاً إلى الدعوة إلى التقارب والتعاون والتكامل على المستويين الإقليمي والجهوي وتعود أولى هذه الجهود إلى السنوات الأولى للاستقلال، ففي ماي 1958 عقد في طنجة مؤتمر بحضور جبهة التحرير الوطني الجزائرية والحزب الدستوري التونسي وذلك من أجل مناقشة إمكانية تأسيس اتحاد بلدان المغرب العربي بهدف تقوية موقف هذه الدول في العالم والسماح لها بلعب دور ملائم في السياسة الدولية. كما أن محمد الخامس كان أول من دعا إلى تأسيس فدرالية بين بلدان دول شمال إفريقيا الثلاثة الموحدة تستند عليها وتبررها الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والحضارة المشتركة².

وانطلاقاً من عقيدة المغرب في السياسة الخارجية حينذاك والمتمثلة أساساً في تبني خيار عدم الانحياز ومناهضة الإمبريالية استطاع أن يضطلع بأدوار قيادية مهمة على المستوى الإقليمي ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى تدخل المغرب الحاسم في أول نزاع حدودي بين تونس والجزائر في يناير 1963 واحتضان مؤتمر وزراء خارجية الدول المغاربية في فبراير 1963 بهدف تنسيق السياسات الخارجية بالإضافة إلى توقيع اتفاقية صداقة وتضامن مع تونس في مارس 1957 والعمل على إدماج الحكومة الجزائرية الثورية المؤقتة في مختلف الهيئات الجهوية مثل جامعة الدول العربية ومجموعة الدار البيضاء وكذلك المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة والمجموعة الأفرو-آسيوية وغيرها³.

¹ Berramdane, op.cit., p. 171.

² سيدون، مرجع سابق، ص ص. 252-253.

³ Abdelouhab Maalmi, "La formation de la politique étrangère du Maroc: Le temps fondateur (1956-1963)", op.cit., p. 765.

إفريقيا وخلال الفترة 1958-1962 وجد المغرب نفسه ضمن دائرة من المصالح المشتركة مع عدد من الدول التي واجهت سيقا دوليا واحدا وهو ما سمح له كما هو الحال بالنسبة لمصر في عهد عبد الناصر بلعب دور المتحدث والمترجم لمطالب وطموحات الشعوب "المستضعفة" ويظهر ذلك جليا من خلال خطب ومواقف المغرب في المؤتمرات التضامنية الإفريقية¹.

غير أن هذه الأدوار المعبرة عن نزعة ريادية لدى مغرب ما بعد الاستقلال واجهت تحديات ومقاومات متعددة المصادر. فالأمانة الدائمة للمغرب العربي التي تأسست عقب مؤتمر طنجة 1958 اجتمعت مرتين قبل نهاية 1958 ثم طواها النسيان والجمعية الاستشارية لم تخرج إلى حيز الوجود²، بل إن ليبيا المنسحبة من هذه اللجنة عبرت في يوليو 1971 عن دعمها لمحاولة الإطاحة بالملك الحسن الثاني³ كما وقعت موريتانيا اتفاقية سلام مع جبهة البوليساريو سنة 1979 واستنكرت حركة عدم الانحياز ما سمي بـ"احتلال" المغرب للصحراء الغربية، وفي فبراير 1983 مارست الجزائر وغيرها من الدول المؤيدة لجبهة البوليساريو ضغوطا مكنت من أن تصير "الجمهورية الصحراوية" العضو الحادي والخمسين في منظمة الوحدة الإفريقية⁴.

على مستوى آخر تم التأسيس لعدد من التحالفات الثنائية أو الثلاثية بين البلدان المحيطة للمغرب قصد مواجهته ومحاولة عزله ونذكر هنا توقيع تونس والجزائر سنة 1983 اتفاقية أخوة وتعاون لمدة 20 عاما انضمت لها فيما بعد موريتانيا كما ناقش رؤساء ليبيا وتونس والجزائر سنة 1988 مشروع اتفاق إقليمي بعيدا عن المغرب أعقب ذلك إعادة فتح الحدود بين

¹ Abdelouhab Maalmi, "La formation de la politique étrangère du Maroc: Le temps fondateur (1956-1963)", op.cit., p. 765.

² سيدون، مرجع سابق، ص. 253.

³ المرجع نفسه، ص. 258.

⁴ المرجع نفسه، ص. 268.

ليبيا وتونس ووقعت ليبيا اتفاقين متصلين بالتطوير الصناعي وفي الشهر التالي وقعت ليبيا وتونس ميثاق تعاون يشكل العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والخارجية¹.

ووجب التتبيه هنا أن السياسة الإفريقية الراديكالية التي تبناها المغرب وصلت إلى حد نهائي نتيجة أولا عوامل داخلية تجلت أساسا في إقالة حكومة عبد الله إبراهيم (ماي 1960) ووفاة محمد الخامس (فبراير 1961) وثانيا عوامل خارجية ساهمت في تراجع الدور الريادي للمغرب أبرزها حصول أغلب الدول الإفريقية على استقلالها والتفكك التدريجي لمجموعة الدار البيضاء ابتداء من سنة 1961 وكذلك اندلاع النزاع الحدودي المسلح بين المغرب والجزائر في 1963 وأخيرا إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في ماي 1963 التي ابتعدت عن الهيكلية الفدرالية التي دافعت عنها مجموعة الدار البيضاء التي كان يتزعمها المغرب واقتربت من خيار الارتباط الفضايف الذي فضلته مونروفيا المعارضة إلى حد بعيد لمشروع مجموعة الدار البيضاء².

¹ المرجع نفسه، ص ص. 269، 272.

² المرجع نفسه، ص. 256.

المبحث الثاني: تأثير العامل الجغرافي على محددات السياسة الخارجية وعلى المبادئ الجيوسياسية للمغرب

يكاد الحديث عن السياسة الخارجية لا يستقيم دون التطرق من الناحية المنهجية للجانب المتعلق بالمحددات. ونظرا لأهمية هذا الجانب في دراسات السياسة الخارجية فإن كل المنظرين والباحثين الذين تناولوا موضوع السياسة الخارجية قد حرصوا على تحليل محدداتها من عدة زوايا وباستخدام مقاربات مختلفة، غير أنه من بين القواسم المشتركة والثابتة في هذه الأبحاث هو اعتبار العامل الجغرافي من العوامل الرئيسية المحددة للسياسة الخارجية.

فنجذ "باشراف روي مكريديس" يتحدث عن عوامل السياسة الخارجية باعتبارها القواعد المشتركة التي تسيّر السياسة الخارجية ويصنفها إلى عوامل مادية دائمة الديمومة كالجغرافيا والموارد الطبيعية، والعوامل المادية الأقل ديمومة كالمنشآت الصناعية والعسكرية بالإضافة إلى العناصر أو العوامل الإنسانية الكمية والنوعية كالسكان والإيديولوجيا والقادة¹.

أما "لويد جنسن" فقد أفرد كتابا بأكمله من أجل تحليل مختلف العوامل والمحددات المؤثرة والموجهة للسياسة الخارجية وقد قسمها بدوره إلى عوامل فردية كالمسلمات الشخصية والدوافع والإدراك وغيرها ومحددات مجتمعية من قبيل الشخصية الوطنية والقومية والخصائص المجتمعية بالإضافة إلى دور الإيديولوجيا والتقاليد التاريخية وكذا المحددات الاقتصادية والمحددات الخارجية والنسقية وقد سمى هذا الكاتب العامل الجغرافي بالمصدر الجغراسي لقوة الدولة وسياستها².

ويتطرق "محمد السيد سليم" ضمن الأبعاد الرئيسية لمفهوم السياسة الخارجية إلى تحديد المتغيرات التي تحدد تلك السياسة، وهو بذلك يعرف هذه المحددات بأنها المتغيرات التفسيرية المستقلة التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر اعتمادا على خصائص الوحدة

¹ باشراف روي مكريديس، *مناهج السياسة الخارجية في دول العالم*، ترجمة حسن صعب، (بيروت-نيويورك: مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، 1966)، ص ص، 32-34.

² لويد جنسن، *تفسير السياسة الخارجية*، ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1989).

الدولية محل التحليل وبطريقة نمطية يمكن تحديدها وفهمها. وبدوره فإنه يشخص هذه المحددات في الخصائص القومية مثل حجم الموارد ومستوى التحديث وكذلك النظام السياسي والنسق الدولي أما المحدد الجغرافي فيسميه "محمد السيد سليم" بالمسافة الدولية وهو بذلك يدمج فيه المسافة الجغرافية والمكانة الدولية والتشابه القومي وغير ذلك من العناصر¹.

وإذا كان هذا النقاش حول محددات السياسة الخارجية يظل ضروريا فإنه مع ذلك يتميز بالتقليدية ما لم يراعي المتغيرات والتحويلات الجوهرية التي طالت السياسة الدولية والسلوك الدولي خلال القرن الواحد والعشرين، والتي كان من أبرز قضاياها ونقاشاتها مدى حضور العامل الجغرافي وتأثيره على باقي المحددات وظهور ما يسمى بالمبادئ الجيوسياسية.

وللوقوف على هذا الجانب من النقاش المتعلق بتأثير العامل الجغرافي على السياسة الخارجية للمغرب ارتأينا ان نقسم هذا المبحث إلى مطلبين. يتناول الأول تأثير العامل الجغرافي على المحددات الداخلية للسياسة الخارجية للمغرب. بينما يتطرق المطلب الثاني لدور الموقع الجغرافي في تأسيس المبادئ الجيوسياسية للمغرب.

المطلب الأول: تأثير العامل الجغرافي على المحددات الداخلية

يؤكد "لويد جنسن" أن السياسة الخارجية قد عرفت تطورا ملحوظا من مجرد كونها ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية واحدة هي الأمن إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط ارتباطا وثيقا بالوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. ومن هذا المنطلق فإن دراسة السياسة الخارجية يمكن أن يتم بطريقة علمية تأخذ بعين الاعتبار المحددات المؤثرة فيها بل والوزن النسبي لتلك المحددات وهي العملية التي تمكن من الوقوف على الأثر التفاعلي لهذه المحددات على السياسة الخارجية².

ومن خلال تعريفات السياسة الخارجية التي سبق وأن قمنا بعرضها في مقدمة هذا البحث فإن إحدى القضايا الكبرى المرتبطة بحقل الدراسة في السياسة الخارجية هي ثنائية

¹ السيد سليم، مرجع سابق، ص.137.

² جنسن، مرجع سابق، ص. 'ي' من المقدمة.

الداخلي والخارجي أي العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية¹. وتظل الفكرة المركزية في هذا الإطار أن العوامل الداخلية والخارجية متداخلة متشابكة ومترابطة ويترتب عن ذلك أن السياسة الخارجية لا بد وأن يتم دراستها وتحليلها باعتبارها عملية تدبير دولية حيث الدولة تتفاعل تؤثر وتتأثر مع مختلف الوحدات الدولية، وكذلك باعتبارها عملية داخلية وطنية حيث إنها تخضع بدورها لمجموعات من المحددات الداخلية التي تساهم في صنعها وبلورتها بشكل أو بآخر. كما أن السياسة الداخلية يتم بلورتها من خلال المعطى الدولي والسياسة الخارجية لا يمكن أن تتجاهل عناصر التأثير الداخلية².

بالنسبة للمغرب شأنه شأن باقي الدول فإن سياسته الخارجية تخضع لمحددات تنبع من داخل الدولة بينما هناك أخرى نابعة من النسق الدولي. وقد ارتأينا في هذا المطلب التركيز على تأثير العامل الجغرافي ووزنه النسبي في علاقته بالمحددات الداخلية على اعتبار أن علاقته بالمحددات الخارجية والنسق الدولي عموما يمثل ضمنا موضوع القسم الثاني من هذا البحث المتعلق بدراسة السلوك الخارجي للمغرب بين الهويات الجيوسياسية والسياسات الإقليمية. وينقسم هذا المطلب إلى فرعين، يتناول الفرع الأول تأثير العامل الجغرافي على المحددات الداخلية الثابتة، بينما يسلط الفرع الثاني الضوء على التأثير على المحددات الداخلية المتغيرة.

الفرع الأول: تأثير المعطى الجغرافي على المحددات الداخلية الثابتة

من بين المسائل المهمة في قضايا السياسة الخارجية ما يتعلق بتحديد معايير تصنيف المحددات الداخلية والخارجية الثابتة والمتغيرة. ونعتقد أن عملية التحديد هاته خاصة فيما يتعلق

¹ هذا المستوى من التحليل شكل موضوع أطروحات بأكملها، يمكن الرجوع في هذا السياق للمرجع:

نبيل زكاوي، "العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للمغرب"، (أطروحة لنيل دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، 2014).

² Zakaria Aboudahab, "La politique étrangère du Maroc: diagnostic actuel et scénarios d'avenir", *L'avenir se discute: débats sur les scénarios du Maroc à l'horizon 2025*, Rapport de synthèse sous la direction de Saloua Zerhouni, (Rabat: Diwan 3000, 2006).

بالأطروحات الجامعية تختلف من باحث إلى آخر بحسب موضوع واتجاهات بحثه¹. وعلاقة بدور العامل الجغرافي في السياسة الخارجية المغربية فإن هناك محددين أساسيين يرتبطان بشكل مباشر بهذا العامل: المحدد الأول وهو النظام السياسي المستند على خطاب ولغة سياسيين تحيلان بشكل دائم ومستمر إلى دور الموقع الجغرافي للمغرب (الفقرة الأولى)، والمحدد الثاني وهي الموارد الطبيعية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: النظام السياسي

بصفة عامة يقصد بالنظام السياسي ذلك الدور أو الأدوار في النسق السياسي الوطني التي تكمن فيها سلطة اتخاذ القرارات الملزمة².

إن مختلف الدراسات والأبحاث التي اهتمت بهذا الجانب في مجال السياسة الخارجية نزعنا نحو البحث عن العلاقة بين طبيعة النظام السياسي إن كان ديمقراطياً أو دكتاتورياً وبين السلوك الخارجي إن كان منضبطاً لقواعد القانون الدولي محافظاً على السلم والأمن أو سلوكاً عدوانياً³. وإذا كنا نعتقد أنه ليس هناك قواعد محددة وثابتة يمكن من خلالها قياس مدى ترابط

¹ من بين الأطروحات الجامعية الرائدة في هذا المجال نذكر أطروحة الأستاذ سعيد الصديقي الذي أفرد قسماً للحديث عن العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية المغربية وقسمها ما بين عوامل داخلية كدور الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة والرأي العام الوطني ووسائل الإعلام، وعوامل أخرى (أكثر ديمومة، أقل ديمومة، عوامل إنسانية...) انظر: سعيد الصديقي، "صنع السياسة الخارجية المغربية"، (أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، وجدة، 2002).

² السيد سليم، مرجع سابق، ص. 225.

³ يذهب بعض المنظرين إلى القول بأن القوة والحرب هو سلوك تتساوى في اللجوء إليه الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية، وأن الأنظمة الديمقراطية تكون أقل عدوانية فيما بينها، ويذهب آخرون إلى أن هذه الأخيرة لها قدرة على ضبط النفس في سياستها الخارجية أكثر من تلك غير الديمقراطية وتسعى إلى تسوية نزاعاتها بوسائل أخرى غير الحرب. من جهة أخرى يعتبر بعض المتخصصين الذين كتبوا في هذا المجال أن الأنظمة غير الديمقراطية لها قابلية لتحويل النزاعات فيما بينها إلى حرب أكثر من دول والأنظمة الديمقراطية.

للاستزادة في هذا الموضوع:

David B. Huksoil, "regimes, institutions and foreign policy change.", (Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of the Louisiana State University and Agricultural and Mechanical College in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in The Department of Political Science, 2003), accessed May 13 2017, At: <https://bit.ly/2LCP341>.

وتلازم السلوك الخارجي مع طبيعة النظام السياسي للدولة، فإننا بالمقابل نجزم بأن هناك خصوصيات لدى كل نظام سياسي تجعله ينحو اتجاهات معينة في سياسته الخارجية دون غيرها.

وبالنسبة للسياسة الخارجية المغربية فإنها ارتبطت بشكل وثيق بطبيعة النظام السياسي المغربي وهناك إجماع لدى الباحثين في هذا المجال أن الملكية توجد على قمة هرم عملية صنع القرار، بل إنه في النظام السياسي المغربي تظل شخصية وموقع الملك متفوقة على كل المحددات والعناصر الأخرى الموجهة لها¹، مما يجعل من مهمة إيجاد علاقات الترابط بين الموقع الجغرافي والنظام السياسي بحثا عن سياسات النظام وتوجهاته وألوياته إقليميا ودوليا.

يعمد النظام الملكي بالمغرب بشكل مستمر إلى إدماج ولي العهد (الملك المستقبلي المفترض) مبكرا في دينامية العلاقات السياسية والدبلوماسية الخارجية وجعله في قلب تفاعلاتها، وهو ما حدث سابقا مع الملك الراحل الحسن الثاني عندما كان وليا للعهد²، وتكرر مع الملك محمد السادس عندما كان وليا للعهد كذلك، حيث إن هذا الأخير كان له تخصص أكاديمي في مجال العلاقات الدولية: دبلوم الإجازة في القانون حول موضوع "الاتحاد العربي الإفريقي واستراتيجية المملكة في مجال العلاقات الدولية"، وشهادة الدكتوراه في موضوع "التعاون بين السوق الأوروبية المشتركة واتحاد المغرب العربي"، كما أجرى تدريباً خلال سنة 1988 ببروكسيل بديوان جاك دولور رئيس لجنة المجموعات الأوروبية بالاتحاد الأوروبي

¹ Daniel Ziesenwine, "Mohamed VI and Moroccan Foreign Policy", *Contemporary Morocco: state, politics and society under Mohamed VI*, (Oxon: Routledge, 2013), p. 70.

حول أسس المجال المحفوظ للملك في مجال السياسة الخارجية المغربية يمكن الرجوع إلى:

سعيد الصديقي، "صنع السياسة الخارجية المغربية"،

وكذلك:

Chaouki Seghrini, "Les déterminants de la politique extérieure marocaine", *Edification d'un état moderne: le Maroc de Hassan II*, (Paris: Albin Michel, 1987).

² لمزيد من التفاصيل حول الممارسة السياسية والدبلوماسية الخارجية لولي العهد آنذاك الحسن الثاني، انظر:

الصديقي، مرجع سابق، ص ص 24-26.

أنداك¹، كما أن أول مهمة دبلوماسية رسمية كانت في 6 أبريل 1974 وهو في سن الحادية عشر عندما مثل الملك الراحل الحسن الثاني في الحفل الديني تخليداً لذكرى رحيل الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو.

وانطلاقاً من التراكم الذي يحققه ولي العهد على مستوى المعرفة النظرية والعملية بخبايا السياسة الخارجية فإنه يحرص عند اعتلائه العرش على تحديد الخطوط العريضة والأولويات المتعلقة برؤيته لعلاقات الدولة الخارجية.

وبالنسبة للملك محمد السادس فقد تجسدت مقاربتة لقضايا السياسة الخارجية للمغرب من خلال محطتين رئيسيتين: الأولى وهي الرسالة الموجهة للمشاركين في الندوة الوطنية التي نظمها النادي الدبلوماسي المغربي بمناسبة اليوم الوطني للدبلوماسية المغربية يوم 28 أبريل 2018 وتكمن أهمية هذه الرسالة في كونها من ناحية حددت الخطوط العريضة للعقيدة السياسية الخارجية المغربية خلال هذا العهد، ومن ناحية أخرى أنها جاءت فقط بعد حوالي تسعة أشهر من اعتلاء الملك محمد السادس العرش²، وقد حددت هذه الرسالة التوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية المغربية والمتمثلة فيما يلي³:

- التأكيد على الوحدة الترابية للمغرب،
- جعل السياسة الداخلية في خدمة السياسة الخارجية،
- تعزيز التنمية الاقتصادية واستثمار فرص التبادل على المستوى الخارجي ودمج المغرب في الاقتصاد المعولم،
- تنويع العلاقات الخارجية للمغرب نحو فضاءات جديدة (آسيا وأمريكا اللاتينية)،

¹ Irene Fernández Molina, *Moroccan Foreign Policy under Mohammed VI 1999-2014*, First published, (Oxon, New York: Routledge, 2016), p 20.

² Siham Belkhadir, "La conception marocaine de l'ordre international et de la politique étrangère à travers le discours royal", *Le Maroc au présent: d'une époque à l'autre, une société en mutation*, (Casablanca: Fondation du Roi Abdul-Aziz Al Saoud et Centre Jacques-Berque, 2015), p 681.

³ Irene Fernández Molina, *Moroccan Foreign Policy under Mohammed VI 1999-2014*, op.cit., pp 20-21.

• الحفاظ على الأدوار التقليدية للمغرب على المستوى الخارجي باعتبار عامل استقرار وقطب إقليمي للسلام في المنطقة المغاربية والعربية والإسلامية والأوربية المتوسطية والإفريقية والأمريكية.

أما المحطة الثانية فهي خطاب الملك محمد السادس في 20 غشت 2002 والذي أعلن فيه عن خطة إصلاح الدبلوماسية المغربية من خلال الدعوة إلى تأهيل هياكل وزارة الخارجية والتعاون.

وإذا كانت أداة الخطب والرسائل الملكية التي أوردناها للدلالة على حجم التأثير الذي تلعبه مؤسسة الملك في تحديد الأولويات الجيوسياسية للدولة، فإن عناصر أخرى مرتبطة كذلك بطبيعة النظام السياسي تؤثر بشكل أو بآخر في تحديد هذه الأولويات.

فمن الثوابت الرئيسية للنظام الملكي المغربي حفاظه على علاقات فريدة مع الملكيات العربية في الخليج بالإضافة إلى الأردن، وهو نهج ترسخ على عهد الملك الحسن الثاني إذ انبنى على علاقات سياسية واقتصادية واستراتيجية وكذلك علاقات شخصية جمعت الملك الحسن الثاني بملوك المملكة العربية السعودية خاصة الملك الراحل فهد بن عبد العزيز وكذلك أمير دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وهذا المستوى من الارتباط بين الأنظمة السياسية الملكية العربية انتقل على عهد الملك محمد السادس إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية واستمر في الحفاظ على نمط العلاقات التقليدية المبنية على العلاقات الشخصية.

الفقرة الثانية: الموارد الطبيعية

يقصد بالموارد والثروات الطبيعية جميع المواد الخام والثروات الحيوانية والنباتية والبحرية وتكمن أهمية هذه العوامل في كونها تلعب دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية للدول، إذ إن توافر هذه الموارد هو الذي يحدد ما إذا كانت الدولة تستطيع أن تلعب دورا هاما على المسرح الدولي أم لا¹. كما أن بنية العلاقات الدولية المعاصرة باتت أكثر تفاعلا

¹ الصديقي، مرجع سابق ص. 366.

وارتباطا من أي وقت مضى بالعوامل الاقتصادية المرتكزة من جهة على حيازة الطاقة والمواد الخام خاصة النفط والغاز الطبيعي والمعادن وفي بعض الأحيان الفلاحة¹، ومن جهة أخرى فإن تدبير وتوظيف وإدارة هذه المقدرات الطبيعية يختلف من دولة إلى أخرى ومن نظام سياسي إلى آخر وهو ما ينعكس حتما على قوة الدولة وعلى سلوكها الخارجي.

وبالنسبة للمغرب فإن موارده الطبيعية التي ارتبطت بشكل وثيق بقضايا السياسة الخارجية وبسلوكه الخارجي والتي كان لها حضور بشكل أو بآخر في علاقاته الخارجية هما الفوسفاط والثروة السمكية.

أولا: الفوسفاط

يحتوي المغرب على 73 % من الاحتياطي العالمي من صخور الفوسفاط²، وهو بذلك يعتبر أول مصدر (ثلث الإنتاج العالمي) وثالث منتج لهذه المادة الحيوية (16% من الإنتاج العالمي)³، وذلك راجع إلى ملحقات الاتفاقية الثلاثية لنونبر 1975 التي تنازلت بموجبها إسبانيا وموريتانيا عن إدارة الصحراء وتمكن بذلك المغرب من التحكم في 65% من رأسمال شركة فوسبوكراع⁴، ويساهم الفوسفاط ب 5% من الناتج الداخلي الخام ويمثل 20% من الصادرات

¹ نذكر في هذا السياق أن عددا من الدول (مثل روسيا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية) باتت تعرف اصطلاحا بـ"سلة الخبز" بالإنجليزية تسمى Bread Basket Nations أي الدول التي تتوفر على قدرات فلاحية هائلة تمكنها من إنتاج كميات ضخمة من القمح أو غيره من الحبوب توظفها بشكل أو بآخر في سياساتها الاقتصادية العالمية، وكما هو معلوم فإن التغيرات المناخية أثرت بشكل كبير على إنتاج العديد من الدول من الحبوب الأمر الذي يدفعها إلى ضرورة استيراد كميات من القمح لسد حاجياتها في إطار تحقيق أمنها الغذائي الذي بات بدوره مرتبطا إلى حد بعيد بالأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهنا بطبيعة الحال يفتح الباب على مصراعيه أمام مستوى آخر من التفاعلات والعلاقات وربما المساومات ذات الطابع السياسي أو العسكري أو الاستراتيجي.

² Office Chérifienne de Phosphate, Rapport d'activité 2015, consulté le 06 Mai 2017, URL: <https://bit.ly/2uCBJX8>.

³ Fathallah Oualalou, "La politique phosphatière marocaine et les tentatives d'adaptation aux variations de la demande internationale", *Les stratégies des matières premières au Maghreb*, (Paris: CNRSS, 1976), p. 41.

⁴ شركة فوسبوكراع تأسست سنة 1962 من طرف المقاول العامة الإسبانية INI وهي شركة مسهمة رأسمالها 100 مليون درهم، امتلكتها بالكامل مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط سنة 2002 بعد شراء نصيب المقاول الإسبانية.

الوطنية نحو الخارج و27% من سوق الصادرات العالمية وخلال سنة 2016 سجلت مجموعة المكتب الشريف للفوسفات رقم معاملات وصل إلى 42.471 مليون درهم¹. على مستوى السياسة الخارجية يشير فتح الله ولعلو إلى أنه خلال سنوات السبعينات لعب الفوسفات بالنسبة للمغرب دور البترول بالنسبة لمجموعة الدول المصدرة OPEP، ويبرز ذلك بوضوح من خلال قرار المغرب سنة 1974 رفع سعره من 14 إلى 68 دولار محاولا بذلك التحكم في سوق الفوسفات العالمي²، وبالتالي جعله أداة في خدمة قضاياها الخارجية ويبرز ذلك بوضوح في قيام المغرب سنة 1974 بتقديم تسهيلات في الأداء لعدة دول إفريقية في صيغة ما سمي بقرض الفوسفات قبل أن يتم ربط هذه التسهيلات بموقف هذه الدول من قضية الصحراء³. وكذلك توقيع المغرب سنة 1978 لما سمي آنذاك ب"اتفاقية القرن" مع الاتحاد السوفياتي نظرا لحجمها المالي من جهة⁴، ولكونها مثلت أكبر اتفاقية تجارية يوقعها الاتحاد السوفياتي آنذاك مع دولة من دول العالم الثالث من جهة أخرى⁵.

وخلال الثلاثة عقود المنصرمة ونتيجة للعوامل المرتبطة بالأزمة الاقتصادية العالمية وعدم استقرار أسعار الفوسفات بل وانخفاضها (باستثناء ارتفاعها المفاجئ سنة 2011)⁶، فإن ديناميكية توظيفه في مجال السياسة الخارجية تراجعت لصالح الاحتياجات الداخلية خاصة على مستوى التخفيف من عجز الميزان التجاري والمساهمة في تعزيز احتياطي النقد الأجنبي،

¹ Office Chérifienne de Phosphate, Rapport d'activité 2015, op.cit. p.13.

² Oualalou, op.cit., p.41.

³ دي لارامندي، مرجع سابق، ص. 20.

⁴ هذه الاتفاقية سمحت باستغلال أحد أهم المواقع الفوسفاتية في المغرب وهو مسقالة في وسط البلاد باحتياط يقدر بين 8 و10 مليون طن لمدة 30 سنة باستثمار قدر ب 2مليار دولار، بالإضافة إلى تقديم الاتحاد السوفياتي لقرض للمغرب بمبلغ 20 مليون دولار بشروط تفضيلية. المرجع: ميغيل هرناندو دي لارامندي، السياسة الخارجية للمغرب، ص. 195.

⁵ Al Bursan, op.cit., p.3.

⁶ منذ سنة 2008 سجلت أسعار الفوسفات عالميا انخفاضا ب % 43.2 ولم يتجاوز سعره عتبة 115 دولار للطن. للاطلاع بتفصيل على أئمة الفوسفات على المستوى العالمي يمكن الرجوع إلى قواعد البيانات الموجودة على موقع البنك الدولي:

URL : <https://bit.ly/2uCVTjy>

أما خارجيا فقد اقتصر دوره على ضمان تدفقه لصالح حلفاء المغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: الثروة السمكية

إن مراقبة الفضاء البحري المجاور للأراضي واستغلال الثروات البحرية بالنسبة للدول النامية المطلة على البحر هي إحدى النقاط الحاسمة في إقلاعها الاقتصادي¹. وبالنسبة للمغرب فإن الثروة السمكية تعتبر من أهم القطاعات الحيوية، فامتداد الشريط البحري على مسافة 3500 كلمتر جعل المساحة البحرية للمغرب تصل إلى 1.1 مليون كلمتر مربع² (تفوق المساحة البرية المقدرة ب 690 ألف كلمتر مربع) وهو بذلك يعتبر أول منتج للسمك في إفريقيا ويحتل المرتبة 25 عالميا كما أن قطاع الصيد البحري ساهم بحوالي 3% من الناتج الداخلي الخام خلال العشر سنوات الأخيرة³.

على مستوى السياسة الخارجية وكما هو الحال بالنسبة للفوسفاط يوجد قطاع الصيد البحري والثروة السمكية في صلب قضايا السياسة الخارجية المغربية، بل إن ملف الصيد البحري يكاد يكون المحدد الأهم في علاقات المد والجزر بين المغرب والاتحاد الأوروبي بشكل عام وبين المغرب وإسبانيا بشكل خاص⁴، وقد وظف المغرب ملف الصيد البحري خارجيا بغية تحقيق هدفين رئيسيين:

الهدف الأول وهو تكريس وتأكيد السيادة المغربية على الصحراء، إذ إن اتفاقيات الصيد الموقعة بين المغرب وإسبانيا منذ سنة 1977 ميزت بين منطقة السيادة المغربية شمال

¹ دي لارامندي، مرجع سابق، ص. 21.

² من الجدير بالذكر أن المغرب شارك في كل الندوات الدولية المتعلقة بقانون البحار التي نظمتها الأمم المتحدة والتي أقرت سنة 1981 تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة في 200 ميل بحري، وكان المغرب قد وسع مياهه الإقليمية من 6 إلى 12 ميل بحري في يونيو 1962 ومدد منطقة الصيد الخالصة إلى 70 ميل سنة 1973. المرجع السابق نفسه.

³ Salon Halieutis, “Présentation du secteur de la pêche au Maroc”, (consulté 18 Mai 2017), At: <https://bit.ly/2LEbBkU>.

⁴ Miguel H. De Larramendi, “Perception Espagnole du Maghreb et politique étrangère de l’Espagne démocratique”, *Le Maghreb, l’Europe et la France*, (Paris: CNRS, 1990), p. 160.

راس نون وبين المنطقة الخاضعة جنوب راس نون¹، غير أن الاتفاقيات التي وقعها المغرب مع الاتحاد الأوروبي بدءا من سنة 1988 بعد انضمام إسبانيا لهذا الأخير حلت محل الاتفاقيات السابقة وسمحت بتحويل علاقات الصيد إلى سياق أوروبي وهو ما اعتبر اعترافا ضمنيا بسيادة المغرب على الصحراء².

الهدف الثاني وهو ربط وإدماج ملف الصيد البحري في إطار مجمل علاقته بالاتحاد الأوروبي، فالدبلوماسية المغربية ربطت دائما بين توقيع اتفاقية الصيد وبين الحصول على مقابل في ملفات أخرى خاصة فيما يتعلق بالحصول على ضمانات من أجل مرور صادراته الفلاحية نحو أسواق الاتحاد³.

الفرع الثاني: المحددات الداخلية المتغيرة

تُعرّف معطيات القوة المتغيرة لبلد ما بأنها العناصر التي يمكن تفعيلها في المدى القريب والمتوسط وهي العناصر التي تعكس مدى قدرة الدولة على استخدام القوى الكامنة فيها، ويعتبر صاحب هذا التعريف الأستاذ "أحمد داود اوغلو" أن كلا من الموارد الاقتصادية للدولة وبنيتها التحتية التكنولوجية والتراكم العسكري لديها عناصر متغيرة في معادلة القوة للدولة كما أن استخدام هذه العناصر بشكل منسق ومثمر في بناء السياسة الخارجية يؤدي إلى ازدياد ثقل الدولة في توازنات القوى الدولية⁴.

وبالنسبة للسياسة الخارجية المغربية فإن هذه المحددات الداخلية المتغيرة تتشكل من عنصرين أساسيين يؤثران بدرجة متفاوتة في الفعل الخارجي وهما: العامل الاقتصادي (الفقرة الأولى) والقدرات العسكرية (الفقرة الثانية).

¹ Miguel H. De Larramendi, "Perception Espagnole du Maghreb et politique étrangère de l'Espagne démocratique", *Le Maghreb, l'Europe et la France*, (Paris: CNRS, 1990), p. 160.

² دي لارامندي، مرجع سابق، ص. 22.

³ Mohamed Ben El Hassan Alaoui, *La coopération entre l'Union européenne et les pays du Maghreb*, (Paris: Nathan, 1994), pp. 93-86.

⁴ أحمد داود اوغلو، *العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص 43.

الفقرة الأولى: العامل الاقتصادي

مع نهاية الحرب الباردة ظهرت تيارات تفسيرية وتحليلية للعلاقات الدولية انطلاقاً من فكرة مفادها انحصار دور المؤهلات والمقدرات العسكرية في توجيه سلوك الدول وأن القوة والهيمنة كأدوات في السياسة الخارجية للدول باتت تبتعد عن أساليب الإكراه والحرب وتقترب من أساليب القوة الناعمة التي تبناها وأسسها "جوزف ناي" نظرياً. وعلى الرغم من أن المواجهة أو النزاع في أبعادها التقليدية لم تكن لتختفي بشكل نهائي بين الدول فإن أساليبها وطبيعتها هي التي خضعت لتغيير جوهري خاصة بين الدول المتقدمة والصناعية التي تحولت صراعاتها ومنافساتها إلى حقل الاقتصاد¹.

ويعتبر "Edward Luttwak"² أحد رواد هذا الطرح حيث عبر في مقالة شهيرة له سنة 1990 بأن السلاح الاقتصادي سيعوض السلاح العسكري وسيصبح الأداة الرئيسية للتعبير عن إرادة الدول في التقدم وتأكيد حضورها على الساحة الدولية وبأن الخيارات الاقتصادية التي توجه العلاقات الاقتصادية للدولة هي العنصر الهام ضمن عناصر استراتيجيتها³.

بالنسبة للمغرب شكل الاقتصاد أحد أبرز انشغالات الدولة شأنه في ذلك شأن العديد من الدول حديثة العهد بالاستقلال التي سعت إلى البحث عن نموذج تنموي معين يفرض السير في إطار خيارات اقتصادية معينة انطلاقاً من توجهات إيدولوجية معينة. إلا أن طبيعة الروابط الجيوسياسية التي أحدثتها دولة الحماية وثقل ميراثها الاستعماري على المغرب حولت بشكل جذري الاقتصاد التقليدي ذي البنيات التقليدية إلى اقتصاد "حديث" يعتمد على الزراعة والمعادن الموجهة للتصدير، الأمر الذي نجم عنه تبعية غذائية وتجارية ومالية إزاء الخارج⁴.

¹ Pascal Lorot, "De la géopolitique à la géoéconomie", *Géoéconomie*, N° 50, (2009/3), pp. 9-10.

² هو مؤرخ أمريكي متخصص بالأساس في الجيو-اقتصاد وفي الاستراتيجية الأمريكية.

³ هذا المقال متوفر في المرجع التالي:

Edward N. Luttwak, "From Geopolitics to Geo-Economics: Logic of Conflict, Grammar of Commerce", *The geopolitics Reader*, (London and New York: Routledge, 1998), pp. 125-130.

⁴ دي لارامندي، مرجع سابق، ص. 45.

استمرت لتؤثر على مجمل بنية الاقتصاد المغربي وتوجهاته وخياراته ولتجعله مرتبطا بالغرب وبالاقتصاد الليبرالي الرأسمالي العالمي (أولا) ومعتمدا بشكل رئيسي على المساعدات المالية والاقتصادية الخارجية والاقتراض (ثانيا).

أولا: ارتباط الاقتصاد المغربي بالاقتصاد الغربي وبالنظام الرأسمالي العالمي

خلال السنوات الأولى للاستقلال حاولت الدولة المغربية اعتماد استراتيجية للتحرر الاقتصادي عكستها إجراءات المخطط الخماسي 1960-1964 الهادف إلى تحقيق استقلال اقتصادي بواسطة نموذج للنمو يعتمد على الذات عن طريق صناعة "تصنيعية" وفك الارتباط التدريجي بالفرنك الفرنسي وكان لتولي عبد الله إبراهيم الفضل في إعداد مخطط توجيهي للتنمية، إلا أن خروجه من الحكومة ومع عبد الرحيم بوعبيد المكلف بالاقتصاد عوض المخطط المذكور بسياسة اقتصادية حرة ذات طابع ليبرالي تم استلهاها من توجيهات خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي¹.

والواضح أن تأثير الاقتصاد المغربي ببنية الاقتصاد الليبرالي الرأسمالي الغربي ظلت حاضرة في كل المخططات والاستراتيجيات الاقتصادية للمملكة من قبيل المخططين الثلاثين 1965-1967 و1968-1972 ومخطط الاختيار الصناعي 1974-1977 ومخطط الموازنة لسنة 1978 وسياسة التقويم الهيكلي والمخطط الخماسي 1988-1992 والتي كانت كلها استجابة لشروط وتوجيهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

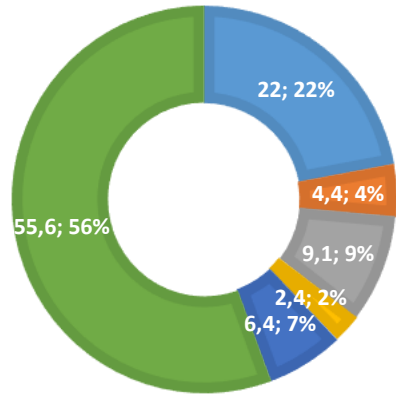
على مستوى آخر فإن المبادلات التجارية للمغرب لا زالت تتركز مع الدول الغربية خاصة دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية²، وهو ما تجليه الإحصائيات والأرقام المبينة في المبيانات التالية:

¹ المرجع نفسه، ص. 47.

² بعد دخول اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية حيز التنفيذ سنة 2006 ارتفعت المعاملات التجارية بين البلدين بين 2006 و2008 من 927 مليون دولار إلى 2,3 مليار دولار أي بزيادة 148%. المصدر:

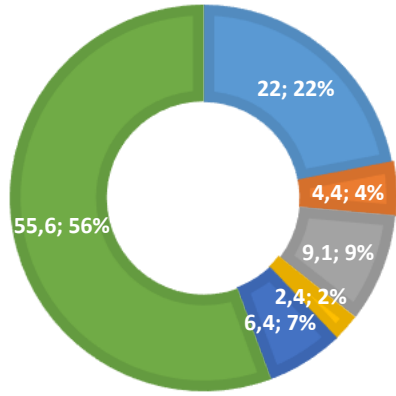
Ziesenwine, op.cit., p. 79.

بنية الواردات المغربية خلال سنة 2018



الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة روسيا الصين تركيا باقي الدول

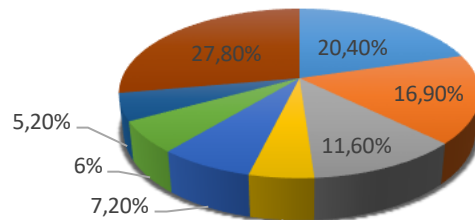
بنية الصادرات المغربية خلال سنة 2018



الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة روسيا الصين تركيا باقي الدول

المصدر: مكتب الصرف

الاستثمار الخارجي المباشر في المغرب خلال سنة 2017

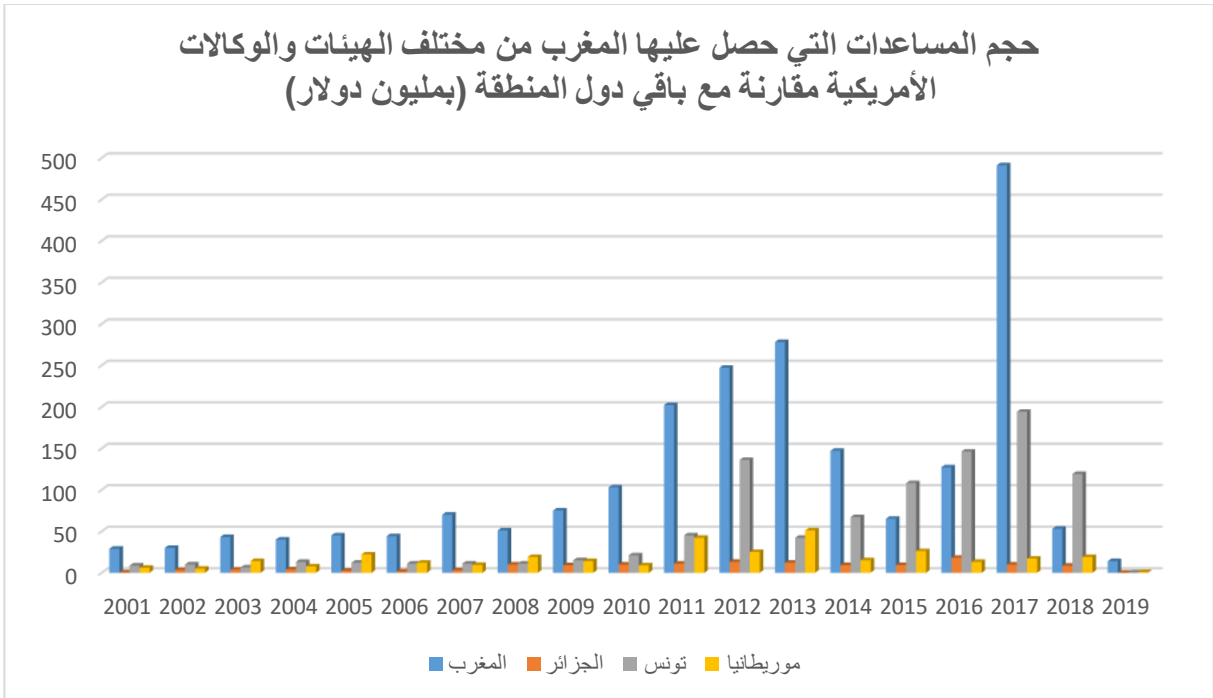


الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا ألمانيا إسبانيا سويسرا الإمارات العربية المتحدة المملكة العربية السعودية دول أخرى

ثانياً: الاعتماد على المساعدات المالية والاقتصادية الخارجية والاقتراض

منذ سنوات الستينيات أصبحت المساعدات المالية والاقتصادية أحد أهم مصادر تمويل المشاريع والمخططات الاقتصادية في المغرب، وقد تجلّى ذلك من خلال الاعتماد أولاً على تنويع مصادر التمويل في محاولة لتجاوز الإكراهات السياسية التي من الممكن أن تنتج عن الاعتماد على مصدر تمويل وحيد، وثانياً المواءمة بين متطلبات التمويلات والمساعدات الخارجية المختلفة المصادر والأهداف¹.

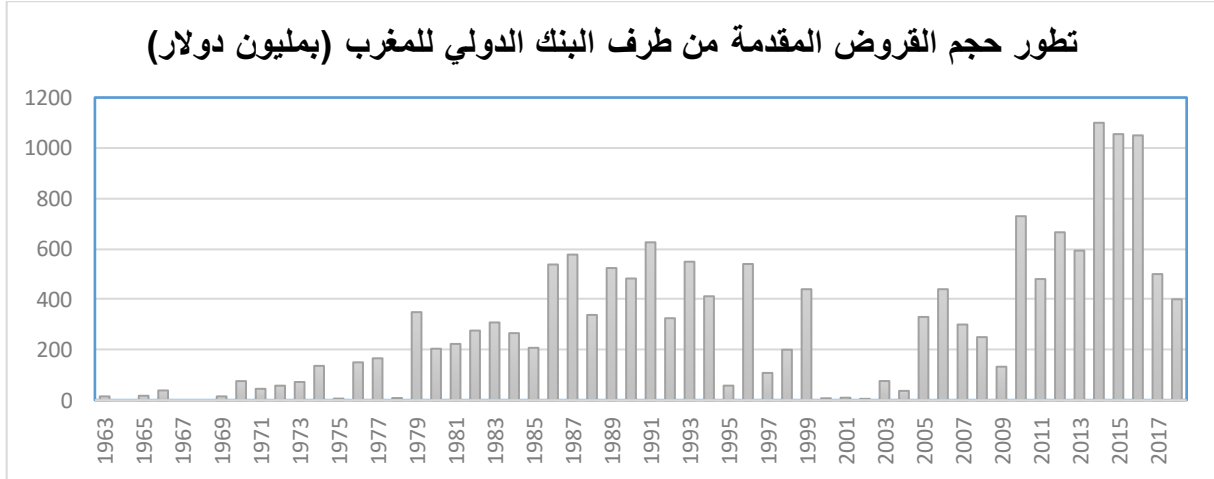
فالمغرب وفي إطار علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر من أكثر البلدان العربية التي حصلت على مساعدات مالية بعد مصر وهو ما يتضح من خلال المبيان التالي الذي يوضح حجم المساعدات المالية التي حصل عليها المغرب من مختلف الهيئات والوكالات الأمريكية مقارنة مع بعض دول المنطقة:



¹ Berramdane, op.cit., pp. 299,301.

كما حصل المغرب ما بين 2007 إلى 2010 على مساعدات مالية من الاتحاد الأوروبي بمبلغ 654 مليون أورو ويكون بذلك المستفيد الأول من المساعدات المالية المقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي ضمن الحيز الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2006¹. يضاف إلى ذلك أن المغرب يستورد 66% من سلعه من الاتحاد الأوروبي وعندما ضربت الأزمة الاقتصادية دول الاتحاد كان لذلك تأثيرات عميقة على الاقتصاد المغربي: انخفاض صادرات الفوسفات بنسبة 10% وانخفاض الإيرادات السياحية بنسبة 5,7% كما أصاب الركود سوق العقار وسوق الأوراق المالية وانخفضت تحويلات مغاربة الخارج بنسبة 25,8%.

على مستوى العلاقة مع المؤسسات المالية الدولية، فقد بدأت تأخذ منحى تصاعديا مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير على وجه الخصوص من سنة 1963، وخلال المخطط الخماسي 1968-1972 بات واضحا التدخل الكبير والمهم للبنك في السياسات الاقتصادية الوطنية³، وبيين المبيان التالي التطور الواضح لحجم القروض الممنوحة للمغرب خاصة خلال العقد الأخير⁴:



¹ El Hassan Bouqentar, “La politique étrangère du Maroc: un changement dans la continuité”, *Une décennie de réforme au Maroc (1999-2009)*, (Paris: Kathala, 2010), p. 339.

² Yasmina Abouzzohour, Beatriz Tomé-Alonso, “Moroccan foreign policy after the Arab Spring: a turn for the Islamists or persistence of royal leadership”, *The Journal of North African Studies*, (2018), p 4.

³ Berramdane, op.cit., p. 301.

⁴ المصدر موقع البنك الدولي على شبكة الأنترنت.

الفقرة الثانية: القدرات العسكرية

تأسست القوات المسلحة الملكية في ماي 1956 تحت الإشراف المباشر لولي العهد آنذاك مولاي الحسن وهذا التأسيس لم يكن يهدف في بداياته إلى الظهور بمظهر القوة العسكرية المهيمنة بقدر ما كان مقصده تأسيس نواة جيش للحفاظ على أمن البلاد وتكريس الممارسة السيادية للدولة الحديثة. وقد ساهمت كل من حرب الرمال ضد الجزائر في أكتوبر 1963 وكذلك النزاع في الصحراء في تلميع صورة القوات المسلحة الملكية وظهورها بمظهر القوة العسكرية الإقليمية مغاربيا وإفريقيا وعربيا¹.

على مستوى الأبعاد الجيوسياسية للقدرات العسكرية المغربية، فإنها تتلخص في ثلاثة مجالات: **المجال الأول** وهو طبيعة الأدوار الجيوسياسية للقوات المسلحة الملكية، **المجال الثاني** وهو اتجاهات سياسة التسلح المغربية و**المجال الثالث** وهو بنية وتكوين الترسانة العسكرية للجيش المغربي.

أولاً: الأدوار الجيوسياسية للقوات المسلحة الملكية

يتم توظيف المؤهلات العسكرية للمغرب من أجل تحقيق هدفين رئيسيين، الهدف الأول وهو ذو طبيعة دفاعية والهدف الثاني مستمد من التوجه نحو الانخراط في منظومة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

إن المهمة الأولى التي تضطلع بها القوات المسلحة الملكية والتي تفرضها المعطيات الجغرافية هي بحسب الأستاذ "إبراهيم اسعيدي" التقليل من التهديدات الخارجية المحتملة. فطبيعة الموقع الجغرافي للمغرب ينعكس على مستوى بنية قواته المسلحة، فهذه الأخيرة مقسمة إلى ثلاث مناطق عسكرية أو قيادات. القيادة الشمالية مهمتها الدفاع ومراقبة الواجهة المتوسطية الساحلية والجبلية مع الأخذ بعين الاعتبار التواجد الإسباني بسبتة ومليلية. القيادة الجنوبية

¹ Seghrini, op.cit., p. 439.

ودورها تأمين ومراقبة المنطقة العازلة في الصحراء، وأخيرا القيادة المكلفة بالمنطقة الشرقية وخاصة مراقبة الحدود مع الجزائر¹.

أما المهمة الثانية فتتجلى في توظيف القوات المسلحة الملكية كآلية دبلوماسية لحفظ السلم والأمن الدوليين وذلك من خلال المشاركة في عمليات حفظ السلام في إطار الأمم المتحدة وتعتبر هذه المشاركات كأحدى المهمات النوعية للجيش المغربي خارج حدود الدولة. فمنذ سنة 1960 بذل المغرب جهودا مهمة من الاستجابة لمتطلبات المجتمع الدولي من مواجهة النزاعات والأزمات الدولية التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين².

ثانيا: اتجاهات سياسة التسليح المغربية

من الثابت أن أحد الأركان الرئيسية في السياسة الدفاعية لكل دولة هي سياسة التسليح³، وتشمل طبيعة الترسانة العسكرية للجيش وصفقات شراء الأسلحة والعتاد والتجهيزات العسكرية، وكذلك القدرات العسكرية بالإضافة إلى طبيعة المزودين الرئيسيين للدولة الأمر الذي تتحكم فيه إلى حد بعيد طبيعة التحالفات والاتفاقيات والارتباطات الجيوسياسية والجيوسراتيجية للدولة.

وفي هذا السياق تعتبر كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية المزودين الرئيسيين للمغرب على مستوى مختلف التجهيزات العسكرية تليهما بنسب أقل إسبانيا وروسيا وبعض الدول الأوروبية⁴. وهذا المستوى من الارتباط الجيو-عسكري هو من جهة تعبير عن النزعة الغربية في السلوك الخارجي للمغرب، ومن جهة أخرى نتيجة لتنافس محموم بين فرنسا

¹ Saily Brahim, "La politique de défense marocaine: articulation de l'interne et de l'externe", *Maghreb-Machrek*, N° 202, (2009-2010), pp. 123-124.

² المرجع السابق، ص 129.

³ المرجع نفسه، ص 125.

⁴ Saily Brahim, "La politique de défense marocaine: articulation de l'interne et de l'externe", *Maghreb-Machrek*, N° 202, (2009-2010), p 125.

والولايات المتحدة حول سوق الواردات المغربية من السلاح¹، ويظهر ذلك جليا من خلال صادرات السلاح ومن خلال طلبات التوريد، فقد احتل المغرب المرتبة 19 (الأولى مغاربيا والثانية إفريقيا بعد مصر) فيما يخص زبناء فرنسا على المستوى العسكري بأزيد من 1211 مليون أورو خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2018²، بينما تصدر الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى على مستوى الموردين الرئيسيين للمغرب بنسبة 62% خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018³.

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب قد باشر خلال السنوات الأخيرة سياسة لتتنوع مصادر تسلحه بالتوجه نحو أسواق جديدة كروسيا والصين وبعض دول أوروبا الغربية⁴، والهدف من ذلك تجاوز احتمالات تعرضه لتقييد كلي أو جزئي في استيراد الأسلحة كما وقع في حالات سابقة إبان احتدام الحرب في الصحراء⁵.

¹ في هذا الإطار كشفت الصحيفة الفرنسية La Tribune سنة 2007 عن وجود تنافس فرنسي - أمريكي حول السوق المغربية، فقد اقترحت فرنسا على المغرب بيعه 18 طائرة رافال بمبلغ 2,3 مليار أورو. الأمر الذي واجهته الولايات المتحدة بعرض منافس إذ اقترحت على المغرب بيعه 32 طائرة إف 16 مقابل 2 مليار دولار: المرجع السابق، ص 128.

² Ministère de la Défense Française, "Rapport au parlement 2019 sur les exportations d'armement de la France", (accédée 24 juin 2019), At: <https://bit.ly/2KIhJvV>.

³ stockholm international peace research institute, "Trend in international arms transfers: SIPRI fact sheet", March 2019, p 6.

⁴ في هذه النقطة نسجل أن هذا التنوع على مستوى طلبات توريد السلاح عرف تطورا على المستوى الكمي والنوعي. فقد بلغ الحجم المالي لهذه الطلبات على سبيل المثال لا الحصر بالنسبة للصين 300 مليون دولار خلال الفترة من 2006 إلى 2009 بعد أن كان أقل من 50 مليون دولار خلال الفترة من 2002 إلى 2005 أما بالنسبة لدول أوروبا الغربية فقد بلغت طلبات التوريد هذه مليار دولار خلال الفترة من 2006 إلى 2009. أما على المستوى النوعي فقد عمد المغرب إلى تقوية أسطوله البحري الحربي باقتناء 4 فرقاطات من هولندا سنة 2011 بقيمة 824 مليون دولار، وكذلك اقتناء 4 طائرات للنقل العسكري حديثة الطراز من إيطاليا سنة 2010 بقيمة 166 مليون دولار. انظر: المرجع السابق، ص، 37.

⁵ في فبراير 1978 رفضت إدارة الرئيس الأمريكي كارتر تزويد المغرب بمعدات ضد حرب العصابات التي كانت تشنها آنذاك جبهة البوليساريو خاصة طائرات برونكو ومروحيات كوبرا وذلك بافتراض أن المغرب يريد استعمالها في الحرب في الصحراء "الغربية" وقد وصل الخلاف بين البلدين أوجه في مارس 1978 لما اتهمت إدارة كارتر المغرب بكونه خرق عدة مرات اتفاقية 1960 المعروفة باتفاقية تصدير أسلحة تحت المراقبة والتي تمنع على المغرب استخدام الأسلحة التي يحصل عليها من الولايات المتحدة الأمريكية خارج الحدود المغربية المعترف بها دوليا، وأعلنت بذلك إدارة كارتر تقنين بيع المعدات العسكرية للمغرب. انظر: هرناندو، مرجع سابق، ص.179.

انظر كذلك:

Azzedine Layachi, *The United States and North Africa: a cognitive approach to foreign policy*, (New York: Praeger Publishers, 1990), pp, 24-29.

ثالثا: بنية وتكوين الترسانة العسكرية المغربية

إن التطرق إلى بنية وتكوين القوات المسلحة لأي دولة هو مجال بحثي ينتمي إلى الدراسات الاستراتيجية، والثابت أن العلاقة بين الجغرافيا والجيوسياسية والاستراتيجية هي علاقة تفاعلية مطردة ومتداخلة إلى حد بعيد. فقد "حدد كلاوفيتز"¹ هذه العلاقة مبكرا عندما رصد الأبعاد الخمسة للاستراتيجية ووضع البعد الجغرافي على رأسها (إضافة إلى الأبعاد المعنوية النفسية والمادية والرياضية والإحصائية). وحديثا صاغ "Colin S. Gray"² هذه العلاقة في فرضياته الأربعة الشهيرة، والتي اعتبر فيها أن الجغرافيا بصفة عامة هي العنصر المتكامل والدائم في أية استراتيجية. واستنادا إلى ذلك فقد حدد "Colin S. Gray"³ 5 مجالات لوجود وتأثير الجغرافيا في الاستراتيجية ومن بينها: القوات المسلحة أعدادها وتنظيمها وأنواعها وتجهيزاتها³.

لذلك فإن تطرقنا لتكوين القوات المسلحة الملكية المغربية هو بهدف رصد خصائصها الجيوستراتيجية والبحث عن مدى تناسب مقدراتها العسكرية مع طبيعة البنية الجغرافية للمغرب.

¹ هو كارل فون كلاوفيتز (1780-1831) جنرال ومؤرخ حربي ألماني لديه كتاب شهير في الحرب ضمن فيه خلاصاته حول التكتيك العسكري والحرب والاستراتيجية والتي تركت أثرا عميقا في المجال العسكري.

² هو مفكر أمريكي متخصص في علم الاستراتيجية وبروفسور في العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية في جامعة رايدنغ في بريطانيا وله عشرات الدراسات والمؤلفات المتخصصة في هذا المجال.

³ سبق وأن تطرقنا في المقدمة لهذه الفرضيات، ومن باب التذكير فإن Colin S. Gray عند تحليله للعلاقة بين الجيوسياسية والاستراتيجية والجغرافيا، جعل هذه الأخيرة في قلب منظومة التفاعل والتأثير فيما بينها، وهذه الفرضيات هي:

1. كل السياسات هي جيوسياسية.
2. كل استراتيجية هي جيوستراتيجية.
3. الجغرافيا في بعدها الخارجي (الأخر أو هناك) تمثلها بشكل موضوعي البيئة والتضاريس.
4. الجغرافيا كذلك في بعدها الداخلي (فيما بيننا أو هنا) هي العلاقات المجالية المتخيلة.

انظر:

Colin S. Gray, Geoffrey Sloan, *Geopolitics, Geography and Strategy*, (London: Frank Cass, 1999), p.169.

من الناحية العددية تتكون القوات المسلحة الملكية المغربية من 195.800 عنصر موزعة بين قوات برية (175.000) وقوات جوية (13.000) وقوات بحرية (7800) بالإضافة إلى قوات احتياط تقدر بحوالي 150.000 وقوات شبه عسكرية تضم الدرك الملكي والقوات المساعدة يبلغ عددها 150.000¹.

يلخص الجدول التالي خصائص هذه القوات وطبيعة تسليحها وأعداد معداتها²:

نوع القوات	تكوينها ونوعية تسليحها وأعداد معداتها
القوات البرية	<ul style="list-style-type: none"> ● المركبات القتالية المدرعة (الدبابات الكبيرة والصغيرة ودبابات الاستطلاع والمدركات القتالية للمشاة والمدركات حاملة الأفراد): 2422 ● المدفعية بكل أنواعها: 2306 ● مضادات الدبابات: 466 ● الدفاع الجوي (صواريخ أرض جو، صواريخ ذاتية الدفع، مدافع مضادة للطائرات): 456
القوات الجوية	<ul style="list-style-type: none"> ● الطائرات المقاتلة وطائرات الاستطلاع: 90 ● المروحيات: 96 ● طائرات الإنذار المبكر*: 02 ● ناقلات الوقود*: 02 ● طائرات النقل الجوي العسكرية*: 44
القوات البحرية	<ul style="list-style-type: none"> ● المدمرات: 01 ● الفرقاطات: 05 ● الدوريات وخفر السواحل: 50 ● البرمائيات: 06 ● سفن الدعم واللوجستيك: 09

¹ The International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance: Annual assessment of global military capabilities and defence economics*, (London: IISS, 2019), p 358.

² المصدر نفسه.

*: Anthony H. Cordesman, Aram Nerguizian, *North African military balance: force developments and regional challenges*, pp. 11-12.

إن الملاحظة الأساسية التي يمكن تسجيلها انطلاقاً من هذه المعطيات أن الترسانة العسكرية للقوات المسلحة الملكية المغربية المشكّلة أساساً من قوات برية تقليدية تكونت خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي حيث تحكمت الاعتبارات الأمنية والعسكرية المتعلقة بالحرب في الصحراء والنزاع مع الجزائر في هذا التوجه، وهو الأمر الذي جعل الدولة تحتفظ بمعدات وتجهيزات وقوات مهمة من الناحية العددية فقط، وقد بدأ تأثير ذلك واضحاً على تسليح وتطوير القوات الجوية والبحرية خاصة على مستوى الدعم واللوجستيك وتجهيزها بالتقنيات وأجهزة الاستخبار الحديثة.

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي والمبادئ الجيوسياسية للمغرب

إن استدعاء مفهوم المبادئ الجيوسياسية (Les Codes Géopolitiques) في دراسة السياسة الخارجية للمغرب يمكن اعتباره أمراً مستحدثاً على اعتبار أن الجيوسياسية خاصة في شقها التقليدي اهتمت - فقط - بالدول الكبرى والعظمى، وثانياً لأن النخب الأكاديمية والعلمية المهمة بقضايا السياسة الخارجية في المغرب لم تكن لتجلي بشكل واضح أية نوع من هذه القواعد أو المبادئ، بل انبرى عدد من الباحثين والأكاديميين لرصد ثوابت ومتغيرات السياسة الخارجية المغربية، وهذه الأخيرة تختلف عن مفهوم المبادئ الجيوسياسية في كونها تمثل الاتجاهات الثابتة والعميقة في السلوك الخارجي للدولة والنابعة من تقاليدھا التاريخية ونظامها السياسي والمنضبطة لضرورات مصلحتها الوطنية، أما المبادئ الجيوسياسية فهي نابعة من الممارسة ومن تطبيق إحدى التحولات النظرية المهمة التي عرفتھا الجيوسياسية كمنظور لفهم العلاقات الدولية خلال العقدين الأخيرين.

لذلك فإنني أرى أن فهم المبادئ الجيوسياسية من الناحية النظرية مسألة منهجية ضرورية لمحاولة تطبيقها على الحالة المغربية، وعليه فإن هذا المطلب مقسم إلى فرعين يتناول الأول الأصول النظرية لمفهوم المبادئ الجيوسياسية، بينما يتطرق الفرع الثاني إلى المبادئ الجيوسياسية للمغرب.

الفرع الأول: الأصول النظرية لمفهوم المبادئ الجيوسياسية

سبق وأن تطرقنا في مقدمة هذا البحث إلى تعريف الجيوسياسية ولمختلف التحولات والاجتهادات وكذا المدارس الفكرية التي رامت فهمها باعتبارها إطارا تفسيريا وتحليليا للعلاقات الدولية خاصة على مستوى رصد العلاقة بين الحيز الجغرافي بمختلف تمثلاته (المكان، الفضاء، المجال، التراب...) وبين السلطة والقوة بمختلف مظهراتها كذلك.

إلا أنه ومن الواضح أن التحولات المذكورة صاحبته تحولات مهمة في رؤى وتمثلات مختلف الفاعلين على الساحة الدولية لأنماط التفاعل في السياسة العالمية وفي هذا السياق يعتبر كل من "Frédéric Douzet" و "David H. Kaplan" أن سقوط الاتحاد السوفياتي ترك فراغا معتبرا حول طبيعة وماهية القوى المؤهلة والمرشحة لسد هذا الفراغ وهو الأمر الذي كان محل نقاش وتحليل وتفصيل واستشراف من قبل ثلاث اتجاهات فكرية ونظرية رئيسية هي: نظرية صدام الحضارات لـ "صمويل هنتنغتون" ونظرية نهاية التاريخ لـ "فرانسيس فوكوياما" ونظرية "جون ميرشماير" المتضمنة في كتابه الشهير "مأساة القوى العظمى" الذي تنبأ من خلاله بصعود الصين كقوة مهيمنة أولى في العالم، وعلى الرغم من وجهة كل هذه النظريات كونها استطاعت أن تفسر جزءا من واقع العلاقات الدولية، إلا أن أيا منها لم تستطع مقاومة تسارع الأحداث الدولية ولا توجيه السياسة العالمية ويرجع ذلك بالأساس إلى أن كل هذه المقاربات استندت في تحليلها للعلاقات الدولية على مفهوم وخصائص الجيوسياسية التقليدية¹، وهو ما عملت الجيوسياسية النقدية تجاوزه من خلال طرح جديد (الفقرة الأولى) من بين أهم أسسه النظرية مفهوم المبادئ الجيوسياسية (الفقرة الثانية).

¹ Frédéric Douzet, David H. Kaplan, "Geopolitics: la géopolitique dans le monde anglo-américain", *Hérodote*, N° 146-147, (2012), p. 241.

الفقرة الأولى: الجيوسياسية النقدية La Géopolitique Critique

يعتبر كل من "بيتر تايلور"¹ و"كولن فلنت"² أن عملية إحياء الجيوسياسية اتخذت ثلاث صيغ مختلفة: الأولى أنها أصبحت مصطلحا شعبيا توصف به المنافسات الدولية في دهاليز السياسة العالمية والثانية أصبح علماء الجغرافيا السياسية معنيين بوجه خاص بإجراء البحوث في جغرافيا الموضوعات التقليدية في العلاقات الدولية والثالثة تمثلت في دمج بعض موضوعات الاقتصاد السياسي في الجيوسياسية وبخاصة موضوع الهيمنة³.

غير أنه من الجدير بالذكر أن الإطار العام الذي وجه عملية الإحياء هاته كان هو النقد الذي تعرضت له الجيوسياسية التقليدية والذي أشرنا إلى جزء منه في مقدمة البحث، فمع نهاية الحرب الباردة وميلاد نظام عالمي جديد هيمنت الانشغالات الجيو-اقتصادية وعولمة الاقتصاد وتقلبات السوق العالمية، وهو ما سمح بطرح النقاش حول الدولة وسيادتها وحول البنية الجغرافية للعالم بأكمله. هذا النظام الجيوسياسي استطاع التخلص من مثالب الجيوسياسية التقليدية التي حصرت طبيعة العلاقة بين الجغرافيا والسلطة في بعدها الصراعي والعسكري ما بين القوى العالمية الكبرى فقط، وجعلت الدولة الفاعل الأهم وربما الوحيد في المشهد السياسي العالمي وحصرت دراسة العلاقات الدولية في المسائل الأمنية وفي التهديدات العسكرية المتبادلة بين الدول⁴. غير أن هذه النظرية باتت تفتقر إلى القدرة على تفسير صفة التحول والتغير التي أضحت من أهم صفات السياسة الدولية والعلاقة بين الدول كما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الفاعلين غير الدوليين.

1 أستاذ الجغرافيا السياسية في جامعة لوفبورو ببريطانيا، مؤسس ورئيس تحرير مجلة "الجغرافيا السياسية" ومجلة "الاقتصاد السياسي الدولي" وأحد أهم المنظرين في مجال الجيوسياسية النقدية.

2 بروفييسور بقسم الجغرافيا في جامعة بنسلفانيا الأمريكية، له عدة مؤلفات ودراسات في مجالات الجغرافيا السياسية وتقنيات الإحصاء وتحليل النظم الدولية.

3 كولن فلنت وبيتر تايلور، *الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات*، ترجمة عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد، سلسلة عالم المعرفة، عدد 282، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يونيو 2002)، ص ص. 94-95.

4 Gearóid Ó Tuathail, "Thinking critically about geopolitics", *The geopolitics reader*, (New YORK: Routledge, 1998), p. 2.

من هنا ظهرت محاولات متعددة رامية إلى الانتصار لجيوسياسية جديدة لا تقتصر على وصف الصراعات المجالية أو الترابية أو الحدودية بين المكونات الدولية، بل كذلك تقييم المشاكل العبر وطنية المنبعثة حديثا مثل الإرهاب وصراع الحضارات والجريمة العابرة للقارات وغيرها. ولأجل هذه الغاية ذهب بعض الباحثين إلى تحليل العلاقة بين الجغرافيا والسياسة من زاوية بيئية مناخية استنادا إلى التهديدات البيئية التي باتت تواجهها الدول والحكومات والتي تفرض تبني سياسات وتوجهات معينة في هذا الإطار واعتبر آخرون أن القضايا الجيو-اقتصادية والاستثمار والتجارة العالمية هي جوهر انشغال الجيوسياسية الجديدة¹.

إن هذه الرؤية الجديدة للعلاقات الدولية لم تكن بطبيعة الحال لتنفصل عن المجال وعن الجغرافيا، إلا أنها انفصلت عن النماذج الثابتة لفهم العالم باعتباره مجموعة من المكونات الجغرافية من بحار وجبال وما إلى ذلك، وأصبحت أشكال أخرى من القوة مثل القوة الاقتصادية والتكنولوجيا الأكثر تأثيرا وأهمية في النظام العالمي.

من هذا المنطلق برزت الجيوسياسية النقدية ليس كنظرية قائمة الذات مثل نظرية "ماكيندر" أو "هنتغتون" ولكنها تحليل للتمثيلات حول الحدود بين الدول وحول العلاقات بينها وعموما باعتبارها تصورات (Représentation) للعلاقات الدولية².

¹ Gearóid Ó Tuathail, "Thinking critically about geopolitics", *The geopolitics reader*, (New YORK: Routledge, 1998), p. 2.

² Douzet et Kaplan, op.cit., p. 242.

وقد حدد "Jhon Agnew"¹ أربع افتراضات رئيسية تمثل جوهر الفكر الجيوسياسي

النقدي²:

الافتراض الأول: سمو الدولة الترابية ليس معطى عبر- تاريخي ثابت ولكنه خاص بمراحل تاريخية معينة وبمناطق عالمية متنوعة، فالدول تختلف تاريخيا وجغرافيا من حيث قواها الخارجية ومن حيث قدرتها على ضبط مجالاتها الجغرافية. وبصفة عامة فإنه خلال فترات معينة من التاريخ أصبحت سيادة بعض الدول في إطار العلاقة مع دول أخرى أو مع فاعلين آخرين غير دولتيين (مثل المنظمات الدولية) لم تكن كاملة وهو الأمر الذي يبدو واضحا من خلال بعض مرتكزات النظام الاقتصاد العالمي الذي يجعل العديد من الدول غير متحكمة في خياراتها الاقتصادية مثل سياسات التقويم الهيكلي التي يفرضها البنك وصندوق النقد الدوليين على العديد من الدول الفقيرة ودول العالم الثالث.

الافتراض الثاني: القوى الموجهة للنظامين السياسي والاقتصادي العالميين ليست ساكنة أو غير متحولة. فاستراتيجيات التقدم الاقتصادي صارت تفاعلية مفتوحة أكثر من كونها ترابية ذاتية لذلك فإن مركزية الدولة الترابية أصبحت اليوم متجاوزة بفعل "القراءات" البديلة والاتجاهات الحديثة في فهم تفاعل الدولة مع محيطها.

¹ هو أحد أهم المنظرين في مجال الجيوسياسية النقدية. وقد انطلق في نقده للجيوسياسية التقليدية من خلال نقد جذري لمفهوم الدولة الترابية (L'état Territoriale) الذي يجعل من السيادة المطبقة من طرف النظام السياسي على مجال ترابي معين مأهول بالناس هو أساس وجود الدولة، وأن العلاقات الدولية هي تجسيد للعلاقات بين مختلف الدول الترابية دون الأخذ بعين الاعتبار أشكال التفاعل الجديدة داخل العلاقات الدولية ولا حتى الفاعلين الجدد، وهذا ما يسميه Jhon Agnew بالفخ الترابي (Le piège Territorial). للاستزادة حول هذا الموضوع انظر المقال باللغة الإنجليزية:

John Agnew, "The territorial trap: The geographical assumptions of international relations theory", *Review of International Political Economy*, N° 1, (1994), pp. 53-80.

وهذا المقال مترجم باللغة الفرنسية ضمن المرجع التالي:

John Agnew, " Le piège territorial. Les présupposés géographiques de la théorie des relations internationales", *Raisons politiques*, N° 54, (2014), pp. 23-51.

² John Agnew, Stuart Corbridge, *Mastering space: hegemony, territory and international political economy*, (London: Routledge, 1995), pp. 5-7.

الافتراض الثالث: التقدم أو التخلف النسبيين للدول على مستوى الاقتصاد السياسي مرده إلى التراكم التاريخي الذي تم تحقيقه على مستوى تدبير الإمكانيات والقدرات ومدى الفعالية في مواكبة التحولات وليس نتيجة لحيازتها أو توفرها على موارد أو ثروات طبيعية.

الافتراض الرابع: يمكن القول بأن هذا الافتراض يمثل جوهر الجيوسياسية النقدية لأنه يهدف بحسب "بيتر تايلور" و"كولن فلنت" إلى مساءلة المعاني الواضحة والمضمرة المعطاة للأمكنة من أجل تبرير الأفعال الجيوسياسية، وهو ما يعطي أهمية للبحث الجيوسياسي النقدي الذي يعمل على بناء الصورة والتمثل حول المجال في عملية صنع السياسة الخارجية¹.

وهذا التمثل أو التصور صاغه "هنري لوفبير" في كتابه *La Production de l'Espace*، إذ اعتبر أنه من أجل فهم طبيعة الصلة بين الأنظمة الجيوسياسية وتمثلات الفضاء المضمرة في ممارسات السياسة الخارجية وجب التمييز بين ثلاث عناصر رئيسية: العنصر الأول وهو الممارسات المجالية (*Les Pratiques Spatiales*) وهي التدفقات المادية والطبيعية والتفاعلات والممارسات التي تتم من خلال وفي الفضاء باعتباره إطاراً للإنتاج الاقتصادي وإعادة الإنتاج الاجتماعي². العنصر الثاني وهي الفضاءات المتمثلة (*Les Espaces de Représentation*) وهي تلك المجالات التي تتكون من خلال المفاهيم والقيم والتصورات والرموز التي يتم إنتاجها حول فضاء أو جغرافيا معينة من طرف "مستعملي" هذا المجال. العنصر الثالث وهو تمثلات أو تصورات الفضاء (*Les Représentations de l'Espace*) وتشمل الممارسات والسلوكيات التي يتم توظيفها من أجل فهم الممارسة المجالية. إنها كذلك الأدوات النظرية والإحالات الرمزية التي يلجأ إليها صانعو القرار في السياسة الخارجية وكذلك الإعلام ومراكز التفكير والدراسات وحتى الفنانون والأدباء من أجل

¹ كولن فلنت وبيتر تايلور، مرجع سابق، ص ص. 184، 185.

² الفضاء استناداً إلى هنري لوفبير هو عبارة عن منتج وبناء اجتماعي معقد مرتكز على القيم وعلى الإنتاج الاجتماعي للمفاهيم ويؤثر على الممارسات والتمثلات المجالية. وجهة النظر هاته تقرض التحول من البحث حول الفضاء نفسه إلى البحث حول صيرورة إنتاجه وحول الطابع السياسي الذي يميز هاته الصيرورة والتي لها انعكاس على مختلف توجهات الدولة والمجتمع ومن بينها السياسة الخارجية. انظر:

Henri Lefebvre, *La production de l'espace*, 2^{ème} Edition, (Paris: Anthropos, 1981).

إعطاء تقييم أو صورة معينة عن دولة أخرى، وكمثال على ذلك بعض الأوصاف التي طبعت السياسة الدولية قديما وحديثا مثل "محور الشر" و"دول العالم الثالث" و"الدول المارقة" وغيرها كثير... وكلها رموز وظفها الغرب والولايات المتحدة الأمريكية في حقبة من الحقب من أجل وصف دولة أو مجموعة دول أو سياسة معينة، وهذه الأوصاف تتجسد من خلال ما يمسى بالمبادئ الجيوسياسية التي سنعرفها في الفقرة الثانية.

الفقرة الثانية: مفهوم المبادئ الجيوسياسية

إن ارتكاز الجيوسياسية النقدية على الفضاء باعتباره إطارا تصوريا أو تخيليا لم يقف عند هذا الحد، بل إن منظري هذا التيار الفكري ذهبوا إلى حد اعتبار الجغرافيا نفسها عبارة عن خطاب اجتماعي وتاريخي مرتبط بقضايا السياسة والإيديولوجيا وليست بناء طبيعيا محضا، وانطلاقا من ذلك يحيلون إلى مفهوم الخطاب الجيوسياسي باعتباره مجموعة الصيغ التي من خلالها تتم قراءة وصياغة البناء الجغرافي للسياسة الخارجية للدول، ويقصد بالصياغة في هذا التعريف الكيفية التي تُدمج بها التمثيلات والتصورات الجيوسياسية في ممارسات النخبة السياسية، ويقصد بالقراءة آليات الارتباط والاتصال بين هذه التصورات والتي يسوق بها رجال السياسة وصناع القرار والمكلفون بتدبير ملفات وقضايا السياسة الخارجية وجهات نظرهم وخياراتهم وتوجهاتهم. ووجب التنبيه هنا إلى أن الخطاب المقصود هنا ليس هو الأحاديث أو الخطب أو الكتابات فقط ولكنه كذلك مجموع القواعد التي يمكن من خلالها للمتحدث والمستمع القدرة على بناء فهم جماعي متكامل¹. ويضيف "Jhon Agnew" في السياق نفسه أن الخطاب الجيوسياسي يُعرف بأنه الأصول أو الموارد المفاهيمية التي توظفها النخبة السياسية ضمن سياقات تاريخية معينة من أجل إضفاء الصبغة الجيوسياسية على المجالات والأماكن المختلفة².

¹ Gearóid Ó Tuathail and Jhon Agnew, "Geopolitics and Discourse: Practical geopolitical reasoning in American foreign policy", *Political Geography*, N°2, (1992), (accessed July 30, 2017), At: <https://bit.ly/2mz7gob>, p. 19.

² Agnew and Stuart, op.cit., p. 48.

إذن فمن خلال هذه التوصيفات التي يحتضنها خطاب جيوسياسي معين يمكن تعريف السلوكات والسياسات الخارجية للدول الأخرى إن كانت متقدمة أو متخلفة أو متحضرة أو بربرية ديمقراطية أو استبدادية¹، وهي العملية برمتها تفرز وتنشئ ما يسمى بالمبادئ الجيوسياسية.

كان أول من تحدث عن مفهوم المبادئ الجيوسياسية (Geopolitical codes) الأمريكي "Jhon Lewis Gaddis" عندما حلل بالتفصيل استراتيجيات الاحتواء التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفياتي وقد عرفها بأنها مجموعة مبادئ إجرائية تتألف من مجموعة افتراضات سياسية-جغرافية تنطلق منها الدولة في سياستها الخارجية²، وتتضمن هذه القواعد بالضرورة³:

أولاً: تحديد الحلفاء الأساسيين الحاليين للدولة وكذلك المحتملين،

ثانياً: تحديد الأعداء والخصوم الحاليين وكذلك المحتملين،

ثالثاً: كيفية تقوية تحالفات الدولة،

رابعاً: كيفية مواجهة خصوم الدولة وكذلك التهديدات المحتملة،

خامساً: طرق وآليات تحليل وتفسير الإجراءات والحسابات الأربعة أعلاه بالنسبة للرأي العام الداخلي وللمجموعة الدولية.

وتتنوع هذه القواعد بتنوع الدول⁴، كما أنه لكل دولة قواعدها الجيوسياسية الخاصة بها⁵، وهذه المبادئ الجيوسياسية وكذلك السياسات المرتبطة بها هي تصور لمصالح الدولة

¹ المرجع السابق، ص 48.

² نقلاً عن:

كولن فلنت وبيتر تايلور، مرجع سابق، ص. 116.

³ Colin Flint, *Introduction to Geopolitics*, (New York, Oxon: Routledge, 2006), p. 56.

⁴ كولن فلنت وبيتر تايلور، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات، ص. 116.

⁵ Flint, op.cit., p. 55

التي تقود عملية إعادة تشكيلها وإنتاجها وصياغتها بشكل مستمر بالإضافة إلى ذلك فإن ما يمكن أن نسميه بـ"التقييم التفاضلي" للمجالات والمناطق والدول الأخرى هو الذي يشكل الممارسة الجيوسياسية التي تعتبر الخيط الناظم في السياسة الخارجية.

وكما أنه لكل دولة قواعدها الجيوسياسية فإن مستويات توظيفها وآليات اشتغالها تختلف من دولة لأخرى ويحدد "بيتر تايلور" و"كولن فلنت" ثلاث مستويات لعمل المبادئ الجيوسياسية: المحلي والإقليمي والعالمي. فالمحلي يتطلب من الدولة أن تقيم أوضاع الدول المجاورة لها وهذا ما تتبعه كل دول العالم أيا كان حجمها. أما قواعد المستوى الإقليمي فهي مطلوبة للدول التي تتطلع إلى مد نفوذها على حساب جيرانها المباشرين وهذا ما تضعه حكومات القوى الإقليمية القائمة والمحتملة في الحساب، وأخيرا فإن عددا قليلا من الدول لها سياسات استراتيجية عالمية ومن ثم تعمل حكوماتها وفق مبادئ جيوسياسية تتساق مع المنظومة العالمية¹.

إن تحديد مستوى تحليل عمل المبادئ الجيوسياسية إن كانت محلية أو إقليمية أو عالمية يسمح بتحديد سلطة وتأثير الدولة، غير أن ذلك لا يعني فصل المبادئ الجيوسياسية المحلية عن السياق العالمي، كما أنه وعلى الرغم من أن نطاق الحسابات الجيوسياسية قد يكون محليا إلا أن تأثير السياق الجيوسياسي العالمي يظل قائما².

يعتبر هذا الفرع مدخلا لمحاولة تحديد المبادئ الجيوسياسية للمغرب المتأثرة بموقعه الجغرافي ونعتقد أن هذا الأمر لم يكن ليتم بشكل صحيح وسليم منهجيا دون إلقاء نظرة على الإطار النظري الذي يوجه هذا المستوى من النقاش والتحليل.

¹ كولن فلنت وبيتر تايلور، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات ص ص. 164-165.

² Flint, op.cit., p. 59.

الفرع الثاني: المبادئ الجيوسياسية للمغرب

من المعلوم أن الخصائص الجيوسياسية تمثل إحدى العوامل الرئيسية في صنع السياسة الخارجية المغربية وذلك بالنظر لطبيعة الموقع الجغرافي للدولة وهو الأمر الذي يفرض ضرورة الارتكاز على صياغة واضحة للقواعد الجيوسياسية انطلاقاً من تصورات وتمثيلات صانع القرار والنخبة السياسية والثقافية والاقتصادية والتي تتحول إلى ممارسات وسلوكات وقرارات.

وبحسب الأستاذ "عزيز حسبي" فإن المغرب ينتمي إلى مجموعة الدول التي لا يمكن تصنيفها باعتبارها قوة قادرة على فرض إرادتها على دول أخرى وإملاء قواعد مؤثرة في النظام العالمي، ولا من الدول التي تنتقد الواقع الدولي بشدة ويمكنها بذلك التأثير في معايير تحديد السياسة الدولية التي تمسك القوى الكبرى بزمامها¹. ومن هذا المنطلق واستناداً إلى التعريفات التي قدمناها في الفرع الأول للقواعد الجيوسياسية فإنه بالنسبة للمغرب يمكن الحديث عن قواعد جيوسياسية على المستوى المحلي (الفقرة الأولى) وعن قواعد جيوسياسية على المستوى الإقليمي أو الجهوي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: المبادئ الجيوسياسية للمغرب على المستوى المحلي

من باب التذكير فإن مستوى التحليل المحلي للقواعد الجيوسياسية يقصد به ما تقوم به الدولة من عملية تقييم أوضاع الدول المجاورة لها بشكل مباشر. وبالنسبة للدولة المغربية فإن الأمر يتعلق بثلاث دول هي: إسبانيا في الشمال وموريتانيا في الجنوب والجزائر في الشرق.

أولاً: المبادئ الجيوسياسية لعلاقة المغرب مع إسبانيا

الحديث عن المبادئ الجيوسياسية لعلاقة المغرب مع إسبانيا لا يعني توصيفاً أو تحليلاً للعلاقات المغربية الإسبانية وهو الموضوع الذي انبرى له العديد من الباحثين بالدرس

¹ Aziz Hasbi, "Les intérêts nationaux au Maroc par rapport au nouveau système international", *Annuaire Marocain de la stratégie et des relations internationales*, Tome 1, (2012), p.26.

والتحليل، ولكن المقصود هنا هو الاطلاع على القواعد الناظمة والموجهة للسلوك الجيوسياسي الخارجي للمغرب تجاه إسبانيا. وبالنظر إلى أن طبيعة العلاقات المغربية الإسبانية ذات حمولات تاريخية وحضارية وسياسية وثقافية عميقة، فإننا نعتبر أن هناك ثلاث قضايا رئيسية ومركزية تختزل المبادئ الجيوسياسية لعلاقة المغرب مع إسبانيا:

القاعدة الأولى: بناء صورة عن طبيعة الدور الجيوسياسي للمغرب مختلفة عن الصورة أو التمثيل الذي تتبناه إسبانيا -ولو بشكل ضمني- عن المغرب، وذلك من خلال عدم الارتكاز أو الإحالة للأبعاد التاريخية للعلاقات المغربية الإسبانية في الخطاب الرسمي المغربي، فالحمولة التاريخية التي يحتويها الجوار الجغرافي والتصور الذي تقدمه إسبانيا عن المغرب فيه الكثير من رواسب الماضي وما زالت أحداثه تقرأ من خلال الحاضر، فالمغرب لا يزال محط رفض ذهني مسبق ترسخ عبر قرون وامتزج في صنعه العامل الجيوسياسي والصدام الحضاري كما أنه في مخيلة الإسبان هو الجار المباشر والمزعج الفقير والمختلف ثقافيا والخصم الأبدي الذي توجد معه حسابات لا تنتهي¹.

القاعدة الثانية: تكسير الحياد الإسباني في قضية الصحراء، فمن المعلوم أن علاقة المغرب بإسبانيا تتحدد إلى حد بعيد بملف الصحراء خاصة من الجانب المغربي الذي يركز جهوده في هذا الإطار على محاولة تكسير الحياد الإسباني آخذا بعين الاعتبار أن كل الأطراف المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه القضية تحاول كسب التأييد الإسباني، لذلك ومنذ 1976 يربط المغرب علاقاته الثنائية مع إسبانيا بموقفها من الصحراء، وللتحذير من الانحياز الإسباني إلى الطرح الانفصالي وظف المغرب أساسا وسيلتين للضغط هما: اتفاقيات الصيد البحري والتجديد الموسمي للمطالبة بسبتة ومليلية، وكان لهذا الضغط في كثير من الأحيان نتائج مهمة وكانت تتكثف كلما تقربت إسبانيا من الجزائر وكذا عشية التصويت على قرارات الأمم المتحدة حول الصحراء².

¹ يوسف كريم، "الثابت والمتحول في العلاقات المغربية الإسبانية: الهجرة والموروفوبيا نموذجا"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 51-52، (2016)، ص. 110.

² دي لارامندي، مرجع سابق، ص ص. 319، 325.

القاعدة الثالثة: تبني سلوك براغماتي وواقعي تجاه إسبانيا. فالمغرب لا يزال يعتبر أن إسبانيا دولة محتلة لأجزاء من أراضيه ويتعلق الأمر بكل من سبتة ومليلية وبالجزر المحاذية للسواحل المغربية (الجزر الجعفرية وشبه جزيرة باديس وجزيرة النكور وجزيرة ليلي) في الشمال. فمنذ وقوع مليلية تحت السيطرة الإسبانية سنة 1497 وسبتة سنة 1668 لم يعترف المغرب أبدا بالسيادة الإسبانية على هذه المناطق، بل على العكس فقد ظل يعتبر أن هذه الأراضي جزء لا يتجزأ من التراب الوطني المغربي¹.

ولكن إلى جانب المطالبات المغربية المستمرة بإنهاء احتلال الأراضي المغربية فإن المغرب يولي أهمية كبرى للشراكة مع إسبانيا التي تعتبر حاليا ثاني مستثمر اقتصادي في المغرب بعد فرنسا كما أنه يسعى إلى تقوية الاعتماد المتبادل وإنشاء شبكة من المصالح المشتركة². كما أن المملكة المغربية وفي إطار علاقتها مع إسبانيا على وجه الخصوص مستوعبة أنها لا تتوفر على قدرات عسكرية ولا على ميكانزمات سياسية قادر من خلالها على تبني سياسة هجومية أو عدائية تجاه الجارة الشمالية، لذلك فهي تتبنى خيارات ذات طابع اقتصادي أو تجاري وتقوية التنسيق الأمني³.

ثانيا: المبادئ الجيوسياسية لعلاقة المغرب مع موريتانيا

يستند المغرب في علاقته مع موريتانيا إلى قاعدة جيوسياسية أساسها تجاوز مخلفات "الماضي" خاصة فيما يتعلق بما يعرف اصطلاحا لدى الباحثين في العلاقات الدولية بالقضية الموريتانية (L'affaire Mauritanienne). فالمغرب ظل إلى غاية 1969 يعتبر موريتانيا

¹ Said Saddiki, "Les clôtures de Ceuta et Melilla: une frontière européenne multidimensionnelle", *Etudes Internationales*, N°1 Vol 43, (2012), p. 55.

لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة يمكن الرجوع للمرجع التالي:

² Irène Fernandez Molina and Miguel Hernando De Larramendi, "La construction de l'interdépendance entre le Maroc et l'Espagne (1995-2009)", *Paix et sécurité internationales*, N°1, (2013), consulté 8 Aout 2017, URL: <https://bit.ly/2Oaaxac>

³ Yousra Abourabi, "Les relations Internationales du Maroc: le Maroc à la recherche d'une identité stratégique", Dans *le Maroc au présent: d'une époque à l'autre une société en mutation*, (Casablanca: Fondation du Roi Abdul-Aziz Al Saoud et Centre Jacques-Berque, 2015), p. 578.

جزءاً من التراب المغربي بل واستطاع في غشت 1960 أن يدفع مجلس الدول العربية إلى إصدار توصية تؤكد مغربية الأراضي الموريتانية، وذهب إلى حد البحث عن قرار من الأمم المتحدة خلال دورتها المنعقدة في 20 أبريل 1960 يعترف بالسيادة المغربية على موريتانيا¹.

وانطلاقاً من هذه الخلفية التاريخية فإن المغرب يسعى إلى كسر ما يسمى بالوضع القائم (Statu Quo) لاعتبارين مركزيين اثنين: الأول أن موريتانيا دائمة التوجس من سياسة المغرب الخارجية ومن طموحاته الجيوسياسية التي تعتقد أنه من خلالها يسعى إلى عزلها جيوسياسياً من خلال تحالفه الاستراتيجي مع السنغال وتوسيع دائرة نفوذه الإفريقي. الثاني أن استمرار الوضع القائم بين المغرب وموريتانيا من شأنه أن يساعد الجزائر على التقرب وتقوية ارتباطها بموريتانيا وهو أمر ليس في صالح المغرب، وخير دليل على ذلك أن موريتانيا لم تعلن عن موقف مؤيد تجاه قضية الصحراء المغربية وكذلك عدم تدخلها لمنع استمرار التوتر خلال قضية الكركرات سنة 2017.

ثالثاً: المبادئ الجيوسياسية لعلاقة المغرب مع الجزائر

العلاقات المغربية الجزائرية تحكمها بالدرجة الأولى الاعتبارات الجيوسياسية المتعلقة ببحث كل طرف عن آليات تحقيق الريادة الإقليمية والتحكم في مآلات ومسارات مختلف القضايا التي تهم المنطقة والتي تصب في مصلحته.

وهذا الإطار هو الذي يحكم تمثل وتصور المغرب للجزائر التي يعتبرها مصدر تهديد رئيسي، فالدولة المغربية تعتبر أن العقيدة الخارجية الجزائرية تعتمد على نموذج العلاقات الذي تهيمن فيه دولة واحدة إقليمياً وجهوياً متخذة كعوامل داعمة لهذا التوجه، مساحتها الجغرافية الكبيرة، ومواردها الطبيعية (الغاز والبتروول)، بالإضافة إلى نظامها السياسي الثوري والراديكالي، فهي لا تبحث بحسب "William Zartman" عن نمط علاقات إقليمية مندمجة ولا يههما التفاعل المستقل بين دول المنطقة ولكن سعيها حثيث لتحقيق الريادة والهيمنة

¹ Berramdane, op.cit., pp.123-127.

انسجاما مع عقيدتها في السياسة الخارجية التي صاغها ولخصها الرئيس الجزائري الأسبق الهواري بومدين ب"التوازن الطبيعي في المنطقة"¹.

يضاف إلى ما سبق أن المغرب لا يخفى عليه الأطماع الجيوسياسية المباشرة للجزائر في المجال الترابي المغربي خاصة على مستوى البحث عن منفذ بحري على المحيط الأطلسي من خلال السعي لإقامة دولة في الجنوب المغربي موالية بشكل مطلق للنظام الجزائري².

غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن هذا التصور لطبيعة النظام الجزائري ولطموحاته وأطماعه إقليميا وجهويا، يتعاطى المغرب معها وفق قاعدة جيوسياسية تعتمد بالأساس على محاولة الحد منها. فلا يخفى على صانع القرار في المغرب أن الجزائر وعلى الرغم من مرور أزيد من 50 سنة على استقلالها لا تزال تعيش على ذكريات وأحلام وأمجاد حرب التحرير المؤسّسة³، كما أن تأثير الاستعمار يظل قويا على النظام الجزائري وكذلك ظروف الاستقلال التي كانت شديدة وقاسية، جعلت العنف السياسي والعسكري إحدى السمات الأساسية للنظام داخليا وخارجيا⁴. وبالنظر إلى هذه المعطيات فإن السلوك والخطاب الجيوسياسيين للمغرب تجاه الجزائر لا يستند على العدائية بقدر ما هو سعي لفرملة طموحاتها المتصاعدة وذلك من خلال تقوية الوحدة الإقليمية المتمثلة في اتحاد المغربي العربي. فهذا الأخير حاضر بشكل مستمر في الخطاب الرسمي للسياسة الخارجية المغربية، كما أن بناءه وإحياءه - حسب وجهة النظر المغربية - لا يمكن أن يتم إلا من خلال تطبيع العلاقات المغربية الجزائرية وفتح الحدود بين البلدين وكذا تقوية العلاقات الاقتصادية⁵.

¹ William Zartman, "Foreign Relations of North Africa", *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, Vol. 489, (1987), pp. 21-22.

² Serge Sur, "Un souvenir, un regret", *Questions Internationales*, N° 81, (2016), p. 6.

³ Pierre Vermeren, "Petite histoire de l'Algérie depuis l'indépendance", *Questions Internationales*, N° 81, (2016), p. 14.

⁴ Sur, op.cit., p. 6.

⁵ Rachid EL Houdaigui, "La politique étrangère de Mohammed VI ou la renaissance d'une puissance relationnelle", op.cit., p. 305.

الفقرة الثانية: المبادئ الجيوسياسية للمغرب على المستويين الإقليمي والجهوي

ينطلق المغرب في تحديد قواعد سلوكه الجيوسياسي إقليمي و جهويا من موقعه في العلاقات الدولية، فالعمق التاريخي وطبيعة النظام السياسي جعل هذا الموقع متعدد الوظائف. كما أنه وعلى الرغم من أن منحى علاقات المغرب الدولية يتجه نحو الحفاظ على علاقات جيدة إقليمي و جهويا فإنه يعتبر نفسه فاعلا إقليميا، ويضيف كل من "William Zartman" و "Jennifer Rosenblum" أن للمغرب مواصفات خاصة على مستوى سلوكه الجيوسياسي إقليمي و جهويا، فهو قادر على اللجوء للمناورة من أجل دعم مبادراته كما أنه لا يعطي ولا يأخذ دروسا من أحد ومستعد لتبني سياسات خارجية هجومية من جهة ودفاعية من جهة حتى يتجنب مخاطر العزلة على المستويين الإقليمي والجهوي¹.

وانطلاقا من طبيعة الأدوار الجيوسياسية الدولية التي قام بها المغرب كوساطته في الصراع العربي الإسرائيلي وموقعه كشريك متقدم مع الاتحاد الأوربي وعلاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى قدرته على اتخاذ قرارات مستقلة على مستوى تدبير السياسة الخارجية ونذكر في هذا السياق انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية ورجوعه إلى الاتحاد الإفريقي في وقت لاحق، فقد حدد كل من "William Zartman" و "Jennifer Rosenblum" ثلاث مبادئ جيوسياسية تلخص وتجمل التصورات الجيوسياسية للمغرب إقليمي و جهويا².

القاعدة الأولى: الجوار

وتعني التعاون مع دول منطقة شمال إفريقيا بالإضافة إلى إسبانيا وفرنسا والمنطقة الغربية الأورو متوسطية. فالعلاقة مع إسبانيا وفرنسا تعتبر حيوية بالنسبة للمغرب هدفها تطوير التعاون الاقتصادي والحصول على الدعم السياسي في ملف الصحراء.

¹ Jennifer Rosenblum, William Zartman, "The far West of the near East: the foreign policy of Morocco", *The Foreign Policies of Arab States: The challenge of Globalization*, (Cairo, New York: The American University in Cairo Press, 2010), p. 329.

² المرجع السابق، ص ص 330-331.

ويميز الأستاذ "رشيد الحديكي" بين ثلاث مستويات من الجوار بالنسبة للمغرب: جوار التموقع ويعني به المغرب العربي حيث إن الحفاظ على التوازن الإقليمي يظل بالنسبة للمغرب الآلية الوحيدة لضمان الأمن والاستقرار وتحقيق أي اندماج اقتصادي محتمل. الجوار الاستراتيجي وهو الاتحاد الأوربي وجوار الامتداد وهو العمق الإفريقي¹.

القاعدة الثانية: التضامن

وتحيل هذه القاعدة إلى سياسة المغرب الخارجية تجاه القضايا الإفريقية والشرق أوسطية مثل دعمه لحركة التحرر الفلسطينية واضطلاحه بأدوار مهمة تجاه الأماكن في فلسطين (رئاسة لجنة القدس مثلا)²، وكذلك التزامات الدولة المغربية في إطار المنظمات الدولية³ بالإضافة إلى ما يسميه المغرب بنقل التجربة المغربية إلى دول الجنوب خاصة إفريقيا في بعض المجالات الاقتصادية كالطاقة والفلحة.

القاعدة الثالثة: الشراكة

وتعني الشراكة الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. فالمغرب يسعى إلى إنشاء شبكة من العلاقات الاقتصادية مع هذه القوى استنادا إلى الروابط التاريخية وإلى شبكة العلاقات الخاصة للملوك المغاربة منذ محمد الخامس إلى محمد السادس مع الرؤساء الأمريكيين والفرنسيين وعلى الرغم من بعض الخلافات أهمها ما يتعلق بحقوق الإنسان فإن المغرب يعمل على المحافظة على التأييد القوي من فرنسا وهو أمر حيوي في نزاع الصحراء، كما أنه مهم بالنسبة لشؤون الهجرة وينطبق نفس الشيء على إسبانيا مع اتساق أقل ويتوقف على الحزب الإسباني الذي يتولى الحكم⁴.

¹ EL Houdaigui, op.cit., p. 303.

² Rosenblum and Zartman, op.cit., p. 330.

³ EL Houdaigui, op.cit., p. 303.

⁴ Rosenblum and Zartman, op.cit., p. 331.

وبالإضافة إلى هذه القوى التي توصف بالتقليدية فإن قاعدة الشراكة تسعى للامتداد جيوسياسيا نحو القوى الصاعدة خاصة دول إعلان أكادير وهي روسيا والصين والهند وكندا واليابان ودول أمريكا اللاتينية. كما أن لهذه الشراكة شق عسكري يتعلق بالحوار المتوسطي الذي ترعاه منظمة حلف شمال الأطلسي وكذلك مشاركة المغرب في محاربة القرصنة البحرية من خلال عملية Active Endeavour¹.

¹ EL Houdaigui, op.cit., p. 303.

الفصل الثاني: الجغرافيا والسياسة الخارجية المغربية، مظاهر الاتصال والانفصال

من المعلوم أن النقاش التقليدي حول قضايا وإشكالات الجغرافيا السياسية قد انصب حول تأثيرات وتفاعلات الجغرافيا مع العناصر والمكونات السياسية الداخلية والخارجية للدولة وهو نقاش تصدى له الجغرافيون بالدرجة الأولى، لذلك نجد الكثير من الإنتاجات الفكرية في تحليل السياسة الخارجية سواء ضمن الجانب النظري أو العملي ركزت على تأثير المعطيات الداخلية للدولة مثل المناخ والسكان والمساحة والموارد الطبيعية والأحواض المائية وغيرها. وعلى الرغم من الأهمية البالغة لهذه العناصر، إلا أن تحولات مهمة قد وسعت هذا النقاش وطورته بالشكل الذي أدمج أبعادا جديدة في تحليل السياسة الخارجية ويمكن تحديد ثلاثة عوامل سمحت بإحداث هذا التحول النظري: الأول وهو التوسع والانفتاح الذي طال مجال العلاقات على حقول معرفية أخرى (علم الاجتماع، التاريخ...). الثاني وهو التحول في مفهوم الدولة وأدوارها بفعل تأثيرات العولمة. الثالث وهو نتيجة للعاملين السابقين ويتمثل في التغييرات التي طالت السياسة الخارجية للدول من حيث المفهوم والأدوار والفاعلين ومجالات التأثير وغير ذلك.

هذا الفصل هو ترجمة لهذه الأفكار التي نعتبرها مهمة في تحليل علاقة الجغرافيا بالسياسة الخارجية المغربية وهو ما سنعمل على دراسته من خلال مبحثين:

المبحث الأول: الجغرافيا والسياسة الخارجية المغربية: أنماط التفاعل

المبحث الثاني: الموقع الجغرافي مصدر تهديد أساسي للمغرب

المبحث الأول: الجغرافيا والسياسة الخارجية المغربية أنماط التفاعل

نسعى من خلال هذا المبحث إلى تحديد مستويات حضور العامل الجغرافي في توجيه السياسة الخارجية المغربية من خلال محاولة تفكيك عقيدة هذه السياسة وفاعلها وخطابها من جهة، وكذلك محاولة استيضاح دور العولمة في بناء توجهات وخيارات السلوك الخارجي المغربي من جهة أخرى وذلك من منطلق أن العولمة تظل إحدى الظواهر المتفاعلة بقوة مع الجغرافيا السياسية والاقتصادية للدول في العالم المعاصر.

لذلك فقد ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: الجغرافيا ضمن عقيدة السياسة الخارجية المغربية

المطلب الثاني: السياسة الخارجية المغربية وتأثيرات العولمة

المطلب الأول: الجغرافيا ضمن عقيدة السياسة الخارجية المغربية

يقصد بعقيدة السياسة الخارجية بشكل عام نظام المعتقدات النظرية والواقعية الذي يحكم علاقة الدولة بالنظام العالمي وبموقعها في هذا النظام وهو ما يتم التعبير عنه من طرف صانعي القرار والفاعلين الرسميين للدولة¹. وغالبا ما ارتبط هذا المفهوم بالسلوك الخارجي للقوى العظمى والسبب في ذلك أن هذه الدول تكون لها مصالح واهتمامات ونفوذ في العديد من المجالات الجغرافية في العالم، لذلك فهي تحتاج إلى تحديد دقيق لأولوياتها ونمط علاقاتها وتحالفاتها وهو ما يتم التعبير عنه بعقيدة السياسة الخارجية.

بالنسبة للمغرب وإن كان تاريخه السياسي المعاصر لم يعرف صياغة مكتوبة أو محددة لعقيدته في السياسة الخارجية، فإن أولوياته وتوجهاته وخياراته الكبرى أوضحت بالوضوح الذي يجوز لنا من خلاله الحديث عن عقيدة سياسية خارجية مغربية.

وفيما يرتبط بتأثير الجغرافيا على عقيدة السياسة الخارجية وهو موضوع هذا المطلب، فإننا نقترح التطرق إليه بالتركيز على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المغربية (الفرع الأول)، كما سنحاول البحث في بعض الجوانب التي تبرز ارتهان السياسة الخارجية المغربية للعوامل الجغرافية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: صنع القرار في السياسة الخارجية المغربية

تعتبر عملية صنع القرار من الأدبيات الثابتة والمهمة في دراسة السياسة الخارجية للدول بصفة عامة بل إنها تمثل إحدى الحقول المعرفية المرتبطة بقضايا السياسة الخارجية، وبدأ الكثير من الباحثين يفردها بدراسات خاصة تحلل وتفكك آليات وميكانزمات عملها وتفاعلها.

وبالنسبة لنا في هذا البحث فإن تطرقنا لهذا الموضوع يروم البحث عن العلاقة التفاعلية بين مكونين أساسيين في عملية صنع القرار السياسي الخارجي وهما: الخطاب والفاعل من

¹ Katrina Brodin, "Belief Systems, Doctrines, and Foreign Policy", *Cooperation and Conflict*, Volume 7, Issue 1, (1972), p 104.

جهة، والسلوك السياسي الخارجي الذي هو في الأصل تعبير عن عقيدة تدبير السياسة الخارجية المتأثرة بالسياقات المحلية والإقليمية والدولية من جهة أخرى.

واستنادا إلى ذلك، فإننا سنوجه أفكار هذا الفرع نحو فهم العقيدة الجيوسياسية المغربية من خلال طبيعة الفاعلين (الفقرة الأولى)، ومن خلال الخطاب الرسمي الخارجي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: العقيدة الجيوسياسية المغربية، الفاعلون

اتجهت غالبية الدراسات والأبحاث الأكاديمية التي اهتمت بتحديد وتحليل طبيعة وأدوار الفاعلين في السياسة الخارجية المغربية إلى التركيز على العناصر المحلية أو الداخلية، وإذا كنا نجزم بأهمية حضور وتأثير الفاعلين المحليين في صنع السياسة الخارجية، فإن اتجاهات نظرية جديدة في العلاقات الدولية (الواقعية الجديدة، المؤسسية الجديدة) باتت تحلل السياسة الخارجية للدول ضمن نسق متكامل من السياسات الداخلية والتأثيرات الخارجية.

فمن المعلوم أن البنية والنسق السياسي للمغرب تأسسا على مركزية الملك في البناء العام للدولة وهذا المعطى وإن كان ذا صبغة تاريخية ودينية، فإنه ترسخ وتؤكد قانونيا من خلال العديد من النصوص القانونية وعلى رأسها الدستور.

وانطلاقا من شرعية دينية إيديولوجية تحظى الملكية بشرعية مؤسساتية، حيث يظل الملك حجر العقد في مجمل النظام السياسي ويحتكر كل مؤسسات الدولة في مجال علاقاتها الدولية ومستندة على بناء مؤسساتي سلطاني ذا خلفية تاريخية وعلى الإجماع الذي يحظى به النظام السياسي في شكله الحديث والمعاصر، تفرض المؤسسة الملكية نفسها سلطة عليا في تسيير وتدبير الاختصاصات والمهام الخارجية للدولة¹.

وعلى الرغم من أن النهج الإصلاحية قد طال العديد من المجالات والمستويات، إلا أن مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ظل تاريخيا -ولا يزال كذلك- ينتمي إلى النواة الصلبة للسلطة في الدولة وغير خاضع لمبدأ فصل السلط وتوازنها، وكنتيجة لذلك فإن

¹ Berramdane, op.cit., p 411.

صلاحيات الملك واختصاصاته في هذا الإطار ظلت مجالا محفوظا للملكية¹. وتؤثر هذه الوضعية على نظام اتخاذ القرار في السياسة الخارجية والذي يعمل وفق بنية صارمة تتفاعل ضمنها أدوار باقي الفاعلين في إطار منطق علائقي هرمي²، توجد على قمته وحدة وحدة اتخاذ القرار المركزية المشكلة من الملك وديوانه ومستشاريه بالإضافة إلى المؤسسة العسكرية التي يعتبر الملك قائدها الأعلى، بينما توجد الحكومة والبرلمان ضمن وحدة أدنى لاتخاذ القرار تسميها "Irène Fernandez Molina" بالوحدة التابعة، أما باقي الفاعلين من إعلام ومجتمع مدني وهيئات الباطرونا فتحتل أسفل الهرم باعتبارها وحدة هامشية³.

وقد ظلت النصوص الدستورية المتعاقبة تركز مركزية الدور الملكي في السياسة الخارجية ولم تطل التعديلات الدستورية لسنة 2011 هذا المجال على الرغم من التحولات المهمة التي أحدثتها على مستوى السياسة الداخلية، حيث اكتفت الوثيقة الدستورية بإدخال تعديلات طفيفة وسطحية على عملية تسيير السياسة الخارجية⁴، ولم تنفذ هذه التعديلات إلى عملية صنع القرار كما أن هندسة الدستور الجديد وآليات أجرأته قللت من سلطات الحكومة وحافظت على رجحان دور القصر والمحيط الملكي في مسائل السياسة الخارجية⁵.

يبرز الدور المحوري للملك في تدبير السياسة الخارجية وصياغة توجهاتها الكبرى من خلال الفصل 42 من الدستور الذي ينص على أن "الملك رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضمان دوام الدولة واستمرارها..."، حيث تحيل كلمة "الممثل الأسمى"

¹ Irène Fernández Molina, *Le PJD et la politique étrangère de Maroc. Entre l'idéologie et le pragmatisme*, (Barcelona: CIDOB Edicions, 2007), p 35.

² Rachid El Houdaïgui, *La politique étrangère sous le règne de Hassan II. Acteurs, enjeux et processus décisionnels*, (Paris: L'Harmattan, 2003), p32.

³ Irène Fernández Molina, *Le PJD et la politique étrangère de Maroc. Entre l'idéologie et le pragmatisme*, op.cit., p 35.

⁴ من بين المستجدات التي حملها دستور 2011 في مجال السياسة الخارجية ما نص عليه الفصل 49 الذي يحدد اختصاصات المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك، وأحدها التعيين باقتراح من رئيس الحكومة في العديد من الوظائف المدنية ومن بينها السفراء، بالإضافة إلى الفصل 55 الذي وسع من نطاق تقييد اختصاصات الملك في التوقيع على المعاهدات، لتشمل معاهدات السلم والاتحاد ومعاهدات التجارة والتي تترتب عنها تكاليف تلزم مالية الدولة أو يستلزم تطبيقها اتخاذ تدابير تشريعية، أو تلك التي تمس بحقوق و حريات المواطنين، العامة و الخاصة، وذلك بعد أن كان مجال هذا التقييد في دستور 1996 مرتبطا فقط بالمعاهدات التي يترتب عليها تكاليف تلزم مالية الدولة.

⁵ Abouzzohour and Tomé-Alonso, op.cit., p 2.

التي جاءت بصيغة ففضافة إلى صلاحيات واسعة وغير محددة للملك في مجال السياسة الخارجية من قبيل التمثيل الدبلوماسي وإقامة علاقات مباشرة ومستمرة مع الدول وممثليها واتخاذ القرار بذلك، كما أنه بموجب هذا التمثيل يعتبر الملك رئيساً للدبلوماسية ومحور الفعل الدبلوماسي البروتوكولي والرمزي سواء المغربي منه أو الأجنبي، وهذا الاختصاص يتم ترجمته من خلال ما يسمى برسائل الاعتماد التي يوجهها ويستقبلها¹. كما أن الفصل 49 الذي يحدد اختصاصات المجلس الوزاري الذي يترأسه الملك، يجعل على رأس هذه الاختصاصات "التداول في التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة"، وباعتبار أن المجلس الوزاري يمثل مظهراً من مظاهر سمو المؤسسة الملكية ومحوريتها وإشرافها على السلطة التنفيذية²، فإن التوجهات الاستراتيجية والخيارات الكبرى للسياسة الخارجية تنبثق من رؤية المؤسسة الملكية أولاً وأخيراً وتكرس تبعية رئاسة الحكومة للملك في عملية اتخاذ القرار³.

وعلاوة على هذين الفصلين المركزيين في تحديد اختصاصات الملك في مجال السياسة الخارجية والذان صيغاً بشكل واسع وفضفاض، يتضمن الدستور العديد من المقتضيات التي تعزز هذه السلطات مثل الفصل 55 الذي يحدد الصفة الدبلوماسية للملك (اعتماد واستقبال السفراء، التوقيع على المعاهدات...)، والفصل 53 الذي يجعل من الملك القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية وما يستتبع ذلك من تحديد مجالات وتوجهات التعاون العسكري الخارجي (الاتفاقيات العسكرية، صفقات السلاح، علاقات السلم والحرب...).

ولا تتوقف تأثيرات احتكار المؤسسة الملكية للسياسة الخارجية -في تقديرنا- عند القواعد القانونية والدستورية المؤطرة لذلك، بل تتعداها إلى بناء العقيدة الجيوسياسية للدولة التي تتأثر إلى حد كبير بتصورات وتمثيلات الملك، وهذه الخاصية لا يمثل فيها المغرب استثناء

¹ Khadija Oulghazi, "La décision extérieure marocaine: processus et acteurs", dans

مستجدات دستور 2011 وأفاق التطبيق: محاولة في بسط سبل التطبيق الديمقراطي لمقتضياته، تنسيق ميمون خراط، نبيل بوحميدي، (الرباط: مجلة العلوم القانونية، 2014)، ص 24.

² حسن طارق، "المغرب.. الملك والوزراء"، العربي الجديد، تاريخ النشر 14 يوليوز 2017، تاريخ الزيارة: 25 شتنبر 2018، الرابط على الأنترنت: <https://bit.ly/2DrR6IH>.

³ Abouzzohour and Tomé-Alonso, op.cit., p 8.

مادام أن رئيس الدولة في بلدان العالم الثالث بصفة عامة يحتل مركز الصدارة في صناعة القرار وفي مجال السياسة الخارجية¹.

ويتم التعبير عن هذه التصورات بما يسمى "الخريطة الجغرافية الذهنية" Geographic Mental Maps، وتحيل إلى مجمل الأفكار والرؤى والقواعد التي يتم بناؤها نظريا أو ذهنيا حول جيوسياسية الدولة وطبيعة أدوارها وعلاقاتها وطموحاتها الإقليمية والدولية وهي أداة يوظفها صناع القرار بهدف فهم وتفسير تنوع وتعقد السياسة الدولية، وتستند بالأساس إلى جغرافية الدولة وهندسة اندماجها الإقليمي والدولي وتموقعها بالإضافة إلى العناصر التاريخية والإيديولوجية وغيرها².

ويبرز حضور تأثير الخريطة الذهنية الجغرافية بالنسبة لصانع القرار الخارجي الذي هو المؤسسة الملكية في حالتنا هاته من خلال ثلاث مظاهر:

أولها يتجلى في أولويات السياسة الخارجية المغربية ما بين الملك الراحل الحسن الثاني والملك محمد السادس، حيث تركزت في عهد الأول على تثبيت الارتباط الجيوسياسي للمغرب بالغرب (خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي) والقيام بأدوار الوساطة (الصراع العربي-الإسرائيلي نموذجاً)، بينما اتجهت في عهد الملك محمد السادس إلى الاهتمام بالمجال الإفريقي وعلى فرص الاندماج الجهوي من خلال الدعوة بشكل مستمر إلى إحياء اتحاد المغرب العربي ناهيك عن تنويع شبكة الشركاء السياسيين والاقتصاديين للمغرب سواء من الدول أو المنظمات الإقليمية والدولية.

¹ الصديقي، مرجع سابق، ص 11.

² للمزيد من التفاصيل حول مفهوم وتطبيقات "الخريطة الذهنية الجغرافية" يمكن النظر في عدد من المراجع أبرزها:

Peter Gould, Mental maps, 2ème Edition, (London: Routledge, 2002).

Alan K. Henrikson, "Mental maps of American foreign policy makers", *International Political Science Review*, Vol 1, N° 4, (1980).

Luis Da Vinha, "Charting geographical mental maps in foreign policy analysis: A literature review", *Human Geographies-Journal of Studies and Research in Human Geography*, (2012).

ثانيها وهو ترجمة وانعكاس للمظهر الأول، ويتمثل في قرارات السياسة الخارجية التي ظلت تعبر بشكل عميق عن تصورات وتمثيلات المؤسسة الملكية لعلاقات المغرب الخارجية والأمثلة في ذلك عديدة نذكر منها: قرار تقديم طلب عضوية المجموعة الأوروبية الذي تقدم به المغرب سنة 1987، وقرار الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984 وقرار العودة للاتحاد الإفريقي سنة 2017، وقرار عدم احتضان القمة العربية سنة 2016، وقرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران سنة 2018...، وكلها تعبر عن تصورات وتمثيلات محددة لجيوسياسية المغرب.

ثالثها غالبا ما ارتبطت عقيدة السياسة الخارجية للدول بصياغة مفاهيم معينة للعلاقات الدولية من قبيل: الحرب الاستباقية، الاحتواء، الردع...، وهذه المفاهيم تشكل بدورها رؤية محددة للسياسة الدولية ومقاربة في تدبير قضايا وإشكالات تهم مصلحة الدولة بشكل مباشر. وفي حالة السياسة الخارجية المغربية نسجل أن الملكية قد عملت إلى التفاعل مع ظرفيات وسياقات دولية معينة بمفاهيم تنطلق وتتأسس على تصور خاص، فنجد الملك الحسن الثاني على سبيل المثال يتحدث عن مفهوم خاص لعدم الانحياز وعدم التدخل¹، بينما وظف الملك محمد السادس مفاهيم خاصة لرؤية العلاقات الخارجية للمغرب مثل: التعاون جنوب-جنوب، الدبلوماسية الاقتصادية، الشراكة الاستراتيجية، التنمية وغيرها.

الفقرة الثانية: العقيدة الجيوسياسية المغربية، الخطاب

اهتمت الدراسات الأكاديمية الأنكلو-ساكسونية كثيرا بمفهوم الخطاب ودوره في تحليل السياسة الخارجية للدولة، حيث أصبح أداة قوية في عالم اليوم تنتج المعنى وتضفي الشرعية على المصالح والسياسات وتقوي هياكل السلطة. كما أنه شكل من أشكال التعبير عن الرؤى والمقاربات لمختلف قضايا السياسة الدولية ومن ثم فإنه يشكل صيغة من صيغ ترجمة العقيدة الجيوسياسية للدولة.

¹ لمزيد من التفاصيل حول هذين المفهومين في تصور الملك الحسن الثاني، انظر: الصديقي، مرجع سابق، ص 28-33.

في حالة المغرب مثلت الخطب والرسائل الملكية والحوارات أداة التعبير الرئيسية عن توجهات السياسة الخارجية وعبرت بشكل مستمر عن خيارات الدولة وقراراتها، وكذلك عن الرؤية المغربية لطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية للمملكة.

خلال السنوات الأولى للاستقلال سجل البعد الجغرافي حضوره في الخطاب الرسمي للملكية بشكل لافت، إلا أن هذا الحضور كان يغلب عليه الطابع النضالي "المشاعري"، ويمكن تلمس هذا الأمر من خلال طبيعة المصطلحات المستخدمة فنجد الملك محمد الخامس في خطاب العرش لسنة 1959 يقول:

«ففي ميدان الشؤون الخارجية بقيت سياستنا سائرة في الخطة التي رسمناها لها قائمة على المبادئ التي وضعناها لها منذ سنوات، تلك المبادئ المستوحاة من المشاعر التي نحس بها والمعبرة عن المصالح التي ندافع عنها والمتأثرة بموقعنا الجغرافي¹ .

كما أن الخطاب الرسمي المحدد للتوجهات الجيوسياسية للمغرب اتسم في أغلبه بالعمومية، يقول الملك محمد الخامس:

«المغرب الذي هو جزء من هذه الأمة قد أهلتها ظروفه الجغرافية والتاريخية ومواهبه الخاصة، لأن يكون فيما سلف من العصور صلة وصل بين الشرق والغرب، وناقلا من قارة إلى قارة لمقومات حضارات شتى² .

أما خلال عهد الملك الراحل الحسن الثاني فقد بدا حضور البعد الجغرافي أكثر وضوحا وبدأت ملامح اللغة الجيوسياسية تطبع الخطاب السياسي الخارجي خاصة بمقولته الشهيرة التي طبع بها رؤيته لجيوسياسيا الدولة المغربية إذ يصرح:

¹ مقتطف من خطاب العرش لسنة 1959، نقلا عن: الدبلوماسية المغربية في الخطاب الملكي، (الرباط: منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، مطبعة دار المناهل، 2006)، ص. 81.

² المرجع نفسه، ص 120.

« المغرب يشبه الشجرة التي تمتد جذورها المغذية امتدادا عميقا في التراب الإفريقي وتتنفس بفضل أوراقها الذي يقويه النسيم الأوربي¹ ».

غير أن الملاحظة الأساسية التي يمكن تسجيلها في هذا السياق أن الملك الحسن الثاني لطالما وظف الجغرافيا باعتبارها معطى حتميا ثابتا. يصرح الملك الحسن الثاني بقوله:

« إن المغرب مضطر لأن ينظر بعين الاعتبار إلى الجانب الجغرافي... فنحن لا تفصلنا عن أوروبا إلا خمسة عشر كيلومترا² ».

كما اعتبر الحسن الثاني دائما أن الإطار الذي يوجه مجمل العلاقة مع الشركاء والجيران هو الجغرافيا، لذلك فهو يشير في إحدى خطبه:

« عليكم أن تعلموا قبل كل شيء أن للتاريخ عناصر وتلك العناصر يمكنها أن تتغير إلا عنصر واحد لا يمكن أن يتغير وهو العنصر الجغرافي³ ».

مرجعية الانتماء الجيوسياسي في صيغته الحديثة والعصرية بدأت تترسخ خلال عهد الملك محمد السادس وقد حددت الخطب الملكية ما أضحي يسمى بدوائر الانتماء الجيوسياسي أو الدبلوماسية، وفي هذا الإطار يشير الملك محمد السادس:

« إن المغرب يوجد على رأس القارة الإفريقية مطلا في شماله على أوروبا وفي غربه على أمريكا⁴ ».

وفي الواقع يمكن أن نسجل أنه خلال عهد الملك محمد السادس ظهر قاموس من المفاهيم والمصطلحات ذات الحمولة الجيوسياسية المهمة، فقد تحدث العاهل المغربي تارة عن

1 الحسن الثاني،/التحدي، الطبعة الثانية، (الرباط: المطبعة الملكية، 1983)، ص 295.

2 مقتطف من حديث صحفي أدلى به الملك الراحل الحسن الثاني للإذاعة والتلفزة الدانماركية بتاريخ 16 فبراير 1998، نقلا عن: الدبلوماسية المغربية في الخطاب الملكي، مرجع سابق، ص. 31.

3 مقتطف من خطاب وجهه الملك الراحل الحسن الثاني بمناسبة انطلاق الحملة الانتخابية يوم 22 ماي 1977، نقلا عن: المرجع السابق، ص. 40.

4 مقتطف من أول خطاب للعرش للملك محمد السادس بتاريخ 30 يوليوز 1999، نقلا عن: المرجع السابق، ص. 92.

موقع المغرب كقطب جهوي¹ وتارة عن موقعه كقطب عالمي² وعن كونه فاعلا أساسيا في الهيئات والمنظمات الدولية، وتحدث عن مفاهيم الجوار والشراكة والتضامن باعتبارها أسس الفعل الدبلوماسي المغربي³، كما أنه أحال غير ما مرة إلى مفهوم المصالح الحيوية للمغرب⁴.

واستنادا إلى هذه المفاهيم والتصورات، فقد تأسست ما يسميه الأستاذ "عبد الوهاب معلمي" بالرؤية الجيوسياسية والتي لم تكن بالوضوح النظري والتطبيقي كما هو عليه الحال اليوم إذ عملت على تحديد ثلاث دوائر مركزية للانتماء الجيوسياسي للمغرب وأفعله الدبلوماسي. الدائرة الأولى وهي دائرة الجوار المباشر ويتعلق الأمر بالأبعاد المغاربية والأوربية في السياسة الخارجية المغربية، والثانية هي دائرة الانتماء الإفريقي والعربي والإسلامي، والدائرة الثالثة تشمل باقي مناطق وجهات العالم⁵.

الفرع الثاني: ارتهان السياسة الخارجية المغربية بالجغرافيا، قضية الصحراء نموذجاً

تمثل الصحراء القضية الأساسية للمغرب ومحور اهتمام سياسته الخارجية، بل إنها تتجاوز كونها ملفا ضمن ملفات السياسة الخارجية بالمعنى الدقيق للكلمة، فهي قضية متجذرة في الثقافة السياسية المغربية داخليا وخارجيا.

نسعى في هذا الفرع إلى تحليل دور العوامل الجغرافية في رهن توجهات السياسة الخارجية للمغرب من خلال التركيز على نموذج قضية الصحراء وذلك من خلال التطرق للبعد الترابي والحدودي لقضية الصحراء (الفقرة الأولى)، وكذلك المركزية الاستراتيجية لقضية الصحراء ضمن سياسة المغرب الخارجية (الفقرة الثانية).

¹ Extrait du message à la journée nationale de la diplomatie marocaine, Avril 2000, cité par: Abdelouhab Maalmi, "La politique étrangère de Mohamed VI dix ans après", op.cit., p. 786.

² Extrait du Discours du trône, juillet 2001, cité par: Abdelouhab Maalmi.

³ El Houdaigui, op.cit., p. 302.

⁴ Extrait du message à la journée nationale de la diplomatie marocaine, Avril 2000, op.cit., p. 786.

⁵ Abdelouhab Maalmi, "La politique étrangère de Mohamed VI dix ans après", op.cit., p. 785.

الفقرة الأولى: البعد الترابي والحدودي في قضية الصحراء

تعتبر دراسات الحدود من أهم النقاشات في حقل الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية والسبب في ذلك أن الحدود تمثل تعبيراً منطقياً لاختصاص وسلطة الدولة التي تشكلها هذه الحدود كما أن دينامية العلاقات الدولية مرتبطة بها، حيث إن تحولات هذه الأخيرة يمكن أن تساهم في استقرار أو اضطراب حدود الدول، لذلك فالدولة وحدودها تعتبر من الفاعلين الرئيسيين في العلاقات الدولية.

والأكد أن المادة العلمية التي اهتمت بالحدود توسعت في النقاشات المتعلقة بها إلى مستويات متقدمة تراوحت ما بين المقاربة الكلاسيكية التي حلت مفهوم الحدود وأدوارها الجغرافية السياسية والعسكرية والقانونية¹، وما بين المقاربة الحديثة أو المعاصرة التي جعلت من الحدود جزءاً من عملية إعادة التفكير في الجيوسياسيا التقليدية، حيث لم تعد الحدود ذات أدوار ترابية محضة بل أصبحت مرتبطة بالمفهوم الواسع للمجال إذ انتقلت من مجرد خطوط إلى فضاءات ومن حدود مادية إلى تقاطعات ثقافية غير ملموسة.

في حالة المغرب ومباشرة بعد الاستقلال مثلت الحدود إحدى الانشغالات الكبرى للنظام وللنخبة السياسية الوطنية، كما أنها اختزلت المشاكل التي أطرت علاقة المغرب بجيرانه، حيث يعتبر الأستاذ "عبد الحميد بن خطاب" أن أجزاء من تراب المغرب تم ضمه خلال الحقبة الاستعمارية من طرف الجزائر أو إسبانيا، لذلك تعددت النزاعات الحدودية للمغرب خلال هذه المرحلة وتتنوعت ما بين نزاعات مع فرنسا حول موريتانيا وحول ما سمي بـ"الصحراء الفرنسية"، ومع إسبانيا حول الثغور المحتلة ومع الجزائر حول الحدود الشرقية للمغرب².

¹ من بين أهم الإسهامات الفكرية في هذا الإطار نذكر كتاب:

Roger E. Kasperson, Julian V. Minghi, *The Structure of Political Geography*, (New Brunswick, Transaction Publishers, 2011).

والذي حدد من خلاله Julian V. Minghi، ثمانية مجالات لتصنيف الدراسات الحدودية وهي: دراسات المناطق المتنازع عليها، دراسات تأثير تغيير الحدود، دراسات تطور الحدود، دراسات ترسيم الحدود، دراسات الدول ذات الحدود الصغيرة أو الدول المغلقة، دراسات الحدود البحرية، دراسات تأثير الحدود على النزاعات، دراسات الحدود الداخلية.

² لمزيد من التفاصيل انظر:

وبالنسبة لقضية الصحراء وإن كانت تتجاوز كونها قضية حدود بالمعنى الضيق، إلا أن أصول هذا النزاع قبل أن يتطور إلى أولوية كبرى ضمن السياسة الداخلية والخارجية للمغرب تظل حدودية وترايبية وجغرافية. فإسبانيا التي ضمت أراضي الصحراء منذ 6 أبريل 1887 بموجب ظهير ملكي، استندت في ذلك إلى كون الصحراء أراض فارغة Terra Nullius، وهي نفس الحجة التي لجأت إليها فرنسا فيما يتعلق بالقضية الموريتانية وبالمساحات الترابية التي ضمتها فرنسا لصالح الجزائر، كما أن إسبانيا وظفت ميراثها وثقافتها الاستعمارية التي تعتبر أن أي أراض فارغة تملك سلطة إخضاعها لما تسميه "حق الاكتشاف" الذي يمنحها بشكل أوتوماتيكي الحق في الملكية الدائمة¹.

لم تنفصل قضية الصحراء بالنسبة للمغرب عن الأبعاد والاعتبارات الجغرافية التي تفاعلت مع معطيات تاريخية ودينية ورمزية، حيث إن السيادة التي مارسها المغرب على الصحراء تجلت أساسا في خضوع الصحراء للسلطة المركزية للإمبراطورية الشريفة، بمعنى آخر لم يكن المفهوم القانوني والسيادي الغربي للحدود هو المحدد في هذه السيادة، ولكن الأستاذ "محمد لعموري" يعتبر أنه على الرغم من ذلك كان مجال هذه السيادة واضحا من الناحية الجغرافية من خلال رابطة البيعة التي حددت بدقة التشكيل الجغرافي والترابي لمناطق السيادة والنفوذ وكذلك من خلال الاعتراضات المغربية حول التدخل الأجنبي المبكر في المناطق الشرقية والجنوبية². وحتى في إطار التطورات التي عرفها المغرب خلال العقدين الأخيرين، فهي لا تبتعد بالمطلق عن الإطار الجغرافي العام للقضية ذلك أن المقترح المغربي القاضي بمنح المناطق الجنوبية حكما ذاتيا في إطار السيادة المغربية ينطلق من المقاربات المعاصرة في تدبير الفضاء الجغرافي وتثمين التراب والمجال.

Abdelhamid Benkhatab, "Border political representations and border policy in Morocco", Moroccan Yearbook of Strategy and International Relations, Dir Abdelhak Azzouzi, (Paris: L'Harmattan, 2012).

¹ المرجع السابق، ص 197.

² Mohamed Lamouri, *Le contentieux relatif aux frontières terrestres du Maroc*, (Rabat, 1979), p 15.

أما بالنسبة لباقي أطراف النزاع أي جبهة البوليساريو المطالبة بالانفصال عن المغرب والجزائر الداعمة لها، فإن هناك جوانب ذات ارتباط مهم بالجغرافيا تتحكم في مواقفهما خاصة فيما يتعلق بالموارد والثروات الطبيعية للمجال الصحراوي من قبيل الفوسفاط، الثروة السمكية بالسواحل الجنوبية، الحصول على منفذ بحري على المحيط الأطلسي بالنسبة للجزائر، خفض تكلفة تصدير الحديد المستخرج من المناجم الجزائرية...

الفقرة الثانية: المركزية الاستراتيجية لقضية الصحراء في سياسة المغرب الخارجية

عند تحليل توجه السياسة الخارجية المغربية طيلة الأربعة عقود المنصرمة تبرز الصحراء والنزاع المرتبط بها القضية الأساسية والمركزية، والتي يهدف المغرب من خلالها إلى الحصول على اعتراف دولي¹ بسيادته على هذه الأراضي وبأحقية السياسية والقانونية والترابية عليها².

وبشكل عام فقد مثلت مسألة استكمال الوحدة الترابية معيارا أساسيا في اشتغال النظام السياسي المغربي وفي تشكيل عقيدة السياسة الخارجية المغربية.

ذلك أن النظام والنخبة السياسيين انطلقوا منذ السنوات الأولى للاستقلال في نقد التشكيل المجالي والحدودي والترابي الذي أحدثته الأنظمة الكولونيالية التي تقاسمت المجال المغربي في الشمال والشرق والجنوب، ومن ثم فقد أصبحت مسألة استكمال الوحدة الترابية وملف الصحراء على وجه الخصوص قضية وطنية مقدسة³، وعاملا من عوامل تدبير العلاقات السياسية الداخلية بين النظام من جهة والأحزاب السياسية من جهة أخرى، وهو الوضع الذي سمح للنظام لتحقيق هدفين أساسيين: الأول خلق نوع من الإجماع الوطني الداخلي

¹ Irene Fernández Molina, *Moroccan Foreign Policy under Mohammed VI 1999-2014*, op.cit., p 46.

² James N. Sater, *Morocco: Challenges to Tradition and Modernity*, 2nd Edition, (London, New York: Routledge, 2016), p 123.

³ Benkhatab, op.cit., p 203.

حول مختلف المواقف والسياسات المرتبطة بتدبير ملف الصحراء¹، الثاني ليس فقط ضمان استمرار النظام وشرعيته ولكن كذلك ترسيخ أدوات ونمط الحكم².

على مستوى آخر سمحت قضية الصحراء بتشكيل عقيدة السياسة الخارجية المغربية وفق منظور مستند على الهوية الوطنية، وذلك من منطلق أن بناء الهوية الوطنية عبر بوابة السياسة الخارجية يمر عبر خلق تمثيلات "للذات" و"للآخر"، ومن خلال تحديد اختلافات وتمييزات واضحة بين الاثنين³. ويبرز انعكاس هذه الفكرة في حالة السياسة الخارجية المغربية وتأثير قضية الصحراء عليها من خلال علاقة المغرب بالجزائر.

فالخطاب السياسي الرسمي للمغرب اعتمد بشكل كبير في تدبير قضية الصحراء على تكييف علاقته بالجزائر باعتبارها منافسا أو عدوا خارجيا وبكونها المسؤول الأول عن خلق النزاع في الصحراء واستمراره، وبأنها التهديد الرئيسي للوحدة الترابية المغربية وللاستقرار في المنطقة برمتها، وفي مقابل ذلك يعتمد المغرب على سياسة ترمي إلى احتواء الجزائر عبر تجنب إحداث القطيعة معها بشكل كلي أو الدخول معها في مواجهة عسكرية مباشرة. وفي نفس السياق يركز المغرب في سياسته هاته إلى الترويج "لاختلافه" و"تفرده" من حيث الاستقرار السياسي ومقارنته بوضعية الاختلال والضعف السياسي والاجتماعي والأمني في الجزائر خاصة خلال فترة التسعينات⁴.

لقد هيمنت قضية الصحراء بشكل مطلق على أجندة السياسة الخارجية المغربية، وحتى عندما لم تكن موضوعا مباشرا في المعاملات والعلاقات مع مختلف الدول والمنظمات الدولية، فإنها ظلت باستمرار حاضرة في خلفية هذه العلاقات. وعلاوة على ذلك فإن دعم

¹ المرجع السابق، ص 205.

² لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر:

Nizar Messari, "National security, the political space, and citizenship: the case of Morocco and the Western Sahara", *The Journal of North African Studies*, Vol 6, No 4, (Winter 2001).

³ يستند الأستاذ نزار مساري في تحليله لتأثير قضية الصحراء في السياسة الخارجية المغربية من فكرة مركزية يدافع عنها David Campbell وهي أن الهوية الوطنية والاختلاف مكونان أساسيان في تشكيل الخصائص الداخلية والخارجية للدولة وسلوكها، وبالتالي تصبح السياسة الخارجية أداة لبناء الهوية الوطنية أكثر من كونها وسيلة لصياغة السلوك السياسي للدولة. لمزيد من التفاصيل حول هذه الفكرة، انظر: المرجع السابق.

⁴ المرجع نفسه، ص ص 53-54.

مختلف الفاعلين الدوليين للمواقف وللرؤية المغربية لهذا النزاع، تعتبر بحسب " Irène Fernandez Molina" شرطا ضروريا وكافيا لإقامة علاقات جيدة مع الرباط. بالإضافة إلى ذلك فإن ملف الصحراء تحكم في تحديد نمط العلاقات الخارجية للمغرب ودرجة الارتباط السياسي والاستراتيجي بأهم الفاعلين الدوليين المؤثرين في القضية والقادرين على التحكم في مساراتها ومخرجاتها. لذلك نجد السلوك الخارجي للمغرب تجاه الاتحاد الأوروبي يعتمد على محاولة تسويق نموذج ناجح للشراكة الاقتصادية والسياسية، وتجاه فرنسا التماهي مع مختلف مواقفها وتوجهاتها الإقليمية والدولية لكونها تعتبر الداعم الأول للسياسات المغربية فيما يتعلق بقضية الصحراء، وتجاه إسبانيا الحرص على حد أدنى من علاقات حسن الجوار والتنسيق في قضايا الهجرة والأمن وغيرهما، وتجاه الولايات المتحدة الأمريكية بالحفاظ على موقعه كحليف استراتيجي لها في المنطقة¹.

وإذا كان نمط العلاقات والتحالفات التقليدية للمغرب ينضبط -إلى حد بعيد- لدرجة خدمتها للمصالح المغربية فيما يتعلق بقضية الصحراء، فإن التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية لا تنفك تستند إلى البحث عن مجالات وفضاءات جديدة للترويج للمواقف المغربية من جهة ومحاولة الحصول على دعم لوجهة النظر المغربية من جهة أخرى. ونسجل في هذا الإطار اعتماد السياسة الخارجية المغربية على استراتيجية تنويع ارتباطاتها وتحالفاتها، فقد سبق للملك محمد السادس سنة 2016 على هامش حضوره لقمة مجلس التعاون الخليجي، وفي ذروة الخلاف مع الحلفاء الغربيين أن أكد أنه على الرغم من كون المغرب ملتزم بعلاقاته الاستراتيجية مع الغرب فإنه يسعى إلى شراكات سياسية واقتصادية واستراتيجية مع كل من روسيا والصين والهند².

ولا تخرج الأبعاد الجديدة لعلاقة المغرب مع إفريقيا عن هذا الإطار، حيث وجهت قضية الصحراء العلاقات المغربية-الإفريقية منذ ظهور البوادر الأولى لهذا النزاع ومثلت

¹ Irene Fernández Molina, *Moroccan Foreign Policy under Mohammed VI 1999-2014*, op.cit., p 46.

² Yasmina Abouzzohour, Beatriz Tomé-Alonso, "Moroccan foreign policy after the Arab Spring: a turn for the Islamists or persistence of royal leadership?", *The Journal of North African Studies*, (2018), pp 5-6.

قضية الصحراء من جهة عامل عزل استراتيجي للمغرب في القارة الإفريقية بسبب اعتراف عدد الدول الإفريقية ب "الجمهورية العربية الصحراوية" وانسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية نتيجة لذلك، ومن جهة أخرى عنصر ارتكاز ضمن الاستراتيجية الجديدة للمغرب في إفريقيا التي مثلت عودته للاتحاد الإفريقي إحدى مظاهرها. كما أن رغبة المغرب في المشاركة في القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية في إفريقيا عموما وفي منطقة الساحل والصحراء خصوصا، تبرز رغبته في إظهار نفسه عنصرا مركزيا في استقرار المنطقة، خاصة وأن الدينامية الدبلوماسية التي أبان عنها المغرب في القضيتين المالية والليبية بدت وكأنها تمكين للنفوذ الغربي في المنطقة قد يواجه بتأكيد غربي للسيادة المغربية على الصحراء¹.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية المغربية وتأثيرات العولمة

من المعلوم أن العلاقات الدولية ظلت تعتبر بشكل عام مجالا لتفسير وفهم العلاقات بين الدول حيث تسعى هذه الأخيرة وبرغبة في التحرر من قواعد القانون الدولي إلى الدفاع عن مصالحها في بيئة دولية تتسم بالفوضى. وبناء على ذلك اعتبرت نظريات العلاقات الدولية أن الدولة الفاعل الوحيد والرئيسي في السياسة الدولية وفي توجيه العلاقات الخارجية للدول. فمذ القرن الثامن عشر ارتبطت السياسات الخارجية للدول بعنصرين تقليديين رئيسيين: الأول ينطلق من مركزية الدولة ومن كون المجال الجغرافي الوطني هو شكل التنظيم المجالي الأكثر فعالية وهو الموجه الرئيسي والأوحد للمصلحة الوطنية وللسلوك الخارجي والداخلي للدولة. والثاني هو أن مجال العلاقات الخارجية للدول ظل من اختصاص وزارة الخارجية ومختلف الهيئات الحكومية التابعة لها.

إلا أن ظاهرة العولمة أخضعت هيمنة الدولة وفق هذا المنظور للعديد من التحديات، فالتطور المستمر للدبلوماسية وابتعادها عن مركزية الدولة فرضت على أن تتحول الدبلوماسية والسياسة الخارجية إلى فعل عمومي شامل وتشاركي، بالإضافة إلى بروز فاعلين متنوعين في مجال السياسة الخارجية ناهيك عن بروز اتجاهات ومقاربات جديدة في تدبير المجال

¹ المرجع السابق، ص 6.

الترابي من قبيل الظاهرة العبر-وطنية La Transnationalité، أو ظاهرة فصل الدولة عن الأمة La Dénationalisation، أو التدويل L'Internationalisation، وغيرها من الظواهر وكلها مقاربات تروم إعادة النظر في الأبعاد الجغرافية والترابية الصرفة للدولة ولنشاطها الخارجي والسياسة الخارجية.

ضمن هذا المطلب نسعى لاستكشاف تأثير العولمة والظواهر والإشكالات المرتبطة بها على السياسة الخارجية المغربية، من منطلق أنها (أي العولمة) تظل ظاهرة متجاوزة للاعتبارات الجغرافية، وذلك عبر تقسيمه إلى فرعين:

الفرع الأول: مقرب نظري في دراسة علاقة السياسة الخارجية بالعولمة

الفرع الثاني: العولمة والسياسة الخارجية المغربية، محاولة للتشخيص

الفرع الأول: مقرب نظري في فهم علاقة العولمة بالسياسة الخارجية

ننطلق في تحليل هذا الفرع من محاولة لفهم العولمة باعتبارها ظاهرة تتفاعل مع الجغرافيا ضمن مستويات متباينة أبرزها التأثير في الفعل السياسي الخارجي والدبلوماسي للدول، وذلك من منطلق أن أحد أهم النقاشات التي ارتبطت بظاهرة العولمة تمثلت في علاقتها بالدولة وسيادتها وأدوارها. لذلك فهذا الفرع يتضمن فقرة أولى تتطرق لتطور سيادة الدولة وسياستها الخارجية، وفقرة ثانية تحلل العولمة كظاهرة جغرافية.

الفقرة الأولى: تطور سيادة الدولة وسياستها الخارجية

توجد الدولة وسياستها الخارجية في قلب النقاشات المرتبطة بالعولمة، فالنظام الوبستقالي للدول تأسس على سيادة الدولة والحكومة وعلى عدم جواز انتهاك تلك السيادة. وهو ما تأكد مع النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية وميثاق الأمم المتحدة الذي أكد على أن الدول المتعددة والمتساوية متحدة مع بعضها البعض وذلك من منطلق ممارستها سلطتها بشكل كامل على أراضيها وتتمتع بالاستقلالية التامة¹. إلا أن طوبوغرافيا نظام الدولة خضع لتغيير كبير في نصف القرن الذي تلا الحرب العالمية الثانية بسبب الطبيعة المتغيرة للسيادة، وهذا

¹ جيفري بيجمان، الدبلوماسية المعاصرة: التمثيل والاتصال في دنيا العولمة، ترجمة محمد صفوت حسن، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014)، ص 45.

المعطى ساهم في تكريسه معطين اثنين: الأول هو انتهاء الامبراطوريات الأوربية القديمة وانهيار الاتحاد السوفياتي مما أدى إلى زيادة تصل إلى خمسة أضعاف في عدد الدول ذات السيادة في العالم في خمسة عقود فقط، وقد نتج عن هذا التحول الكمي تحول كفي تجلى في توزيع الأصول سواء كانت ثروة أو سلطة أو أرض، حيث أصبح التفاوت بين الدول ضمن هذا المستوى كبيراً¹. الثاني يتجلى في تحول الدولة إلى موقف الدفاع، وذلك بسبب مواجهتها تحديات من متنافسين عدة²، فمثلاً أدى الانتشار السريع للشركات العابرة للقوميات أو المتعددة الجنسيات إلى أن يصل عددها إلى حوالي 82.000 تسيطر على ثلث الإنتاج العالمي وعلى ثلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن المعلوم أن هذه الشركات تهتم بطبيعتها بإزالة الحدود والحوجز الإقليمية التي هي أساس الدولة في ممارسة السلطة.

ويضاف إلى الشركات المتعددة الجنسيات الانتشار السريع للمنظمات غير الحكومية، ففي سنة 1914 لم يكن هناك غير 1083 منظمة دولية غير حكومية، ولكن مع حلول عام 2000 كانت هناك أكثر من 3700 منها الخمس تقريباً تأسست خلال حقبة التسعينات. وهذه المنظمات تظل جزءاً من ثورة المشاركة للعولمة وهي تتنافس بشكل مطرد مع الدولة في مجالات عملها قومياً ودولياً³.

إن هذه التغييرات التي طالت الدولة مفهوماً ودوراً وبنية طالت بطبيعة الحال سياستها الخارجية ودبلوماسيتها، ونعتبر أن هذه التحولات شملت ثلاث مستويات:

المستوى الأول: مفهوم السياسة الخارجية ودورها وفعاليتها

إن تصاعد اللاعبين الذين يتنافسون مع الدولة قد نال بشدة من مزاياها الأساسية وأدوات سلوكها، وإذا كانت النظرية الكلاسيكية للدولة قد ميزتها باحتكارها لاستخدام القوة، فإن العولمة ومع انتشار الفاعلين من غير الدول وتأكيد القوة الناعمة، أحدثت تحولات جذرية

¹ المرجع السابق، ص 46.

² بهجت قرني، علي الدين هلال دسوقي، "تحليل السياسة الخارجية في عصر العولمة وعالم العرب"، في: السياسات الخارجية للدول العربية: تحدي العولمة، مرجع سابق، ص 44.

³ المرجع السابق، ص 45.

على إحدى أصول الدولة وهو القوة الصلبة بما في ذلك سياستها الخارجية¹. فالتغيير الذي حدث منذ النصف الأول للقرن العشرين في كيفية إدارة السياسة الخارجية والدبلوماسية ومكان إدارتها وكذلك في من يعمل في هذا المجال، قد فرض تحدياً فيما يتعلق بالجهات الدبلوماسية الفاعلة ووظائفها والثقافة الدبلوماسية من منظور الممارسات التقليدية التي كانت متبعة في القرن التاسع عشر، كما أن الجهات الفاعلة التي بزغت مثل المؤسسات المتعددة الأطراف كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والشركات العالمية ومنظمات المجتمع المدني مثل أطباء بلا حدود والقنوات التي كانت تجري الدبلوماسية من خلالها مثل منظمة التجارة العالمية والمنتدى الاقتصادي العالمي، كل ذلك يعتبر أكثر تنوعاً من العالم الدبلوماسي الكلاسيكي الذي كان يتمثل في اللقاءات بين سفراء الدول وكذلك في المؤتمرات متعددة الأطراف بين الحين والآخر².

المستوى الثاني: الاستقلال الذاتي

ويوظفه كل من بهجت قرني وعلي الدين هلال للدلالة على ما طورته الدولة من خلال مؤسساتها وممارستها من أفكار متناسقة لمصلحتها، وأنماط السلوك التي يمكن أن نطلق عليها حجية الدولة Raison d'Etat. وهذا الأخير يسمح للدولة بخلق منظومة مزايا وحقوق، فإذا كانت العولمة لم تؤد إلى وضع حد إلى هذه المزايا والحقوق فإنها أثرت بشكل عميق على عنصر مركزي في السياسة الخارجية وهو السيادة القومية والتي تظل ملكية حصرية للدولة سواء في الاختصاص الداخلي أو التمثيل الدولي. ولكن على ضوء عدم الأمان الذي تشعر به الدولة في عصر العولمة، فإن قدرتها تصبح محدودة في الاستجابة للتحديات الدولية أو الاختراق الدولي³. ويبرز هذا بوضوح في عدم قدرة الدول لوحدها على مواجهة التهديدات والمخاطر ذات الطبيعة المعولمة مثل الجريمة المنظمة والإرهاب والقرصنة والتحويلات المناخية وغيرها.

¹ المرجع السابق، ص 46.

² بيجمان، مرجع سابق، ص 36.

³ قرني ودسوقي، مرجع سابق، ص 48.

المستوى الثالث: الاندماج

وهذا المستوى تبرز من خلاله درجات وأشكال اندماج الدولة في منظومة العلاقات والسياسات الدولية. فالسياسة الخارجية للدولة هي مجموعة الأهداف التي تحدد متى وكيف وأين تتم التفاعلات بين الدولة وباقي الفاعلين سواء دولاً أو حكومات أخرى أو شركات عالمية. ويتم صنع السياسة الخارجية من أجل تلبية وتحقيق المصالح الوطنية التي تشمل بالأساس الاقتصاد والأمن وحماية إيديولوجية الدولة، وتصطدم السياسة الخارجية بالعولمة عندما تتحول هذه الأخيرة إلى مسلسل من العلاقات الاجتماعية بدون حدود وغير خاضعة لمنطق المسافة. وهذه العلاقات بين الدول وغيرها من المنظمات الدولية العبر-وطنية تفترض بناء دبلوماسية مندمجة متعددة الأطراف. إلا أن هذه التعددية في عصر العولمة أحدثت نتائج عكسية، إذ أصبحت الدول أكثر فردانية في سلوكها الدولي بسبب تصاعد الاعتماد على الخصوصيات الثقافية والسياسية والمصالح الوطنية والاعتبارات الذاتية¹.

الفقرة الثانية: العولمة ظاهرة جغرافية

ترتبط العولمة بالجغرافيا من خلال رابط حيوي يلخص ويختزل مجمل التفاعلات والتأثيرات بين الأول (العولمة) باعتبارها نمطا ومنهجاً في تدبير العلاقات والتدفقات بين مختلف الفاعلين على المستوى العالمي، وبين الثانية (الجغرافيا) باعتبارها الإطار الشامل الذي يحتوي مختلف أوجه النشاط الإنساني ويتمثل هذا الرابط في المجال أو التراب أو الفضاء.

فالمجال أو التراب الوطني يعتبر مفهوماً سياسياً قديماً ذا مرجعية غربية يؤكد شكل التنظيم المجالي الأكثر فعالية في العالم المعاصر ويثبت شروط توظيف المجال العالمي من قبل المجموعات البشرية المختلفة. علاوة على ذلك، فهو يحتضن التعريفات الثقافية ويساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية، وبصيغة أخرى فالتراب الوطني يعتبر القطعة من المساحة

¹ Hakim Olatunji Tijani, "Foreign Policy in an Era of Globalization: The Need for Nigeria to Refocus Its Priority", *International Affairs and Global Strategy*, Vol 38, (2015), p 35.

الأرضية الملائمة لمجموعة اجتماعية من أجل تأمين الإنتاج وتحقيق مصالحها الحيوية¹. كما أنه يمثل الإطار الخاص والاستثنائي ضمن البناء السياسي/المكاني المعاصر.

وتظل الدولة النمط الأكثر تعبيراً وتمثيلاً للتنظيم المجالي، إلا أن المفكرين والفلاسفة الذين اهتموا بدراسة الدولة اختلفوا في فهم وتفسير شكل السلطة الذي تعبر عنه الدولة، ف"ماكس فيبر" مثلاً ينظر إليها باعتبارها الوحدة القادرة على احتكار استخدام القوة، بينما يحللها "جوزيف شومبيتر" انطلاقاً من احتكارها للقدرة على فرض وتحصيل الضرائب، أما "دوركهايم" فالدولة بالنسبة إليه هي الرابطة التي تجمع النخبة الحاكمة والمجتمع الموحد جغرافياً. وكل هذه التعريفات والمفاهيم وغيرها تعبر عن مجال محدود مكانياً وثابتاً زمنياً، وهذا التحديد أو الترسيم وإن كان قابلاً للتعديل مع مرور الوقت إلا أنه كمبدأ يظل ثابتاً².

لقد أخضعت العولمة مسألة تدبير المجال الجغرافي في العلاقات والسياسة الدولية لتغيير شامل وذلك من خلال مدخلين أساسيين:

المدخل الأول: عملية الفصل الترابي La Déterritorialisation

والمقصود بها فصل الممارسات الاجتماعية والسياسية والثقافية عن إطارها الجغرافي أو المكاني³. وتنتج هذه الظاهرة بالأساس عن التطور الكبير والمتسارع للشبكات العبر-وطنية ولمتطلبات الاندماج الإقليمي والجهوي، يضاف إليها تأثير الأنظمة الفوق-وطنية الشبه حكومية وهي عناصر تغير وتشوه التقسيمات المجالية والترابية التقليدية⁴.

وتتأسس عملية "الفصل الترابي" على مفهوم آخر وهو الشبكة "Le Réseau"، الذي أصبح يمثل المظهر الأساسي للبنية المجالية المعاصرة⁵، إذ ساهم بشكل حاسم في الرفع من

¹ Gérard Dussouy, *Quelle géopolitique au XXI^e siècle*, (Bruxelles: Editions Complexe, 2000), p 48.

² Iver B. Neumann, "Foreign Policy in an Age of Globalization", *Theorizing Foreign Policy in a Globalized World*, Ed Gunther Hellman and Knud Erik Jorgensen, (New York: Palgrave Macmillan, 2015), p 47.

³ قاموس أكسفورد على شبكة الأنترنت: www.oxforddictionaries.com

⁴ Dussouy, op.cit., p 49.

⁵ المرجع السابق، ص 50.

مستوى ودرجة التدفقات بين مختلف الوحدات والفاعلين الدوليين. فعلى المستوى الاقتصادي أدى الارتفاع السريع للتجارة الدولية والتقدم المستمر للاستثمارات الأجنبية في الخارج إلى صعود تأثير التدفقات. فمنذ 1980 تضاعفت الرساميل المستثمرة في الخارج سبع مرات، بينما تضاعفت تلك المستثمرة في الداخل ثلاث مرات فقط، ووجدت الدولة الترايبية نفسها رهينة لشبكات الشركات العالمية الكبرى باعتبار استثماراتها الكبرى المحققة والضامنة لمناصب الشغل¹. وقد بات واضحاً أن هذه الشبكات نجحت في تجاوز المجالات الترايبية من خلال فصل الصبغة الوطنية عن عدد من الأدوار الأصلية للدولة وهو ما عزز من إمكانات التدخل المتعدد الأشكال بحجة تدبير مسألة السيادة.

وبالإضافة إلى هذه المظاهر الاقتصادية يبرز مظهر آخر للعولمة حيث ينطبق مفهوم الفصل الترايبى أو محو الحدود وهو المرتبط بمجال المناخ أو البيئة، حيث إن تدبير هذا الإشكال بات يتم على المستوى العالمي من خلال حركة عالمية لها سلطة معنوية ومادية للتدخل في سياسات الدول بهدف الحفاظ على الموروث الإيكولوجي العالمي².

المدخل الثاني: عملية الدمج الترايبى La Reterritorialisation

بالموازاة مع مسلسل "تدهور" مفعول ودور الحدود وانتشار المفاهيم والسياسات والاستراتيجيات التي تلغي الخصوصيات وتجعل من المجالات الترايبية إطارات غير متميزة، تبرز مطالب الانتماء والبحث عن الارتباط بالمكان وبالخصوصيات المحلية³. ويتعزز هذا المدخل عبر تقوية الوحدات الدون-وطنية Infranational، والمطالبات الإثنية والثقافية بالإضافة إلى الرغبة في التحرر الاقتصادي⁴. وفي هذا السياق تبرز ظاهرتين تعيدان دور الدولة الوطنية ذات الامتيازات والخصائص المجالية والترايبية إلى الواجهة.

¹ المرجع السابق، ص 51.

² Hervé Théry, "Mondialisation, déterritorialisation, reterritorialization (Globalization and territory)", *Bulletin de l'Association de géographes français*, (Septembre 2008), p 328.

³ Hervé Théry, "Mondialisation, déterritorialisation, reterritorialization (Globalization and territory)", *Bulletin de l'Association de géographes français*, (Septembre 2008), p 328.

⁴ Dussouy, op.cit., p 49.

الظاهرة الأولى وهي تنامي التنافسية بين الدول حول تهمين إمكاناتها الجغرافية أخذاً بعين الاعتبار متطلبات السوق العالمية وانطلاقاً من عملية تسويق متميزة لمجالاتها الجغرافية¹.

الظاهرة الثانية وهي ما يسميه "Gérard Dussouy" بمقاومة الدولة، حيث يعتبر أن القرن الواحد والعشرين سيعرف ميلاد دولة وطنية مؤسسة على إطارات جديدة لممارسة السلطة ومنظمة حول صلاحيات جماعية من قبيل فكرة التفريع Subsidiarité، تصبح الدولة بموجبها مستعدة للتنازل عن صلاحياتها التي من الممكن أن تتم ممارستها على المستوى الدون- وطني، ومن شأن هذه "الإجراءات" أن تضعف من تأثير العولمة وتقوي من مقاومة الدولة لتأثيراتها خاصة وأن هذه الأخيرة تظل الضامن الوحيد للأمن. فعلى الرغم من مظاهر الضعف فإن قدرة الدولة على إدارة التحالفات تجعلها قادرة بشكل دائم على مواجهة التهديدات الأمنية، وحتى على مستوى الأمن الاقتصادي والاجتماعي، فإن الدولة هي الهيئة المؤهلة لتطبيق وقبول وتوجيه ضرورة التضامن².

الفرع الثاني: العولمة والسياسة الخارجية المغربية محاولة للتشخيص

نعتبر انطلاقاً مما تم التطرق إليه في الفرع الأول أن العولمة هي منهج شامل ورؤية عالمية لفهم وتفسير وتدبير مختلف القضايا والشؤون الإنسانية سواء منها ذات الأبعاد والصفات الداخلية أو القضايا الخارجية. ومن هذا المنطلق فإنها (العولمة) قد امتد تأثيرها إلى مجال السياسة الخارجية ودبلوماسية الدول بشكل كبير وعميق. غير أن هذا التأثير منح للدول إمكانات وعرضها بالمقابل لمخاطر وتهديدات.

يبحث هذا الفرع في تحولات وخصائص السياسة الخارجية المغربية من خلال هذا المدخل، وذلك من خلال فقرة أولى تسلط الضوء على السياسة الخارجية المغربية في زمن

¹ نشير في هذا السياق إلى الأهمية البالغة التي باتت توليها الدول لمنتجاتها المحلية خاصة الصناعية والفلاحية والإلكترونية، والتي تحولت إلى جزء من الهوية الوطنية ومن البناء المجتمعي والدولتي الكلي، ونورد في هذا الإطار أمثلة من قبيل الصناعة الثقيلة الأمريكية (جنرال موتورز وفورد وشفروليه وغيرها...) والجبن السويسري، والعطر الفرنسي، والصناعة الإلكترونية اليابانية والصينية إلى غير ذلك من الأمثلة، لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

Théry, op.cit., pp 328-330.

² Dussouy, *Quelle géopolitique au XXI^e siècle*, op.cit., pp 54-56.

العولمة: الإمكانيات. أما الفقرة الثانية فتستكشف السياسة الخارجية المغربية في زمن العولمة: التهديدات.

الفقرة الأولى: السياسة الخارجية المغربية في زمن العولمة، الإمكانيات

يعتبر المغرب من الدول التي جعلت من المسألة الترابية محور سياساتها العمومية والتي كان لها انعكاس ملموس على التوجهات والخيارات الخارجية. فمنذ نهاية التسعينات بدأت هذه السياسات تعيش على إيقاع تغيرات متسمة بسلسلة من التحولات العميقة ذات صبغة اقتصادية بالدرجة الأولى هدفها إدماج الاقتصاد المغربي في تنافسية المبادلات الدولية. وإلى جانب العامل الاقتصادي، تميزت هذه المرحلة بظهور معالم تدبير سياسي جديد خاصة بعد اعتلاء الملك محمد السادس الحكم مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدات المرتبطة بالمناخ السياسي الدولي العام من قبيل: سياسات التقويم الهيكلي، تصاعد تأثير مجموعات المغاربة المقيمين بالخارج، التحويل الجغرافي للآلة الإنتاجية العالمية وغير ذلك¹. هذا التيار من التحولات دفع الدولة المغربية إلى البحث عن ميكانزمات للتوفيق بين طموحات الصعود وإكراهات العولمة الاقتصادية ومقاومة إملءات الاقتصاد الليبرالي المعولم، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك ظلت الدولة في النظام السياسي المغربي الفاعل المركزي والرئيسي.

وانطلاقاً من كون السياسة الخارجية جزءاً من السياسة الوطنية تتكامل وتتفاعل مع السياسة الداخلية، فإن تدبير الاندماج الإقليمي والجهوي والدولي للمغرب وضبط تأثيرات العولمة يمر أولاً عبر تدبير المجال والتراب على المستوى الداخلي سواء من الناحية المفاهيمية/التصورية أو من الناحية العملية/التطبيقية.

وتشير "Sabine Planel" في هذا الإطار إلى أن تطور المفاهيم والتصورات المرتبطة بالتراب والمجال ضمن السياسات العمومية نتجت عن عاملين اثنين: الأول هو تعبير عن التأثيرات الأيديولوجية الخارجية التي تشكل مرجعية عالمية في كل ما هو متعلق بقيم التنمية من قبيل اللبرلة والدمقرطة واللامركزية وغيرها. والثاني هو تجسيد لانشغال الدولة بتحديات

¹ Sabine Planel, "Transformations de l'Etat et politiques territoriales dans le Maroc contemporain", *L'Espace Politique*, N° 7, (2009), (consulté 21 Novembre 2018), URL: <https://bit.ly/2zmYdh4>.

انحسار دورها وتأثيرها بفعل صعود فاعلين محليين آخرين من قبيل بروز معالم أدوار سياسية للمجتمع المدني. وبناء عليه باشرت الدولة إعادة تأسيس نموذج مجالي/ترابي يراجع النموذج المخزني للمجال المرتكز على تجميع السلطات والقرارات ضمن بناء سياسي جامد ومركز¹. غير أنه من الجدير بالذكر أن طبيعة النظام السياسي المغربي يجعل من التراب والمجال إحدى ثوابت الدولة، لذلك فقد حافظت هذه الأخيرة على تفوقها وصدارتها في تحديد التوجهات الكبرى للسياسات العمومية وللسياسة الخارجية، بل إن حتى مسلسل اللامركزية لا يزال حديثاً، بحيث إن مختلف الفاعلين لا يزالون يشتغلون تحت وصاية الدولة المركزية وهو أمر ينطبق بشكل أكثر تقدماً وعمقا على السياسة الخارجية².

غير أنه وعلى الرغم من ذلك لم يكن مفعول العولمة ليتوقف عند حدود الدولة المغربية، فموقع المغرب ضمن ترتيبات العولمة يمكن رصده من خلال قضيتين رئيسيتين، الأولى ذات طابع سياسي، والثانية ذات طابع اقتصادي.

القضية الأولى: التشكيل العالمي الجديد والإجابة المغربية

يمكن حصر مستويات "احتكاك" الفعل الخارجي المغربي مع التشكيل الإقليمي والدولي، والذي يطرح على السياسة الخارجية للمغرب تحديات معولمة في أربع.

الأول: الاندماج في الفضاء الأورو-متوسطي. فإذا كان العالم اليوم يسعى إلى تأسيس فضاءات اقتصادية مندمجة، فإن المغرب يظل جزءاً من مجال إقليمي يعاني من اختلالات هيكلية متعددة. فاتحاد المغرب العربي متوقف بفعل تجاذبات أعضائه، بينما لم ينجح مسلسل برشلونة في التقليل من التفاوتات الاقتصادية بين شمال وجنوب المتوسط. وعلى الرغم من أن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط قد حمل تصوراً يرمي إلى تقوية الاندماج الاقتصادي الإقليمي، إلا أن التحولات والأحداث الإقليمية والدولية أسقطت هذا المشروع في نفس

¹ لمزيد من التفاصيل في هذا الإطار انظر:

Mohamed Naciri, "L'aménagement de l'espace territorial au Maroc: lieux d'autonomie et centralisation étatique", *Annuaire de l'Afrique du Nord*, (1985).

² Planel, op.cit.

اختلالات مسلسل برشلونة¹، خاصة في ظل انحسار تمويلات المشروع بفعل الأزمة المالية العالمية.

الثاني: الصعود القوي لدول BRICs. هذا الصعود يوفر إمكانات مهمة للمغرب خاصة أن التنامي التدريجي لتقلها الاقتصادي يواكبه ارتفاع في العائدات وتأسيس طبقة متوسطة ذات قدرات شرائية مرتفعة. كما أن هذه الدول تشكل بؤرا استهلاكية قادرة على امتصاص العرض المغربي على مستوى الصادرات وفتح أسواق جديدة، إلى جانب ذلك فدول BRICs ومن خلال قدراتها الإنتاجية الكبيرة وأخذها بعين الاعتبار اتفاقيات التبادل الحر المختلفة التي أبرمها المغرب، تبدو الدولة قادرة على جلب استثمارات من هذه الدول خاصة تلك التي تبحث عن القرب الجغرافي من الأسواق الأوروبية والإفريقية والشرق أوسطية².

ثالثا: مستقبل الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية. يرتبط المغرب مع الولايات المتحدة الأمريكية باتفاق للتبادل الحر إلا أن هذه الشراكة يفترض أن يواكبها دعم تقني للقطاعات الوطنية المعرضة للخطر بفعل الانفتاح الاقتصادي الذي قد تحدثه هذه الشراكة، بالإضافة إلى حاجة المغرب لدعم سياسي أمريكي على مستوى المنظمات الدولية لصالح الوحدة الترابية للمغرب خاصة مشروع الحكم الذاتي المقترح للأقاليم الجنوبية³.

الرابع: الأولوية الاستراتيجية لإفريقيا. يمثل المجال الإفريقي عمقا حيويا للمغرب وعلى الرغم من أن القارة الإفريقية تعرف العديد من الصعوبات الهيكلية، فإن العديد من المشاريع الاقتصادية العالمية تتركز فيها، فالحضور القوي لكل من الهند والصين في الأسواق الإفريقية يمكن أن يمنح للشركات المغربية فرصة تقوية موقعها في هذه الأسواق خاصة وأن الدبلوماسية الاقتصادية تشكل حرجا زاوية في السياسة الخارجية الإفريقية للمغرب.

القضية الثانية: رهانات التنافسية العالمية

¹ *Le Maroc dans la Mondialisation*, Institut Royale des Etudes Stratégiques, (Février 2009), p 28.

² المرجع السابق، ص 29.

³ المرجع السابق، ص 30.

لم يعد المجال مفتوحا ضمن المناخ الاقتصادي العالمي بالنسبة للدول التي تعاني من ضعف اندماجها ومحدودية تنافسيتها، ذلك أن التقدم التكنولوجي والحركية المتسارعة لعوامل الإنتاج أعادت تعريف وتكييف الاستراتيجيات التنافسية.

يقدم الجدول التالي أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية المرتبطة بتطور تنافسية وجاذبية الاقتصاد المغربي خلال العشرية الأخيرة على وجه الخصوص.

تطور تنافسية وجاذبية الاقتصاد المغربي من خلال المؤشرات الاقتصادية العالمية

اسم المؤشر	معدله (السنة)
Indice Global de Compétitivité ¹	61 (2003)، 70 (2016)
Indice "Doing Business" ²	117 (2004)، 68 (2016)
Indice "Best Countries for Business" ³	73 (2007)، 51 (2016)
Brand Finance Nation Brands ⁴	64 (2011)، 70 (2016)
Indice global des libertés économiques ⁵	34 (1995)، 60 (2000)، 85 (2016)
Part du marché mondial (%)	0.133 (1995)، 0.115 (2000)، 0.13 (2016)
Indice de la performance logistique ⁶	94 (2007)، 50 (2012)، 88 (2016)
Indice de facilité du commerce international ⁷	74 (2008)، 49 (2016)

¹ هو مؤشر يصدر ضمن التقرير السنوي للتنافسية العالمية عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويقاس قدرة الدول على تقديم الازدهار لمواطنيها والاستفادة من مصادرها المتاحة.

² مؤشر يصدر عن البنك الدولي، يقيس التطبيق الفعال لإجراءات تنظيم الأعمال في اقتصاد الدولة خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

³ تصدره المجلة الأمريكية المتخصصة في الاقتصاد Forbes، ويقوم أداء الدول على مستوى الأعمال من خلال عدد من المؤشرات أبرزها: حقوق الملكية، الابتكار، الضرائب، التكنولوجيا، الفساد، البيروقراطية وغيرها...

⁴ تقرير تصدره مؤسسة Brand المتخصصة في تقييم العلامات الاقتصادية للدول، وهذا المؤشر يرتب الدول من خلال قوة علاماتها الاقتصادية.

⁵ مؤشر يصدر عن المؤسسة الأمريكية Heritage، يتضمن ترتيبا لمائة دولة انطلاقا من عدد من المكونات التي تشكل العمود الفقري للحرية الاقتصادية، أبرزها: حقوق الملكية، الحرية المالية، حرية الأعمال، انفتاح الأسواق...

⁶ ترتيب يصدر عن البنك الدولي يتأسس على عدد من المعطيات المرتبطة بنجاحة النظام الجمركي، جودة البنيات التحتية التجارية والنقل، سهولة تنظيم الصادرات بناء على أسعار تنافسية، التنظيم الفعال لإجراءات التسليم والنقل وغيرها...

⁷ هو مؤشر صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، يقيم جودة السياسات المتعلقة بالبنيات التحتية والخدمات وفعاليتها في تسهيل حركة السلع عبر الحدود، وذلك من خلال أربعة مجالات: الولوج إلى الأسواق، إدارة الحدود، بنيات الاتصال والنقل ومناخ الأعمال

(2015) 56، (2013) 40	Change Readiness Index ¹
(2016) 80، (2014) 67	Good Country Index ²
(2015) 4، (2000) 1.3، (1995) 0.3	Les investissements directs étrangers en % du PIB
(2015) 27، (2012) 35	Baseline Profitability Index ³

المصدر:

Institut Royale des Etudes Stratégiques, "Evolution du positionnement international du Maroc: Tableau de bord stratégique", Quatrième Edition, (Janvier 2017), pp 68-77.

فمن خلال تعريف هذه المؤشرات يبرز بوضوح أنها معنية إلى حد بعيد بقياس اندماج اقتصاد الدول في الاقتصاد العالمي المعولم، وبالنسبة للمغرب فإذا كانت بعض من هذه المؤشرات تعبر عن تحول ملحوظ في الاقتصاد المغربي نحو الاندماج أكثر في بنية الاقتصاد العالمي مثل مؤشر التنافسية العالمي ومؤشر الحريات الاقتصادية، فإن مؤشرات أخرى كثيرة تثبت محدودية المؤهلات الاقتصادية الوطنية وعدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد المعولم خاصة على مستوى الحفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية للبلد من خلال العمل على تثبيت إيقاع متطور للنمو الاقتصادي ولسياسة مرنة لسعر الصرف بالإضافة إلى مكافحة التضخم وهي كلها شروط ضرورية لتقوية القدرات التنافسية.

الفقرة الثانية: السياسة الخارجية المغربية في زمن العولمة، التحديات

بالإضافة إلى كون العولمة تمثل نظاما اقتصاديا ومنظومة سياسية وتكنولوجية وثقافية غيرت وجه العالم وقضت على عدد هائل من العراقل والمشكلات والصعوبات⁴، فإنها تطرح كَمَا معتبرا من التحديات على الدول وعلى سياستها الخارجية، وذلك من منطلق وجود هوامش ومجالات واسعة لتدخل العولمة في توجيه السياسات الداخلية والخارجية للدول. هذا بالإضافة

¹ يعتمد على قياس مدى قدرة الدولة وحكومتها ومؤسساتها العامة والخاصة على التوقع والإدارة والإجابة عن مختلف عوامل التغيير التي قد تحدث سياسيا واقتصاديا. ويرتكز قياس هذا المؤشر على ثلاث ركائز: قدرة الشركات، قدرة الحكومة وقدرة المجتمع المدني.

² هم مؤشر يرمي إلى ترتيب 125 دولة من دول العالم بحسب مساهمتها في تنمية العالم برمته من خلال سياساتها وسلوكها الدولي، وهو مكون من 35 مؤشر فرعي موزعة على سبعة مجالات كبرى: العلم والمعرفة والتكنولوجيا، الثقافة، السلم والأمن الدوليين، النظام العالمي، المناخ، المساواة والصحة.

³ ينشر هذا المؤشر من طرف المجلة الأمريكية Foreign Policy، ويهدف إلى ترتيب الدول بناء على جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية، وهو يستند إلى ثمانية عوامل: النمو الاقتصادي، الاستقرار المالي، الأمن، الفساد، نزاع الملكية من طرف الدولة، دور الفاعلين المحليين، سعر الصرف، مراقبة الرساميل.

⁴ العياشي عنصر، "العولمة والتطرف: نحو استكشاف علاقة ملتبسة"، سياسات عربية، العدد 21، (يوليوز 2016)، ص

إلى تجاوز العولمة لخصائصها المرتبطة أساسا بتسارع تدويل الاقتصادات ذات الطابع الوطني إلى اقتحام الحلبة الجيوسياسية حيث لا تتردد الرأسماليات الجديدة في العالم الصاعد في استخدام السلاح الاقتصادي لغايات سياسية والعكس صحيح¹.

وبالنسبة للمغرب فإنه لا يشكل قوة اقتصادية عالمية تتوفر على مقدرات بإمكانها تسخيرها وتوجيهها من أجل التحكم في الجيوسياسية الإقليمية أو الجهوية، لذلك فإن تأثير العولمة على السياسة الخارجية يظل ملحوظا وذلك من خلال عدد من التحديات الكبرى نلخصها في ثلاثة تحديات رئيسية:

الأولى: الجريمة المنظمة والإرهاب

أضحى الإرهاب والجريمة المنظمة ظاهرتين كونيتين عابرتين للحدود سواء في مصادرهما والعوامل المنتجة لهما، أو في تداعيتهما والأطراف المعنية بهما، خاصة وأنهما تتطوران بشكل متسارع منذ بداية الألفية الثالثة حيث استغلت الشبكات الإجرامية والإرهابية موارد مالية ضخمة، ووظفت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، بالإضافة إلى قدرتها على الاندماج في بنيات التجارة والاقتصاد والسياسة خاصة في إفريقيا.

يوجد المغرب على رأس الشريط الساحلي الغربي للقارة الإفريقية وهي منطقة مكونة من ستة عشر دولة وبها 325 مليون نسمة، وأغلبها دول فقيرة تعاني من عدم الاستقرار السياسي وتتفاقم بها الجريمة المنظمة. وتشير دراسات أعدتها مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات، أن عددا من مظاهر الجريمة المنظمة تهدد الاستقرار والتنمية في المنطقة، ومن مثل ذلك السرقة المنظمة وتهريب البترول الخام والأدوية الفاسدة والسجائر وتجارة السلاح والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وأخذ الرهائن والقرصنة وتبييض الأموال والتهرب الضريبي وغيرها². وتشير تقديرات هذا المكتب لسنة 2005 إلى أن تجارة المخدرات وحدها بلغت 322 مليار دولار سنة 2003 أي أعلى من الناتج القومي الذي تحصله

¹ محمود مخلوف، "العولمة تأخذ منحى جديدا يحولها إلى ظاهرة جيوسياسية"، موقع مجلة البيان على الأنترنت، (تاريخ النشر 20 يوليوز 2007)، تاريخ الزيارة 28 نونبر 2018، الرابط: <https://bit.ly/2rfMoF3>.

² Offices des Nations contre la drogue et le crime, "Criminalité transnationale organisée en Afrique de l'Ouest: Une évaluation des menaces", (Février 2013), p 7.

88% من دول العالم، وهذه الدخول آخذة في التزايد حيث بلغت سنة 2005، 400 مليار دولار أي 8% من حجم التجارة العالمية¹.

وفي حالة المغرب وانطلاقاً من موقعه الجغرافي المرتبط بإفريقيا جنوب الصحراء من خلال الصحراء الإفريقية الكبرى ويحاذي منطقتي غرب إفريقيا ودول الساحل الإفريقي مباشرة ويتصل بوسط إفريقيا من خلال الحزام الجنوبي لدول الساحل الصحراوي، فهو يكتسب صفة منطقة عبور حيوية لشحنات المخدرات الموجهة نحو السوق الأوروبية بالأساس. فقد أفاد تقرير صادر عن المرصد الجيوبوليتيكي للمخدرات سنة 2007 بأن المغرب أصبح نقطة عبور مهمة للكوكايين المرتبط بشبكة التهريب الكولومبية². وهو ما تثبتته الكميات المحجوزة على طول الساحل الأطلسي للمغرب، والتي بلغت سنة 2006 ما مجموعه 1884 كلغرام، لترتفع هذه الكمية إلى 3700 كلغرام سنة 2007³.

وتكمن الخطورة الأمنية لتجارة المخدرات ولمختلف أنواع الأنشطة التجارية غير الشرعية في تحولها إلى مصدر لتمويل الإرهاب منذ أحداث 11 سبتمبر فيما يشبه تحالفاً بين الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة في المنطقة، حيث يمكن إيجاد روابط وصلات بين التنظيمات المسلحة وشبكات الجريمة⁴.

الثانية: الهجرة

أدت الديناميات الديمغرافية العالمية إلى زيادة كبيرة في حركية الأشخاص، حيث بلغ عدد المهاجرين 2,9% من عدد ساكنة العالم سنة 2000، وتتركز حركة الهجرة العالمية حول الأقطاب الكبرى للعولمة في أمريكا الشمالية، أوروبا الغربية، اليابان وكذلك بعض دول الخليج العربي ودول جنوب شرق آسيا. وقد أثرت العولمة بشكل كبير على هندسة الهجرة العالمية والمهاجرين حيث أصبحت تطل مختلف الأعمار والأجناس والفئات السوسيو-مهنية⁵.

¹ عبد القادر دندن، "خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة"، سياسات عربية، عدد 8، (أبريل 2014)، ص 85.

² المرجع السابق، ص 86.

³ Offices des Nations contre la drogue et le crime, op.cit., p 10.

⁴ دندن، مرجع سابق، ص 88.

⁵ *Le Maroc dans la Mondialisation*, op.cit., p 7.

وابتداء من سنة 2000 عرف موقع المغرب ضمن خريطة الهجرة العالمية تحولا عميقا إذ انتقل من أحد أكبر البلدان المصدرة للمهاجرين إلى تبوء موقع الوساطة بين أنظمة الهجرة الإفريقية والمتوسطية. فبالإضافة إلى كونه منطقة عبور رئيسية أضحت بحكم موقعه الجغرافي مجال استقرار المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء بالأساس. وهذا الوضع ناتج بشكل طبيعي عن تداعيات العولمة وعن تطور الارتباط الإقليمي والعالمي للمغرب من خلال وسائل الإعلام والتجارة والاقتصاد والدبلوماسية¹. إلا أنه بالمقابل تطرح العديد من الإشكالات والتحديات على المغرب سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، ذلك أن البنية الديمغرافية الشابة في الحدود الجغرافية الجنوبية للمغرب جعلت منه معبرا وممرا للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، هذه الأخيرة المعتمدة على سياسة متشددة للهجرة تدفع بهؤلاء المهاجرين إلى إطالة مدد إقامتهم بمعدل يتجاوز السنتين، وبالتالي أصبح المغرب بلد استقبال وعنصر ربط بين تدفقات الهجرة القادمة من إفريقيا نحو أوروبا²، حيث تشير الأرقام الرسمية إلى وجود أزيد من 74.000 مهاجر في المغرب³، يشكل أفارقة جنوب الصحراء 71% منهم⁴.

وبهدف مواجهة هذا الوضع اعتمد المغرب على إدماج تحديات الهجرة ضمن أولويات وأهداف سياسته الخارجية من خلال مقاربة مرتكزة على مبدأ المسؤولية المشتركة بين مختلف الدول المعنية بتدفق الهجرة، وذلك بهدف إرساء برامج قادرة على تقوية مراقبة الحدود وتطوير وتشجيع الهجرة الشرعية والتدبير المنسق لسياسة العودة. وفي هذا السياق احتضن المغرب أشغال الدورة الأولى للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية المسمى بمسلسل الرباط سنة 2006⁵،

¹ Mohamed Berriane, Heine de Haas □ Katharina Natter, "Introduction: revisiting Moroccan migration", The Journal of North African Studies, (2015), p 504.

² *Le Maroc dans la Mondialisation*, op.cit., p 24.

³ Ellinor Zeino-Mahmalat, "Le Maroc comme carrefour migratoire et pays d'accueil: quels défis pour le futur ?", *Migrants au Maroc: cosmopolitisme, présence d'étrangers et transformations sociales*, Dir Nadia Khrouz et Nazarena Lanza, (Rabat: Fondation Konard Adenaurd, Centre Jacques-Berques, 2015), Consulté 04 Décembre 2017, URL : <https://bit.ly/2EDYcss>.

⁴ *Le Maroc dans la Mondialisation*, op.cit., p 24.

⁵ ضم هذا المنتدى مختلف الدول المعنية بالهجرة وهي 47 دولة إفريقية بالإضافة إلى المفوضية الأوروبية وفرنسا وإسبانيا وبعض دول الاتحاد الأوروبي.

والذي حدد المحاور الرئيسية للتفاوض والمقاربات المعتمدة الرامية إلى معالجة مشكل الهجرة باعتماد شراكة بين دول المصدر ودول العبور ودول الاستقبال¹.

وقد عاد المغرب في دجنبر 2018 لاحتضان الدورة الحادية عشر للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية برئاسة مشتركة مع ألمانيا وبمشاركة أزيد من 100 دولة عضو بالأمم المتحدة، حيث تضمن جدول أعمال المنتدى مناقشة ثلاثة محاور رئيسية: الاعتراف بالمهاجرين كفاعلين في التنمية، الاستفادة من الأثر الإنمائي للمهاجرين وتسخير إمكانيات المهاجرين الحالية لتعزيز القدرة على التكيف². يضاف إلى ذلك مصادقة الاتحاد الإفريقي على هامش دورته الواحدة والثلاثين المنعقدة في يونيو 2018 على إنشاء المرصد الإفريقي للهجرة بناء على مقترح للملك محمد السادس والذي سيكون مقره بالمغرب وهدفه جمع المعطيات وتبادل المعلومات والتنسيق بين الدول الإفريقية في كل ما يخص قضايا الهجرة.

الثالثة: التحولات المناخية

يعتبر التحدي المناخي من أبرز القضايا التي برزت على الساحة الدولية منذ الربع الأخير من القرن العشرين وبات يشكل اهتماما مشتركا لمختلف الفاعلين الدوليين، خاصة وأن التقلبات المناخية أضحت أكثر ارتباطا بقضايا أخرى مركزية ومؤثرة في العلاقات والسياسات الدولية مثل الأمن والطاقة والموارد الطبيعية والماء وغيرها، وتوجد مسألة الاحتباس الحراري في قلب وعلى رأس التحدي المناخي العالمي³.

¹ لمزيد من التفاصيل انظر:

Teresa Farjardo del Castillo, "La politique de retour de l'Union Européenne et le Maroc", Dans les risques en Méditerranée-conséquences sur le trinôme: Union Européenne, Espagne, Maroc, (Cadiz: Univesidad de càdiz, 2011), p 88.

² البوابة الوطنية للمملكة المغربية، "مراكش تحتضن أشغال الدورة 11 للمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية"، تاريخ النشر 06 دجنبر 2018، تاريخ الزيارة 06 دجنبر 2018، الرابط: <https://bit.ly/2Eh8bob>.

³ تشير تقارير مجموعة الخبراء حول تطور المناخ GIEC إلى أن الاحتباس الحراري وصل إلى $0,74^{\circ}\text{C}$ خلال السنوات الماضية مسجلا ارتفاعا ملحوظا حيث ارتفع مستوى سطح البحر ب 17 سنتيمتر خلال القرن الماضي و ب 3 ملمتر ما بين 1993 و 2003 فقط. ومن المتوقع أن درجة حرارة الأرض قد ترتفع ما بين $1,8^{\circ}\text{C}$ و 4°C . ولمزيد من التفاصيل انظر:

Groupe d'Experts Intergouvernemental sur l'Evolution du Climat, "Résumé à l'intention des décideurs: Scenarios d'émissions", Rapport spécial du Groupe de travail III du GIEC, 2000.

ويوجد المغرب في منطقة تعاني مما يسمى الإجهاد المائي وهو كذلك من المناطق الجافة في العالم حيث يبرز تأثير التحولات المناخية بشكل ملحوظ من خلال توالي سنوات الجفاف والفيضانات، وتشير التوقعات إلى أنه في أفق سنة 2020 ستعرف درجة الحرارة ارتفاعا يتراوح بين 1,1 °C و 0,6°C وانخفاضا في معدل التساقطات ب 4% مقارنة بسنة 2000. علاوة على ذلك تبرز علامات أخرى للتحول المناخي في المغرب من قبيل ارتفاع وتيرة وقوة العواصف في الشمال وفي غرب سلسلة جبال الأطلس وعدم انتظام التساقطات إلى غير ذلك من المظاهر¹.

وشأنه في ذلك شأن كل دول العالم التي تواجه تحديات مناخية مهمة تبني المغرب سياسة بيئية مندمجة ذات بعد داخلي وآخر خارجي². فقد شكلت الدبلوماسية المناخية إحدى النشاطات الكبرى للدبلوماسية المغربية خلال العقد الأخير، حيث صنفت إحدى الوكالات الألمانية المتخصصة في المناخ والبيئة المغرب ضمن الدول العشر الأولى في مجال محاربة التغير المناخي³. كما أن الإطار العام الموجه للدبلوماسية المناخية المغربية ينضبط للتوجه الدولي الذي يعتبر أن التحولات المناخية تشكل تهديدا حقيقيا للسلم والاستقرار والأمن الدولي. وفي هذا الإطار سبق للبعثتين الدائميتين للمغرب وألمانيا في الأمم المتحدة أن نظمتا بتاريخ 28 شتنبر 2012 على هامش المناقشات العامة للدورة السابعة والستين للأمم المتحدة، نقاشا عاما موازيا حول التغيرات المناخية والأمن حيث برز الموقف المغربي من خلال التأكيد على أن المقاربة المتعددة الأبعاد والحوكمة العالمية والتنمية المستدامة ونقل التكنولوجيا تظل السبل الأنجع لمواجهة مختلف تداعيات التغير المناخي⁴.

¹ *Le Maroc dans la Mondialisation*, op.cit., p 41.

² استطاع المغرب خلال العقد الأخيرين بناء ترسانة قانونية مهمة في المجال البيئي، وللاطلاع على مختلف القوانين والنصوص التي تهتم بالمجال البيئي والمناخي يمكن الرجوع إلى:

خديجة أتي، رجاء خديشي، "المسألة البيئية"، التقرير الاستراتيجي المغربي 2014-2018، إشراف عبد الله ساعف، (الرباط: مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، 2018)، ص ص 607-610.

³ المرجع السابق، ص 609.

⁴ German Federal Foreign Office, *Climate Diplomacy: New approaches for foreign policy*, (Berlin: Adelphi, 2013), (Accessed November 30, 2018), At: <https://bit.ly/2L46WcE>, p 19.

علاوة على ذلك شارك المغرب في قمة باريس حول المناخ سنة 2015، والتي أسفرت عن توصيات مثل خفض الانبعاث الحراري إلى ما دون درجتين مئويتين وإنشاء صندوق عالمي بقيمة 100 مليار دولار بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو والدول التي ستنتقل من الطاقة الأحفورية إلى الطاقات البديلة، مع العلم أن المغرب أصبح من أهم الفاعلين في مجال الانتقال الطاقوي¹. كما اختير المغرب لاستضافة قمة المناخ COP22 باعتباره نموذجاً على الصعيد الإفريقي والشرق الأوسط في إدماج التغيرات المناخية في جميع السياسات العمومية وهي القمة التي أسفرت عن مجموعة من الإجراءات أهمها التعهد بتقديم 8 مليار دولار للدول من أجل التكيف مع التغيرات المناخية وإعلان الدول الغنية عن التزامها دفع 100 مليار دولار في أفق 2020 لتمويل برامج الدول النامية من أجل مكافحة التغيرات المناخية².

¹ المرجع السابق، ص 611.

² المرجع نفسه، ص ص 612-613.

المبحث الثاني: الموقع الجغرافي مصدر تهديد أساسي للمغرب المعاصر

الثابت أن السياسة الخارجية للدول لا تتحدد فقط من خلال الاعتبارات والمعطيات الداخلية، بل تتأثر إلى حد كبير بالمناخ الإقليمي والجهوي والعالمي الشامل وهذا الأمر يستتبع بالضرورة أنها (أي السياسة الخارجية) كما تستفيد من إمكانات وفرص فإنها تخضع لإكراهات وتحديات وتهديدات¹.

وإذا كان الموقع الجغرافي يمثل بالنسبة للدولة أحد عناصر قوتها الوطنية وأكثرها ثباتا فإن هذه الصفة وكذلك الإمكانيات التي يوفرها ليست حتمية بالنسبة لجميع الدول، فهناك العديد من البلدان التي فرض عليها موقعها الجغرافي تبني خيارات وسياسات خارجية قد لا تكون بالضرورة منسجمة ومحقة لمصالحها ولتطلعاتها الاستراتيجية، كما أن العديد من الدول قد لا تكون حاضرة على الساحة الدولية أو غير ذات تأثير معتبر بفعل عدم توفرها على موارد طبيعية أو عدم انفتاحها على بحار أو ممرات مائية أو بسبب مجاورتها لدول قوية أو لانشغالها بنزاعات مستمرة مع الدول المجاورة.

وليس خافيا أن الموقع الجيوسياسي للمغرب قد أهله قديما وحديثا لتبوء مكانة معتبرة في سلم دول الضفة الجنوبية للمتوسط، ووفق هذا المعطى فقد كان من المنطقي أن تلجأ الجهات الرسمية إلى جعل هذه الحتمية الجغرافية محور السياسة الخارجية، فالخطاب الدبلوماسي المغربي يركز إلى حد بعيد على توصيفات من قبيل "القنطرة" أو "صلة الوصل" أو "نقطة المرور" وغيرها، وكل هذا القاموس الجيوسياسي معزز بخلفية تاريخية تغذيها تقاليد الممارسة الدبلوماسية المغربية².

¹ Paul Noble, "From Arab System to Middle Eastern System?: Regional pressures and constraints", In *The Foreign Policies of Arab States: The challenge of Globalization*, (Cairo, New York: The American University in Cairo Press, 2010), p. 67.

² Rachid El Houdaïgui, "La politique étrangère du Maroc entre la constante géopolitique et les contraintes de la mondialisation", *Revue marocaine d'études internationales*, N° 11, (2003), p. 31.

إلا أن هناك معطين اثنين لا يمكن إلغاؤهما عند الحديث عن حصيلة أزيد من ستة عقود من هذه الممارسة الدبلوماسية والتي تبرز نوعا من المفارقة بين الخطاب الدبلوماسي وبين بعض الوقائع والحقائق على الأرض. **المعطى الأول** وهو تاريخي ويتعلق بتعرض المغرب لتقسيم استعماري خاص ما بين منطقة خاضعة للسيطرة الإسبانية ومنطقة خاضعة للحماية الإسبانية ومنطقة دولية¹. **المعطى الثاني** وهو استمرار النزاعات الترابية بين المغرب وبين الدول المجاورة له من قبيل قضية الصحراء أو سبتة ومليلية والثغور البحرية الأخرى، ومن الجدير بالذكر أن بعض هذه النزاعات تسببت إلى حد ما وضمن سياقات دولية معينة في عزل المغرب جيوسياسيا خاصة خلال عقود السبعينات والثمانينات من القرن الماضي.

ومن خلال استقرار طبيعة التهديدات الجيوسياسية التي يتعرض لها المغرب نجد أنها مرتبطة أساسا بطبيعة الجوار أي الدول المجاورة للمغرب بشكل مباشر. لذلك فإن هذا المبحث يسعى إلى استنباط عناصر التهديد الجيوسياسية التقليدية التي تمثلها الجزائر (المطلب الأول) وإسبانيا (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التهديد الجزائري

منذ استقلال الجزائر سنة 1962 إلى غاية اليوم تعرف العلاقات المغربية الجزائرية حالة من عدم الاستقرار المفرط ومن الاستقطاب الحاد بين البلدين أهم مظاهره هو استمرار إغلاق الحدود بين البلدين منذ 1994. واستنادا إلى الأبعاد الجيوسياسية ومن وجهة نظر مغربية فإن مجمل القضايا الخلافية بين البلدين ترتقي إلى درجة التهديدات الجيوسياسية خاصة وأن النزاع في أحد مراحل وصل إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة تمثلت في حرب الرمال سنة 1962.

وانطلاقا من ذلك فإن هذا الفرع يبحث في عناصر التهديد الجزائري (الفرع الأول) وفي تأثير ذلك على الوضع الإقليمي والدولي للمغرب (الفرع الثاني).

¹ El-Hassane Hzaine, "L'impact de l'affaire du Sahara sur la politique marocaine de non-alignment de 1976 à 1979", *Lamalif*, N 157, (1984), p. 28.

الفرع الأول: عناصر التهديد الجزائري للمغرب

هناك عنصرين اثنين يمثلان جوهر التهديد الجزائري للمغرب، يتعلق الأمر أولاً بالعقيدة الجزائرية في مجال السياسة الخارجية (الفقرة الأولى)، وثانياً في القدرات العسكرية الجزائرية وسياسة التسلح التي باتت تنهجها هذه الدولة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: العقيدة الجزائرية في مجال السياسة الخارجية

في ماي 1962 حددت الحكومة الجزائرية المؤقتة الخطوط العريضة للسياسة الخارجية المستقبلية للجزائر فيما عرف ببرنامج طرابلس، تضمن هذا الأخير من بين أهم بنوده محاربة الاستعمار والإمبريالية ودعم حركات التحرر. وبعد الحصول على الاستقلال أكد ميثاق الجزائر الذي تبناه مؤتمر جبهة التحرير الوطني الجزائرية سنة 1964 المبادئ العامة التي جاء بها برنامج طرابلس. وبالنظر إلى التحولات التاريخية الكبرى التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية نجد أنها مرت من أربع محطات تاريخية كبرى¹:

الأولى: وهي التي توافقت فترة حكم الرئيس الهواري بومدين من 1965 إلى 1978 وهي المرحلة المؤسسة لمبادئ وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية، والتي اتسمت بطابعها الراديكالي الثوري²، وجعل العقيدة العالم-ثالثية (Tiers-mondiste) محور الدبلوماسية الجزائرية ومن الانحياز للمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي وجهتها الرئيسية.

الثانية: وهي الفترة الممتدة من 1979 إلى غاية سنة 1992 أي الحقبة التي صادفت حكم الرئيس الشاذلي بن جديد حيث بدا السلوك الخارجي الجزائري مرناً ومتجاوزاً بشكل

¹ Abdennour Benantar, “Les principes de la politique étrangère et de sécurité de l’Algérie mis à l’épreuve”, *Questions Internationales*, N° 81, (2016), pp. 86-87.

² يطرح أحد الباحثين السؤال حول السبب الذي جعل السياسة الخارجية للجزائر في فجر الاستقلال تتسم بالثورية والراديكالية، ويعتبر أن ذلك راجع إلى الثقافة السياسية لصناع القرار لحقبة ما بعد الاستقلال الذين كانوا محاربين ولم تسمح لهم ظروف الاستعمار وحرب التحرير القاسية ضد فرنسا من التمكن من ممارسة سياسية ديمقراطية مرنة بحسب رأيه، ويذهب الباحث إلى حد تحليل الخطب السياسية لكل من الرئيسين أحمد بن بله والهواري بومدين ويقدم إحصاءات حول استخدام كلمات معينة من قبيل الثورة، الاستعمار، الإمبريالية، الوطنية والسيادة. انظر

Sofiane Sekhri, “ Algerian Foreign Policy, 1962-2002: From Independence to the Treaty of Association with the European Union”, (Thesis submitted to the University of Wales, 2004).

نسبي للنزعة الراديكالية في علاقات الجزائر الخارجية، وذلك نتيجة لعوامل داخلية بالأساس حيث مهدت الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى انسحاب وتراجع تدريجيين للجزائر على الساحة الدولية.

الثالثة: وتغطيها حقبة التسعينات التي طبعها تفهقر وتراجع للدبلوماسية وللأدوار الجزائرية إقليمياً ودولياً وتعرض الدولة لنوع من العزلة بسبب الحرب الأهلية التي اندلعت بعد قيام الجيش بإلغاء فوز جبهة الإنقاذ الجزائرية الإسلامية بالانتخابات البلدية سنة 1992. وخلال هذه الفترة تحولت أولويات السياسة الخارجية من تصدير الثورة وفق النموذج الجزائري ودعم حركات التحرر في العالم الثالث إلى محاربة الإرهاب على المستوى الداخلي.

الرابعة: هذه المرحلة تبدأ من سنة 1999 سنة تولي الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة إلى غاية اليوم. تتميز هذه المرحلة بإعادة إحياء وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية نحو وضع حد لعزلة الدولة من خلال العمل على لعب دور إقليمي وجهوي متقدم وتقديم الجزائر نفسها باعتبارها المخاطب الأول في المنطقة في إطار العلاقة مع القوى والهيئات الدولية الكبرى.

إن استعراض خصائص السياسة الخارجية الجزائرية خلال مختلف مراحل تحولها الرئيسية يجعلنا نقف على الأفكار التي تلخص العقيدة الجزائرية في مجال السياسة الخارجية وهي:

أولاً: امتد الحماس الثوري الذي عرفته الجزائر إبان نضالها للحصول على الاستقلال إلى مرحلة ما بعد الاستقلال¹، تجلّى ذلك في أنها سعت حثيثاً منذ سنواتها الأولى للاستقلال إلى لعب أدوار قيادية على المستوى الدولي وجعلت من بعض المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية إطاراً للتحدث والترافع باسم دول العالم الثالث ودول عدم الانحياز وحركات التحرر

¹ بهجت قرني، "السياسة الخارجية الجزائرية من الثورة إلى الانكفاء على الذات"، في: السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة جابر سعيد عوض، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994)، ص. 159.

وكل الشعوب المستعمرة¹. لذلك فإن التحولات المهمة التي شهدتها العالم بعد الحرب الباردة والتي كان أبرزها انهيار الاتحاد السوفياتي وبروز نظام عالمي جديد أحادي القطبية أدى إلى انحسار مد وتأثير حركة عدم الانحياز، وهو الأمر الذي عانت منه الجزائر باعتبار أن هذه الحركة ظلت دائمة منصة للريادة السياسية والإيديولوجية لهذه الدولة².

وانطلاقاً من هذه المعطيات باتت الجزائر تبحث عن أدوار ريادية جديدة وعن فضاءات جيوسياسية في إفريقيا والمتوسط على وجه الخصوص بل وأصبحت تتصرف باعتبارها مركز الثقل الطبيعي في المنطقة المغاربية وأن موقعها الأصيل هو الريادة الإقليمية³.

ثانياً: إن الخصائص الثورية للسياسة الخارجية الجزائرية والتي ظلت لصيقة بها طيلة عقود من الزمن جعل السلوك الخارجي للدولة الجزائرية صدامياً في كثير من الأحيان، فالدولة الجزائرية لم تشارك في تأسيس النظام الإقليمي العربي ولم يكن لها دور يذكر في الأحداث المفصلية التي عرفها هذا النظام بدء بحروب فلسطين وانتهاء بحرب الخليج. كما أنها لم يسبق لها أن قادت النظام العربي أو أسهمت في قيادته في أي مرحلة من المراحل، ويعود السبب في ذلك إلى كونها قد دخلت في خصومات مع مجموعة من الدول الرائدة في النظام العربي مثل مصر والعراق وحتى المملكة العربية السعودية⁴، ناهيك عن المغرب وتونس وبعض دول الساحل والصحراء.

ثالثاً: نتيجة للعوامل السابق ذكرها تبدو السياسة الخارجية الجزائرية في حساسية دائمة وقلق شديد من أي أمر قد تتوهم فيه تهديداً لاستقلالها⁵، وبناء على ذلك فإنها تبحث دائماً عن التوقيع باعتبارها المخاطب الوحيد في مناطق انتمائها الإقليمية والجهوية. ويصف

¹ Smail Kouttroub, "L'intensification des menaces sécuritaires dans la région sahélo-saharienne et l'avenir des relations maroco-algérienne", Dans : *Maroc-Algérie: Analyses croisées d'un voisinage hostile*, (Paris: Karthala, 2011), p. 204.

² Ian O. Lesser, *Security in north Africa: Internal and External Challenges*, (Santa Monica: Rand, 1993), p. 39.

³ المرجع السابق، ص 48.

⁴ ولد محمد الأمين، مرجع سابق، ص ص 62-63.

⁵ المرجع نفسه، ص 110.

"إسماعيل قطرب" المواقف والسلوكيات الجزائرية بالأناية والانفرادية خاصة على مستوى القضايا الإقليمية الحساسة التي تستلزم استبعاد الأحادية في التدبير مثل قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب حيث تنحو الجزائر نحو جعل هذه المسائل رهانات مركزية تبحث من خلالها على تثبيت قوتها في أعين الغرب على وجه الخصوص¹. ونذكر في هذا السياق على سبيل المثال لا الحصر إقصاء المغرب من الحضور في المؤتمر الجهوي حول التعاون في مجال مكافحة الإرهاب الذي احتضنته العاصمة الجزائرية في مارس 2010²، وكذلك مقاطعتها لاجتماعات مجموعة العمل لمكافحة الإرهاب المنعقدة في باماكو في أكتوبر 2010 بسبب مشاركة المغرب إلى جانب بعض دول الساحل والاتحاد الأوروبي وسويسرا وإسبانيا وأستراليا³.

الفقرة الثانية: القدرات العسكرية وسياسة التسلح الجزائرية

يعتبر العامل العسكري أحد المحددات الرئيسية في العلاقات الدولية عموما وتزداد أهميته ومحوريته في علاقات الجوار بين الدول خصوصا. فعدم تناسب القدرات العسكرية للدول المتجاورة من شأنه أن يحدث نمطا من العلاقات تميل كفتها إلى الدولة الحائزة على القوة العسكرية كما وكيفا.

في حالة العلاقات المغربية الجزائرية يعتبر العامل العسكري والسباق نحو التسلح أحد العناصر المهمة ضمن التنافس والتوازن بين البلدين خاصة وأن المغرب يعتبر الجيش الجزائري التهديد الخارجي الأكبر⁴. غير أننا نعتبر أنه قبل التطرق للقدرات العسكرية الجزائرية لابد من استيضاح دور الجيش في النظام السياسي الجزائري وفي مجال السياسة الخارجية على وجه الخصوص.

بعد استقلال الجزائر عن فرنسا سنة 1962 كانت جبهة التحرير الوطنية تهيمن بشكل كلي على مقاليد الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية في الجزائر وهي التي شكلت النواة

¹ Kouttroub, op.cit., p. 204.

² المرجع السابق، ص 84.

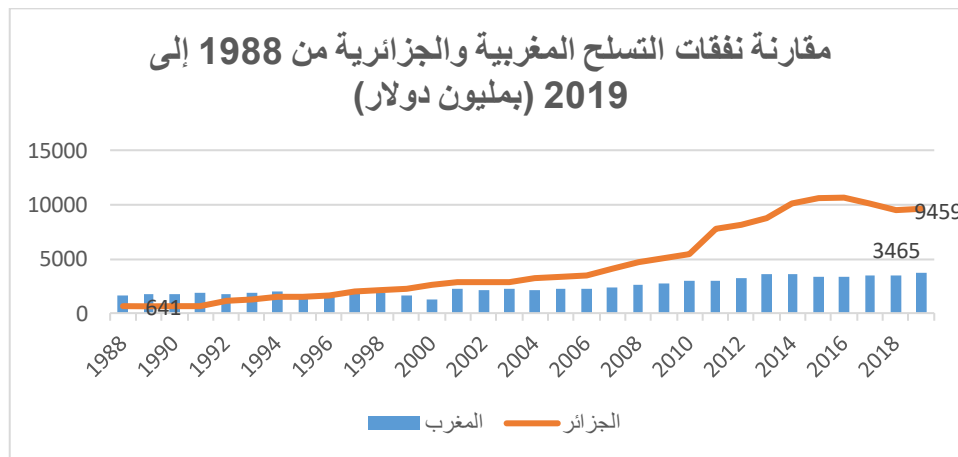
³ المرجع نفسه، ص 206.

⁴ Central Intelligence Agency, "Morocco: Austerity and the Military", accessed September 24, 2017, At: <https://bit.ly/2uJ66uK>.

الأولى لما سمي بالجيش الوطني الشعبي الجزائري. وقد استطاع الرئيس الهواري بومدين إدماج الجيش بشكل كبير في بنية النظام الجزائري، حتى إن الجزائر كانت طيلة فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي تعتبر من الانظمة العسكرية، كما أن الجيش الجزائري هو الذي ظل يمكّن الحكومات المتعاقبة من تدبير الشأن العام، وأقام الأساس السياسي للنظام وهو حامل الشرعية الوطنية ويتدخل بشكل مباشر في إدارة شؤون البلاد. وقد ترسخ دور الجيش في الحياة السياسية الجزائرية خلال فترة الحرب الأهلية إبان التسعينات، حيث تحولت العقيدة العسكرية الجزائرية من بناء الدولة إلى حماية المؤسسات من خلال إلغاء نتائج الانتخابات المحلية وإعلان حالة الطوارئ وإقامة مؤسسات استثنائية خاضعة للجيش. وفي نفس السياق يضيف "Ian O. Lesser" أن الجيش الجزائري ظل صامدا وممانعا لكل محاولات الإصلاح أو محاولات تقزيم دوره لذلك فقد ظل دائما هو المحدد الرئيسي لسياسة الدولة داخليا وخارجيا¹.

يستمد الجيش الجزائري موقعه الفريد هذا في النظام السياسي الجزائري بالإضافة إلى مرجعية الدولة الثورية وتجربة جبهة التحرير الوطني في الكفاح المسلح من قدراته وترسانته العسكرية، ولتبيان ذلك سنعمل على مقارنة أهم مؤشرات القدرات العسكرية المغربية مع تلك الجزائرية وهو ما توضحه المبيانات التالية:

مقارنة نفقات التسليح المغربية والجزائرية من 1988 إلى 2018 (بمليون دولار)²



¹ Ian O. Lesser, *Security in north africa: Internal and External Challenges*, op.cit.,p. 49.

² Stockholm International Peace Research Institute, “SIPRI Military Expenditure Database”, (Accessed June 28, 2019), At: <https://bit.ly/2ISonhR>.

كما يوضح الجدول التالي مقارنة بين القدرات والترسانة العسكرية والجزائرية¹:

الجزائر	المغرب	
27	61	الترتيب على مستوى القوة العسكرية ²
9459	3465	ميزانية الدفاع (بمليون دولار خلال سنة 2018)
130.000	198.000	عدد القوات العسكرية العاملة
150.000	150.000	عدد قوات الاحتياط
3497	2422	المركبات القتالية المدرعة (الدبابات الكبيرة والصغيرة ودبابات الاستطلاع والمدركات القتالية للمشاة والمدركات حاملة الأفراد):
458	466	مضادات الدبابات
1098	2306	المدفعية
936	456	الدفاع الجوي (صواريخ أرض جو، صواريخ ذاتية الدفع، مدافع مضادة للطائرات):
01	-	قاذفات صواريخ أرض-أرض
135	90	الطائرات المقاتلة وطائرات الاستطلاع:
216	96	المروحيات
06	03	عدد أنظمة إطلاق الصواريخ
-	01	المدمرات

¹ The International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance: Annual assessment of global military capabilities and defence economics*, op.cit., pp 332-358.

² يستند هذا الترتيب على مؤشر يسمى Power Index يرمز له اختصارا PwrIndx، وهو نتاج لتحليل 50 عاملا من عوامل القوة العسكرية للدول بما فيها درجة التحديث والتنوع في مختلف أنواع العتاد العسكري والقدرات اللوجيستية والصناعة العسكرية المحلية والموارد الطبيعية والعوامل الجغرافية وأعداد القوات المسلحة وتنظيمها ودرجة التنسيق فيما بينها وغيرها... لمزيد من التفاصيل انظر:

Global Fire Power, "2019 Military Strength Ranking", (Accessed June 02, 2019), At: <https://bit.ly/2AsSd9c>.

08	05	الفرقاطات
25	50	الدوريات وخفر السواحل
07	06	البرمائيات
03	09	سفن الدعم واللوجستيك
04	-	الغواصات
25 وحدة	38 وحدة	الآليات العسكرية البرية (الآليات المسلحة، النقل العسكري، المحمولة جوا...)
07	18	وحدات الدعم المقاتلة
07	01	وحدات الدفاع الجوي

وبالإضافة إلى ما سبق فإن الجزائر لم تتوقف عن الرفع من ميزانيتها العسكرية التي تتفوق على كل دول شمال إفريقيا، بل وإنه خلال سنة 2018 احتلت الجزائر المرتبة السادسة (الأولى إفريقيا والرابعة عربيا) عالميا فيما يتعلق بنسبة ميزانية التسليح من الناتج الداخلي الخام حيث بلغت %5,3 أي بما يقارب 9,5 مليار دولار¹.

كما أنه من الجدير بالذكر أن للجزائر طموحات غير تقليدية على مستوى التسليح ويتعلق الأمر بالبرنامج النووي الجزائري الذي أثار اهتمام المسؤولين الجزائريين باعتباره أحد محاور تكييف السياسة الخارجية الجزائرية مع تحولات ما بعد الحرب الباردة من ناحية، وكذلك كونه أحد تجليات قوة وقدرة الدولة من ناحية أخرى. ومن أجل تحقيق ذلك حصلت الجزائر ابتداء من 1983 على مفاعلين اثنين². ولم تقم الجزائر بالتوقيع على اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية إلا في سنة 1995 ولكنها لا تزال مستمرة في تطوير برنامجها النووي الذي تصرح بأنه لأغراض سلمية، إذ وقعت سنة 2014 اتفاقا للتعاون النووي مع روسيا

¹ مصدر المعلومات:

Institut International de Recherche sur la Paix de Stockholm, "SIPRI Year Book", 2019, p 21.

² المفاعل الأول حصلت عليه الجزائر بموجب اتفاق مع الأرجنتين سنة 1987 بطاقة 1 ميغاوات، والثاني حصلت عليه من الصين بطاقة 40 ميغاوات أي أنه قادر على تخصيب اليورانيوم وإنتاج أسلحة نووية وقد ظل هذا المفاعل سريا إلى حين اكتشافه سنة 1991 من قبل قمر اصطناعي تابع لسلح الجو الأمريكي. المرجع:

Ian O. Lesser, *Security in north africa: Internal and External Challenges*, op.cit.,p. 50.

وكذلك يمكن تسجيل تقاربها في هذا المجال مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والأرجنتين.

وبالإضافة إلى البرنامج النووي فإن الحصول على صواريخ باليستية يمثل إحدى اهتمامات الجزائر التي باشرت خلال تسعينات القرن الماضي مفاوضات مع كوريا الشمالية للحصول على صواريخ من نوع Scud و No-Dong التي يصل مداها إلى 1000 كلومتر¹.

الفرع الثاني: تأثير التهديد الجزائري على الوضع الإقليمي والدولي للمغرب

انطلاقاً مما تم التطرق إليه في الفرع الأول والمتمثل في عناصر التهديد الجزائري للمغرب يمكننا أن نحدد مستويات هذا التهديد على الوضع الإقليمي والدولي للمغرب ويتعلق الأمر أولاً بقضية الصحراء وثانياً بالتنافس المحتدم بين الدولتين.

الفقرة الأولى: قضية الصحراء

يعتبر النزاع حول الصحراء من أقدم النزاعات في القارة الإفريقية إذ ترجع أصوله إلى الحقبة الاستعمارية وإلى المنازعات الحدودية التي ارتبطت بعملية ترسيم الحدود في المنطقة. فالتقسيم الذي خضعت له الصحراء ما بين الإدارتين الفرنسية والإسبانية حدد مناطق نفوذ كلتا الدولتين وهي المناطق التي ستصبح فيما بعد حدوداً فاصلة بين المغرب والجزائر من جهة، وموضوعاً لمطالب فئة من قبائل الصحراء بأحققتها بهذه الأرض من جهة أخرى²، حيث باتت تتطلع إلى تأسيس دولة مستقلة وهو ما تم التعبير عنه في تأسيس جبهة البوليساريو التي أعلنت في 27 فبراير 1976 عما سمي بـ "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" في المنطقة الممتدة من مدينة العيون باتجاه السمارة حتى الحدود مع الجزائر ومن جنوب مدينة بوجدور حتى الحدود الموريتانية.

إلا أن الذي يجعل من قضية الصحراء عنصر تهديد للمغرب من الناحية الجيوسياسية والجيوسياسية هو تبني الجزائر بشكل كلي لموقف جبهة البوليساريو، بل إن قضية

¹ المرجع السابق، ص 51.

² Rémy Leveau, Khadija Mohsin Finan, "L'affaire du Sahara Occidental", *Etudes*, Tome 392, (2000), p. 12.

الصحراء تمثل إحدى التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الجزائرية و عقيدة ثابتة في السلوك الخارجي والدبلوماسي الجزائري¹.

وخلال فترة النزاع المسلح بين المغرب والجزائر كانت الأراضي الجزائرية قاعدة خلفية للهجمات المستمرة ضد الجيش المغربي²، ناهيك عن الدعم العسكري واللوجستي والدبلوماسي والإداري الذي قدمته الجزائر ولا تزال لصالح الداعين للاستقلال عن المغرب³. وحتى على المستوى السياسي والدبلوماسي فإن كل المبادرات والمقترحات التي لا تصب في صالح المغرب وتدعم الطرح الانفصالي كان مصدرها الجزائر خاصة خلال العقدين الأخيرين حيث عمقت هذه الأخيرة تدخلها في قضية الصحراء بعد تقديم المغرب لمقترح الحكم الذاتي⁴. وتستند الجزائر في موقفها من قضية الصحراء على قاعدة قانونية دولية وهي حق تقرير المصير لفائدة ساكنة الصحراء أو ما يسمى بالشعب الصحراوي في أدبيات السياسة الخارجية الجزائرية، إلا أن العديد من التقارير تشير إلى أن الدوافع الحقيقية لتأسيس دولة في أقصى الشمال الغربي للقارة الإفريقية مستقلة عن المغرب تجد محفزاتها في التنافس المغربي-الجزائري وبالرغبة في جعل الجزائر القطب الأوحيد المهيمن في المنطقة وحرمان المغرب من الثروات والموارد الاقتصادية في الصحراء⁵.

¹ Jean François Daguzan, “La politique étrangère de l’Algérie: le temps de l’aventure”, *Politique Étrangère*, N° 3, (2015), p. 39.

² Said Saddiki, “Le Front Polisario: une entrave à la complémentarité Maghrébine”, *La «RASD» ou la non viabilité d’un produit artificiel*, (Rabat: Centre d’études internationales, 2008), p. 158.

³ Said Saddiki, “La vision algérienne du droit à l’autodétermination à l’épreuve du principe de non-ingérence dans les affaires intérieures des Etats ”, *Maroc-Algérie: Analyses croisées d’un voisinage hostile*, (Paris: Karthala, 2011), p.156.

⁴ Said Saddiki, “Le Front Polisario: une entrave à la complémentarité Maghrébine”, op.cit.,p. 162.

⁵ يدعم وجهة النظر هاته على سبيل المثال لا الحصر تقرير صادر عن وكالة الاستخبارات الأمريكية في 12 دجنبر 1977 وتم رفع السرية عنه ونشره في 21 نونبر 2012، انظر:

Central Intelligence Agency, “the moroccan perspective on the western sahara”, (accessed November 15, 2017), At: <https://bit.ly/2mA4gba>.

ويفصل الأستاذ "سعيد الصديقي" في الأهداف الجيوسياسية والجيواستراتيجية للموقف الجزائري ويحددها في ثلاثة أسباب رئيسية: أولاً الاستفادة من تموقع استراتيجي يسمح لها باستغلال أمثل للثروات المعدنية على اعتبار أنها لم تتمكن بعد من الاستغلال الكلي لمعدن الحديد المتواجد في منجم غار جبيلات في الجنوب بسبب عدم توفرها على منفذ أطلسي يسمح لها بتصديره بتكلفة منخفضة¹. ثانياً إقامة فاصل جيوسياسي و جيواستراتيجي يمنع المغرب من التواصل والامتداد نحو العمق الإفريقي. ثالثاً وهو نتيجة حتمية للسببين الأولين أي إضعاف المغرب إقليمياً وتقليص مجاله الجغرافي وتتحول بموجب ذلك الريادة الجزائرية إلى واقع على الأرض².

الفقرة الثانية: التنافس المغربي الجزائري

يجوز القول إن السمة الأساسية التي طبعت العلاقات المغاربية وأثرت في مساراتها وتحولاتها هو الصراع المغربي-الجزائري. وهناك ثلاث عوامل ساهمت في بروز هذا النزاع والتنافس المستمرين بين البلدين: العامل الأول هو الجوار المباشر، والثاني هو التراكم التاريخي للنزاع بينهما حول عديد القضايا، والعامل الثالث هو استناد كلا النظامين على مقومات متباينة للشرعية، فالمغرب يستند إلى استمراريته التاريخية وإلى شرعيته الدينية وكذلك إلى الدور الذي لطالما لعبه كوسيط بين الشرق والغرب. وفي المقابل تستمد الجزائر قوتها من تجربتها الثورية التي شكلت نموذجاً لكل دول العالم الثالث³، بالإضافة إلى توفرها على موارد طبيعية مهمة خاصة الغاز والبتروول.

¹ غار جبيلات من أكبر مناجم الذهب في العالم، يقع على مسافة 130 كيلومتر جنوب تندوف، تعتبر الجزائر أن وجود منفذ على المحيط الأطلسي الذي لا يفصله عن المنجم سوى 300 كيلومتر سيسمح لها بتخفيض تكلفة استخراج وتصديره عوض تصديره عبر البحر المتوسط بمسافة فاصلة تقدر بـ 1600 كيلومتر. انظر:

International Crisis Group, *Sahara Occidental: le cout du conflit*, Rapport Moyen/Afrique du Nord, N° 65, (2007), p. 2.

² Said Saddiki, "La vision algérienne du droit à l'autodétermination à l'épreuve du principe de non-ingérence dans les affaires intérieures des Etats", op.cit., p.151.

³ Tahi Mohand Salah, *The Maghreb states: regional and foreign policies 1973-1987*, (Warwick: University of Warwick, 1988), p. 67.

وإذا كانت العلاقات المغربية-الجزائرية في ظاهرها تبدو وكأنها تنافس طبيعي بين قطبين إقليميين فإنها في الحقيقة صراع ونزاع متعدد الأوجه والمستويات والذي اتخذ شكلين:
الأول عسكري وسياسي مباشر احتدم خلال فترة ما بعد الاستعمار وبلغ أوجهه في حرب الرمال سنة 1963 وتجلّى في الأحلاف والأحلاف المضادة التي شكّلت في ثمانينات القرن الماضي. وخلال هذه الفترة كانت الجزائر ترى في المغرب الطامح نحو الهيمنة والعدو المستقبلي الذي يهدد استقرارها وينافس في لعب الدور الاستراتيجي الأهم على المستوى الإقليمي خاصة وأنه يمتلك حوالي 1500 كيلومتر من السواحل، كما زادت تخوفات الجزائر من لعب المغرب دور الدركي الوفي لمنظومة اللبرالية التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية واضطاعه في أدوار طلائعية خاصة بقضايا مصيرية كقضية السلام العربي-الإسرائيلي ودخول مرحلة متابعة الحركات الإسلامية في إطار مكافحة الإرهاب¹.

الثاني وهو صراع ذا طابع جيوسياسي وجيوستراتيجي انبثق نتيجة للتحوّل الذي عرفته العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة، إذ سعت الجزائر على وجه الخصوص إلى إعادة بناء وتكييف سياستها الخارجية وفق المعطيات الدولية الجديدة. وفي هذا السياق يعتبر كل من "William Zartman" و"Jennifer Rossenblum" أن التنافس المغربي-الجزائري يحتدم بفعل رؤية كلا البلدين لطبيعة التفوق والريادة الإقليميين، فالمغرب وإن كان يطمح إلى تحقيقها إلا إن مقاربتة تظل تعددية (Pluralist) في إطار العلاقة مع دول المنطقة بخلاف الجزائر التي لديها رؤية ذات نزعة هيمنية (Hegemonic)². وفي إطار التنافس مع المغرب تعتمد الجزائر على عقيدة مضمونها أن ضمان استمرار الدولة يكمن في قدرتها على احتكار القوة ضمن دائرة تأثيرها ووجودها الإقليمي وهو ما تترجمه ضمن ثلاث مجالات: الدبلوماسية، الأمني والاقتصادي³.

¹ خالد شيان، الصحراء المغربية: مسارات الحل الشامل، (وجدة: دار النشر الجسور، 2007)، ص. 98.

² Rosenblum and Zartman, op.cit., p. 333.

³ Salim Chena, "L'Algérie: de la puissance idéologique à l'hégémonie sécuritaire", *Le Maghreb et son Sud: vers des liens renouvelés*, (Paris: CNRS éditions, 2012), p. 26.

على المستوى الدبلوماسي تعتبر الجزائر أن مجال تأثيرها وهيمنتها هو العمق الإفريقي خاصة منطقة الساحل والصحراء لذلك فهي تنافس المغرب على مستوى الحضور في مختلف الهيئات والمؤسسات القارية والإقليمية مستغلة في ذلك غياب المغرب عن الاتحاد الإفريقي (منظمة الوحدة الإفريقية سابقا) منذ انسحابه سنة 1984 بعد قبول عضوية "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية"، ومن أمثلة ذلك مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي الذي يرأسه الجزائري رمطان لعمامرة. كما تحتضن الجزائر العديد من المؤسسات الإقليمية المهمة مثل مركز القيادة العليا العملياتية (CEMOC) التي تم تأسيسها سنة 2010 بدعم أمريكي وجعلت من مقرها منطقة تمرناست والتي تضم كلا من مالي والنيجر وموريتانيا والتي استبعد منها المغرب. وتعتبر وحدة التنسيق والاتصال UFL التابعة لها إحدى الأجهزة الحيوية الرئيسية التي مهمتها تجميع وتحليل المعطيات والمعلومات حول الإرهاب والجريمة في منطقة الساحل والصحراء¹.

إن التاريخ المعاصر للدول الجزائرية يبرز بوضوح غلبة وطغيان الأبعاد الأمنية والعسكرية على السياسة الخارجية لذلك فقد استفادت الجزائر في إطار تنافسها مع المغرب على المستوى الأمني من حدثين اثنين: الأول وهو أحداث 11 شتنبر 2001 حيث أتيحت الفرصة للجزائر لإعادة الاندماج في المشهد الدولي بعد سنوات الحرب الأهلية الداخلية من خلال بوابة محاربة الإرهاب وتوظيف تجربتها في هذا المجال لحياسة مستوى متقدم من التعاون والتنسيق مع الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية²، مع الأخذ بعين الاعتبار أن نواة الحركات المسلحة المتطرفة في المنطقة وعلى رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تشكلت من المجموعات المسلحة الجزائرية³. والحدث الثاني وهو الربيع العربي والاضطرابات التي عرفتها المنطقة والتي مثلت ظرفية ملائمة للنظام الجزائري من أجل إعادة رسم وتشخيص طموحاته نحو أطرافه الجنوبية من أجل تأسيس ما تسميه "مركب

¹ المرجع السابق، ص 32.

² Salim Chena, "Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo maghrébine", *Hérodote*, N° 42, (2011), p. 108.

³ Salim Chena, "L'Algérie: de la puissance idéologique à l'hégémonie sécuritaire", op.cit., p. 30.

أمني" أو "مجموعة أمنية" (complexe ou communauté sécuritaire)¹. ومن هذا المنطلق فإن الدولة الجزائرية تقدم نفسها بالنسبة لمختلف الفاعلين والمتدخلين في مجال مكافحة الإرهاب الإقليميين والدوليين أنها المؤهلة لقيادة المنطقة، وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق وفق المنظور الجزائري إلا من خلال تحييد منافسيه الإقليميين المحتملين².

أما على المستوى الاقتصادي فإن ارتفاع أسعار البترول يوفر للدولة الجزائرية عائدات تتراوح ما بين 40 و80 مليار دولار سنويا³، وقد بلغ احتياطي النقد الأجنبي أوجه سنة 2013 بأزيد من 194 مليار دولار و141 مليار مع نهاية 2016⁴.

وفي سياق التنافس مع المغرب وظفت الدولة الجزائرية قدراتها الاقتصادية ضمن ثلاث اتجاهات: **الاتجاه الأول** وهو المتعلق بقضية الصحراء حيث استثمرت عائداتها من النفط من أجل دعم جبهة البوليساريو من جهة⁵، والضغط على بعض الدول الإفريقية من أجل الاعتراف بـ "الجمهورية الصحراوية" من جهة أخرى. **الاتجاه الثاني** يتمثل في إنجاز مشاريع كبرى مهيكلية في القارة الإفريقية من قبيل مشاريع التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي التي تقوم بها شركة استغلال الموارد الطاقية سوناطراك في كل من مالي وموريتانيا والنيجر، وكذلك مشروع خط الأنابيب العابر للصحراء والرابط بين نيجيريا عبر النيجر بالإضافة إلى مشروع الطريق العابر للصحراء⁶. **الاتجاه الثالث** وهو استثمار النظام الجزائري لعائدات النفط والغاز الطبيعي من أجل تقوية قدراته العسكرية، ذلك أن ميزانية التسلح ارتفعت بنسبة 170% ابتداء

¹ المرجع السابق، ص 31.

² Kouttroub, op.cit., p. 204.

³ Salim Chena, "L'Algérie: de la puissance idéologique à l'hégémonie sécuritaire", op.cit., p. 25.

⁴ Banque mondiale, *Total des réserves*, (Accédé, 30 Novembre 2017), At: <https://bit.ly/2LFdRZb>.

⁵ Hassan Khattabi, "Le « Front Polisario »: d'une renaissance conjoncturelle à un échec patent", *La «RASD» ou la non viabilité d'un produit artificiel*, (Rabat: Centre d'études internationales, 2008), p. 59.

⁶ Salim Chena, "L'Algérie: de la puissance idéologique à l'hégémonie sécuritaire", op.cit., pp. 26-27.

من سنة 2002 وهي بذلك تفوق بمرتين ميزانية الصحة وب 35 مرة ميزانية الثقافة¹. ونتيجة لذلك عرفت المنطقة عموماً إطلاق سباق محموم نحو التسلح خاصة مع المغرب، هذا الأخير لم يستطع في حقيقة الأمر مجاراة الجزائر في هذا المجال نظراً لتواضع إمكانياته المادية.

المطلب الثاني: التهديد الإسباني

تعتبر إسبانيا من الناحية الجغرافية الجار الشمالي للمغرب وعلى الرغم من وجود حاجز طبيعي بين البلدين ألا وهو البحر الأبيض المتوسط، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود منظومة متكاملة من العلاقات بينهما تدخلت في تشكيلها وبنائها وتأسيسها عوامل تاريخية وحضارية ودينية بالإضافة إلى الارتباطات السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها. وهذا الزخم المتعدد الأبعاد والمستويات في العلاقات بين البلدين هو الذي يضيف صفة الفرادة على هذه العلاقات كونها مرت بحقب متعددة بدءاً من الوجود العربي بالأندلس مروراً باحتلال إسبانيا شمال المغرب واحتفاظها بسبته ومليلية والجزر الجعفرية.

ورغم ما يظهر من متانة العلاقات بين المغرب وإسبانيا فإن هناك خلافات عميقة في العديد من الملفات والقضايا بين البلدين، وتاريخ هذه العلاقات عرف العديد من الأزمات والمشاكل كادت أن تتحول في بعضها إلى مواجهات عسكرية مباشرة.

ومن هذا المنطلق نعتبر أن طبيعة الجوار الإسباني يفرض على المغرب مستوى من التهديد يستوجب البحث في طبيعته وأصوله ومظاهره وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب من خلال فرع أول يبحث في عناصر التهديد في السياسة الخارجية الإسبانية وفرع ثانٍ يسلط الضوء على القدرات والقوة العسكرية الإسبانية.

¹ المرجع السابق، ص 25.

الفرع الأول: عناصر التهديد في السياسة الخارجية الإسبانية

على مستوى العلاقات الدولية تتخذ التفاعلات بين الدول في حالة النزاع شكلين مختلفين: اللجوء إما إلى القوة أو إلى التفاوض والحوار. ومن خصائص العلاقات المغربية-الإسبانية أنها خضعت لهذين الشكلين من التفاعل وهو ما يفسر مستوى التعقيد الذي وصلت إليه هذه العلاقات.

وهذا التعقيد بطبيعة الحال ناتج عن مجموعة من العوامل أبرزها السوابق التاريخية وتعدد الفاعلين والمتدخلين بالإضافة إلى السياقات الإقليمية والجهوية والدولية. وفي تاريخ الصراع بين المغرب وإسبانيا فإن اللجوء إلى القوة يعود إلى القرن السابع عشر عندما حاول المغرب استرجاع المعمورة (القنيطرة حالياً) من يد الإسبان سنة 1681 وطنجة سنة 1684 والعرائش في 1689، ثم محاولات استرجاع سبتة ومليلية في القرن الثامن عشر وحرب تطوان سنة 1859 ومعركة انوال ومعركة الدشيرة وصولاً إلى الاحتكاك العسكري فيما سمي بأزمة جزيرة ليلى (Tourah بالإسبانية) في 2002¹. وبما أننا بصدد تحليل عناصر التهديد في السياسة الخارجية الإسبانية تجاه المغرب فإن ذلك يفرض ضرورة الوقوف عند طبيعة السلوك الجيوسياسي الإسباني بصفة عامة وتجاه المغرب بصفة خاصة (الفقرة الأولى) بالإضافة إلى أهم العوامل التي ساهمت في تقوية الموقف الإسباني تجاه المغرب ونقصد هنا بالأساس الانضمام لكل من حلف الناتو والاتحاد الأوروبي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: السلوك الجيوسياسي الإسباني

منذ 1492 تاريخ اكتشاف القارة الأمريكية تركز الاهتمام الإسباني لقرون في المحيط الأطلسي وفكت ارتباطها بالبحر المتوسط، كما أن ضم صخرة جبل طارق من طرف بريطانيا بموجب معاهدة اوترخت سنة 1714 عمق من هامشية إسبانيا على المسرح المتوسطي. ومنذ ذلك العهد لم تسجل إسبانيا أي حضور معتبر في الفضاء المتوسطي إلا مع بداية القرن 19 مع الموجة الاستعمارية، ولكن مع ذلك ظل دورها ثانويًا وسط الحركة الاستعمارية الأوروبية التي

¹ Institut Royale des Etudes Stratégiques, *Les relations Maroc-Espagne: les leviers d'une stratégie de coopération durable*, (2012), p. 17.

ميزت تلك الحقبة¹. وإلى حدود 1975 تاريخ وفاة الجنرال فرانكو كانت إسبانيا تعيش على إيقاع عزلة دولية وإقليمية نتيجة أولا لاندلاع حرب أهلية في الفترة الممتدة من 1936 إلى 1939 وثانيا لسيادة نظام الحكم الدكتاتوري الذي أقامه فرانكو.

هذا الأخير ومنذ وفاته سنة 1975 ستعيش إسبانيا على إيقاع تحولات جذرية في نظامها السياسي أثر بشكل مباشر على سياستها الخارجية وسلوكها الدبلوماسي دوليا وإقليميا. وهنا يجوز لنا أن نتحدث عن مرحلة حاسمة في تشكيل المحددات الكبرى للسياسة الخارجية الإسبانية وفي توجيه السلوك الجيوسياسي الإسباني وهي ديمقراطية النظام والحياة السياسية بإقرار دستور 1978.

تكمن أهمية هذه المرحلة (إقرار دستور 1978) في أنها سمحت بالتعددية الحزبية ومنحت للحكومة المنتخبة صلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية². وبالتالي أصبحت الأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات والمشكلة للحكومة هي التي تحدد الخطوط العريضة للسياسة الخارجية وفق برنامجها الانتخابي وهذا الأمر أثر بشكل مهم على رؤية صناع القرار في إسبانيا للمغرب وللعلاقات المغربية الإسبانية، بل إن قضايا ذات طابع مركزي في السياسة الخارجية الإسبانية ارتبطت بتوجهات ومواقف وسلوكات الحكومات الإسبانية، وفي هذا السياق يشير "Miguel Hernando De Larramendi" إلى أن بداية التحول الديمقراطي في إسبانيا ارتبط بالنزاع في الصحراء حيث إن السياسة الخارجية للحكومات الديمقراطية تجاه المغرب لا يمكن فهمها دون الاستناد إلى الاتفاقيات الثلاثية المبرمة بين المغرب وإسبانيا وموريتانيا سنة 1975³، والتي مثلت في ظاهرها تسليما لإدارة الأراضي الصحراوية لكل من المغرب وموريتانيا، ولكن في عمقها شكلت تعبيراً عن رغبة إسبانيا في الابتعاد عن المنطقة

¹ Bernard Labatut, "Les politiques méditerranéennes de l'Espagne à la recherche d'un équilibre entre l'impératif de la sécurité et l'éthique de l'interdépendance", *Études internationales*, Volume 262, N°2, (1995), pp. 316-317.

² تنص المادة 97 من الدستور الإسباني على أن: "الحكومة تدير السياسة الداخلية والخارجية، الإدارة المدنية والعسكرية والدفاع عن الدولة".

³ Miguel Hernando De Larramendi, "Perception espagnole du Maghreb et politique étrangère de l'Espagne démocratique", *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Tome XXIX, (1990), p.156.

والتوجه نحو السوق الأوروبية المشتركة¹، مع الإبقاء على معطيات عقدت وعمقت من مشكل الصحراء من خلال موقف الحكومة الأولى في ظل الملكية التي ترأسها "Carlos Navaro" المنتمي للحركة الوطنية²، وهو التوجه الذي استمر خلال عهد رئيس الوزراء "Adolfo Suarez" المنتمي لاتحاد الوسط الديمقراطي حينها سعت إسبانيا آنذاك على تحفيز الصراع المغربي الجزائري تحت يافطة الحفاظ على التوازن الجيوسياسي في المنطقة³.

وقد ظلت التوجسات والتخوفات المغربية من المواقف الإسبانية تجاه مختلف القضايا الخارجية المغربية سواء منها ذات الطابع الثنائي أو غيرها مرتبطة بعملية تداول السلطة في إسبانيا ما بين الحزب الشعبي وحزب العمال الاشتراكي وحتى بعد ظهور تشكيلات سياسية جديدة. نذكر في هذا السياق التخوف المغربي من فوز الحزب العمالي الاشتراكي في انتخابات أكتوبر 1982، ذلك أن "Felipe Gonzalez" أمين عام هذا الحزب لطالما انتقد الصلاحيات التي منحت للمغرب بموجب الاتفاقيات الثلاثية لسنة 1976. ويرجع سبب هذا التخوف هو التشابه الإيديولوجي لحكومة الحزب الاشتراكي العمالي وجبهة البوليساريو وهذا الموقف استقبلته الجزائر بارتياح كبير آنذاك⁴. وبالإضافة إلى ذلك فإن فترة حكم الحزب العمالي الاشتراكي التي امتدت من 1982 حتى 1996 كرست التوجه الإسباني الهادف إلى التقارب مع المحور الفرنسي-الألماني وتهميش البعد المتوسطي والمغربي في السياسة الخارجية الإسبانية. هذا التوجه وإن كان قد تعرض لتغيير جوهري مع فوز الحزب الشعبي بزعامة "José Maria Aznar" سنة 1996 إلا أن ذلك لم يكن لصالح جيران إسبانيا الجنوبيين

¹ المرجع السابق، ص 58.

² تمثل هذا الموقف في النقاط التالية:

- تعتبر مدريد أن مسؤوليتها الدولية على الصحراء الغربية انتهت في 26 فبراير 1976 بعد أن توقفت عن المشاركة في الإدارة المحلية التي أملتتها الاتفاقية الثلاثية،
- تعتبر إسبانيا أنها سلمت الإدارة للمغرب وموريتانيا وليس السيادة على الأراضي والمياه الإقليمية،
- تعتبر إسبانيا أن مسلسل تصفية الاستعمار سينتهي فقط إذا عبر "الشعب الصحراوي" عن رغبته بحرية وصراحة.

انظر:

دي لارامندي، مرجع سابق، ص. 320.

³ I Fanes, op.cit., p 67.

⁴ دي لارامندي، مرجع سابق، ص. 335.

خاصة المغرب. فقد عرفت حكومة ازنار الأولى إعادة تعريف أولوياتها الخارجية معتبرة أن الانتماء للاتحاد الأوروبي لا يحقق كل المصالح الحيوية والاستراتيجية لإسبانيا مما يفرض عليها إعادة هيكلة تحالفاتها وهو ما تجسد من خلال التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ساهم السياق الجيوسياسي والجيوسراتيجي الذي فرضته أحداث 11 سبتمبر 2001 في تكريس هذا التوجه خاصة بعد الدعم المهم الذي لقيته الولايات المتحدة الأمريكية من قبل إسبانيا في حربها على العراق سنة 2003 وانخراطها بشكل مباشر فيها¹.

وخلال عهد حكومة "José Maria Aznar" أعادت هذه الأخيرة إنتاج طرحها التاريخي الذي يجعل من العالم العربي والإسلامي عموماً مصدراً لعدم الاستقرار للعالم المسيحي من خلال الهجرة غير الشرعية والإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة وغيرها... لذلك نجد أنه خلال الفترة الممتدة من 1966 إلى غاية 2004 ظلت العلاقات المغربية-الإسبانية تنتقل من أزمة إلى أخرى وتعددت محاور الصدام بين البلدين من ملف الصيد البحري إلى الهجرة السرية وملف الصحراء وقضية سبتة ومليلية وحقوق التنقيب عن النفط وترسيم الحدود البحرية بين البلدين².

¹ Miguel Hernando de Larramendi, "La politique étrangère de l'Espagne envers le Maghreb. De l'adhésion à l'Union européenne à la guerre contre l'Iraq (1986-2004)", *L'Année du Maghreb*, I (2006), pp. 27-28.

² قام رئيس الحكومة الإسباني أزنار بزيارة لمدينتي سبتة ومليلية إبان حملته الانتخابية سنة 2000، تبعتها العديد من الإجراءات التي اعتبرها المغرب استفزازية، يتعلق الأمر هنا على سبيل المثال لا الحصر بقيام حكومته بتنفيذ إجراءات انتقامية ضد المغرب بعد فشل مفاوضات الصيد البحري سنة 1999 تجلت في القيام بعملية تحويل الديون الإسبانية المستحقة للمغرب إلى استثمارات، كما تم توجيه أوامر لجميع الوزارات بشل أو العمل إلى أقصى حد على تعطيل العمليات الاقتصادية المرتبطة بالمغرب، أما فيما يخص ملف الصحراء وإبان ترأس إسبانيا لمجلس الأمن خلال هذه الفترة فقد كانت تدعم مخطط التسوية المسمى ببيكر 2 الرامي لتقسيم الصحراء بين المغرب وبوليساريو كما رخصت حكومة ازنار لأزيد من 150 جمعية مساندة لجبهة البوليساريو. وقد بلغ تأزم العلاقات المغربية الإسبانية ذروته فيما سمي بأزمة جزيرة ليلى. انظر:

Jean-Jacques Kourliandsky, "Bilan des années Aznar: l'affirmation nationale et atlantique de l'Espagne", *Revue internationale et stratégique*, N° 47, (2004), p. 47

انظر كذلك:

مصطفى الخلفي، "العلاقات المغربية الإسبانية: الأزمة وخلفياتها واحتمالات المستقبل"، موقع الجزيرة، تاريخ الزيارة: 15 نونبر 2017، الرابط: <https://bit.ly/2LFTT0h>.

ويشير في هذا السياق "Richard Gillespie" أن العلاقات المغربية الإسبانية خلال عهد حكومة ازنار كانت تمثل في ظاهرها استمرارا لسياسة الدولة الإسبانية التي تعتبر المغرب أحد محاورها الأساسية، ولكن "خلف الستار" كانت هناك العديد من المؤشرات التي تؤكد ضمور التوجه المتوسطي في سياسة إسبانيا الخارجية¹.

سنة 2004 ومع صعود الاشتراكيين إلى الحكم مرة أخرى ستتغير من جديد أولويات السياسة الخارجية الإسبانية وهذه المرة بعنوان "العودة إلى أوروبا". وقد حدد رئيس الحكومة آنذاك "José Luis Zapatero" ستة أولويات للسياسة الخارجية الإسبانية²، حاز الفضاء المتوسطي على المرتبة الرابعة دون أدنى إشارة إلى شمال إفريقيا أو الدول المغاربية أو المغرب. ومن الجدير بالذكر أن المواقف الإسبانية تجاه المصالح الحيوية للمغرب لم يطرأ عليها أي تغيير جذري خلال هذه الفترة إذ ظلت الحكومة الإسبانية تميل -ولو بشكل غير مباشر- ل طرح جبهة البوليساريو³.

¹ RICHARD GILLESPIE, "Spanish foreign policy: party alternatives or the pursuit of consensus?", *Journal of Southern Europe and the Balkans*, Volume 9 N° 1, (2000), p. 35.

² تمثلت هذه الأولويات فيما يلي:

أولاً: خيار أوروبي واضح،

ثانياً: دعم الشرعية الدولية التي تمثلها الأمم المتحدة،

ثالثاً: الوعي بالانتماء للنشاط للهوية الأمريكية - الإسبانية (أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص)

رابعاً: خلق مبادرة شاملة من أجل المنطقة المتوسطية تشجع الحوار والتعاون مع كل دول الحوض المتوسطي، وبذل الجهود

من أجل حل النزاع العربي-الإسرائيلي،

خامساً: الاعتراف بأهمية الحوار الأطلسي على المستوى الثنائي م أجل تعزيز الاستقلالية الأوروبية،

سادساً: محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة.

انظر:

Günther Maihold, Stéphanie Bauer, "Espagne: le retour vers l'Europe", *Politique étrangère*, N° 1 (2006), p. 162.

³ المرجع السابق، ص 165.

الفقرة الثانية: الناتو والاتحاد الأوروبي وتقوية الوضعين الإقليمي والدولي لإسبانيا تجاه المغرب

الحديث عن تحولات السياسة الخارجية الإسبانية والتي كان لها تداعيات مباشرة في إطار العلاقة مع المغرب تتمثل كذلك في الانتماء إلى حلف شمال الأطلسي والانضمام للاتحاد الأوروبي

أولاً: الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي

جاء هذا الانضمام في إطار إعادة تعريف السياسة الأمنية والاستراتيجية بعد التحول الديمقراطي خلال الفترة التي أعقبت وفاة الجنرال فرانكو. وقد رامت هذه السياسة إلى تحقيق هدفين رئيسيين: الأول هو ضرورة تأمين الدولة من الناحية الأمنية والعسكرية والثاني البحث عن وضع دولي متقدم لإسبانيا¹.

أما على مستوى تأثير هذا الانضمام على العلاقات مع المغرب فيمكن تحليله وفق ثلاث مستويات:

المستوى الأول وهو النقاش المتعلق بالمجال الجغرافي الذي من المفترض أن يغطيه حلف شمال الأطلسي بالنسبة لدولة عضو فيه مثل إسبانيا، ذلك أن انضمام إسبانيا طرح إشكالية مدينتي سبتة ومليلية اللتان تنتميان جغرافياً إلى القارة الإفريقية وهو الحيز الذي لا يغطيه حلف شمال الأطلسي². فالمغرب راقب بحذر وقلق شديدين انضمام إسبانيا إلى الحلف خاصة فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تلعبه المدينتين في أي نزاع محتمل تكون إسبانيا طرفاً فيه وهو أمر يحمل في طياته تهديداً للمغرب إذ تشكلان أهدافاً عسكرية مباشرة³. من جانب آخر وبالنسبة لأعضاء الحلف خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا فقد كانوا يعتبرون أن خضوع

¹ Bernard Labatut, *Renaissance d'une puissance: politique de défense et réforme militaire dans l'Espagne démocratique*, (Paris: Economica, 1993), p.

² تنص المادتان 5 و6 من ميثاق حلف شمال الأطلسي الموقع في 4 أبريل 1949 على أن الدول الأطراف في الاتفاقية هي تلك الواقعة في أوروبا أو أمريكا الشمالية بالإضافة إلى تركيا والجزر الخاضعة لها.

³ Gerry O'Reilly, *Ceuta and the Spanish Sovereign Territories: Spanish and Moroccan Claims*, (Durham: International Boundaries Research Unit, Dept. of Geography, University of Durham, 1994), p.19.

مجالات ترابية في شمال إفريقيا للتغطية الدفاعية للحلف من شأنه أن يغذي النزاع في الشرق الأوسط بالإضافة إلى أن المغرب ظلت تربطه بالولايات المتحدة وفرنسا علاقات مهمة أحد أسبابها الرئيسية مساهمة المغرب في تثبيت استراتيجية الحلف شمال إفريقيا والمتوسط¹.

المستوى الثاني يتمثل في التفوق والتقدم العسكري الذي حازته إسبانيا جراء انضمامها لحلف شمال الأطلسي، فإسبانيا إلى حدود 1970 كانت بنياتها العسكرية متهاكة كما أنها لم تكن تتوفر على سياسة دفاعية متكاملة ومتماسكة ولم تكن تتوفر على وزارة دفاع حتى 1977². هذا الوضع خضع لتغييرات جذرية بعد استفتاء 12 مارس 1986³، حيث عملت الحكومات الإسبانية المتعاقبة على تكييف بنية القوات المسلحة الإسبانية مع طبيعة الهيكلة العسكرية والبناء العملي للحلف خاصة على مستوى عصرنة وتقوية القدرات القتالية. وخلال العقدين الأخيرين أصبحت إسبانيا عنصرا رئيسيا في مجمل التحولات التي عرفها الحلف بدءا من استراتيجية التوسع التي انطلقت في 2008 وانتهت في 2009 بضم كل من أوروبا الوسطى والشرقية مرورا بتبني المفهوم الاستراتيجي الجديد NSC⁴، وصولا إلى خطة العمل 2012

¹ من أمثلة ذلك مشاركة المغرب في عملية Active Endeavour منذ 2009 واجتماع مجلس الحلف في الرباط في 7 أيلول 2006. انظر:

Said Saddiki, “Ceuta and Melilla Fences: a EU Multidimensionnel Border? ”, *Études internationales*, Volume 43 N° 1 , (2012), p. 62.

² Jérôme Pellistrandi, “L’armée espagnole à l’épreuve de la démocratie et de l’Europe: 1975-2002”, *Vingtième Siècle. Revue d’histoire*, N° 74 , (2002), pp. 102-103.

³ تجدر الإشارة إلى أن إسبانيا وقعت على اتفاقية الانضمام لحلف شمال الأطلسي في 30 ماي 1986، وهي الخطوة التي تمت على عهد رئيس الوزراء ادولفو سواريز المنتمي لاتحاد الوسط الديمقراطي، غير أن أحزابا وحركات مثل التحالف الشعبي وحركة المحافظين والأحزاب الباسكية والكاتالانية كانت ترفض خطوة الانضمام هاته، وقد برز موقف آخر تبناه الحزب الاشتراكي العمالي بزعامة فيلبي كونزاليس يدعو إلى تنظيم استفتاء شعبي، وهو الإجراء الذي تم اللجوء إليه في 12 مارس 1986 بعد تولي الحزب الاشتراكي العمالي الحكم في إسبانيا، وكانت نتيجة الاستفتاء لصالح البقاء في حلف شمال الأطلسي بنسبة 52,5%.

⁴ يبنّي المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي (Nouveau Concept Stratégique) على إعادة تعريف التهديدات التي باتت تواجهها دول الحلف، وقد تم تحديدها في ثلاثة هي: الإرهاب، انتشار الأسلحة النووية والهجمات الإلكترونية. لمزيد من التفاصيل حول هذا المفهوم انظر:

Hofmann, Stephanie C. “OTAN: vers un nouveau concept stratégique ?”, *Politique étrangère*, vol. printemps, no. 1, (2008), pp. 105-118.

التي سمحت بتركيز جهود الحلف ضمن ثلاثة مجالات رئيسية هي تقوية القدرات، الوضع في أفغانستان والعلاقات مع الدول الغير منضوية تحت لواء الحلف.

كل مسلسل التحول هذا كان لإسبانيا تأثير واضح في بلورته فقد أصبحت تحتل الرتبة السابعة ضمن مجموع الدول المساهمة في ميزانية الحلف، كما أنها تحتضن مركز التميز لمكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة في مدريد، والمقر العام الأرضي العالي الجاهزية في فالنسيا، ومركز العمليات الجوية المشتركة في اردوز، بالإضافة إلى مساهمتها في النظام الدفاعي للحلف المضاد للصواريخ الباليستية بأربع مدمرات من نوع AGEIS¹.

مستوى التحليل الثالث الذي يبرز فيه تأثير انضمام إسبانيا لحلف شمال الأطلسي هو موقف هذا الأخير إثر اندلاع أزمة جزيرة ليلي بين المغرب وإسبانيا²، عندما عبر الحلف عن دعمه للموقف الإسباني ووصف الخطوة المغربية بالاجتياح معتبرا أنه سلوك غير ودي من طرف المغرب³، وذلك على الرغم من عدم تناسب السلوكين المغربي والإسباني فالمغرب قام بإنزال 12 عسكريا بينما قامت إسبانيا بإطلاق عملية عسكرية وظفت فيها معدات وآليات عسكرية ثقيلة تمثلت في 7 طائرات مروحية وفرقاطتين وسفينة حربية كبيرة وثلاث سفن حربية صغيرة بالإضافة إلى الاستعانة بالقمر الصناعي الإسباني HELIOS الذي قام بإرسال صور للمنطقة قبل التدخل العسكري⁴.

¹ Ministère des affaires étrangères Espagnoles, L'Espagne et l'Otan, consulté 18 Novembre 2017, URL : <https://bit.ly/2O76NGm>.

² اندلعت هذه الأزمة بين المغرب وإسبانيا في صيف 2002 عندما قامت إسبانيا باحتجاز 12 عسكريا مغربيا كانوا قد نزلوا على شواطئ جزيرة ليلي (تسمى بالإسبانية توراہ Tourah) التي تتنازع على سيادتها كل من المغرب وإسبانيا على الرغم من أنها تقع على مسافة 200 متر من الشواطئ المغربية.

³ Ian Martinez, "Spain's "Splendid Little War" with Morocco", *The International Lawyer*, Vol. 37 N° 3, (2003), p. 878.

⁴ Ali Amar, "Ilot Leila: les coulisses d'un désastre", consulté 19 Novembre 2017, URL : <https://bit.ly/2uKIvKf>.

ثانيا: الانضمام للاتحاد الأوربي

قدمت إسبانيا أول طلب للانضمام للمجموعة الأوروبية في فبراير 1962 وهو الطلب الذي تم رفضه استنادا إلى عدم توافق النظام السياسي الإسباني على عهد فرانكو مع المرجعية الديمقراطية للمجموعة. وفي يوليو 1977 تم تقديم طلب آخر بعد وفاة فرانكو وتحقيق ما سمي بالانتقال نحو الديمقراطية. كان على إسبانيا أن تنتظر حتى 1985 ليتم التوقيع على اتفاقية مدريد/لشبونة التي انضمت بموجبها إسبانيا والبرتغال إلى السوق الأوروبية المشتركة ضمن ما سمي بالتوسع الثالث. في 1 يناير 1986 دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ وحازت إسبانيا على العضوية الكاملة.

وقد شكّل انضمام إسبانيا إلى المجموعة الأوروبية حدثا حاسما بالنسبة لسياستها الخارجية فالتحولات النوعية التي أحدثها الانضمام على مستوى الوضع الدولي لإسبانيا كانت مصدرا لكل التغييرات التي طالت السياسة الخارجية الإسبانية¹. فقد قامت بإعادة بلورة أهدافها وأولوياتها والتي أثرت بطبيعة الحال في العلاقات المغربية-الإسبانية من منطلق أن إسبانيا باتت تنظر إلى حوض البحر الأبيض المتوسط وإلى المغرب العربي خصوصا كإحدى مجالات تأثيرها ونفوذها الرئيسية من جهة، كما أن إضفاء الصفة الأوروبية ساهم في تقوية المواقف الإسبانية تجاه المغرب من خلال "التغطية" الأوروبية التي منحها هذا الانضمام والتي تحولت بموجبها بعض القضايا من طابعها الثنائي المغربي-الإسباني إلى طابع متعدد الأطراف أي في إطار علاقة المغرب بالاتحاد الأوربي من جهة أخرى².

وهذه القضايا تتنوع ما بين الاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي غير أن ما يهمننا في سياق هذا البحث هي القضايا ذات الأبعاد الجيوسياسية والتي يمكن حصرها في قضيتين اثنتين: قضية الهجرة وقضية سبتة ومليلية.

¹ I Fanes, op. cit., p. 35.

² Miguel Hernando de Larramendi, "Espagne-Maroc: un voisinage complexe: la refondation des relations hispano-marocaines exige une profonde réflexion sur les événements des dernières années", *AFKAR/IDEES*, N° 1, (2003), p. 46.

بالمقارنة مع القضايا التي تتمحور حولها العلاقات المغربية-الإسبانية، يعتبر ملف الهجرة أحدثها وأهمها إذ إن تداعياته وتأثيراته لم تبرز بقوة إلا بعد انضمام إسبانيا للاتحاد الأوروبي¹، خاصة بعد الارتفاع الذي تم تسجيله على مستوى أعداد المهاجرين الوافدين على إسبانيا خلال تسعينات القرن الماضي نتيجة للتحويل الاقتصادي المهم والذي بات يعرف بالعقد المذهل الإسباني².

ويستند الحضور القوي لملف الهجرة في العلاقات بين البلدين إلى عامل أساسي يتمثل في درجة الاهتمام التي يحظى بها هذا الملف ضمن الشأن الداخلي الإسباني سياسيا واجتماعيا وأمنيا سواء في شقه العام أو في شقه الخاص المرتبط بالمغرب³.

غير أن الذي جعل ملف الهجرة يتحول إلى مصدر قلق وعنصر من عناصر التهديد بالنسبة للمغرب هو تحول الهجرة إلى ملف أوروبي يديره ويدبره وزراء الداخلية، وقد وظفت إسبانيا لتعليل سياستها في مجال الهجرة خطابا "أوروبيا" في مواجهة المغرب وكذلك لإقناع الرأي العام الداخلي من قبيل أنها تمثل بوابة أوربا وأنها تحمل على عاتقها تنفيذ التزاماتها في مجال الهجرة خاصة بعد التوقيع على معاهدة شنغن في يونيو 1991. وبموجب ذلك أضحت إسبانيا تعتبر أن اندماجها أوروبيا يسمح لها من جهة بإخضاع ملف الهجرة للاعتبارات الأمنية الصرفة ومن جهة أخرى بنتي سياسة تقييدية تجاه المهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي⁴.

¹ I Fanes, op. cit., p. 183

² يشار في هذا السياق إلى أن خلال عقدي التسعينات والثمانينات انتقل عدد المهاجرين إلى إسبانيا من أقل نصف مليون إلى أزيد من 6 مليون بنسبة 14% من مجموع ساكنة إسبانيا. وخلال الفترة 2002-2008 تبوأ إسبانيا المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث عدد المهاجرين الوافدين عليها بمعدل أزيد من نصف مليون مهاجر سنويا. لمزيد من التفاصيل انظر:

ANA LÓPEZ-SALA, "Exploring Dissuasion as a (Geo)Political Instrument in Irregular Migration Control at the Southern Spanish Maritime Border", *Geopolitics*, V 20, (2015), p. 518.

³ أشار استطلاع للرأي أنجزه المعهد الوطني للإحصاء بإسبانيا (*Instituto Nacional de Estadística*) سنة 2002 أن نسبة 28% من المستجوبين يعتبرون أن قضية الهجرة تحتل المرتبة الثانية ضمن المشاكل التي تواجهها إسبانيا بعد مشكل منظمة ETA الباسكية. انظر:

I Fanes, op. cit., p. 191

⁴ المرجع السابق، ص 198-199.

اتخذت السياسة الأمنية الإسبانية في مجال الهجرة بعدين: الأول داخلي والثاني خارجي.

فيما يخص **البعد الداخلي**، حرصت الدوائر الرسمية الإسبانية على ربط المهاجرين المغاربة بظواهر الجريمة والصراع الاجتماعي والفقر والإرهاب. أما فيما يتعلق **بالبعد الخارجي**، فقد تم الاستناد إلى أن إخضاع ملف الهجرة للاعتبارات الأمنية يعزز من سيادة واستقرار الدولة. وأهم مثال يجسد هيمنة البعد الأمني هو إدراج الهجرة كإحدى أولويات السياسة الدفاعية الإسبانية حتى عام 2015 في الوثيقة الرسمية المسماة "المراجعة الدفاعية الاستراتيجية Revisión Estrategia de la Defensa" الصادرة عن وزارة الدفاع الإسبانية سنة 2002¹.

هذا التوجه نحو توظيف ملف الهجرة للضغط على المغرب عرف أوجه خلال قمة الاتحاد الأوروبي المنعقدة يومي 21 و22 يونيو 2002 بمدينة إشبيلية عندما طالبت إسبانيا بمعاقبة الدول المصدرة للهجرة (في إشارة إلى المغرب) وفرض عقوبات اقتصادية عليها إذا لم تكثف مجهوداتها وتبدي استعدادها للتعاون². وعلى الرغم من انتقال ملف الهجرة إلى مرحلة من البراغماتية على عهد الحكومة الحالية³، إلا أن تدبيره لا يزال في اتجاه واحد تستفيد منه

¹ هذه الوثيقة متاحة على شبكة الأنترنت على الرابط:

www.defensa.gob.es/Galerias/defensadocs/revision-estrategica

² على الرغم من أن قمة إشبيلية لم تنتبئ الخيار الإسباني (رئيس دورة المجلس الأوروبي) المتمثل بفرض العقوبات والحرمان من المساعدات والمعونات المالية بالنسبة إلى الدول التي تنتهون أو لا تتعاون بشكل كاف في مراقبة الحدود، فإنها مع ذلك اتجهت خلال التقرير النهائي إلى إعطاء الانطلاقة نحو التشدد واتباع سياسة إغلاق الحدود. وقد استغل رئيس الحكومة الإسبانية آنذاك خوسي ماريا ازنار خلاصات القمة وقام بتوظيف قضية الهجرة لأغراض انتخابية رافضاً بشدة قانون الأجانب الذي ينص على تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين، متذرعاً أن هؤلاء يشكلون تهديداً لأمن إسبانيا ولهويتها الثقافية وأمنها القومي والروحي. لذلك سارعت إسبانيا إلى تسليح نفسها بترسانة من القوانين التنظيمية طغى عليها الهاجس الأمني على حساب حماية حقوق المهاجرين، وكان من مظاهر هذه المقاربة الأمنية لإشكالية الهجرة إقدام الحزب الشعبي على تغيير قانون الهجرة ثلاث مرات. انظر:

كريم، مرجع سابق، ص ص. 106-107.

³ الثابت أن الحكومات اليمينية الإسبانية معروفة بمواقفها المعادية للمغرب، غير أن التعاون المعتبر الذي أبداه المغرب خلال العقد الأخير خاصة على مستوى التنسيق الأمني والاستخباراتي في مجال مكافحة الإرهاب جعل إسبانيا تسلك منحا براغماتيا في التعاطي مع المغرب تجلئ أساسا في التغيير الملموس في نبرة المسؤولين الإسبان من منطلق الحفاظ على علاقات جيدة مع جارهم الجنوبي (تصريحات وزير الداخلية الإسباني خورخي فرنانديز دياز مع إذاعة اوندائيرو الإسبانية بتاريخ 10 مارس 2014، ومقابلة وزير الخارجية خوسي مانويل غارسيا مارغايو مع إذاعة كوبي الإسبانية بتاريخ 12 مارس 2014،

إسبانيا بالدرجة الأولى ومن أمثلة ذلك انخراط المغرب في تنفيذ المقاربة الأمنية الإسبانية لملف الهجرة واستقبال المهاجرين المرّحلين رغم الانتقادات التي تطاله بسبب الظروف التي تجري فيها عمليات الترحيل وقد وصل الأمر إلى القيام بذلك على حساب سيادته من خلال إقامة سياج على طول مدار مليلية التي يطالب باستعادتها. وبذلك أصبح المغرب أرض استقبال عوض أن يكون أرض عبور كما صار مستهدفا من قبل شركات الاتجار بالبشر¹.

أما فيما يتعلق بقضيتي سبتة ومليلية فمن المعلوم أنهما تخضعان للسيطرة الإسبانية منذ أواخر سنوات حروب الاسترداد المسيحي المسماة بالإسبانية "Reconquista". سقطت مليلية سنة 1497 ومدينة سبتة كانت تحت السيطرة البرتغالية منذ 1415 وتم تحويل السيادة عليها لإسبانيا بموجب معاهدة لشبونة لسنة 1668².

يعتبر انضمام إسبانيا للمجموعة الأوروبية بمثابة منعطف حاسم في تاريخ المدينتين وذلك لأنه أحدث تحولين جيوسياسيين مهمين:

التحول الأول يتجلى في التأثيرات العميقة التي أحدثتها اتفاقية شنغن الموقعة بين دول المجموعة الأوروبية سنة 1985 والتي أقامت ما سمي بفضاء شنغن حيث تلغى داخله الرقابة على حركة الأفراد داخل الحدود الداخلية لدول الاتحاد الأوروبية، غير أن اتفاقية شنغن أحالت كذلك إلى مفهوم الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وهي الحدود الفاصلة بين الدول الأعضاء في الاتحاد والدول غير الأعضاء وبموجب ذلك تحولت كل من سبتة ومليلية إلى مدن أوروبية تمثل حدودا خارجية للاتحاد الأوروبي من جهة³، وإلى حدود فاصلة بين المغرب وإسبانيا من

وكذلك تصريحات الكاتب العام لرئاسة الحكومة الإسبانية خورخي مورازاغز أمام اللجنة الدستورية بمجلس النواب الإسباني بتاريخ 15 يوليوز 2014) يضاف إلى ذلك أن الحكومة اليمينية الحالية بزعامة ماريانو راخوي تسلمت مقاليد الحكم وهي مثقلة بتبعات الأزمة الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة وارتفاع المديونية الداخلية وتراجع الناتج القومي للبلاد. انظر: المرجع السابق، ص. 107.

¹ المرجع نفسه، ص. 109.

² Said Saddiki, "Les clôtures de Ceuta et Melilla: une frontière européenne multidimensionnelle", op.cit., p. 51.

³ المرجع السابق، ص 57.

جهة أخرى¹. ويتمثل الإشكال الرئيسي في هذا الإطار أن اتفاقية شنغن التي امتد مجال تطبيقها جغرافيا إلى كل من سبتة ومليلية سمحت بإعادة بناء الحدود الأوروبية وفق مفهوم "الحصن الأوربي Forteresse Europe" بمعنى أن الحدود الأوروبية ليست مجرد فواصل جغرافية، سياسية، ديمغرافية أو اقتصادية ولكنها كذلك حدود إيدولوجية وروحية تتمثلها أوربا كذلك حواجزا بين الديمقراطية والسلطوية وبين العلمانية والتعصب الديني وبين التقدم والتخلف وبين الرخاء والفقر إلى غير ذلك... وهذا المستوى من الفصل النظري المتعدد الأوجه والمستويات بدا واضحا أنه يتجه نحو تأمين (نسبة إلى الأمن) الحدود الأوروبية باعتماد المقاربة الأمنية البحتة².

التحول الثاني وهو مرتبط بشكل كبير بالتحول الأول ويتجلى في سياسة الأسوار العازلة التي قامت إسبانيا ببنائها حول مدينتي سبتة ومليلية واللذان يمثلان التطبيق العملي لمفهوم "أوربا الحصن" والتجسيد الواقعي للمقاربة الأمنية في تأمين الحدود الخارجية لأوربا وإسبانيا.

بدأت إسبانيا في بناء سياجات حول المدينتين سنة 1993 بهدف الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين وبما أنه كان من السهولة اجتياز هذا الحاجز فقد باشرت إسبانيا منذ 1995 إقامة نظام متكامل موظفة في ذلك التقنيات الحديثة من قبيل كاميرات التصوير بالأشعة فوق الحمراء، وخلال سنة 2005 قامت إسبانيا ببناء حاجز ثالث كان الهدف منه إغلاق الحدود من خارج نقاط المراقبة بإحكام وهو المشروع الذي قام الاتحاد الأوروبي بتمويل الجزء المتعلق بإحاطة مدينة سبتة بالأسلاك الشائكة بمبلغ 200 مليون أورو³.

¹ Xavier Ferrer-Gallardo, "The Spanish-Moroccan Border Complex: Processes of Geopolitical, Functional and Symbolic Rebordering", *Political Geography*, 27, (2008), p. 306.

² Jaume Castan Pinos, "Building Fortress Europe? Schengen and the Cases of Ceuta and Melilla", Centre for International Border Research Working, Accessed November 24 2017, At : <https://bit.ly/2NGwVHI>, p. 3.

³ Said Saddiki, "Les clôtures de Ceuta et Melilla: une frontière européenne multidimensionnelle", op.cit., pp 51-52.

وإضافة الصبغة الأوروبية على هذه الحواجز لا يخلو بحسب الأستاذ "سعيد الصديقي" من أهمية جيوسياسية ليس فقط بالنسبة لإسبانيا ولكن كذلك للاتحاد الأوروبي، فمنذ انضمامها له أصبحت هذه الفواصل الحدود الوحيدة الفاصلة بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي كما أن إسبانيا باتت البلد الأوروبي الوحيد الذي يتحكم في ضفتي المتوسط بفضل تواجده في الشمال الإفريقي. وانطلاقاً من ذلك بدأ الاتحاد الأوروبي مستوعباً لهذا التوقع الاستراتيجي الخاص باعتباره قنطرة بين-قارية تربط أوربا وإفريقيا وهو الأمر الذي يفسر سكوت دول الاتحاد على الجانب الآخر من الملف وهو كون التواجد الإسباني في سبتة ومليلية هو احتلال بحسب وجهة النظر المغربية¹.

الفرع الثاني: القدرات والقوة العسكرية الإسبانية

تمثل القوة العسكرية الإسبانية إحدى أهم عناصر التهديد الإسباني للمغرب، وذلك من خلال الحضور المهم لهذا البعد في العلاقات المغربية-الإسبانية (الفقرة الأولى) وكذلك في الدور العسكري الذي تلعبه كل من مدينتي سبتة ومليلية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: العامل العسكري في العلاقات المغربية-الإسبانية

تعتبر القوة العسكرية أحد العوامل الموجهة للعلاقات الدولية بصفة عاملة وللدول المتجاورة بصفة خاصة. وقد أظهر تاريخ العلاقات المغربية الإسبانية أن القوة العسكرية كانت -ولا تزال- لها حضور معتبر في توجيه العلاقات بين البلدين، بل إن نقاط التحول المهمة والرئيسية في هذه العلاقات ارتبطت بنزاعات مسلحة أو حروب (غزو الأندلس، حرب تطوان، حرب الريف، حروب الاسترداد، أزمة جزيرة ليلى...). وقد أكدت أزمة جزيرة ليلى سنة 2002 على أن العقيدة العسكرية الإسبانية تستند إلى عنصر الردع كمرتكز رئيسي في علاقتها مع المغرب وهذا مرده إلى مشكل التمثلات التي تبرز في كل القضايا ذات الصلة بالعلاقات المغربية-الإسبانية. فالقوات المسلحة الإسبانية خضعت منذ منتصف الثمانينات لعملية إعادة تنظيم مستجد وهيكلته من جيش تقليدي موجه للدفاع فقط عن وحدة الأراضي الإسبانية تجاه النزعات الانفصالية للباسك وكاتالونيا إلى جيش حديث لمواجهة أي تهديد محتمل قادم من

¹ المرجع السابق، ص 62.

الجنوب على وجه الخصوص¹، كما أن الخبراء العسكريين الإسبان وحتى الرأي العام الإسباني يعرّفون المغرب باعتباره أبرز معتد خارجي محتمل لإسبانيا².

أما على مستوى القدرات العسكرية، يقدم الجدول التالي القدرات العسكرية الإسبانية مقارنة مع القدرات العسكرية المغربية:

إسبانيا	المغرب	
20	61	الترتيب على مستوى القوة العسكرية ³
124.100	198.000	عدد القوات العسكرية العاملة
50.600	175.000	عدد قوات الاحتياط
327	1276	الدبابات (الثقيلة والخفيفة ومضادات الدبابات)
2493	2348	المدرعات القتالية
96	448	المدفعية ذاتية الدفع
143	192	المدفعية المسحوبة
0	72	قاذفات الصواريخ
533	278	العدد الإجمالي للطائرات
109	46	الطائرات المقاتلة وطائرات الاعتراض
108	50	الطائرات الهجومية
108	50	طائرات النقل الجوي
171	80	طائرات التدريب
173	128	المروحيات
10	0	المروحيات الهجومية

¹ Martinez, op.cit., p. 817.

² في نفس الإطار أجرت مؤسسة إسبانية متخصصة إسمها المعهد الإسباني للشؤون الدولية والسياسة الخارجية INCIPE سنة 2003 استطلاعاً للرأي حول الرأي العام الإسباني والسياسة الخارجية، وقد خصص المعهد جانباً مهماً للعلاقات مع المغرب ضمن الفصل المخصص لنظرة الرأي العام الإسباني لحلفاء وأعداء إسبانيا، حيث احتل المغرب المرتبة الأولى ضمن الدول المهددة لإسبانيا مقارنة مع كل من الجزائر والعراق وباقي الدول العربي. لمزيد من التفاصيل حول نظرة الرأي العام الإسباني للسياسة الخارجية وللعلاقات مع المغرب انظر:

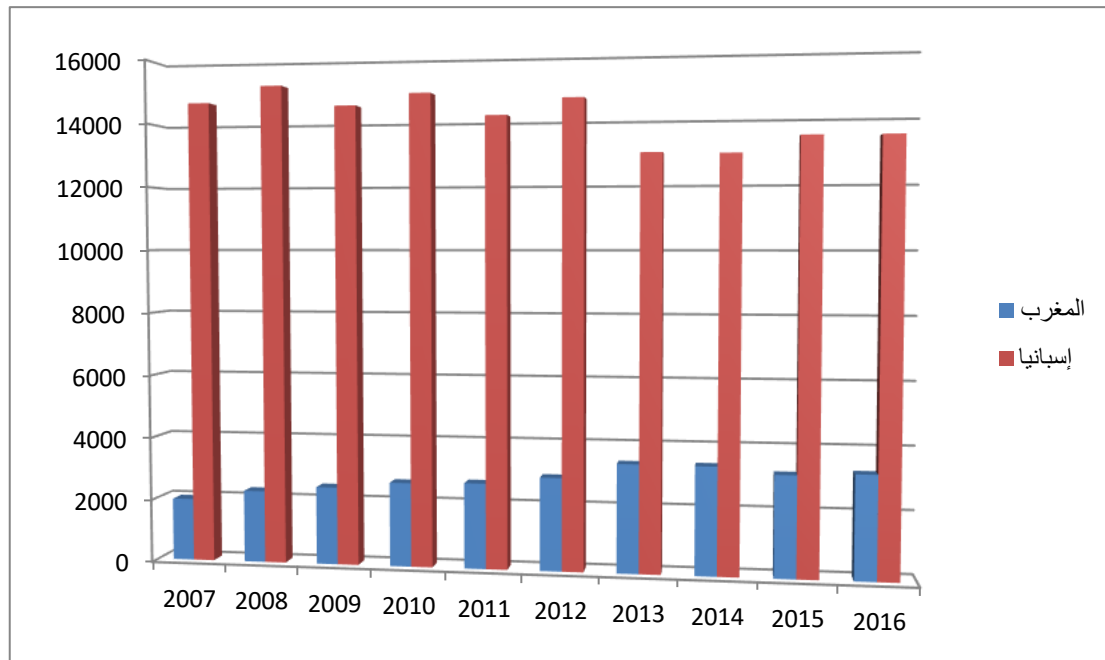
Salustiano del Campo y Juan Manuel Camacho, *La opinion Publica Espanola y la Política Exterior*, Instituto de Cuestiones Internacionales y Política Exterior, (2003), Accessed November 26, 2017, At: <https://bit.ly/2JAcPfg>.

³ Global Fire Power, op.cit.

150	55	المطارات العسكرية
46	121	مجموع القطع البحرية العاملة
2	0	حاملات الطائرات
3	0	الغواصات
12	3	الفرقاطات
4	0	الطرادات
6	0	كاسحات الألغام البحرية
9	5	الموانئ الرئيسية والمحطات
90	55	وحدات الدعم وخفر السواحل
48	6	الوحدات البرمائية

كما يوضح المبيان التالي مقارنة تطور الإنفاق العسكري بين المغرب وإسبانيا من

2007 إلى 2016:



المصدر: موقع البنك الدولي

<https://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.CN?end=2016&locations=M>

A&start=2007&view=chart تاريخ الزيارة 10 نونبر 2017

يتضح من خلال هذه المعطيات التفوق العسكري الواضح لإسبانيا خاصة على مستوى

المؤهلات العسكرية الجوية والبحرية مقارنة مع القوات البرية، ويرجع ذلك -كما سبق وأن

أشرنا- إلى أن إسبانيا تنظر إلى الضفة الجنوبية للمتوسط خاصة المغرب باعتبارهما مصدر التهديد الرئيسي لها¹.

الفقرة الثانية: الأدوار العسكرية لكل من سبتة ومليلية

مع نهاية القرن التاسع عشر كانت إسبانيا قد فقدت جل مستعمراتها في أمريكا الجنوبية بعد هزيمتها أمام الولايات المتحدة الأمريكية في الفلبين وكوبا ومن ثم بدأت تبحث عن مجال حيوي (Lebensraum)² بديل ولم يكن ذلك ليتحقق إلا من خلال الامتداد إلى ما وراء عبر جبل طارق لتجعل من شمال إفريقيا ومن المغرب خصوصا مجالها الحيوي المناسب لإعادة إحياء أمجادها الإمبريالية التقليدية³.

إلا أن منطلق التوسع الإسباني هذا لم يدم طويلا خاصة بعد حصول المغرب على الاستقلال، غير أن الذي ظل حاضرا بقوة في العقيدة الاستراتيجية الإسبانية هو التواجد على ضفتي مضيق جبل طارق الذي يعتبر أحمد داود أوغلو من نقاط التقاطع المائية التي تمتلك القدرة على التأثير في العلاقات الدولية والتوازنات الإقليمية⁴، وهو الامتياز الذي تحقق لإسبانيا باستمرار إخضاع كل من مدينة سبتة ومليلية لسيطرتها وسيادتها لأزيد من ستة قرون.

وفي هذا السياق تعتبر إسبانيا أن للمدينتين مكانة معتبرة في "وجدان" العديد من الإسبان خاصة العناصر اليمينية في الجيش، ذلك أن الجنرال فرانكو كان قد أطلق سنة 1934 هجومه ضد الجمهوريين من جبل "هاشو Mount Hacho" في مدينة سبتة والتي تحولت فيما بعد إلى حرب أهلية⁵.

¹ Bernard Labatut, "Les politiques méditerranéennes de l'Espagne à la recherche d'un équilibre entre l'impératif de la sécurité et l'éthique de l'interdépendance", op.cit., p. 318.

² Lebensraum هي الترجمة الألمانية لمفهوم المجال الحيوي الذي وظفه الجيوسياسي الألماني فردريك راتزل في مجال الجغرافيا السياسية، وقد تطرقنا لهذا المفهوم في المقدمة.

³ Ferrer-Gallardo, op.cit., p. 307.

⁴ أوغلو، مرجع سابق، ص. 188.

⁵ Karin Von Hippel, "Domestic pressures in irredentist disputes: the Spanish army and its hold on Ceuta and Melilla", *The Journal of North African Studies*, 1:2, (1996), p 159.

وتلعب كل من سبتة ومليلية في الوقت الراهن أدوارا عسكرية حساسة بالنسبة لإسبانيا سواء في إطار علاقتها مع المغرب أو في إطار التوازنات الجيوسياسية الإقليمية والدولية. في إطار العلاقة مع المغرب تعتبر إسبانيا أن استمرار سيادتها وسيطرتها على الثغرين يمكّنها من التحكم في محيط دفاعي مهم على الأراضي المغربية يكفي لوضع الأراضي الإسبانية خارج نطاق المدفعية¹. ومن هذا المنطلق فقد أولت أهمية قصوى للقواعد العسكرية المتواجدة بالمدينتين وقامت بتقوية الحضور والطابع العسكري خاصة لمدينة سبتة وتشير الإحصائيات إلى أنه بين 7% إلى 10% من الجيش الإسباني استقر في المدينتين ما بين 1971 و1995²، ويوجد حاليا بالمدينتين حوالي 47000 عسكري من مختلف القوات يمثلون حوالي 32% من مجموع الساكنة³.

تحتوي مدينة سبتة على قيادة عسكرية عامة تضم قوات عسكرية في عدة تخصصات: فرقتين للمشاة وفرقة للمدفعية وفرقة مدرعة للخيالة وكتيبة للهندسة العسكرية وكتيبة للدعم واللوجستيك وسرية للاتصالات. وهي نفس القوات التي يحتضنها لواء المشاة في مدينة مليلية⁴. كما توجد في كلتا المدينتين قاعدتين عسكريتين بحريتين تضطلعان بمهام المراقبة الساحلية والأمن البحري ومراقبة حركة الملاحة وعمليات الخفر ضمن المياه الإقليمية لكلتا المدينتين بالإضافة إلى جزيرة أيللى. كما لا تخفي إسبانيا أنها اقتنت غير مرة معدات عسكرية متطورة بغرض تأمين مدينتنا سبتة ومليلية من أي هجوم مغربي محتمل⁵.

أما في إطار التوازنات الجيوسياسية الإقليمية والدولية لا يمكن إغفال الحسابات الأمنية والعسكرية الإسبانية المتعلقة بخضوع جبل طارق للسيادة الإسبانية الذي تعتبر مسألة استرجاعه من المصالح الوطنية الاستراتيجية ومجالا جغرافيا حساسا وحيويا لمهام قواتها

¹ Ian O. Lesser, *Security in north africa: Internal and External Challenges*, op.cit., p. 28.

² I Fanes, op. cit., p. 234.

³ Gerry O'Reilly, "remnants, relics and shadows of empires in the Gibraltar region", *Middle Ground Journal*, Accessed December 14, 2017, At: <https://bit.ly/2Lfld9H>.

⁴ The international Institute For Strategic Studies, *The Military Balance 2013*, (2013), p. 175.

⁵ I Fanes, op. cit., p. 236.

المسلحة ولمجالها العملياتي¹، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الطبيعة العسكرية والاستراتيجية لصخرة جبل طارق والتي تحتوي على قاعدة عسكرية جوية وأخرى بحرية مؤهلة لرسو وإصلاح الغواصات النووية، كما أن ميناءها ترسو فيه كل البوارج والغواصات الأمريكية والبريطانية التي تراقب حركة الملاحة في مجمل البحر الأبيض المتوسط².

انطلاقاً من هذا الوضع، تسعى إسبانيا جاهدة لتحويل مدينة سبتة إلى مرگب أممي/عسكري بهدف إحداث نوع من التوازن الاستراتيجي مع جبل طارق. فبالإضافة إلى الترسانة العسكرية المهمة المتواجدة في القواعد العسكرية الإسبانية في سبتة تحدث تقرير صادر عن جريدة El Pais الإسبانية سنة 2016 على رسو غواصة نووية روسية في مدينة سبتة، وقد سبق لأحد عشر نائبا عن البرلمان الأوروبي أن ساءلوا مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فريدريكا موغوريني عن التوقف المتكرر لسفن وغواصات البحرية الروسية في ميناء سبتة. نفس التقرير أشار إلى أنه ومنذ سنة 2011 رست أزيد من 50 قطعة بحرية روسية في ميناء سبتة³. وكل ما تمت الإشارة إليه يدخل في خانة التنافس والاستقطاب الاستراتيجي البريطاني-الإسباني والذي يتم في جزء مهم منه في مجال ينتمي جغرافيا إلى المغرب وإلى عمقه الاستراتيجي وهو ما يشكل تهديدا مباشرا للمغرب ولمصالحه الحيوية.

¹ Revisión Estratégica de la Defensa, Ministerio de Defensa, Accessed December 16, 2017, At: <https://bit.ly/2PYgx5n>, pp. 127-133.

انظر كذلك:

Bernard Labatut, “Les politiques méditerranéennes de l'Espagne à la recherche d'un équilibre entre l'impératif de la sécurité et l'éthique de l'interdépendance”, op.cit.

² لمزيد من التفاصيل حول الأهمية الاستراتيجية لجبل طارق انظر:

Rachid El Houdaigui, “Les dimensions géopolitiques et géoéconomiques du détroit de Gibraltar”, Dans : *Les dimensions internationales du Déroit de Gibraltar*, (Madrid: Dykinson, 2006).

³ Miguel Gonzalez, “Ceuta: an unofficial Russian naval ‘base’ in the Strait of Gibraltar?”, *El Pais*, 28 March 2016.

القسم الثاني: السلوك الخارجي للمغرب بين الهويات الجيوسياسية والسياسات الإقليمية

إذا كان القسم الأول من هذا البحث قد استطعنا من خلاله فهم البناء الجغرافي للسياسة الخارجية المغربية من حيث دراسة تأثير الموقع الجغرافي على توجهاتها وخياراتها، أخذنا بعين الاعتبار التراكم التاريخي الذي ساهم في عملية البناء هاته، فإننا من خلال القسم الثاني سنحوّل البحث نحو رصد تجليات وانعكاسات الموقع الجغرافي للمغرب على طبيعة العلاقات والارتباطات الخارجية للمغرب، وذلك عبر تحليل وتفكيك مختلف توجهات السياسة الخارجية والتي قسمتها إلى نوعين أو مستويين بحسب درجة الأهمية والتأثير:

الفصل الأول: الهويات الجيوسياسية للمغرب

الفصل الثاني: السياسات الإقليمية للمغرب.

الفصل الأول: الهويات الجيوسياسية للمغرب

إن استدعاء مفهوم الهوية في مجال العلاقات الدولية ليس أمرا مستحدثا، غير أن توظيفه في مجال السياسة الخارجية وفي التشكيل الجيوسياسي للدولة المغربية، قد يمثل اتجاها جديدا في هذا المضمار. الأمر الذي يستوجب ضرورة التدقيق والتوضيح خاصة من الناحية المفاهيمية.

يلاحظ أنه منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي بدأ يتطور اتجاه جديد في العلاقات الدولية يناقش تأثير الهوية وغيرها من المتغيرات غير المادية في تحديد سلوك الفاعل الدولي. وفيما يتعلق بالهوية نشرت منذ التسعينات عدة كتب أثارت هذا المستوى من التحليل في العلاقات الدولية، غير أن أحد أهم الإسهامات في هذا المجال يظل هو كتاب الأمريكي Alexander Wendt¹ المعنون: Social Theory of International Politics، والذي طور من خلاله إسهاما نظريا في إطار المدرسة البنائية يقوم على افتراض أن الهوية هي المتغير الرئيسي الذي يحدد سلوك الفاعل الدولي².

وقد قدم Wendt مجموعة من المقولات والأفكار التي تصوغ فكرته الرئيسية الخاصة بتأثير الهوية في سلوك الفاعل الدولي نوجزها فيما يلي³:

1. تمارس الهوية تأثيرا بنائيا على الفاعل الدولي، حيث تبني وتشكل مصلحة الفاعل وسلوكه. ووفقا لذلك فالعلاقات الدولية عملية مستمرة من قيام الدولة بإدارة علاقتها مع الفاعلين الآخرين وفقا لهوياتهم وتوظيفها في مواجهة هويات الفاعلين الآخرين،

¹ أستاذ علم السياسة في جامعة مينيسوتا الأمريكية، ويعتبر رائد نظرية البنيوية الاجتماعية في العلاقات الدولية والتي تستند إلى مركزية الأفكار والثقافة والهوية في العلاقة بين الدول.

² إيمان رجب، "الهوية المركبة أم المصلحة؟ محددات سلوك الفاعلين العنيفين من غير الدول في الشرق الأوسط"، *كراسات استراتيجية*، العدد 255 المجلد الرابع والعشرون، (2015)، ص. 17.

³ المرجع نفسه، ص ص. 20-22. نقلا عن:

Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

2. توجد لدى الفاعل الدولي أنواع مختلفة من الهوية، وهذه الهوية ليست معطاة وإنما ناتجة عن التفاعل بين الهياكل الاجتماعية،

3. تتسم هويات الفاعل بأنها ليست ثابتة وإنما تتغير نتيجة الدخول في تفاعلات. وفي سياقات معينة تتمتع الهوية بدرجة من الاستقرار ويكون من الصعوبة تغييرها ولكن ليس من المستحيل. ويفترض Wendt بأنه يترتب على تغيير الهوية تغيير في السلوك وتغير السلوك يؤدي إلى تغيير الهوية، وبالتالي فالعلاقة بين الهوية والسلوك تفاعلية.

من هذا المنطلق فإننا نعتبر أن تفاعلات المغرب مع محيطه الجيوسياسي ليست بنفس الدرجة من الأهمية والتأثير، حيث تختلف درجة الارتباط بالعمق الإفريقي مع تلك بالعالم العربي والإسلامي مع غيرها من دوائر الانتماء والارتباط الجيوسياسي.

وهذا الاعتبار تحكم في التقسيم الذي اعتمدهنا لهذا الفصل، وكذلك في تحديد مراكز الثقل الجيوسياسي للمغرب والتي ترقى إلى ما أسميناه بالهويات الجيوسياسية للمغرب، وقد حددناها في الهوية الجيوسياسية المتوسطة (المبحث الأول) والهوية الجيوسياسية الإفريقية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الهوية الجيوسياسية المتوسطية للمغرب

يشكل انتماء المغرب إلى الفضاء الجيوسياسي المتوسطي حقيقة جغرافية تجليها امتداده على شريط ساحلي بمسافة 530 كيلومتر، غير أن تأثيرات هذا الفضاء تتجاوز إلى حد بعيد المعطيات الجغرافية البحتة خاصة وأن توجه المغرب نحو الغرب عموما وبحثه عن امتدادات وعلاقات في الفضاءات الجيوسياسية التي تنشط فيها القوى الغربية الكبرى خصوصا، توجه بنيوي مستمر وليس خيارا ظرفيا أو مرحليا¹. يضاف إلى ذلك أن تفكيك جيوسياسية البحر الأبيض المتوسط تحيلنا إلى مستويين من التحليل: مستوى يناقش جيوسياسية البحر المتوسط استنادا إلى رؤية كلاسيكية تؤمن بوجود "نموذج متوسطي شامل"، بمعنى آخر تنظر إلى المتوسط باعتباره مركزا للتفاعلات والأحداث والتدفقات بمختلف أشكالها، وهذا المنظور هو الذي تبنى عليه المشاريع والمبادرات الأوربية الخاصة بالفضاء المتوسطي. المستوى الثاني هو الذي يستند إلى مفهوم "الأنظمة" في تحليل العلاقات الدولية وهو يعتبر النظام المتوسطي جزءا من النظام الجيوسياسي العالمي حيث تتقاطع مصالح وطموحات كل الفاعلين الدوليين سواء القوى التقليدية الكبرى أو القوى الدولية الصاعدة.

وهاذين المستويين يشكلان محور هذا المبحث من خلال:

المطلب الأول: المغرب ضمن الجيوسياسية الكلاسيكية للمتوسط.

المطلب الثاني: تأثير التحولات الجيوسياسية الجديدة على الهوية المتوسطية

للمغرب.

¹ Berramdane, op.cit., p 406.

المطلب الأول: المغرب ضمن الجيوسياسية الكلاسيكية للمتوسط

نقصد بالجيوسياسية الكلاسيكية للمتوسط مجمل التفاعلات والسياسات والمشاريع الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية التي كان البحر الأبيض المتوسط مسرحا لها خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة والتي استندت إلى رؤيتين وحيدتين: رؤية أمريكية ورؤية أوروبية. وكلاهما تعاملتا مع هذا الفضاء باعتباره مركزا جيوسياسيا.

فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية آذنت حرب الخليج الأولى بتكليف الاستراتيجية الأمريكية مع المعطيات الجديدة وهو الأمر الذي جّلاه بروز وتعاضم دور الأسطول الأمريكي السادس على مسرح المشهد الاستراتيجي في البحر الأبيض. إلا أنه وعلى الرغم من ذلك لم تكن المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط على المحك¹، مما سمح للاتحاد الأوروبي بتولي جانب مهم من الريادة على المتوسط تجلى في إطلاق مسلسل برشلونة سنة 1995 ممهدا لمشروع الشراكة الأورو-متوسطية باعتبار هذه الأخيرة تمظها للمركزية الأوروبية في الفضاء الجيوسياسي للمتوسط.

لذلك فإننا سنعمد في هذا المطلب إلى تفكيك عناصر الجيوسياسية الكلاسيكية للمتوسط من خلال التركيز على منطقة غرب المتوسط التي ينتمي إليها المغرب جيوسياسيا (الفرع الأول)، كما سنعمل على تقييم مشروع الشراكة الأورو-متوسطية من خلال دراسة مظاهر الفشل والمحدودية في هذا المشروع (الفرع الثاني).

الفرع الأول: غرب المتوسط مركز ثقل جيوسياسي بالنسبة للمغرب

من باب التذكير يشكل غرب المتوسط منطقة جغرافية لها بحسب تعبير الأستاذ "عزيز حسبي" أصالة ثابتة، حيث إنه يكون وحدة جغرافية وتاريخية احتضنت مختلف مستويات الارتباط التاريخي وكل أشكال التبادل والتفاعل من تجارة وحروب وسلام وتضامن واحتلال وغيرها². والذي يدفعنا إلى التركيز على منطقة غرب المتوسط هو أن هذه الأخيرة

¹ Yves Lacoste, "La Méditerranée", Hérodote, N°103, (2001/4), p. 5.

² Aziz Hasbi, "Le Maroc et l'Espagne dans le système de la Méditerranée occidentale", *Annuaire de la Méditerranée: Quelle sécurité pour quelle Méditerranée*, (2007), p. 101.

ونتيجة للخصائص السالفة الذكر باتت تشكل نظام دون-إقليمي (-Système sous-régionale) بسبب تعدد فاعلين يتوزعون وينتمون إلى وحدات جيوسياسية متباينة (الضفة الشمالية والضفة الجنوبية)، ويجتمعون وفق مشاريع محددة، إلا أن الذي يجمعهم ويضفي الطابع "النظامي" على هذا المجال هو وجود مشروع مشترك متعدد الأبعاد والمستويات وهو مشروع الشراكة الأورو-متوسطية (الفقرة الأولى) وكذلك وجود مركب أمني خاص بمنطقة غرب المتوسط (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: المغرب ضمن مشروع الشراكة الأورو-متوسطية

لا يمكن بسهولة عند الحديث عن الفضاء المتوسطي تجاوز الدور والموقع الأوربي، وتصف "Dorothee Schmid" علاقة الاتحاد الأوربي بالفضاء المتوسطي بالأسطورية كونها تشمل إلى جانب الأبعاد السياسية والاقتصادية والاستراتيجية عناصر روحية وتاريخية وحتى جمالية¹، كما تشير "Michelle Pace" إلى أن توظيف مصطلح البحر الأبيض المتوسط لدى الاتحاد الأوربي ينضبط إلى مستوى معرفي متميز متكامل تجليه مواقفه وتصريحاته ووثائق هيئاته ومؤسساته، وهو ما يسمح بالحديث عن المتوسط في الوعي الأوربي الجماعي وفق ما هو كائن وما يجب أن يكون وما يمكن أن يكون². ومن هنا تتبع أهمية التطرق إلى موقع المغرب ضمن مشروع الشراكة الأورو-متوسطية لسببين: الأول كون هذا الأخير يختزل إلى حد بعيد -إن لم يكن بشكل كلي- المشروع الأوربي في المتوسط. والثاني أن أوربا عموما والاتحاد خصوصا يمثل الشريك الاقتصادي والسياسي الأهم بالنسبة للمغرب. واستنادا إلى ما سبق، فإن المغرب يرتبط بمشروع الشراكة الأورو-متوسطية من خلال أربع مشاريع أو مسلسلات رئيسية³:

¹ Dorothee Schmid, "La Méditerranée dans les politiques extérieures de l'Union Européenne: quel avenir pour une bonne idée ? ", *Revue internationale et stratégique*, N°49, (2003), p.23.

² Michelle Pace, *The politics of Regional Identity: Meddling with the Mediterranean*, (Bristol: The new international relations series, 2006), p. 100.

³ Abdassamad Belhaj, *La dimension islamique dans la politique étrangère du Maroc: déterminants, acteurs, orientations*, (Louvain-la-Neuve: Presses universitaires de Louvain, 2009), p. 229.

- ❖ اتفاقية الشراكة،
- ❖ مسلسل برشلونة،
- ❖ حوار 5+5،
- ❖ الاتحاد من أجل المتوسط.

أولاً: اتفاقية الشراكة

تعود علاقة المغرب مع الاتحاد الأوروبي إلى مرحلة تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957، ذلك أن البروتوكول الملحق في اتفاقية روما يسمح للمغرب بالحفاظ على علاقاته التجارية مع فرنسا المستعمرة القديمة.

تم عقد أول اتفاق بين المغرب والمجموعة الاقتصادية الأوروبية في 31 مارس 1969 بالرباط استناداً إلى المادة 283 من الاتفاقية المنشئة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية لعام 1957 وهو ذو طابع تجاري مدته خمس سنوات¹. لم تكن تشير هذه الاتفاقية إلى أي تعاون في المجال المالي أو التقني، بل كانت تحدد العلاقات في المجال التجاري²، لذلك لم تكن لها تأثيرات مهمة بسبب استمرار الإجراءات الحمائية المفروضة من قبل دول المجموعة وكذلك للتحديدات المفروضة على المنتجات الفلاحية المغربية³.

ابتداء من عام 1973 انخرط المغرب والمجموعة الاقتصادية الأوروبية في سلسلة من المحادثات توجت بإبرام اتفاقية شراكة جديدة بتاريخ 27 أبريل 1976 وتأتي في سياق السياسة المتوسطة الشاملة التي دفعت بها المجموعة بعد توسعها الأول، لم تكن هذه الاتفاقية محددة الآجال وضمت عكس سابقتها التعاون في المجالات الاقتصادية والتقنية والعلمية، أما المجال المالي فيأتي متضمناً في بروتوكول مالي ذي طابع خماسي ليمثل بذلك المجال الوحيد المحدد الآجال في الاتفاقية.

¹ Siham Qouiyd, "Relation Maroc Union Européen: Evolution historique et répercussions socio spatiales", (Thèse de doctorat de géographie, Université de Georgy Pontoise, 2008), p. 8.

² دي لارامندي، مرجع سابق، ص. 216.

³ Qouiyd, op.cit., p. 8.

حاول المغرب أن يبرز خصوصية علاقته مع المجموعة على خلاف الدول الأخرى التي تربطها اتفاقات مع بروكسل، فطلب الانضمام إلى المجموعة محاولاً إثارة انتباهها إلى للموضع الخاص الذي يميز علاقته معها، وهو الطلب الذي ووجه بالرفض كون المغرب لم يستوف المواصفات التي قد تجعل منه بلداً أوروبياً¹، إلا أن انضمام إسبانيا والبرتغال إلى المجموعة عام 1986 جعل المجموعة تبحث عن صيغ لملاءمة متطلبات هاتين الدولتين - نظراً للمنافسة المهمة التي تحققت المنتجات الفلاحية المغربية - مع اتفاقية الشراكة الموقعة مع المغرب². وهكذا تم التوقيع على بروتوكولات جديدة للتعاون في ماي 1988 كانت تهدف إلى الحفاظ على استمرار الصادرات الفلاحية المغربية نحو أوروبا مع تسوية ظروف دخولها مع ظروف إسبانيا والبرتغال³.

بعد إطلاق مسلسل برشلونة في العام 1995 سيتم وضع إطار جديد لعلاقة المغرب بالمجموعة الأوروبية عبر العمل على توسيع العرض الأوربي وإصلاح بنيات الاستقبال في المغرب على المستويين السياسي والاقتصادي بالشكل الذي يحقق أهداف الشراكة الأورو-متوسطة عبر شراكة ثنائية، وتم التوقيع على اتفاقية الشراكة بين المغرب والمجموعة الأوروبية في 26 يناير 1996 ودخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 2000، نصت على إنشاء تدريجي لمنطقة تبادل حر صناعية في حدود 2012 وتحرير المبادلات الزراعية تدريجياً.

اتفاقية الشراكة هاته أسست لقواعد قانونية جديدة في علاقة المغرب والمجموعة الأوروبية تجلت في إنشاء آليات وميكانزمات مواكبة لهذه الاتفاقية من خلال مجالس ومؤسسات للتنسيق كمجلس الشراكة الوزاري ولجنة الشراكة على مستوى كبار الموظفين واللجان الفرعية المتخصصة⁴.

¹ المرجع السابق، ص. 220.

² Qoui, op.cit., p. 10.

³ دي لارامندي، مرجع سابق، ص. 220.

⁴ Royaume du Maroc, Ministère de l'Économie et de Finance, *Les relations du Maroc avec l'Union Européenne: du partenariat au statut avancé*, Etudes DEPF, 2007, pp. 3-4.

تبنى الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار الأوروبية في 2003 جعله يطرح على دول شرق وجنوب المتوسط بدائل وصيغ جديدة للدخول إلى السوق الأوروبية الداخلية وفق خطط عمل *Plans d'action*، ويعتبر المغرب إلى جانب كل من مولدافيا وأوكرانيا وتونس والأردن والسلطة الفلسطينية وإسرائيل من أول الدول التي طبقت نموذج خطة العمل الذي تم المصادقة عليه من قبل الاتحاد الأوروبي في 27 يوليوز 2005.

خلال سنة 2004 باشر الاتحاد الأوروبي عملية جديدة للتوسع شملت عشر دول من أوروبا الشرقية وهي الخطوة التي قوبلت بنوع من القلق من الجانب المغربي ومن كل دول الضفة الجنوبية للمتوسط¹، وفي محاولة لتجاوز ذلك أطلق الاتحاد الأوروبي السياسة الأوروبية للجوار التي كان من بين نتائجها التوقيع في أكتوبر 2008 على منح المغرب الوضع المتقدم الذي أعاد توجيه العلاقة بين المغرب والاتحاد الأوروبي ضمن المستوى السياسي من خلال تعميق آليات التشاور والتنسيق وضمن المستوى الاقتصادي من خلال إنشاء ميكانزمات جديدة للتبادل الحر وإزالة بعض الحواجز الجمركية بالإضافة إلى الرفع من المساعدات المالية الموجهة للمغرب².

ثانيا: مسلسل برشلونة

تعتبر الشراكة الأورو-متوسطية النواة الصلبة لمسلسل برشلونة الذي تم إطلاقه في المؤتمر الأورو-متوسطي المنعقد يومي 27 و28 نونبر 1995 كمحاولة لمأسسة العلاقات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية، وكما هو معلوم تضمن هذا الإعلان ثلاثة قضايا أو مجالات كبرى للتعاون هي: الشراكة الأمنية والسياسية

¹ سبب ذلك هو الخشية من أن تصبح الاستثمارات الأوروبية موجهة نحو دول شرق أوروبا المنتمية حديثا للاتحاد، حيث سبق وأن صرح رئيس البرلمان الأوروبي بأن الشركات الأوروبية استثمرت في بولونيا وحدها سنة 2004 أكثر مما استثمرته في جميع دول الضفة الجنوبية للمتوسط خلال العشر سنوات الأولى لإطلاق مسلسل برشلونة. انظر:

Déclaration de l'Union Européenne, "Cinquième session du conseil d'association UE-Maroc", *Annuaire de la Méditerranée*, (2005), p. 37.

² Bouqentar El Hassan, "La politique étrangère du Maroc: un changement dans la continuité", *op.cit.*, p. 338.

الرامية إلى خلق فضاء مشترك للأمن والاستقرار، الشراكة الاقتصادية والمالية هدفها إقامة منطقة للرفاهية المشتركة والشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية¹.

ويعتبر المغرب من الدول التي انخرطت بشكل كلي في مختلف مشاريع ومبادرات مسلسل برشلونة من قبيل: الحوار المستمر حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز دولة الحق والقانون والحكامة والشراكة الأمنية من خلال مشاركة القوات المسلحة الملكية في عملية ALTHEA في البوسنة والهرسك، بالإضافة إلى توأمة الإدارات والمؤسسات المغربية مع نظيرتها الأوروبية والاندماج في السوق الأوروبية للنقل الجوي واستفادة المغرب من الدعم المالي للاتحاد الأوروبي MEDA I و MEDA II بالشكل الذي جعله المستفيد الأول من المعونات المالية المقدمة في إطار سياسة الجوار الأوروبية².

ثالثاً: حوار 5+5

تعتبر مبادرة حوار 5+5 من أقدم المشاريع التي جمعت دول غرب المتوسط (إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، البرتغال ومالطا بالإضافة إلى دول المغرب العربي الخمسة).

وفي هذا الإطار يعتبر المغرب أن الرهانات الاقتصادية والأمنية في المتوسط تفرض مستوى متقدماً من الحوار دون-إقليمي (sous-régional)، لذلك فقد سبق للمغرب أن اقترح تفعيل هذا الحوار من خلال: أولاً إرساء إجراءات للثقة بين الأطراف كأساس لأية شراكة، ثانياً تفعيل التشاور السياسي بهدف بناء منظور مشترك لمختلف قضايا واهتمامات الدول الأطراف في هذه المبادرة³، بالإضافة إلى ذلك تعتمد الدول العشر في اتخاذ قراراتها آلية التوافق في معالجة المشاكل ذات الأولوية خاصة فيما يتعلق بحرية السلع والأفراد وإدارة

¹ Paul BALTA, *Méditerranée: Défis et enjeux*, (Paris: L'Harmattan, 2000), p. 139.

² Rachid EL Houdaigui, "La politique étrangère de Mohammed VI ou la renaissance d'une puissance relationnelle", op.cit., p. 307.

³ Rachid El Houdaigui, "La perception Marocaine du dialogue 5+5", dans *Le 5+5 face aux défis du réveil Arabe*, (Paris: L'Harmattan, 2012), pp. 94-95.

الأزمات ودمقرطة الأنظمة السياسية ومحاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والحوار السياسي والثقافي¹.

تعززت مبادرة الحوار هاته في جانبها الأمني والعسكري بإطلاق مشروع 5+5 دفاع في 21 دجنبر 2004 والذي اعتبر بمثابة تعبير عن بلوغ منطقة غرب المتوسط عتبة استراتيجية تؤهلها للعب دور فاعل مركزي في المنظومة الاستراتيجية المتوسطية والعالمية، وهي بذلك ترفع من القيمة الجيوسياسية والجيواستراتيجية لدول غرب المتوسط².

رابعاً: الاتحاد من أجل المتوسط

يمكن اعتبار الاتحاد من أجل المتوسط آخر الصيغ التي تم الإعلان عنها ضمن مشروع الشراكة الأورو-متوسطية.

تم تأسيس مشروع الاتحاد من أجل المتوسط في قمة باريس في 31 يوليوز 2008 من أجل تجاوز العقبات التي حالت دون تحقيق أهداف مسلسل برشلونة. وقد تم التركيز في هذا المشروع على ست مشاريع كبرى مهيكلية³:

- محاربة التلوث في حوض البحر الأبيض المتوسط،
- الطرق البحرية والأرضية،
- الوقاية المدنية في حالة الكوارث الطبيعية،
- إنشاء جامعة أورو-متوسطية،
- التعاون في مجال الطاقة الشمسية،
- تأسيس برنامج للتنمية خاص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة.

غير أنه ومنذ تأسيس هذا الاتحاد إلى غاية 2012 لم يعرف حركة ملموسة، حتى أن اجتماعاته لم تكن تنعقد، كما أن الأحداث السياسية التي عرفتها بعض دول شمال إفريقيا مثل

¹ Rachid El Houdaigui, “La perception Marocaine du dialogue 5+5”, dans Le 5+5 face aux défis du réveil Arabe, (Paris: L’Harmattan, 2012), pp. 94-95.

² المرجع السابق، ص ص 95-96.

³ *Rapport stratégique du Maroc 2010-2013*, Centre d’Études et Recherches en Sciences Sociales, Rabat, (2014), p. 25.

مصر وتونس وليبيا أثرت بشكل كبير على تفعيل هذه الهيئة التي يترأسها حاليا المغربي فتح الله السجلماسي.

الفقرة الثانية: المغرب ضمن المركب الأمني لغرب المتوسط

لا ينفصل الأمن المتوسطي عن مجمل القضايا المتوسطية خاصة ما سبق وأن تناولناه في الفقرة السابقة حول الشراكة الأورو-متوسطية، بل إن قضية الأمن توجد في قلب هذا المشروع ومحركه الرئيسي، وقد ارتأينا إفراده بفقرة خاصة أولا لأهمية المعطى الأمني في العلاقات المتوسطية عموما وثانيا لتثعب وتعدد القضايا المرتبطة بالأمن المتوسطي، وثالثا لتنوع مفهومه ومقاربتة من فاعل دولي لآخر. لذلك فإننا من خلال هذه الفقرة سنحاول إثارة الأفكار الرئيسية للموضوع خاصة فيما يتعلق بالمنظور المغربي للأمن المتوسطي من جهة، وبالذور المغربي في المركب الأمني لغرب المتوسط من جهة أخرى.

أولا: الرؤية والمفهوم المغربيين للأمن المتوسطي

خلال تسعينات القرن الماضي كان تحليل قضية الأمن المتوسطي يعتمد على مقارنة تقليدية كلاسيكية تميز بين مفهومين أو مقاربتين: واحدة أوروبية وأخرى أمريكية.

تتجه المقاربة الأوروبية إلى الاعتماد على مفهوم الأمن الناعم (Soft Security) ويتم التعبير عنه من خلال السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية، وهما نظامان للأمن التعاوني يهدفان إلى تحقيق الأمن ومواجهة المخاطر والتحديات من خلال آلية تشاركية/تعاونية تعتمد على مفهوم شمولي يتضمن أبعادا عسكرية وغير عسكرية¹، وهو ذاته المفهوم المعبر عنه من خلال محاور إعلان برشلونة الثلاثة².

¹ Roberto Aliboni, "European Union security perceptions and policies towards the Mediterranean", In: *Mediterranean Security in the next millennium*, (Pennsylvania: Strategic Studies Institute, 1999), pp. 124-141.

² هذه المحاور كما سبق وأنشرنا تتضمن أولا تأسيس فضاء أورو متوسطي للاستقرار والأمن، وثانيا إنشاء منطقة للتبادل الحر، وثالثا التبادل الثقافي. غير أنه من الجدير بالذكر أن هناك ثلاث محركات نظرية لهذا التوجه الأوربي في فهم وتطبيق الأمن المتوسطي: المحرك الأول وهو اعتبار البحر الأبيض المتوسط بمثابة فضاء لا يمكن تدبير قضاياها وتحدياته إلا بما هو مشترك أي الاستناد إلى المفهوم التاريخي للمتوسط المعبر عنه باللغة اللاتينية Mare Nostrum أي "بحرنا". المحرك الثاني وهو كون المسائل الأمنية المتوسطية مرتبطة إلى حد بعيد بالتفاعلات والتدفقات الفوق-وطنية أكثر من العلاقات العسكرية والأمنية الصرفة ويتجلى ذلك من خلال تأثيرات وجود أقليات مسلمة مهاجرة في كل بلدان الاتحاد الأوربي

مفهوم الأمن الخشن (Hard Security) يمثل زاوية النظر الأمريكية للأمن المتوسطي المعتمد على القوة العسكرية والتحالفات وميزان القوة كميكنزمات موجهة في تدبير قضايا الأمن المتوسطي، ويُجَلِّي هذا التوجه حجم التواجد العسكري الأمريكي في المتوسط من خلال الأسطول السادس الأمريكي والقواعد العسكرية المنتشرة في كل من إيطاليا وتركيا واليونان وقبرص وإسبانيا¹.

إلا أن أحد الخصائص الرئيسية للفضاء المتوسطي أنه فضاء ديناميكي ومتحول، لذلك فقد عرف خلال العقد الأخير العديد من الأحداث والتحويلات التي غيرت بشكل مهم العديد من المفاهيم والأولويات وأثرت على مجمل المشاريع والقضايا المتوسطية، مثل أحداث "الربيع العربي" و بروز حركات إرهابية عابرة للحدود وتفاقم الجريمة المنظمة والتحديات المناخية

(المغاربة في فرنسا وإسبانيا، الأتراك في ألمانيا...) تربطها علاقات مكثفة ومتعددة الأبعاد والمستويات مع أصولها في الجنوب (حركة الأموال، تدفق المعلومات والاتصالات، التأثيرات الدينية...). المحرك الثالث وهو اعتبار المتوسط أحد أهم المجالات الحيوية التي يمكن للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي أن توظفه في سبيل الرقي بهذا الأخير إلى مصاف القوى العالمية المؤثرة. انظر:

Frédéric Charillon, Rémy Leveau, "La sécurité en Méditerranée", In : *Afrique du Nord- Moyen Orient : Espace et conflit*, (Paris: Les études de la documentation française, 2003), p. 26.

¹ لمزيد من التفاصيل حول قضايا الأمن المتوسطي واختلاف وجهة النظر الأوروبية والأمريكية يمكن الرجوع إلى المراجع التالية:

- Brahim Saidy, *Le Dialogue Méditerranéen de l'OTAN avec les pays du Maghreb: Les Limites d'une approche de projection de sécurité*, (Sarrebuck: Editions universitaires européennes, 2012).
- Miguel A. Acosta Sanchez, "Sécurité internationale dans le Détroit de Gibraltar: au-delà d'une séparation de fonctions (burden sharing) entre l'UE et l'OTAN", Dans : *les risques en Méditerranée-conséquences sur le trinôme: Union Européenne, Espagne, Maroc*, (Cadiz: Univesidad de càdiz, 2011).
- Azzouz Kerdoun, *La sécurité en Méditerranée*, (Paris: Publisud, 1995).
- Abdennour Benantar, Salim Chena et autres, *La sécurité en Méditerranée occidentale: face aux bouleversements au Maghreb et au Sahara*, (Paris: L'Harmattan, 2015).
- Ian O.LESER, *Mediterranean Security: New perspectives and implications for U.S policy*, (Santa Monica: Rand, 1999).
- Groupement d'Études et de Recherches sur la Méditerranée, "Quelle sécurité pour quelle Méditerranée", *L'Annuaire de la Méditerranée*, (Rabat: GERM, 2007).

وغيرها بالشكل الذي أصبحت معه المقاربات الكلاسيكية المذكورة سلفا قاصرة نسبيا عن التعاطي مع هذه الظواهر والأحداث.

من هذا المنطلق عمل المغرب على المستوى الرسمي على إحداث نوع من التكيف والملاءمة بين خيار الانفتاح والإصلاح الذي دشنه الملك محمد السادس منذ سنة 2000، وبين التحولات السالفة الذكر وعلى رأسها أحداث "الربيع العربي"¹ جاعلا من الإصلاحات السياسية التي تم الإعلان عنها في خطاب الملك يوم 09 مارس 2011 إطارا محفزا لإعادة توجيه الاهتمامات والانشغالات المغربية على المستويين الإقليمي والدولي. وهنا يبرز لنا المفهوم الخاص الذي تبناه المغرب للأمن المتوسطي بعد تحولات سنة 2011، فقد تم توظيف الاختلالات الجيوسياسية التي تعرفها منطقتي المغرب العربي والساحل والتهديدات الإرهابية والسباق نحو التسليح الذي أطلقته الجزائر منذ 2006 وحالة الجمود التي يعرفها اتحاد المغرب العربي التي تعمق من تبعيته الاقتصادية ومحدودية أدواره الجيوسياسية والجيواستراتيجية، من أجل الترويج لوجهة النظر والموقف المغربيين بخصوص قضية الصحراء. فالحرب في مالي والمخاوف من بلقنة المنطقة ومخاطر بروز دول فاشلة في المنطقة²، شكلت مرتكزات الخطاب والمفهوم المغربي للأمن في مجمل منطقة المتوسط والساحل.

تتأسس وجهة النظر المغربية في هذا السياق على مرتكزين رئيسيين: الأول شمولية الأبعاد الأمنية والثاني التأكيد على ما يمكن أن نسميه الارتباطات الطبيعية و"المنطقية" للأمن المتوسطي.

بالنسبة للمرتكز الأول يعتبر المغرب أن الأمن والاستقرار في المنطقة المتوسطية هو رهان مصيري لكافة الشركاء والفاعلين في المتوسط³، ومن ثم فإن معالجة القضايا الأمنية يجب أن يستند على اللجوء إلى مقارنة شمولية ذات أبعاد سوسيو-اقتصادية دون إهمال الجوانب

¹ Mehdi Taje, "Géopolitique du Maroc: vers l'émergence", Dans : *Le Maroc stratégique: ruptures et permanence d'un royaume*, (Paris: Descartes & Cie, 2013), p. 67.

² المرجع السابق، ص ص 68-69.

³ Saad HASSAR, "Assessing Morocco's Security Landscape", *Euro-Mediterranean Security: Moroccan and British Perspectives*, (London: Royal United Services Institute, 2010), p. 7.

الإنسانية والثقافية، وعلى جعل البعد التنموي أحد المداخل الرئيسية لمعالجة التهديدات الأمنية في المتوسط¹. بل وعبر المغرب غير ما مرة على أن اعتماد مقاربة جد أمنية في الشراكة الأورو-متوسطية هو أمر مبالغ فيه من قبل الأوربيين، وعلى أن الخيار الأمثل هو اعتماد سياسة أكثر توازنا واتباع نهج شامل من شأنه تسهيل التعاون والحوار عبر المتوسط. وحتى عندما يتحدث المغرب عن التهديدات التي تواجه أمن المتوسط فهو يصنفها في شقها السياسي والاقتصادي بالدرجة الأولى².

تعتمد الركيزة الثانية ضمن المنظور المغربي لأمن المتوسط على تحديد المجالات الحيوية المرتبطة استراتيجيا بالفضاء المتوسطي والتي تستند نظريا على فكرتين رئيسيتين: الأولى وهي أن انعدام الأمن في النظام العالمي الجديد هو نتيجة لما أصبح يسمى بعولمة التهديدات، والثانية مفادها أن أي استراتيجية أمنية لا يمكن أن تعمل بمعزل عن البيئة الإقليمية التي توجد وتتفاعل فيها كيفما كانت مزاياها الخاصة، لذلك فإن المغرب يعتبر أن أمن المنطقة المتوسطية رهين باستقرار منطقة الساحل والصحراء على وجه الخصوص³، والسبب في ذلك أن هذه المنطقة تتحول بسرعة إلى مصدر تهديد عالمي ومنصة للإرهاب والجريمة الدولية وتمثل أكبر تهديد للاستقرار ليس في المنطقة فحسب بل على امتداد المجال الحيوي الذي يمتد إلى أوروبا والمغرب العربي.

¹ Saad HASSAR, “Assessing Morocco’s Security Landscape”, *Euro-Mediterranean Security: Moroccan and British Perspectives*, (London: Royal United Services Institute, 2010), p 7.

² Gamal A G SOLTAN, “Southern Mediterranean Perceptions and Proposals for Mediterranean Security”, *Euromesco Brief 8*, (2004), pp 6-7.

³ المرجع نفسه.

ثانيا: الدور المغربي في المركب الأمني لغرب المتوسط

يبرز دور المغرب ومشاركته في المركب الأمني لغرب المتوسط من خلال آليتين:
الأولى هي مشاركته في السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، والثانية هي انخراطه في استراتيجية حلف شمال الأطلسي في البحر المتوسط فيما يسمى بالحوار المتوسطي¹.

أ: المشاركة المغربية في السياسة الأوروبية للأمن والدفاع

تعتبر السياسة الأوروبية للأمن والدفاع آلية مفتوحة بمعنى أن بإمكان الدول غير المنضوية تحت لواء الاتحاد الأوروبي المشاركة فيها، وهي تمثل الركيزة الثانية في سياسة الاتحاد الأوروبي قبل دخول اتفاقية لشبونة عام 2009 حيز التنفيذ. تمت بلورتها في اجتماع المجلس الأوروبي عام 1999 بكونها الألمانية وهدفها تمكين الاتحاد الأوروبي من تطوير قدراته العسكرية والمدنية في إدارة الأزمات ومنع نشوب الصراعات².

لقد نزع المغرب دائما نحو جعل المشاركة في إدارة وحل الأزمات الدولية إحدى مقومات سياسته الخارجية. ففي العام 1995 تبنى المغرب عددا من المبادرات المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين من خلال التنسيق والتعاون مع المؤسسات الأوروبية، كاقتراحه وضع ميكانزمات وآليات للتعاون بين الدول الأوروبية والدول المتوسطية الأخرى لحفظ السلم والأمن في المتوسط³. وقد توج ذلك بقبول المغرب عام 2004 دعوة الاتحاد الأوروبي للمساهمة في العملية العسكرية ALTHEA في البوسنة والهرسك والتي عوضت عمليات الناتو SFOR في هذه الدولة البلقانية.

إن استقراء الاتفاقية المتعلقة بمشاركة المغرب في عملية ALTHEA تجعلنا نقف على الموقع المتقدم الذي تبوأه المغرب في هذه العملية، فالاتفاقية تمنح للمغرب صفة المشاركة بعضوية كاملة بمعنى تمتعه بكامل الحقوق والواجبات الممنوحة لكل الأعضاء، كما أن أعضاء

¹ Miguel A. Acosta Sanchez, “La participation du Maroc dans la Politique européenne de sécurité et de défense”, Dans : *Les dimensions internationales du détroit de Gibraltar*, (Madrid: Dykinson, 2006), p. 59.

² المرجع السابق، ص ص. 59-60.

³ المرجع نفسه، ص 63.

البعثة المغربية يخضعون بشكل مطلق لسلطة وقضاء الدولة المغربية مباشرة¹. وعموما فقد اعتُبرت مشاركة المغرب في السياسة الأوروبية للأمن والدفاع خطوة مهمة في إطار الشراكة الأورو-متوسطية في شقها المتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، وإلى جانب ذلك فهي تعتبر أول مشاركة لدولة من المغرب العربي وإشارة مهمة إلى كون المغرب يعتبر شريكا أساسيا من أجل حفظ الأمن والاستقرار في المتوسط، يضاف إلى ذلك أن الموقع الجيوستراتيجي للمغرب جعله يتحول إلى حليف مفضل بالنسبة للاتحاد الأوروبي في إطار ترتيبات الأمن الإقليمي والدفاع عن القيم المشتركة بين ضفتي المتوسط².

ب: المغرب والحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي

انخرط المغرب في الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي منذ إنطلاقه سنة 1994 من خلال المشاركة في الأنشطة السياسية والتعاون الميداني والعملي³. أولى هذه المشاركات تمثلت في نشر المغرب 1300 من قواته في البوسنة والهرسك ضمن قوات IFOR سنة 1995⁴.

¹ المرجع نفسه، ص 65.

² المرجع نفسه، ص ص 67-68.

³ الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي هو آلية للتعاون والتشاور أطلقها حلف شمال الأطلسي سنة 1994 وتجمع سبع دول متوسطية هي المغرب وتونس والجزائر ومصر والأردن وموريتانيا وإسرائيل. أساس هذا الحوار هو إيجاد رابط استراتيجي بين أمن واستقرار أوروبا وأمن المتوسط وذلك في انسجاما مع العقيدة الاستراتيجية الجديدة للحلف لمرحلة ما بعد الحرب الباردة الهادفة إلى تغيير الصورة النمطية عن الحلف من خلال الانفتاح على الدول غير الأعضاء وتأسيس منظومة علاقات متكاملة سياسيا وعسكريا. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى المرجع التالي:

Brahim SAIDY, *Le Dialogue Méditerranéen de l'OTAN avec les pays du Maghreb: Les Limites d'une approche de projection de sécurité*, (Sarrebruck: Editions universitaires européennes, 2012).

⁴ لمزيد من التفاصيل والمعطيات حول مشاركة القوات المسلحة الملكية في قوات حفظ السلام في البوسنة والهرسك يمكن الرجوع إلى المرجع التالي:

Mohamed Lahbib Berrada, "Une évaluation de la participation des forces armées royale dans les opérations de maintien de la paix dans les Balkans", In : *Shaping a new security agenda for future regional co-operation in the Mediterranean region*, Nato Defense College Seminar Report Series, N° 14, (2002).

وناهيك عن الرهانات الذاتية لعلاقة المغرب مع حلف شمال الأطلسي التي سبق وأن عبر عنها في اجتماع حلف الناتو في الرباط يومي 6 و7 أبريل 2006 والمتمثلة في ضرورة احترام الوحدة الترابية للدول الأعضاء في الحوار المتوسطي¹، فإن هدف المغرب من هذا المستوى من المشاركة إيجاد موطئ قدم ضمن دينامية تدبير الأمن المتوسطي ومواجهة التهديدات معتبرا أن الأمن والاستقرار في المتوسط يظل أحد الأهداف الاستراتيجية الكبرى التي يتم مواجهتها من خلال التدبير المشترك².

الفرع الثاني: مظاهر المحدودية والفسل في مشروع الشراكة الأورو-متوسطية

إذا كان غرب المتوسط يمثل مركز ثقل استراتيجي للمغرب كما تطرقنا لذلك في الفرع الأول من خلال تركيز العلاقات المتوسطية للمغرب عبر مشروع الشراكة الأورو-متوسطية، والذي وإن كان يمثل إطارا متقدما للتعاون والتنسيق والشراكة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية في المتوسط، فإن مجموعة من مظاهر الفسل تعتريه. وهو ما سنحاول رصده في هذا الفرع من خلال تحليل للعلاقات الجيوسياسية المتوسطية (الفقرة الأولى) وكذلك محاولة تقييم النتائج السياسية والاقتصادية والأمنية لمشروع الشراكة الأورو-متوسطية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مظاهر الفسل من خلال طبيعة العلاقات الجيوسياسية المتوسطية

تمثل العلاقة بين أوروبا وال الضفة الجنوبية للمتوسط إطارا ملائما لتقييم الشراكة الأورو-متوسطية وذلك لأن هذا المشروع الذي تأسس بموجب توافقات مسلسل برشلونة بشرّ بشراكة حقيقية في المتوسط، إلا أن "Jean Robert Henry" يشير إلى أن الشعور بالركود وعدم

¹ Brahim Saidy, *Le Dialogue Méditerranéen de l'OTAN avec les pays du Maghreb: Les Limites d'une approche de projection de sécurité*, op.cit., p. 211.

² Abdelhak El Kadiri, *Sécurité et Défense en Méditerranée: l'approche du Maroc*, exposé présenté le 26 Novembre 1996 au siège de l'UEO, Document N° 1543 de l'UEO, annexe III, Paris 1996, cité par Brahim SAIDY, *Le Dialogue Méditerranéen de l'OTAN avec les pays du Maghreb: Les Limites d'une approche de projection de sécurité*, op.cit., p. 210.

الفعالية والضعف باتت الخصائص الرئيسية لهذا المسلسل حتى من أطرافه الرسميين والمعنيين المباشرين¹.

ويضيف نفس الكاتب إلى أن عناصر المحدودية في مشروع الشراكة الأورو-متوسطية تكمن في طبيعة العلاقة بين أوروبا ودول الضفة الجنوبية للمتوسط خاصة بعد إقرار اتفاقية ماستريخت حيث بات الارتباط بين المشروع الأوربي والشركاء في الجنوب متناقضا من الناحية البنوية، إذ خضع الجنوب لمسلسل إقصاء/إدماج من قبل الشمال. فالاتحاد الأوربي في بحث مستمر عن ترسيخ نفوذه الاقتصادي والثقافي من خلال إنشاء منطقة أورو-متوسطية ممتدة جغرافيا تتحول معها إلى سوق أوربية ذات امتيازات خاصة، وذلك عبر آلية التبادل الحر الذي يضمن أكبر قدر من الاعتماد الاقتصادي تجاه الاتحاد الأوربي.

في المقابل فإن تقديم الاتحاد الأوربي نفسه كفضاء إنساني وليس اقتصادي فقط، يؤسس لمفاهيم أخرى مؤثرة ومحددة في مشروع الشراكة مثل مفهوم الحدود ومفهوم الغيرية... فتوسيع المشروع الأوربي حسب "Jean Robert Henry" طبقا للمعايير السياسية والأمنية والهوياتية ينتج مفعولا يحيل إلى الانغلاق وإقامة حدود ثقافية واجتماعية وإنسانية في مواجهة العالم الإسلامي-المتوسطي بالدرجة الأولى. إن المنطق الجغرافي الأوربي الصرف يستند إلى توظيف المعايير الثقافية والدينية والإثنية وترسيخ فكرة "نحن" و"هم"².

فالواضح إذن أن هذا المستوى في العلاقات الأورو-متوسطية له نصيب معتبر في مظاهر الفشل في هذا المشروع وهو الوضع الذي سعى الاتحاد الأوربي إلى تجاوزه من خلال إطلاق سياسة الجوار سنة 2003 بهدف تطوير العلاقة مع بلدان الضفة الجنوبية. وقد اعتبر ذلك كخطوة استباقية لمشروع التوسيع لسنة 2004 الذي أدمج 10 دول من أوروبا الشرقية. هذه السياسة الجديدة وإن كان الاتحاد الأوربي قد حاول من خلالها تبديد مخاوف دول الجنوب من إمكانية تعرضها للتهميش في مشاريع الشراكة الأورو-متوسطية لصالح الدول المنضوية حديثا، إلا أن الخلل "العلائقي" تجلى هذه المرة في توحيد شروط الاستفادة من برامج التعاون

¹ Jean-Robert Henry, "La Méditerranée occidentale en quête d'un « destin commun »", *L'Année du Maghreb*, I | 2004, consulté le 07 février 2018, URL: <https://bit.ly/2T4aJcD>.

² المرجع نفسه.

الأوروبي، حيث تجاهلت السياسة الأوروبية المشتركة الخصوصيات الإقليمية والوطنية وألغت مسلسل التراكم والتعاون الذي تحقق وترسخ تاريخيا مع دول الجنوب¹.

ومن الجدير بالذكر أن أزمة العلاقة في الفضاء المتوسطي تتبع كذلك من رؤية دول الجنوب للشراكة الأورو-متوسطية التي لا ترى في هذه الأخيرة إطارا وآلية لخلق فضاء مشترك، وإنما وسيلة لترسيخ العلاقات الثنائية بالاتحاد الأوروبي مما لا يسمح بتوحيد الرؤى والتوجهات والمحفزات التي تظل مرتبطة فقط بالوضع الذي يمنح لها. كما أن كل دولة من دول الجنوب تطالب بمعاملة وبشروط تفضيلية في إطار العلاقة مع الاتحاد الأوروبي استنادا إما لطبيعة التراكم التاريخي للعلاقات كما هو الحال بالنسبة لدول المغرب العربي أو استنادا لتقلها الاستراتيجي كما تطالب بذلك مصر على سبيل المثال².

الفقرة الثانية: مظاهر الفشل والمحدودية في الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية

من المعلوم أن مسلسل برشلونة ارتكز على ثلاث محاور كبرى شملت المجالات الاقتصادية والسياسية الأمنية والإنسانية الثقافية، إلا أن هذا المسلسل واجهته صعوبات لم يتحقق معها هدفه الرئيسي المتمثل في خلق فضاء جغرافي للرفاهية والأمن المشتركين.

أولا: على المستوى الاقتصادي

تختزل معيقات إنشاء منطقة للتبادل الحر معفية من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص مجمل مظاهر القصور الاقتصادية في مشروع الشراكة الأورو-متوسطية. ويُرجع "Bichara Khader" سبب ذلك إلى أن صيغة التبادل الحر الأورو-متوسطية لا تأخذ بعين الاعتبار التفاوت القائم بين الشركاء بسبب غياب خاصية القدرة على التبادلية أو بصيغة أخرى المعاملة بالمثل. ومن ثم تبرز العديد من الصعوبات الاقتصادية لدى الدول ذات الموقع التفاوضي الضعيف في مشروع الشراكة هذا، ومن مثل هذه الصعوبات أو المشاكل: اختفاء

¹ Jean-François Daguzan, "Les vingt ans de la Déclaration de Barcelone: reconstruire sur un champ de ruines", *Géoéconomie*, N° 77, (2015), p. 116.

² Hassane Zouiri, *Le partenariat euro-méditerranéen: contribution au développement du Maghreb: le cas du Maroc*, (Paris: L'Harmattan, 2010), pp. 119.

الشركات الصغرى والمتوسطة، تفاقم معدلات البطالة، انخفاض الأجور، ارتفاع معدل العجز التجاري وغيرها¹.

ويسوّق الاتحاد الأوروبي لنموذج اقتصادي مختلف عن الرأسمالية الأمريكية، حيث يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الإنسانية والاجتماعية. إلا أنه عندما يتعلق الأمر بدول جنوب المتوسط فإنه لا يمكن الحديث عن أي نوع من الاختلاف بين النموذج الأوروبي والنموذج الأمريكي. فالشروط المفروضة من قبل المؤسسات المالية الدولية لا تميز بين دول الشراكة الأورو-متوسطية أو غيرها: برامج التقويم الهيكلي، الحد من تدخل الدولة، الخصوصية، توجيه النشاط الاقتصادي نحو التصدير، التضخم وغيرها... وحتى وإن كان لهذه البرامج بعض المنافع على المستوى الماكرو-اقتصادي فإن نتائجها الاجتماعية غالباً ما تكون كارثية².

ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي أولى أهمية قصوى للجانب التجاري في كل مشاريع الشراكة مع دول الجنوب، وتجلّى ذلك بالأساس من خلال الصادرات الصناعية والحفاظ على نموذج التبادل التقليدي مع دول المغرب العربي على وجه الخصوص. وهذا النوع والمستوى من المعاملات أدى إلى عدم التوازن على مستوى المبادلات التجارية وكان له تأثير بالغ على ومباشر على عجز الميزان التجاري خاصة بالنسبة للمغرب وتونس³.

وتتكرس الصفة الانتقائية لاتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية من خلال عدم شمولية القطاعات الاقتصادية المعنية مثل الفلاحة والنسيج والخدمات، وهي قطاعات حساسة ومهمة بنسبة لبعض دول الجنوب مثل تونس والمغرب. فبالنسبة لهذا الأخير ظل الارتباط مع أوربا

¹ Bichara Khader et autres, *Le partenariat euro-méditerranéen vu du Sud*, (Paris: L'Harmattan, 2001), pp. 5-6.

² المرجع نفسه.

³ تظهر حركة الصادرات والواردات بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي على وجه الخصوص، أن المواد نصف المصنعة تمثل 3/4 من مجموع الواردات، وهذا يدل على المكانة المتواضعة والمتأخرة التي تحتلها هذه الدول في مجال تخصصها الدولي، لأنه إذا كانت هذه الدول تقوم بدورها بتصدير المواد نصف المصنعة فإن الأمر يتعلق بقطاع النسيج حيث يظل هامش الربح متدنياً ومعتمداً على تقنيات غير ذات جودة عالية. انظر:

Hassane Zouiri, *Le partenariat euro-méditerranéen: contribution au développement du Maghreb: le cas du Maroc*, (Paris: L'Harmattan, 2010), pp. 101-102.

على مستوى قطاع النسيج مؤطرا إلى غاية سنة 2005 بالاتفاقيات متعددة الألياف¹، التي تتضمن قواعد تقليدية تروم حماية الدول المستوردة ذات التنافسية الضعيفة في قطاع النسيج مثل الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المصدرة ذات الأجور المنخفضة. بل إن الاتحاد الأوروبي فرض على المغرب بنودا للتحديد الذاتي يقبل بموجبها تقييد صادراته على أساس سلسلة من الترتيبات غير الرسمية وغير المعلنة².

نفس الأمر ينطبق على القطاع الفلاحي حيث إن كل اتفاقيات الشراكة التي تم إبرامها تميز بين المنتجات الصناعية والمنتجات الفلاحية. هاته الأخيرة لم تسجل المعاملات بخصوصها أي تطور كما وكيفا بفعل تطبيق ما يسمى بإجراءات التقييد الكمية³.

بالنسبة للمغرب فقد كان يقبل كل التقييدات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على صادراته لأنه لم يكن لديه خيار من ناحية، ولأن معاملاته الاقتصادية مع مناطق أو تجمعات إقليمية أو دولية أخرى لا ترقى إلى حجم تلك المسجلة مع الاتحاد من ناحية أخرى، وبذلك لم يكن المغرب في وضع يسمح له بفرض شروطه⁴.

¹ هي اتفاقيات دولية في مجال المنسوجات والألبسة كانت مستثناة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT). كان يتم إبرام هذه الاتفاقيات بين الدول المتطورة وبين الدول في طريق النمو منخفضة الأجور من أجل خلق نظام ذاتي التحديد لحصص تصدير المنسوجات والألبسة. انتهى العمل بها سنة 2005.

² Zouiri, op.cit., pp 104,108.

³ المرجع نفسه.

في نفس السياق، يمكن الرجوع إلى:

Daguzan, op.cit., pp. 112-113.

كما يمكن الرجوع إلى:

خير الدين شمامة، العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21، (الجزائر: دار قرطبة، 2009).

⁴ Michaels Willis, Nizar Messari, “Analyzing Moroccan foreign policy and relations with Europe”, In: *Analyzing Middle East Foreign Policy and the relationship with Europe*, (New York: Routledge, 2005), p. 52.

ثانياً: على المستوى السياسي/الأمني

تعتبر الآلية السياسية إحدى ركائز مشروع الشراكة الأورو-متوسطية، بل يعتبر الأستاذ "عزيز حسبي" الحوار السياسي شرطاً لإنجاح أركان الشراكة الأخرى (الاقتصادية/الاجتماعية والثقافية/الإنسانية)¹.

ولم تسلم هذه الآلية من بعض مظاهر عدم الفعالية ويحددها نفس الكاتب أولاً في تعويم تعريفه وتحديده، حيث يظل مفهوم الحوار السياسي غير واضح وغير دقيق، كما أن المجالات المعنية بهذا الحوار² الرامية بحسب إعلان برشلونة إلى خلق فضاء مشترك للأمن والاستقرار فضفاضة تمزج بين العناصر البين-دولتية (Inter étatism) والعناصر العبر-وطنية ناهيك عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال تدويل بعض القضايا الوطنية³. ثانياً في آليات تفعيله وعلى رأسها الميثاق الأورو-متوسطي للأمن والاستقرار⁴ الذي لم ير النور أبداً⁵.

بالإضافة إلى الحوار السياسي تعتبر الديمقراطية قيمة وممارسة إحدى الأسس المركزية التي انبنى عليها مشروع الشراكة الأورو-متوسطية⁶. إلا أن الأستاذة "جميلة حفيضي ستار" تقدم قراءة مغايرة تعتبر من خلالها أن الاتحاد الأوروبي يُخضع إلى حد بعيد "الشرط

¹ Aziz Hasbi, "Le dialogue politique euro-méditerranéen", *Annuaire de la Méditerranée: Le Partenariat Euro-Méditerranéen: quelle actualité ?*, (2005), p 148.

² بحسب إعلان برشلونة، يعنى الحوار السياسي بقضايا: تعزيز دولة القانون، الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان، التعددية، التسامح، محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات، تحقيق الأمن الإقليمي المشترك، الحد من أسلحة الدمار الشامل وغيرها.

³ Hasbi, op.cit., pp148-149.

⁴ في نونبر من سنة 2000 تم عقد المؤتمر الأورو متوسطي الرابع بمدينة مارسيليا حيث خلصت الدول المشاركة إلى محدودية النتائج السياسية والأمنية لمشروع الشراكة، وتم الاتفاق على ميثاق أورو متوسطي للأمن والاستقرار، وقد اعتبرت هذه الخطوة اعترافاً من قبل كل الدول بمحدودية الحوار السياسي وبطابعه العشوائي. انظر: المرجع السابق، ص 153.

⁵ Khader, op.cit., p 9.

⁶ ابتداء من سنة 1992، بدأ الاتحاد الأوروبي في إدراج ما يسمى بـ "الشرط الديمقراطي" في كل اتفاقيات الشراكة التي يعقدها. في أبريل 1995 أصدر الاتحاد الأوروبي قراراً يعتبر فيه تعزيز الديمقراطية ركيزة أساسية في السياسة الأوروبية المشتركة، كما أن الدستور الأوروبي يشير في الفقرة I-56 على أن الاتحاد الأوروبي يقيم علاقات متميزة مع دول الجوار مبنية على قيم الاتحاد وهدفها خلق فضاء للرفاهية ولحسن الجوار. لمزيد من التفاصيل انظر:

Jamila Houfaïdi Settari, "Le processus de démocratisation, entre partenariat et hégémonie", *Annuaire de la Méditerranée: Le Partenariat Euro-Méditerranéen: quelle actualité ?*, (2005).

الديمقراطي " إلى ما سمتة لعبة المصالح، حيث إن التحديدات على الممارسة الديمقراطية يمكن أن تُفعل كلما تعلق الأمر بالقضايا الأمنية والحفاظ على النظام العام والاستقرار السياسي. فأمم أية تهديدات حقيقية أو محتملة يمكن لمواقف الاتحاد أن تتحول ولتقديراته أن تتغير، وتدل على ذلك بمواقف الدول الغربية عموما والاتحاد خصوصا من الدول العربية ذات الأنظمة الشمولية، والمقاربة النفعية التي كانت تُعتمد في التعاطي مع هذه الدول. وبناء عليه فإن الديمقراطية في الشراكة الأورو-متوسطية تفرض نفسها كرهان مركزي في علاقات شمال-جنوب سواء كآلية من آليات التعاون والتنمية أو كمظهر من مظاهر تكريس سياسات الهيمنة والقوة، وهي بذلك تلتقي إلى حد بعيد مع المشاريع الأمريكية في المنطقة¹.

وما يقال في هذا السياق على مسألة الديمقراطية، ينطبق على ملفي حقوق الإنسان والإرهاب².

وبالإضافة إلى ما سبق يسجل الفضاء المتوسطي استمرار واستفحال العديد من النزاعات السياسية والعسكرية وعلى رأسها الصراع العربي/الإسرائيلي الذي يعتبره "Alvaro Vasconcelos" السبب الرئيسي لفشل المشروع السياسي/الأمني للشراكة الأورو-متوسطية. وعلى مستوى شمال إفريقيا والمغرب العربي يظل النزاع بين المغرب والجزائر وإسبانيا كذلك حول الصحراء أحد مظاهر فشل مشروع الشراكة الأورو-متوسطية³.

¹ المرجع السابق، ص ص 174-176.

² انظر:

Ali Mourad, "Les transformations des relations euro-méditerranéennes après le cinquième élargissement de l'UE: Portée et limites des cadres de voisinage euro-méditerranéens", (Thèse de Doctorat en Sciences Politiques, Administratives et Economiques, Université de Rennes I, Rennes, 2014), pp 53-54

³ Alvaro Vasconcelos, "Barcelone 2005: la question démocratique entre en scène", *Annuaire de la Méditerranée 2006*, (2006), p. 22. Cité par: Mourad, op.cit., p. 52.

المطلب الثاني: تأثير التحولات الجيوسياسية الجديدة على الهوية المتوسطية للمغرب

من الواضح أن الأحداث والتحولات الكبرى التي عرفها الفضاء المتوسطي خلال العقدين الأخيرين غيرت بشكل ملحوظ جيوسياسية الفضاء المتوسطي، وذلك نتيجة أولا للدينامية الداخلية لدول هذا الفضاء وثانيا للتحولات البنوية على المستويين الإقليمي والدولي ناهيك عن الأزمة الداخلية للاتحاد الأوروبي وانشغال هذا الأخير وانغماسه -حسب تعبير "Richard Youngs"- في النقاشات المؤسسية الصغيرة على حساب القضايا الجيوسياسية والجيوسراتيجية العميقة¹. فعلى عكس حقبة التسعينات، لم يعد الاتحاد الأوروبي الفاعل الرئيسي الأوحد وبدا أن دوره وسياساته وتأثيره بات يخضع لميزان وعلاقات القوة الجديدة في المتوسط التي تتدخل فيها قوى دولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بالإضافة إلى قوى إقليمية أخرى مثل الصين وتركيا وإيران وقطر والمملكة العربية السعودية وإسرائيل. والمغرب انطلقا من انتمائه للفضاء المتوسطي ولمشاركته في الكثير من جوانب ومجالات الشراكة الأوروبية-متوسطية وعلاقته بالاتحاد الأوروبي ليس بمعزل -ولا يمكن أن يكون كذلك- عن هذه التحولات العميقة، خاصة وأنا بصدد الحديث عن هوية جيوسياسية مترسخة في السلوك وفي التوجهات والخيارات الخارجية للدولة المغربية.

وهذا المطلب يحاول من جهة أن يرصد المشهد الجيوسياسي المتوسطي (الفرع الأول) ومن جهة أخرى يحلل الإجابة المغربية في إطار التعاطي والتفاعل مع هذه المتغيرات (الفرع الثاني)

الفرع الأول: المعطى الجيوسياسي الجديد في المتوسط من خلال سلوك القوى الدولية والإقليمية

تكمن أهمية هذا الفرع انطلاقا من الصفات والخصائص الجيوسياسية والجيوسراتيجية للمجال المتوسطي. إذ يصعب تصور المتوسط بعيدا عن التأثيرات

¹ Richard Youngs, "20 Years of the Euro-Mediterranean Partnership", Carnegie Europe Site, Accessed 25 January 2018, URL: <https://bit.ly/2BCnfZX>.

والتفاعلات المتبادلة على الرقعة الدولية، كما أنه لا يمكن الحديث عن العلاقات الدولية دون الأخذ بعين الاعتبار مختلف المعطيات والأحداث والمتغيرات في المتوسط.

وعليه، فإن تحليل جيوسياسية المتوسط وفق التحولات المعاصرة يتطلب من ناحية استدعاء دور الفاعلين والقوى الرئيسية المعنية بالمصالح وتوازن القوى في هذا الفضاء (الفقرة الأولى)، ومن ناحية أخرى تفكيك المشهد الجيوسياسي العام (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الفاعلون الرئيسيون في الفضاء المتوسطي

يمكن تقسيم الفاعلين الرئيسيين في المتوسط إلى نوعين: القوى الدولية الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ثم القوى الإقليمية أو القوى الصاعدة وهي الصين والهند وتركيا وإيران والمملكة العربية السعودية وقطر، إلا أننا سنركز على دور كل من الصين وتركيا، على اعتبار أنهما معنيان بشكل كبير بالفضاء المتوسطي من جهة وأن المجال لا يتسع للتفصيل في السياسات المتوسطة لكل الدول من جهة أخرى.

أولاً: دور الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية فاعلاً اقتصادياً ودبلوماسياً وأمنياً في المتوسط منذ أزيد من 200 سنة، كما أن المجال المتوسطي يعتبر من أول المناطق التي اهتمت الولايات المتحدة بالتدخل في قضاياها¹.

تزايد دور الولايات المتحدة في البحر المتوسط منذ الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وعملية إعادة تشكيل النظام العالمي التي نتجت عنها والتي طالت بشكل أساسي توجهات السياسة الخارجية والأمنية للولايات المتحدة. والواقع أن التدخل الأمريكي السياسي والدبلوماسي والعسكري في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب أوروبا والبلقان كرّس الرؤية الأمريكية للمتوسط باعتباره "حوضاً أمريكياً". وقد مهدت أحداث 11 سبتمبر 2001 لإعادة تعريف المصالح الأمريكية في المتوسط، إذ إنه وقبل هذا التاريخ كانت الرؤية الأمريكية

¹ Ian O. Lesser, "The United States and the future Mediterranean Security: Reflections from GMF's Mediterranean Strategy Group", The German Marshall Fund of the United States, URL: www.gmfus.org/file/5291/download, (Accessed 24 February 2018)

للمتوسط مرتبطة بأمن أوروبا والشرق الأوسط بالإضافة إلى ربط المتوسط بالمصالح الأمريكية في مجالات جيوسياسية أخرى مثل البحر الأدرياتيكي وبحر إيجه والبحر الأسود والخليج¹. لذلك يشير "Ian O. Lesser" في هذا السياق إلى أن الولايات المتحدة نادرا ما كانت تتعاطى مع المتوسط باعتباره وحدة جيوسياسية مستقلة².

وتستند الاستراتيجية الأمريكية في المتوسط على ثلاث موجّهات رئيسية³:

العنصر الموجه الأول وهو كون المتوسط جبهة متقدمة للالتزامات العسكرية الأمريكية في المنطقة ويتجلى هذا الأمر من خلال: أولا القوات الأمريكية البحرية في أوروبا وإفريقيا (الأسطول السادس) الذي يعتبر أهم وأكبر حضور عسكري في المتوسط، ثانيا هذا الأسطول هو الوحدة العسكرية الأمريكية التي لها مهام وتفويض خاص بالمجال المتوسطي (Mediterranean Mandate)، ثالثا يتصف الوجود العسكري في المتوسط بالدوام، حيث يتم الحفاظ عليه لمزاياه الاستراتيجية في إدارة الأزمات والتدخلات.

العنصر الموجه الثاني يتمثل في كون البحر الأبيض المتوسط يختزل مراكز الثقل الاستراتيجية للحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة المنضوين تحت لواء حلف شمال الأطلسي، وهذه المراكز هي البحر الأدرياتيكي وبحر إيجه⁴.

العنصر الموجه الثالث يبرز من خلال الدور والمصالح الحيوية التي تمثلها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في السياسة الأمريكية. فهذا المجال يمتد من غرب المتوسط إلى

¹ Sally Khalifa Isaac, and Haidi Esmat Kares, "American Discourses and Practices in the Mediterranean Since 2001: A comparative Analysis with the EU", In *The Mediterranean Reset: Geopolitics in New Age*, (Chichester: Global Policy 2017), p. 14.

² Ian O. Lesser, "The United States and the future Mediterranean Security: Reflections from GMF's Mediterranean Strategy Group", op.cit., p. 5.

³ Isaac and Kares, op.cit., p. 15.

⁴ فيما يتعلق بالبحر الأدرياتيكي ومنذ 2001، أصبح هذا المجال حيويا بالنسبة للولايات المتحدة في إطار حربها على "الإرهاب" لأن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تفترض وجود مجال آخر للمرور والتعاون، وتحقيقا لهذه الهدف تم تأسيس سنة 2002 الميثاق الأدرياتيكي برعاية أمريكية ضم كلا من ألبانيا، كرواتيا ومقدونيا وتم توسيعه سنة 2008 ليشمل كوسوفو، مونتنگرو والبوسنة والهرسك. وبالنسبة لبحر إيجه فإن أهميته تستند إلى الارتباطات الاستراتيجية للولايات المتحدة مع كل من تركيا واليونان وقبرص. لمزيد من التفاصيل انظر: المرجع السابق، ص ص. 16-17.

شرقه ويضم حلفاء ويتخزل علاقات استراتيجية للولايات المتحدة. ففي شرق المتوسط تظل إسرائيل الحليف الأكثر أهمية كونها تمثل حجر الأساس في مواجهة ما تسميه الولايات المتحدة "إرهاب" الجماعات المسلحة مثل حماس وحزب الله وكذلك إيران. أما بالنسبة لشمال إفريقيا وباقي دول الشرق الأوسط، فبالإضافة إلى الدور الذي تلعبه أنظمة هذه الدول خاصة على مستوى ترجمة السياسات والرؤية الأمريكيتين، فإن أمريكا لا تزال تعتبرها مصدرا لعدم الاستقرار وللتحديات التي تطال المصالح الأمريكية¹.

لم يحظ المجال المتوسطي في الفكر الاستراتيجي الروسي بأي تعريف أو تصور مستقل، فالوثائق الرسمية الروسية منذ تولي فلاديمير بوتين رئاسة روسيا الفدرالية تشير إلى المتوسط من خلال عبارة MENA أي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا². إلا أنه من الجدير بالذكر، أن المجال المتوسطي يظل حاضرا في الوعي الاستراتيجي الروسي وذا حمولة تاريخية قوية³.

بداية الاهتمام الروسي بجيوسياسية الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تصاعدت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والحرب على العراق والثورات السياسية التي عرفتها بعض دول الاتحاد السوفياتي سابقا مثل جورجيا، أوكرانيا وقيرغيزستان وهي أحداث اعتبرتها روسيا بمثابة أجنحة غربية لتغيير المعطيات الجيوسياسية في أوراسيا⁴، وأخذا بعين الاعتبار الصعوبات الاقتصادية والعسكرية التي تواجه روسيا، فإن هذه الأخيرة لا تستطيع تبني سياسة

¹ المرجع السابق، ص 18.

² Nicolas de Pedro, "How does Russia conceive of the Mediterranean space in its official discourse narratives? A critical discourse analysis", In *The Mediterranean Reset: Geopolitics in New Age*, (Chichester: Global Policy 2017), p. 49.

³ منذ سقوط القسطنطينية سنة 1453، ظلت موسكو تدعي الخلافة الروحية للإمبراطورية البيزنطية وأحقيتها في حماية المجتمعات المسيحية في الشرق وهو ما يفسر حروب الغزو ضد الإمبراطورية العثمانية وتأكيد السيادة الروسية على الأماكن المقدسة في فلسطين. وهذه الرؤية لا تزال ذا تأثير معتبر في الوعي الجماعي الروسي خاصة فيما يتعلق بالارتباط الديني مع مسيحيي مصر والعراق وسوريا وإلى حد ما لبنان. المرجع:

Philippe Migault, "La Russie, puissance méditerranéenne ?", Dans : *La Géopolitique du Printemps arabe*, Papier présentée au 6^{ème} Séminaire IHEDN, Bruxelles, Juillet 2014. p. 20.

⁴ Pedro, op.cit., p. 51.

عدوانية في المتوسط لاعتبارات استراتيجية واضحة¹، لذلك فهي تسعى إلى خلق فضاء للتأثير في المتوسط وإعادة بناء تحالفاتها مع دول الجنوب. فبعد سقوط نظام القذافي في ليبيا بدأت في البحث عن سبل تعزيز مصالحها في المنطقة، وقد وفر التدخل العسكري في سوريا هذه الفرصة²، حيث تمثل في الوقت الحالي الإطار الذي يوجه محاولات روسيا التأثير في جيوسياسية المتوسط من خلال ضمان حضور عسكري دائم في المنطقة.

ثانياً: دور القوى الصاعدة الأخرى الصين وتركيا نموذجاً

نقصد بالقوى الصاعدة الدول المعنية بالتأثير في المشهد الجيوسياسي المتوسطي أو ذات المصالح المباشرة في هذا المجال وسنناقش دور كل من الصين وتركيا، فالأولى دولة من خارج المجال الجغرافي المتوسطي والثانية دولة متوسطة ذات طموحات استراتيجية متصاعدة في المتوسط.

على الرغم من أن الصين ليس لها مفهوم استراتيجي واضح للمتوسط إلا أنه يمثل بالنسبة إليها مجالاً جذاباً على المستوى الاقتصادي مستثمرة في ذلك قوتها الاقتصادية المتنامية³، أما على المستوى الاستراتيجي فإن اهتمامها ينصب على منطقة شرق المتوسط

¹ يلخص I O. Lesser هذه الاعتبارات أولاً في الحاجز الجغرافي الذي يمثله مضيق البوسفور والدردينيل الذي تتحكم في ضفتيه تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي، ذلك أن الاستراتيجية البحرية الروسية تركز بشكل مهم على النشاط الاقتصادي والتجاري لميناء نوفوروسيسك الحيوي على البحر الأسود، غير أن أهمية هذا الميناء تتراجع استناداً إلى شروط الملاحة التي تفرضها تركيا عبر مضيق البوسفور والتي تفرض عدم تجاوز حمولة الحاويات التجارية العابرة لهذا المضيق وزن 100000 طن وهو ما يحرم روسيا من تحريك حاوياتها العملاقة ذات 250000 طن. ثانياً لا تستطيع القدرات العسكرية البحرية الروسية أن تجاري الحضور العسكري للولايات المتحدة ولحلف شمال الأطلسي في المتوسط حيث يظل الفرق الكمي والنوعي واضحاً. انظر:

Migault, op.cit., p. 21-22.

² Anoush Ehteshami, and Ariabarzan Mohammadi, “Re-imagining Mediterranean Geopolitics: the role of eight key powers”, Accessed, February 26, 2018, At: <https://bit.ly/2R9zOpm>.

³ طبقاً لأرقام البنك الدولي لسنة 2014 تجاوزت الصين الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت القوة الاقتصادية الأكبر في العالم، وهو الأمر الذي لم يحدث منذ سنة 1872 عندما تفوق الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد البريطاني آنذاك. انظر:

Frans Paul Van Der Putten, “Infrastructure and geopolitics: China’s emerging presence in the eastern mediterranean”, *Journal of Balkan and near eastern studies*, Vol 18, N° 4, (2016), p. 338.

الذي يشكل بالنسبة لها حجر الأساس في استراتيجية "طريق الحرير الجديدة" المعروفة بمبادرة "طريق واحد، حزام واحد"¹.

وتلعب منطقة شرق المتوسط دورا حيويا وحاسما بالنسبة للصين في هاته الاستراتيجية لأنها تربطها بمجالين حيويين: المجال الأول يتمثل في أوروبا، حيث تسعى الصين إلى الولوج إلى الأسواق الأوروبية التي توفر لها الاستفادة من التكنولوجيا والمزايا الاقتصادية للاتحاد الأوروبي وذلك لتجاوز الإكراهات التي تطرحها التوترات المستمرة مع كل من الولايات المتحدة واليابان. ومنذ 2012 تحرص الصين على عقد مؤتمر سنوي يجمعها مع 16 من زعماء دول أوروبا في إطار ما يسمى ببرنامج 16+1².

المجال الثاني وهو منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، أما المحرك الأساسي لهذا الاهتمام فهو الحاجيات المتصاعدة للصين من الموارد الطاقية ويمثل سوق الطاقة والهيدروكربورات الانشغال الأهم بالنسبة للصين في المنطقة بالنظر إلى القدرات الإنتاجية الكبرى لبعض الدول مثل الجزائر وليبيا بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية والعراق³. وبالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية هناك اهتمامات ذات طبع أمني/عسكري للصين في المنطقة خاصة على مستوى علاقاتها مع بعض الدول مثل إسرائيل وتركيا وبشكل نسبي لبنان. أما بالنسبة لتركيا، فارتباطها بالبحر الأبيض المتوسط معطى راسخا جغرافيا حيث لها سواحل متوسطة على طول 4000 كيلومتر⁴، وتاريخيا يختزل المتوسط أمجاد الإمبراطورية

¹ مبادرة أطلقها الرئيس الصيني شين جين بينغ سنة 2013 تهدف إلى إنشاء وتطوير طرق تجارية وممرات اقتصادية تربط بأكثر من 60 بلدا في آسيا وأوروبا وإفريقيا. وتتضمن المبادرة تشييد شبكات من السكك الحديدية وأنابيب نפט وغاز وخطوط طاقة كهربائية وإنترنت وبنى تحتية بحرية، ما يعزز اتصال الصين بالقارة الأوروبية والإفريقية.

² Van Der Putten, op.cit., p. 339.

³ تعتمد الصين على نسبة 60% من احتياطاتها البترولية على دول الشرق الأوسط. انظر:

Lionel Vairon, “la Chine en Méditerranée, l'émergence d'une nouvelle puissance ?”, *Confluences Méditerranée*, N° 74 (2010), pp. 41-42.

⁴ Aybars Görgülü and Gülşah Dark, “Turkey, the EU and the Mediterranean: Perceptions, Policies and Prospects”, In *The Mediterranean Reset: Geopolitics in New Age*, (Chichester: Global Policy 2017), p. 125.

العثمانية التي كانت تعتبره حوضا خاصا بها. وهذان العاملان يتحكمان إلى حد بعيد في الرؤية المتوسطة للسياسة الخارجية التركية.

إلا أنه من الجدير بالذكر، أن هذه الرؤية لم تتبلور كاستراتيجية واضحة المعالم إلا بعد 2002 أي بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم. لقد ظل المتوسط ذا مفهوم واسع في الجيوسياسية التركية، وغائبا في الرؤى والتصورات وحتى على مستوى الخطاب وفي الهوية الوطنية التركية¹. وهذا لم يمنع بطبيعة الحال من أن تنخرط تركيا في الدينامية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي في المتوسط، وكانت محط تأثير السياسة الأوروبية الشاملة (1972) ومسلسل برشلونة (1995) وميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب وشرق أوربا (1999) والشراكة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط (2004) وسياسة الجوار الأوروبية (2004)².

تستند الرؤية المتوسطة لتركيا "الحديثة" على مفهوم العمق الاستراتيجي³، من خلال استثمار "العمق التاريخي" المتمثل في ميراث الإمبراطورية العثمانية وقوتها وحضورها الاستراتيجي وكذلك "العمق الجغرافي" الذي يجسده الموقع الاستثنائي لدولة تركيا باعتبارها تقع في ملتقى العديد من المناطق والمجالات الاستراتيجية العالمية.

يبرز الحضور المتوسطي في نظرية العمق الاستراتيجي من خلال التصنيفات الجيوسياسية للمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية لتركيا من جهة، وفي مجالات التطبيق أي الوسائل الاستراتيجية والوسائل الإقليمية من جهة أخرى. بالنسبة للتصنيفات الجيوسياسية فهي

¹ انظر المرجعين التاليين:

Emel Parlar Dal, "Le paradoxe méditerranéen de la Turquie: « La Turquie pour la Méditerranée », de l'indifférence à l'ambiguïté", *L'Europe en Formation*, N° 356, (2010), p 87.

² المرجع نفسه.

³ صاحب هذا المفهوم هو وزير الخارجية التركي الأسبق أحمد داود أوغلو الذي صاغه في كتابه "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية". يعتبر أوغلو أن هيكل السياسة الدولية في الوقت الحالي يبنيني على نوعين من الدول: الدول المركزية وهي التي تلعب دورا محوريا على الساحة الدولية، والدول الهامشية أو دول المحيط وهي ذات التأثير المحدود. وإلى غاية سنة 2000 ظلت تركيا دولة هامشية وغير مؤثرة في المشهد العالمي نتيجة تبني مفاهيم جامدة وساكنة للعلاقات الدولية. ولم تستطع النخبة تشكيل سياسة خارجية نشيطة ومستقلة.

مصنفة إلى ثلاثة تجمعات جغرافية كبرى وهي¹: المناطق البرية القريبة حيث يحل "أحمد داود أوغلو" الاستراتيجية التركية في كل من البلقان والشرق الأوسط، ثم الأحواض البحرية القريبة وهي البحر الأسود وشرق المتوسط، بالإضافة إلى المناطق القارية القريبة والمتمثلة في أوروبا وشمال إفريقيا. أما مجالات التطبيق والسياسات الإقليمية والتي لها ارتباط مباشر بالفضاء المتوسطي والتي تلخص الرؤية التركية للمتوسط فهي متعددة ومتنوعة يطول شرحها وتفصيلها من قبيل: العلاقة مع الاتحاد الأوروبي واعتبار الشرق الأوسط مفتاحاً للتوازنات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية والأدوات الاستراتيجية المتعلقة بالبلقان وغيرها².

الفقرة الثانية: المشهد الجيوسياسي الحالي في المتوسط

هناك معطين رئيسيين يؤثران في الوضع الجيوسياسي الإقليمي في المتوسط: الأول وهي عوامل اللااستقرار الداخلي لبعض البلدان المتوسطية، والثاني العلاقات بين-متوسطية وتأثيرات التدخل الخارجي.

أولاً: عوامل اللااستقرار الداخلي للبلدان المتوسطية

أدت "الثورات" العربية والأحداث التي واكبتها منذ سنة 2011 إلى تغيير جذري في عوامل الاستقرار الداخلي للبلدان التي اندلعت فيها، وهو الأمر الذي أثر في ديناميكيات العلاقات الخارجية لهذه البلدان وكان له تداعيات جيوسياسية وجيوسراتيجية في مجمل الفضاء المتوسطي.

في تونس وبعد سقوط نظام بن علي تم إحراز تقدم باتجاه عملية انتقالية ديمقراطية، وعلى الرغم من ذلك لازالت هناك العديد من الإشكالات المرتبطة بطبيعة الانتقال السياسي أبرزها تزايد وتيرة العنف، واحتدام الصراع على السلطة، وصعود العصبية الجهوية والإيديولوجية والدينية من حين لآخر، وعودة بعض رموز النظام القديم، وبروز نذور الثورة المضادة وتراجع ترتيب تونس السيادي، كما أن نظام الأحزاب لا يزال في مهده ويعتمد على

¹ تقتصر على ذكر المجالات الجغرافية المرتبطة بالبحر الأبيض المتوسط.

² أوغلو، مرجع سابق.

الشخصيات الرئيسية وسياسة الهوية أكثر مما يعتمد على منصات سياسية واضحة وملموسة¹، يضاف إلى ذلك أن حدة الاستقطاب بين الإسلاميين والعلمانيين توحى بهشاشة عملية الانتقال الديمقراطي وأن علامات الشقاق بين مشروعين اجتماعيين تعقد المعطيات².

في ليبيا لا يزال الوضع أكثر تعقيدا، إذ إنه بعد سقوط نظام القذافي ضمنت التحول حكومة انتقالية يقودها المجلس الوطني الانتقالي الذي نجح في الحصول على دعم المجتمع الدولي، إلا أن عملية إعادة البناء تعثرت وانقسمت الحكومة الليبية إلى كيانين الأول مقره في مدينة طبرق الشرقية والثاني مقره في طرابلس. وعلى الرغم من تدخل الأمم المتحدة سنة 2015 من أجل حل النزاع من خلال حوار وطني أنتج اتفاقا سياسيا يدعو إلى تشكيل حكومة ليبية جديدة، إلا أن برلمان طبرق رفض التصديق على الحكومة ويزداد الوضع تعقيدا بسبب نفوذ الجنرال خليفة حفتر³. وهذا الفشل السياسي الداخلي أدى إلى نوع من الانهيار والفشل سمح بظهور موجة من النشاط الإرهابي في المنطقة وجد معه "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" ملاذا لتأسيس نشاطها⁴.

1 كريستوفر س. تشيفيش وبينجامين فيشمان، "ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط"، مؤسسة راند، تاريخ الزيارة: 24 فبراير 2018، الرابط: <https://bit.ly/2GzTT3T>

2 هناك العديد من المراجع التي تناولت الإشكالات المرتبطة بعملية الانتقال السياسي والديمقراطي في تونس، نذكر تلك التي تم الاطلاع عليها كالاتي:

أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، سياسات عربية، عدد 6، (يناير 2014).

خديجة محسن فنان، "من الثورة إلى مشروع الديمقراطية: صعوبات المرحلة الانتقالية في تونس"، في الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012، (الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2012).

منصورية مخفي، "تونس وليبيا داخل الدينامية المغاربية للربيع العربي"، في الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012، (الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2012).

رضا الرداوي، "الدستور التونسي: النص وإمكانية التطبيق"، في تونس الانتقال الديمقراطي العسير، (تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2017).

3 كريستوفر س. تشيفيش وبينجامين فيشمان، "ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط"، مرجع سابق.

4 لمزيد من التفاصيل حول الوضع السياسي والاقتصادي في ليبيا، يمكن الرجوع إلى المرجع:

فرجينى كولومبييه، "الانتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس على السلطة في ليبيا ما بعد القذافي"، سياسات عربية، عدد 18، (يناير 2016).

أما في مصر، وبعد أن تم الإطاحة بالرئيس حسني مبارك الذي كان رمزاً للاستقلال الإقليمي على مدى 30 سنة، تم انتخاب محمد مرسي عن جماعة الإخوان المسلمين لتولي السلطة في بداية عام 2012. أصبحت التجربة المصرية على المحك بعد انقلاب المشير عبد الفتاح السيسي الذي طبع عهده عودة إلى نموذج الحكم الاستبدادي بدءاً بأحداث رابعة العدوية واستهداف النشطاء السياسيين والصحافيين والمنظمات غير الحكومية والاستخدام المفرط للقوة وأعمال القتل والتعذيب وقمع الحريات المدنية بما في ذلك القيود المجتمعية والحكومية على حريتي التعبير والصحافة وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والقيود على الإجراءات القانونية الواجبة في المحاكمات¹.

على مستوى الأزمة السورية، تميزت الانتفاضة التي هي في الأصل حركة سلمية بكونها ذات تركيبة اجتماعية خاصة وأن طبيعة مطالبها تظهر أنه لم يكن لها استراتيجية أولية محددة ولا تفضيلات إيديولوجية معينة²، إلا أن الأساليب العنيفة التي استخدمها النظام لم يكن بإمكان الثروة أن تقاومها، لذلك فقد انتظمت عناصر منشقة من الجيش وعناصر من المجتمع المدني وميليشيات أجنبية في إطار ما سمي بـ "الجيش السوري الحر". إلا أن نقطة التحول تمثلت في تدخل روسيا بقوات عسكرية مهمة لحماية النظام لينتقل الملف السوري من قضية داخلية إلى شأن دولي تتنافس وتتصارع حوله العديد من الدول والقوى الإقليمية والدولية.

ثانياً: العلاقات بين-متوسطة وتأثير التدخل الخارجي

تظل السمة الرئيسية للعلاقات المتوسطة هي هيمنة البعد الصراعي واحتدام النزاعات، هذا بالإضافة إلى انتشار الفقر في الحزام الجنوبي المتوسطي وسوء توزيع الثروة والفساد وضعف المؤسسات السياسية نتيجة للحروب وتولي أنظمة استبدادية مقاليد الحكم،

¹ كريستوفر س. تشيفيش وبينجامين فيشمان، "ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط"، مرجع سابق.

² لوريس بيدال، "سوريا: دُوار أمام ثورة راديكالية ومستقبل مجهول"، في الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012، (الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2012)، ص. 181.

وهذه الخصائص البنوية أنتجت ديناميات للصراع والديمغرافيا والهجرة وانتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية بشكل غير متحكم فيه¹.

غير أنه ضمن هذا المستوى يمكن الحديث عن أشكال تقليدية للصراع بين-دولتي (Interétatique) أو الحروب "القديمة". والواضح أن صيغا جديدة باتت تؤثر بشكل واضح على جيوسياسية المتوسط وهي النزاعات داخل الدولة (Intraétatique) والتي غدت عوامل اللااستقرار الداخلي التي تطرقنا إليها أعلاه، والتي كان للسياق المرتبط بالربيع العربي النصيب الأوفر في ظهورها ونشأتها².

وتختلف هذه النزاعات عن غيرها استنادا إلى سياقها وأطرافها وأهدافها.

يتمثل السياق في العوامل التي تنتج تفكك الدولة، حيث تبرز هذه النزاعات نتيجة تسارع مسلسل فشل الدولة وفقدانها للشرعية. أما الأطراف، فإن التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين يتلاشى ويصبح المدنيون غالبية ضحايا هذه النزاعات، كما أن الخط الفاصل بين العنف المشروع والجريمة يندمج لأن الصراع يضمن استمراريته من التجارة غير الشرعية وأعمال النهب وغيرهما. من حيث الأهداف توظف وتنشئ هذه الحروب هويات دينية وإثنية وقبلية جديدة تقوض الإحساس الجماعي بالانتماء السياسي والديني والاجتماعي والثقافي، وتكرس خطوط الفصل والتمييز بين فئات المجتمع³.

إن التدقيق في مسارات تطور النزاعات في الفضاء المتوسطي يجعلنا نقف عند ثلاث فترات زمنية عرفت تأثيرات متباينة لدور العوامل والقوى الخارجية: خلال الفترة الأولى وهي حقبة التسعينيات التي اتسمت بطغيان التأثير الأمريكي الذي أعقب نهاية الحرب الباردة، هذه الأخيرة قلصت من الدور ومن القدرات العسكرية للعديد من دول المنطقة وكنتيجة لذلك لم تعرف هذه الحقبة ظهور نزاعات جديدة أو أي تحول في طبيعتها، بل يمكن أن نلاحظ أن حدة

¹ Silvia Colombo and Daniela Huber, *The EU Conflict Resolution in the Mediterranean Neighborhood: Tackling New Realities through Old Means*, (Barcelona: European Institute of the Mediterranean, 2016), p 15.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

بعضها مثل النزاع العربي-الإسرائيلي قد خفت -نسبيا- خاصة بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو سنة 1993، كما أن النزاع حول ملف الصحراء بين المغرب من جهة وجبهة البوليساريو والجزائر من جهة أخرى، قد اتخذ منحى أقل حدة بعد التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار في شتنبر 1991 ونفس الملاحظة يمكن تطبيقها على الصراع التركي-اليوناني.

الفترة الثانية وهي التي تزامنت واجتياح العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003، وهي الحرب التي أنتجت تحولين رئيسيين: الأول يتمثل في قيام حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة مثل تركيا وإسرائيل وإلى حد ما المملكة العربية السعودية بتبني سياسات خارجية مستقلة -نسبيا- لمواجهة ما تسميه التهديدات الأمنية الإقليمية التي تشكلها بعض دول الجوار مثل إيران وسوريا، والتحول الثاني هو أن هذه الحرب فاقمت من التخوفات والقلق الداخلي لدول المنطقة من النزعة التدخلية المتنامية للولايات المتحدة الأمريكية وامتدادها إلى نزاعات أخرى في المنطقة¹. والواضح أنه خلال هذه الفترة تزايدت حدة الاستقطاب الجيوسياسي والجيوسراتيجي في المنطقة وارتفعت ميزانيات التسلح وعلى المستوى الداخلي تعمقت الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما مهد لفترة ثالثة وهي التي أعقبت انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق ابتداء من سنة 2008 وبروز سياقات ومعطيات جيوسياسية جديدة كان أبرزها الأحداث السياسية التي عرفتها دول المنطقة سنة 2011.

لم تتوقف نتائج وتداعيات هذه الأحداث إلى غاية اللحظة، بل انتقلت من دينامية سياسية داخلية إلى وضع إقليمي معقد. فصعود إيران بشكل لافت في المنطقة والتدخل الروسي في سوريا والحديث عن تقارب في وجهات النظر بين إسرائيل وبعض دول المنطقة مثل المملكة العربية السعودية والإمارات، واستمرار الحرب في اليمن والدور الذي أصبح يلعبه بعض الفاعلين من غير الدول مثل حزب العمال الكردستاني وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بالإضافة إلى عدم وجود أية منظومة إقليمية للأمن، كلها عوامل تغذي ظروف استمرار

¹ المرجع السابق، ص 17.

الحروب الداخلية التي تحولت إلى حروب بالوكالة وتندرج بحوث حروب أو نزاعات بين-دولتية في المستقبل.

وعموماً فإن المشهد الجيوسياسي العام في البحر الأبيض المتوسط وإن كان يتحرك ويتفاعل انطلاقاً من طموحات وسياسات واستراتيجيات القوى الكبرى مثل روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإن منعطفاته تتحدد انطلاقاً من المعطيات الداخلية للدول التي تعيش على إيقاع أزمت أو حروب داخلية أو نزاعات داخلية.

الفرع الثاني: المغرب ضمن تحولات الفضاء المتوسطي

إن انتماء المغرب إلى الفضاء المتوسطي بالإضافة إلى صفته الجغرافية المحضنة، هو انتماء كذلك إلى تحولاته ودينامياته وتقلباته وأزماته. وعليه فإن ذلك يقتضي البحث في مظاهر التأثير والتفاعل مع مختلف الأحداث وكذلك المتغيرات التي باتت توجه وتهيمن على الفضاء المتوسطي. ونعتقد أن ما سبق التطرق إليه في الفرع الأول من معطيات جديدة في المشهد الجيوسياسي المتوسطي، لم يكن المغرب بمعزل عنها سواء على مستوى الدينامية الداخلية أو على مستوى الحضور المغربي في مجمل تفاعلات هذا المجال. وانطلاقاً من هذا التمييز، سنتطرق في هذا الفرع إلى تأثير "الربيع العربي" كمعطى جيوسياسي على السياسة الداخلية للمغرب (الفقرة الأولى) وتداعيات أحداثه على السياسة الخارجية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: "الربيع العربي" ودينامية التحول الداخلي في المغرب

لا تختلف البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمغرب عن باقي الدول في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط لذلك فقد عرف مثله مثل بلدان عربية عديدة ميلاد حركة احتجاجية ارتبطت "بالربيع العربي" صنعتها دعوات لمجموعة من الشباب المغربي عبر شبكات التواصل الاجتماعي للاحتجاج¹.

¹ الحسن مصباح، محمد مصباح، "مسارات "الربيع المغربي" ومآلاته: حركة 20 فبراير والخصوصية المغربية في تدبير الاحتجاج السياسي"، سياسات عربية، العدد 7، (مارس 2014)، ص. 72.

استمدت هذه الحركة والتي سميت بحركة 20 فبراير¹ قوتها مما يسميه Haim Malka "التحالفات الجديدة التي تأسست بين الشباب من جهة والتنظيمات والشخصيات التي انضمت إليها من جهة أخرى"². جمعت الحركة في الحقيقة بين فاعلين جدد وفاعلين جمعويين، وأحزاب حكومية، وأخرى منتمية إلى المعارضة البرلمانية، ومناضلون ينتمون إلى منظمات غير معترف بها من قبل الدولة. هكذا نجد في الحركة مجموعة أولى من شباب غير منتم، ومناضلين جمعويين ينتمون إلى حركة "أتاك"، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والاتحاد الوطني لطلبة المغرب والحركات الأمازيغية، ومناضلين سياسيين ينتمون إلى اليسار غير الحكومي كاليسار الاشتراكي الموحد، وحزب الطليعة والنهج الديمقراطي ثم شبيبة الحركات الإسلامية المنتمين إلى العدل والإحسان والبديل الحضاري والحركة من أجل الأمة والعدالة والتنمية³.

وقد توزعت مطالب الحركة على فئتين⁴: الأولى لها ارتباط بمجال السلطة في المغرب، وذلك بالمطالبة بانتخاب جمعية تأسيسية تقوم بإعداد دستور جديد للبلاد يحد من اختصاصات الملك والدعوة إلى حل البرلمان واستقالة الحكومة وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإنشاء سلطة قضائية مستقلة. أما الفئة الثانية من المطالب فقد استندت إلى ما هو اقتصادي واجتماعي، بالدعوة إلى ترسيخ العدالة الاجتماعية ومحاربة الرشوة والفساد والتوزيع العادل للثروة⁵.

¹ 20 فبراير 2011 هو التاريخ الذي تم الإعلان عنه من قبل الناشطين على شبكات التواصل الاجتماعي من أجل انطلاق الحركة الاحتجاجية. ولم يكن هذا التاريخ هو ما تم اقتراحه في البداية بل كان هو 27 يناير. لكن هذا التاريخ تعرض لانتقادات شديدة من طرف الصحافة المغربية بسبب موافقة التاريخ لذكرى تأسيس إعلان "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" في 27 يناير 1976.

² Haim Malka, "Power and authority in Morocco", In *North Africa in transition: the struggle for democracies and institutions*, ed. Ben Fishman, (London: The International Institute for Strategic Studies, 2015), p. 68.

³ محمد كولفرني، "الربيع العربي والإصلاح الدستوري بالمغرب: قراءة من منظور فاعلين"، *سياسات عربية*، عدد 22، (شتنبر 2016)، ص. 45.

⁴ للاطلاع على مطالب حركة 20 فبراير بالتفصيل يمكن الرجوع إلى الموقع: <https://bit.ly/2ByHuaE>.

⁵ Malka, op.cit., p. 69.

وقد تحول الحراك الإقليمي في نسخته المغربية إلى دينامية إصلاحية في سياق الانقلاب على الأوضاع الإقليمية على إيقاع الثورة التونسية والمصرية. فالملكية تفاعلت مع "حركة 20 فبراير" ولم تكن إجابتها مماثلة للدول المجاورة، وقد دفعها هذا الأمر إلى الإعلان عن خريطة طريق إصلاح الدستور في خطاب 9 مارس 2011¹. ويعتبر "محمد كولفرني" أن المسألة الدستورية تظل مركزية لفهم "الربيع المغربي"²، حيث لجأت الملكية إلى الإصلاح الدستوري كاستراتيجية تمكنت من خلالها استيعاب الزمن الاحتجاجي، إضافة إلى دلالاته العلمية ناهيك عن كونه موردا لتدبير الأزمات³.

تضمن التعديل الدستوري الذي تمت الموافقة عليه بموجب استفتاء 1 يوليوز 2011، إصلاحات سياسية همت بالدرجة الأولى تعيين رئيس الحكومة من الحزب الفائز في الانتخابات العامة، ومنحه بعض الصلاحيات التي كانت حصرية على الملك مثل حل البرلمان بعد الاستشارة مع الملك والموافقة على ذلك في المجلس الوزاري، وكذلك حق العفو والتعيين في المناصب العليا. نص الدستور الجديد على دسترة الأمازيغية وتوسيع المجال الحريات السياسية وحقوق الإنسان ودسترة العديد من الهيئات التي تعنى بقضايا الطفل والمرأة والشباب وكذلك مؤسسات وطنية أخرى مهتمة بحقوق الإنسان ومحاربة الرشوة والسلطة القضائية والأمن وغيرها.

وبالإضافة إلى التعديل الدستوري، لجأت الدولة إلى تنزيل بعض الإجراءات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي مثل تدعيم البنزين وبعض المواد الأساسية والرفع من مناصب الشعب لصالح حملة الشواهد المعطلين، ونظرا لتواضع الموارد المالية للمغرب، فإن هذه الإجراءات ساهمت في الرفع من عجز ميزانية الدولة بمعدل % 7,5 وانتقل عجز الميزان التجاري إلى % -9,7، وهو ما دفع بالدولة إلى طلب دعم البنك الدولي الذي وافق على منح

¹ كولفرني، مرجع سابق، ص 43.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه، ص 44.

المغرب خطا ائتمانيا في غشت 2012 بقيمة 6,2 مليار دولار مع تأكيده على ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية "جادة" ووقف الدعم الذي وظفته الدولة لإخماد المطالب الاجتماعية¹.

من أهم ما ميز تأثير "الربيع العربي" على الدينامية الداخلية للمغرب أنه فتح الباب أمام مرحلة وصيغة جديدة من التناوب السياسي، حيث تم تنظيم انتخابات سابقة لأوانها فاز فيها حزب العدالة والتنمية بنتيجة غير مسبوق²، وقد تعددت عوامل ذلك الفوز أبرزها أن حركة 20 فبراير التي كسرت الجمود السياسي في المغرب، جعلت بعض الشرائح من المغاربة ومن بينها الطبقة الوسطى تصوت لصالح هذا الحزب لأنه يمثل -في ظنهما- توجه التغيير مع الاستقرار في مقابل التوجه الآخر الذي ترى حركة 20 فبراير والقوى السياسية الداعمة لها قد تمهد له، وقد يعني هذا التوجه التغيير مع العصف بالاستقرار على غرار ما وقع في دول عربية أخرى³.

من الواضح إذن أن الإصلاحات السياسية والدستورية التي واجهت بها المؤسسة الملكية مطالب فئة من الشارع المغربي لم تغير بنية السلطة والقوة في المغرب، فقد ظل الملك ودائرة المستشارين المحيطين به يلعبون الدور المحوري في عملية اتخاذ القرار وتحديد السياسات والتوجهات العامة للدولة، كما أن الحكومة التي شكلها حزب العدالة والتنمية، وإن كانت قد استطاعت التعايش مع القصر، فإنه حسب تعبير Miguel Hernando De Larramendi "هذه العلاقة ظلت غير متكافئة بالنظر إلى الوظائف والمهام الثانوية التي كانت لدى الحكومة"⁴.

¹ Azzeddine Layachi, "Morocco: Keeping Revolution at Bay with an Enhanced Status Quo", In *North African politics: change and continuity*, ed. Yahia H. Zoubir and Gregory White, (London; New York: Routledge, 2016), p. 219.

² فاز حزب العدالة والتنمية في انتخابات 25 نونبر 2011 ب 107 مقاعد أي بنسبة تزيد عن 27%.

³ محمد باسك منار، "التجربة الحكومية بقيادة حزب العدالة والتنمية بالمغرب: السياق والمحصلة الأولية والمآلات المحتملة"، *سياسات عربية*، عدد 6، (ماي 2013)، ص. 75.

⁴ Miguel Hernando De Larramendi, "The Evolving Foreign Policies of North African States (2011-2014): New Trends in Constraints, Political Processes and Behavior", In *North African politics: change and continuity*, ed. Yahia H. Zoubir and Gregory White, (London; New York: Routledge, 2016), pp. 257-258.

الفقرة الثانية: تداعيات "الربيع العربي" على السلوك السياسي الخارجي للمغرب

كما أثرت أحداث "الربيع العربي" على المشهد السياسي الداخلي، فإن تداعياتها طالت كذلك السياسة والسلوك الخارجيين للمغرب الذي وإن كان على المستوى الداخلي قد أبان عن تفاعل إيجابي مع مطالب المحتجين، فإنه على المستوى الخارجي اختلف السلوك والمواقف الرسمية، فمن جهة لم يتبن المغرب أي موقف معاد أو متحفظ تجاه الانتفاضات الشعبية، كما أنه لم يتفاعل معها بحمولاتها السياسية وأبعادها الإيديولوجية وخصائصها المحلية.

إن أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها في سياق التفاعل المغربي مع مختلف أشكال الأحداث السياسية التي تزامنت مع مرحلة "الربيع العربي" وما بعدها، هو أن الموقف المغربي اتسم بنوع من الواقعية والبراغماتية.

فهو واقعي كونه لم يعاكس "المد الثوري" الذي عم المنطقة ولم يتماهى معه بشكل كلي، حيث لم نسجل أي توظيف لكلمة "الثورة" في كل البيانات والتصريحات المغربية، بل كان يتم التأكيد دائما على "الطموحات والتطلعات المشروعة للشعوب"، وهو اتجاه عملت الأجهزة الرسمية على جعله متناغما ومنسجما مع "منهج" التعاطي مع المطالب الداخلية ومع الطريقة التي تم بها تدبير الاحتجاجات في الداخل. ويبرز السلوك الواقعي للمغرب كذلك من خلال توظيف السياق الإقليمي والدولي لكسب مساحات وأوار دبلوماسية جديدة، لذلك نجد أن الملك محمد السادس في معرض حديثه عن تونس يشيد بالجهود المبذولة من أجل توطيد دعائم دولة المؤسسات والاستجابة للتطلعات المشروعة للشعب التونسي إلى الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية، كما نوه بالدستور التونسي معتبرا إياه متقدما¹. كما انضم المغرب إلى مجموعة أصدقاء الشعب السوري التي دعمت الثورة السورية ضد نظام بشار

¹ خطاب الملك محمد السادس أمام الجمعية التأسيسية التونسية بتاريخ 31 ماي 2014، المرجع:

موقع وزارة الخارجية المغربية على شبكة الأنترنت:

الأسد، واحتضنت مراكش في 12 دجنبر 2012 الدورة الرابعة لهذه المجموعة، وقد كانت للمغرب مواقف واضحة داعمة "للثورة السورية"¹.

بالنسبة للثورة المصرية، لم يكن للمغرب موقف واضح عند اندلاعها ولكن بالمقابل وبعد تنحي الرئيس الأسبق حسني مبارك، أشاد المغرب بما سماه النوايا والالتزامات الواضحة التي عبرت عنها المؤسسة العسكرية لضمان انتقال سلمي نحو سلطة مدنية منتخبة بشكل ديمقراطي، معتبرا أن هذه الإجراءات ستمكن مصر من السير بثبات في مسار الاستقرار السياسي استجابة للتطلعات المشروعة لكل المصريين². وهنا الملك محمد السادس في يونيو 2014 عبد الفتاح السيسي بعد انتخابه رئيسا لمصر بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسي وإسقاط نظام الإخوان المسلمين.

لم تشكل الأحداث في ليبيا استثناء في المواقف المغربية تجاه هذا "المد الثوري"، حيث شارك المغرب في مجموعة الاتصال الدولية المسماة أصدقاء ليبيا منذ تأسيسها في مارس 2011 بهدف الإطاحة بنظام معمر القذافي ودعم المجلس الوطني الانتقالي الذي اعترف به ممثلا وحيدا وشرعيا للشعب الليبي³. وأبرز دور لعبه المغرب في الحالة الليبية هو احتضانه منذ مطلع 2015 لجولات متتالية من المفاوضات بين الفرقاء الليبيين تحت رعاية أممية وذلك بحثا عن تسوية سياسية للأزمة الليبية، توج ذلك بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق سمي اتفاق السلم والمصالحة يوم 11 يوليوز 2015، ونص على تشكيل حكومة وحدة وطنية وإنشاء هيئة للحكم وأخرى للحكم المحلي كمدخل إلى تسوية سياسية شاملة⁴.

¹ نذكر في هذا السياق الملاحظات التي حدثت غير ما مرة بين ممثلي الدبلوماسية المغربية سعد الدين العثماني وزير الخارجية الأسبق ويوسف العمراني الوزير المنتدب الأسبق لدى وزير الخارجية ومحمد لوليشكي الممثل الدائم السابق للمغرب لدى الأمم المتحدة من جهة وبشار الجعفري ممثل سوريا لدى الأمم المتحدة على هامش اجتماعات مجلس الأمن بخصوص الملف السوري.

² هسبريس، "المغرب يعبر عن ارتياحه لالتزامات الجيش المصري"، تاريخ النشر 13 فبراير 2011، تاريخ الزيارة 01 أبريل 2018، الرابط: <https://bit.ly/2BAShRH>.

³ وزارة الخارجية المغربية، "لعب المغرب دورا رائدا في دعم الثورة الليبية"، تاريخ النشر 02 أكتوبر 2018، تاريخ الزيارة، 02 أبريل 2018، الرابط: <https://bit.ly/2T0a3oD>.

⁴ المختار العيلاوي، "ملك المغرب..تعامل مختلف مع الربيع العربي"، الجزيرة نت، تاريخ النشر 16 يونيو 2017، تاريخ الزيارة 06 أبريل 2018، الرابط: <https://bit.ly/2Hv1ShE>.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره اتصف السلوك المغربي منذ سنة 2011 بالواقعية، فالسياق والظروف الإقليمية والدولية العامة استمت بعدم الاستقرار والتحول الفجائي وغير المتوقع، بما يفرض تسيير وتدبير سياسة خارجية ملائمة وقادرة على التأقلم، وخاصة التكيف هاته كان على "دول الربيع العربي" أن تختبرها إقليميا ودوليا. على المستوى الإقليمي أنتجت التحولات السياسية الداخلية إعادة تشكيل وبناء التحالفات والاصطفافات الإقليمية لهذه الدول استنادا إلى معطيات "الثورة" وليس بالضرورة استنادا إلى المعطيات الموضوعية، وهو وضع لم يكن من السهولة إدارته والتعامل معه¹. في هذه المرحلة حاول المغرب تكييف سياسته الخارجية من خلال الاعتماد على ثلاثة محاور رئيسية: الأول تمثل في الانخراط في دينامية التحول التي تعرفها المنطقة من خلال الاصطفاف في "معسكر" الدول الداعمة للحركات الشعبية، وثانيا الحفاظ على علاقاته الاستراتيجية التقليدية خاصة مع دول الخليج، فهذه الأخيرة وبالنظر إلى طبيعة بنية أنظمتها السياسية توجست من موجة "الربيع العربي" خاصة في ظل احتمالية انتقال الثورات المطالبة بالديمقراطية إلى داخل دول الخليج حيث بدت صحة هذه الأطروحة باندلاع احتجاجات في كل من البحرين وسلطنة عمان والمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية²، وفي هذا السياق وجه مجلس التعاون الخليجي في 10 ماي 2011 دعوة للمغرب من أجل الانضمام والتي اعتبرت بمثابة اعتراف بالأدوار الاستراتيجية الإقليمية للمغرب³.

¹ تعتبر الحالة الجزائرية أفضل مثال على ذلك، فعلى الرغم من أن الجزائر استطاعت أن تواجه مطالب المحتجين وتحاصرهما داخليا، إلا أن السياق الإقليمي فرض عليها حالة من العزلة المرهقة تجسدت من خلال عدم إعلانها موقفا واضحا من الأحداث في تونس، والرفض الصريح لعمليات حلف الناتو في ليبيا وإيواء بعض رموز نظام القذافي واعترافها المتأخر بالمجلس الانتقالي في ليبيا. تعمقت هذه العزلة من خلال العلاقات التي تأسست بين الحكومات الجديدة في بلدان "الربيع العربي". انظر:

De Larramendi, "The Evolving Foreign Policies", op.cit., pp. 259-260.

² أحمد محمد أبو زيد، "الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي"، سياسات عربية، العدد 17، (نوفمبر 2015)، ص. 14.

³ لمزيد من التفاصيل، انظر:

Rachid El Houdaigui, "Le Maroc et la proposition d'adhésion au Conseil de coopération du Golfe", *Revue Défense Nationale*, N° 748, (2012), p 119.

المحور الثالث يتعلق بموقع المغرب ضمن التفاعلات والإجابات "للربيع العربي" التي باشرتها القوى الدولية والإقليمية، ونخص بالذكر الاتحاد الأوروبي باعتباره أحد مناشط اشتغال الدبلوماسية المغربية. فمن المعلوم أن الاتحاد الأوروبي التزم بتقديم الدعم لعمليات التحول والإصلاح الحاصلة في المنطقة، من خلال نهج 3M (Money, Mobility, Markets) أي مزيج من الدعم النقدي للتحرر السياسي والاقتصادي، ودخول منتجات المنطقة إلى الأسواق، وحركة التحرر وذلك في إطار سياسة جوار أوروبية محدثة ومنشطة¹. وقد كان المغرب (إلى جانب تونس) من أكثر الدول التي كان لها موقع متقدم في السياسات الأوروبية لمرحلة ما بعد "الربيع العربي"، فمن ناحية الدعم المالي استفاد المغرب خلال الفترة من 2011 إلى 2014 من دعم برنامج SPRING² بما مجموعه 148 مليون أورو³. كما انخرط في مشروع الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك⁴، وفي سنة 2013 وقع المغرب والاتحاد الأوروبي برنامج عمل ينص على تعزيز التعاون والشراكة في مجالات: تقوية دور الحكومة والبرلمان والأحزاب، العمل على إجراء انتخابات نزيهة وتشجيع المجتمع المدني⁵.

¹ موريل أسبرغ، "الاتحاد الأوروبي والربيع العربي: البيان مقابل السياسة"، سياسات عربية، عدد 26، (ماي 2017)، ص. 48.

² هذا البرنامج أطلقه الاتحاد الأوروبي من أجل دعم عملية الإصلاح والانتقال الديمقراطي في الدول التي عرفت انتفاضات شعبية وذلك بهدف مواجهة الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها التحولات السياسية والمطالب الشعبية في هذه الدول. ارتكز هذا البرنامج على تقديم الدعم المالي لكل دول الضفة الجنوبية للمتوسط، غير أنه أعطى الأولوية لكل من تونس ومصر والأردن والمغرب بغلاف مالي قدره 350 مليون أورو.

³ أسبرغ، مرجع سابق، ص. 51.

⁴ هو مشروع أطلقه الاتحاد الأوروبي في مارس 2011 كآلية مبنية على مبدأ المشروطة، أي أن الدول التي تبذل مجهودات من أجل الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي تتلقى دعماً أكثر من غيرها، وهو ما يعبر عنه المبدأ الذي تبناه الاتحاد الأوروبي بعد الربيع العربي More for More.

⁵ لمزيد من التفاصيل، انظر:

Mazin Lammers, "EU Democracy Promotion: Policy change in Morocco and Tunisia after the Arab Spring", (Bachelor Thesis, University of Twente, 2016), URL: <https://bit.ly/2wTQJTS>.

المبحث الثاني: الهوية الجيوسياسية الإفريقية للمغرب

عندما نتحدث عن الهوية الجيوسياسية الإفريقية للمغرب فإن الأمر يتعلق أولاً ببنية من العلاقات التاريخية المتعددة الأبعاد والمستويات، حيث إن كل الأسر التي تعاقبت على حكم المغرب كانت تعتبر إفريقيا امتداداً لمجالها السياسي والترابي، وثانياً تمثل إفريقيا عمقا استراتيجياً والمقصود هنا المنطقة الجغرافية الممتدة من موريتانيا إلى السودان مروراً بالسنغال وغينيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر والتشاد، دون أن يعني هذا أن هذا العمق ينحصر في هذه المنطقة، فمصالح المغرب تمتد عملياً في غرب ووسط القارة¹، مما يجعل من هذه الأخيرة إحدى أهم مناشط اشتغال السياسة الخارجية المغربية وإحدى أولوياتها الرئيسية خاصة في ظل الدينامية التي تعرفها الدبلوماسية المغربية خلال العقد الأخيرين.

تأكد الاهتمام بالمجال الإفريقي من خلال تنصيب الدستور المغربي في ديباجته على التزام المغرب بتقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية ولاسيما مع بلدان الساحل والصحراء².

يسعى هذا المبحث إلى تحليل وفهم طبيعة ومستوى ومجالات الحضور والتأثير الإفريقيين في جيوسياسية الدولة المغربية، وذلك من خلال:

المطلب الأول: تأثير المجال الجيوسياسي الإفريقي على توجهات السياسة الخارجية المغربية المعاصرة،

المطلب الثاني: السياسة الخارجية للمغرب في إفريقيا عوامل الثبات والتحول.

¹ محمد الدكالي، "العمق الاستراتيجي الإفريقي للمغرب (الفرص والمخاطر): نحو مقاربة عامة"، في: *المغرب في محيطه الإفريقي: المجالات والرهانات الاستراتيجية الجديدة*، تنسيق مورد زناسني، (وجدة: مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الرباط: جامعة محمد الخامس، معهد الدراسات الإفريقية، 2017)، ص 257.

² *الدستور الجديد للملكة المغربية*، تقديم امحمد لفروجي، سلسلة نصوص قانونية محينة، عدد 32، (2012).

المطلب الأول: تأثير المجال الجيوسياسي الإفريقي على توجهات السياسة الخارجية المغربية المعاصرة

تمثل السياسة الخارجية المغربية في إفريقيا إطارا مناسباً لرصد التحولات الكبرى التي عرفها السلوك الخارجي المغربي، وذلك استناداً إلى التغييرات الجوهرية التي طالت منظومة التفاعل والتعاطي مع هذا المجال الحيوي، وكذلك الرؤية المغربية لطبيعة دوره وحضوره. وتتحكم عوامل موضوعية وأخرى ذاتية في توجيه هذا النقاش. فالأولى ترتبط بخصائص ومميزات المجال الجيوسياسي الإفريقي (الفرع الأول)، أما الثانية فهي التي تسلط الضوء على موقع إفريقيا ضمن أولويات السياسة الخارجية لمغرب ما بعد الاستقلال (الفرع الثاني).

الفرع الأول: خصائص ومميزات المجال الجيوسياسي الإفريقي

من الجدير بالذكر أنه لا يمكن الحديث عن المجال الجيوسياسي الإفريقي ككتلة أو وحدة جيوسياسية أو اقتصادية أو عسكرية موحدة ومتجانسة، وإنما تتشكل القارة الإفريقية من "جيوسياسيات" متعددة ومتنوعة. فخصائص وتحديات شمال إفريقيا والمغرب العربي تختلف عن تلك في القرن الإفريقي وعن مثيلتها في البحيرات الكبرى وعن نظيرتها في غرب إفريقيا إلى غير ذلك. إلا أن الواضح أن المجال الجيوسياسي الذي بات يحظى بأهمية كبرى وبتقل جيوسياسي وجيوستراتيجي خلال العقدين الأخيرين هو منطقة الساحل والصحراء¹. لذلك وجب التمييز ضمن هذا الفرع بين الخاصيات العامة للقارة الإفريقية والتي يظل المغرب معنياً بها بحكم انتمائه الجغرافي من جهة، واعتبار الطموحات امتداد النفوذ المغربي إلى مناطق ومجالات لم تكن ضمن انشغالاته من جهة أخرى، وبين مميزات منطقة الساحل والصحراء التي تظل محور الاهتمام المغربي بالنظر للارتباطات المتعددة الأبعاد والمستويات بينها وبين جيوسياسية الدولة المغربية.

¹ Mehdi Taje, "Le défi fondamentaliste en Afrique du Nord et dans le Sahara", Dans : *Menaces en Afrique du Nord et au Sahel et sécurité globale de l'Europe*, dir Jacques Frémeaux, Philippe Evanno, Aymeric Chauprade, (Paris: Ellipses Marketing, 2013), p 21.

الفقرة الأولى: الخصائص الجيوسياسية العامة للقارة الإفريقية

تعتبر إفريقيا مركز العالم، حيث تربط بين جنوب شرق آسيا (الهند، الصين، اليابان) من الشرق وأمريكا الجنوبية والشمالية من الغرب وأوربا من الشمال، كما أنها تتوفر على أهم المنافذ البحرية والقنوات المائية كمضيق جبل طارق الذي يربط حوض المتوسط بالمحيط الأطلسي، وقناة السويس التي تربط بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي، ورأس الرجاء الصالح. وهذه المحددات الجغرافية والطبيعية جعلت منها محور أساسيا في التجارة والاقتصاد الدوليين، وقطبا رئيسيا في التشكيل الأمني العالمي، وعنصرا مركزيا ضمن رهانات التنافس بين القوى الدولية.

فمع بداية السبعينات ونتيجة لأزمة النفط العالمية، لجأت القوى الدولية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا إلى تنويع مصادر تزودها بالثروة الطاقية من خلال توجيه اهتمامها للبلدان الجديدة المصدرة لها منها خليج غينيا، إضافة إلى عدة تدابير تهم عملية نقل البترول، منها تفادي المرور من مضيق هرمز لنقل نفط إيران نحو أوربا¹.

بلغ إنتاج القارة الإفريقية خلال سنة 2016 أزيد من 8 مليون برميل من النفط يوميا بنسبة % 8,7 من حجم الإنتاج العالمي، كما يبلغ نصيب القارة الإفريقية من حجم احتياطي النفط العالمي % 27,5². وتقدر مكامن النفط والغاز بحوالي 130 مليار برميل، ومكامن اليورانيوم في النيجر وحدها بحوالي 243 مليار طن³. ويلخص الجدول التالي نسبة القارة الإفريقية من احتياطي أهم المعادن والموارد الطاقية:

¹ خديجة بوتخيلي، "الرهانات الجيوسياسية للمغرب في إفريقيا في ظل التنافس الدولي"، في: *المغرب في محيطه الإفريقي: المجالات والرهانات الاستراتيجية الجديدة*، تنسيق مورد زناسني، (وجدة: مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الرباط: جامعة محمد الخامس، معهد الدراسات الإفريقية، 2017)، ص ص 289-290.

² British Petroleum, BP Statistical Review of World Energy, 67th Edition, June 2018, Accessed June 21 2018, At: <https://on.bp.com/2JOgAlv>.

³ الذكالي، مرجع سابق، ص 267.

النسبة من الاحتياطي العالمي	المعادن والموارد الطاقية
97%	النحاس
80%	الكولتان
50%	الكوبالت
57%	الذهب
20%	الحديد
23%	اليورانيوم والفوسفات
32%	المنغنيز
41%	الفانديوم
49%	البلاتين
60%	الألماس

المصدر: Abdelhak Bassou, "Ressources naturelles et réalités géopolitiques de l'Afrique", *Policy Brief*, (2017), Accessed June 21, 2018, At <https://bit.ly/2wNCikl>.

على مستوى النمو الاقتصادي سجلت إفريقيا معدلات قوية خلال العقد الأخير، فخلال سنة 2014 قدر الناتج الإجمالي بحوالي 2000 مليار دولار ومعدلا للنمو تجاوز 6%¹. أما المبادلات التجارية فقد تضاعفت في أقل من 10 سنوات بحيث انتقلت من 600 مليار دولار سنة 2005 إلى 1200 مليار دولار سنة 2012².

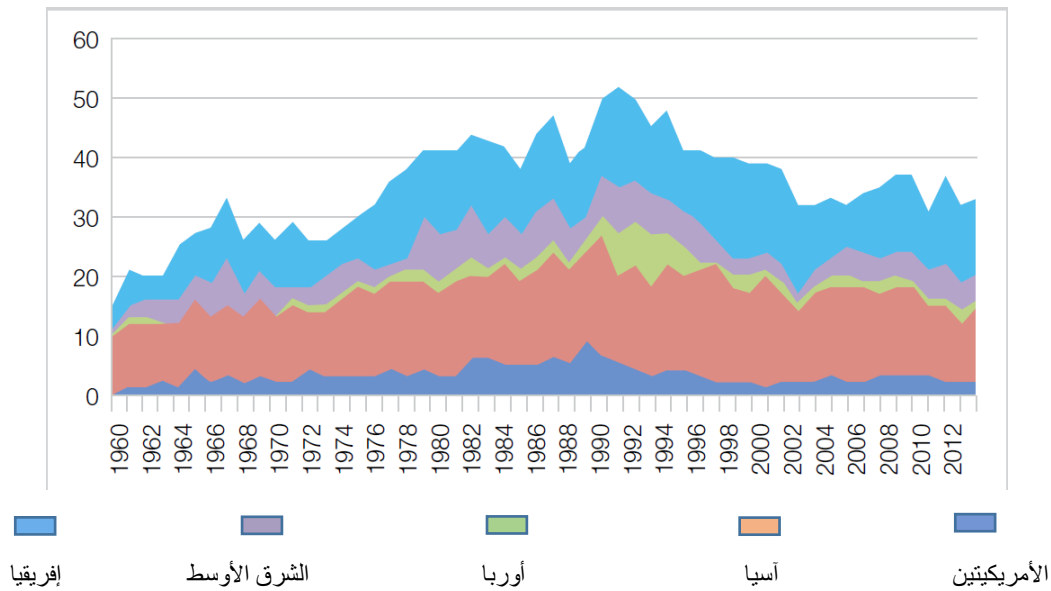
¹ Fatima Zohra Azizi, "Maroc en Afrique: quelle stratégie pour devenir une puissance économique régionale ?", *Le Maroc dans son environnement africain: les domaines et les enjeux de la nouvelle stratégie*, coord Mourad Zenasni, (Oujda: CERHSO ; Rabat: Université Mohamed V, Institut des études africaines, 2017), p 40.

² خالد القضاوي، "البعد الأمني في الاستراتيجية المغربية الجديدة تجاه القارة الإفريقية"، في: المغرب في محيطه الإفريقي: المجالات والرهانات الاستراتيجية الجديدة، تنسيق مورد زناسني، (وجدة: مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الرباط: جامعة محمد الخامس، معهد الدراسات الإفريقية، 2017)، ص 332.

تتداخل العوامل الاقتصادية إلى حد كبير مع العوامل السياسية والعسكرية والأمنية، حيث تظل هذه الأخيرة من القضايا الرئيسية التي تهيمن وتوجه العلاقات الدولية في القارة الإفريقية.

منذ بداية الثمانينات لم تنفك الحروب والنزاعات المسلحة وتهديدات جماعات العنف المسلح والجريمة المنظمة، تمثل السمة الأساسية للقارة الإفريقية التي "تفوقت" على كل مناطق العالم في عدد النزاعات الداخلية والحروب (مبيان 4)، ناهيك عن ضعف بنى الحكم وغياب الحكامة السياسية وضعف الدولة وأجهزتها.

مبيان 4: عدد النزاعات المسلحة والحروب حسب المناطق (1960-2012)



المصدر:

Jackie Cilliers, "Africa's conflict burden in a global context", *Institute for Security Studies Paper*, N° 273, (2014).

تلخص ثلاث قضايا كبرى التحدي الأمني الذي تواجهه القارة الإفريقية: يتعلق الأمر أولاً بالأزمات السياسية المرتبطة بالعملية الديمقراطية ومحاولات بناء الدولة، حيث يتم اللجوء للعنف المدعوم بالاعتبارات الدينية والإثنية والقبلية كأداة لتصرف الصراع حول السلطة¹.

¹ في ساحل العاج على سبيل المثال أدى الصراع الذي اندلع بعد الانتخابات الرئاسية لسنة 2011 إلى سقوط أزيد من 3000 قتيل، ونفس الأمر ينطبق على كل من السودان وجنوب السودان وكينيا والكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى ونيجيريا والصومال ومالي وغيرها. لمزيد من التفاصيل انظر:

ثانيا: النشاط الإرهابي الذي تقوده الجماعات "الجهادية" المتمركزة محليا وإقليميا. فاستنادا إلى مؤشر الإرهاب العالمي (Global Terrorism Index)¹ لسنة 2017 احتلت كل من نيجيريا والصومال وليبيا المراتب الثالثة والسابعة والعاشرة على التوالي ضمن الدول الأكثر تأثرا بالهجمات المسلحة حيث حصدت هذه الأخيرة أرواح 3100 فرد في نيجيريا وحدها خلال سنة 2017². كما أن الهجمات التي عرفتها مناطق شمال وغرب إفريقيا والقرن الإفريقي تزايدت نظرا لتوسع الأهداف الاستراتيجية العبر-وطنية لتنظيم الدولة في العراق والشام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والذي تمت ترجمته من خلال توسيع نطاق عملياتها.

ثالثا: تساهم عوامل الاقصاء الاجتماعي وضعف البنيات الاقتصادية والتفاوت الصارخ الحاصل بين النمو الديمغرافي والتقدم السوسيو-اقتصادي بالإضافة إلى صعوبات تدبير الأمن الصحي وتفشي الأمراض والأوبئة والفقر والفساد والبطالة في توفير المناخ الملائم لنمو الأنشطة غير الشرعية مثل تجارة البشر والمخدرات والتهرب والجريمة المنظمة³.

إلا أن هشاشة الأوضاع الأمنية لم تؤثر على تطلعات العديد من القوى الدولية للاستفادة من الجاذبية الاقتصادية للقارة الإفريقية والتي جعلها أمام تعددية قطبية مقسمة بين قوى كبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وبريطانيا)، وبين قوى صاعدة (تركيا، البرازيل، الهند،

Cilliers, op.cit.

¹ هو تقرير سنوي يصدر منذ سنة 2000 عن معهد الاقتصاد والسلام البريطاني، يرصد أهم تحولات الإرهاب العالمي من خلال إحصائيات وأرقام تهدف إلى دراسة تأثير جماعات العنف المسلح بمختلف أشكالها على الدول، بالإضافة إلى توفير قاعدة معطيات مفصلة حول عدد الضحايا والهجمات بالنسبة للدول التي تواجه هذه الظاهرة.

² Global Terrorism Index 2017, Accessed 22 June 2018, At: <https://bit.ly/2G9eFa8>.

³ تشير الإحصائيات إلى أنه خلال سنة 2010 وحدها عبرت كمية تزيد عن 18 طن من الكوكايين الصافي نحو أوروبا مرورا بغرب إفريقيا. المصدر:

L'office des Nations Unis Contre la Drogue et le Crime, "Criminalité Transnationale Organisée en Afrique de l'Ouest: Une Evaluation des Menaces", 2013, Consulté 22 Juin 2018, URL: <https://bit.ly/2tjkYiG>.

ماليزيا، كوريا الجنوبية، دول الخليج...) بالإضافة إلى الصين التي تمثل الشريك التجاري الأول للقارة الإفريقية بنسبة 13,5% من مجموع المبادلات التجارية للقارة¹.

يلخص الجدول التالي حجم المبادلات التجارية (الصادرات والواردات) بين القارة الإفريقية وأهم الاقتصادات العالمية خلال سنة 2016 بمليون دولار:

الصادرات	الواردات	
1 073.17	10 095.92	روسيا
10 741.69	11 731.67	المملكة المتحدة
5 458.58	11 741.60	اليابان
20 238.45	18 851.32	إسبانيا
19 289.01	21 870.00	إيطاليا
22 752.89	22 850.00	الهند
22 530.98	28 045.96	الولايات المتحدة
11 217.65	29 810.90	ألمانيا
21 718.54	29 916.20	فرنسا
41 130.99	80 679.13	الصين

المصدر: African Union, *African Trade Union Statistics Yearbook 2017*, (African Union Commission 2018), pp 27-28

الفقرة الثانية: المميزات الجيوسياسية لمنطقة الساحل والصحراء

تمتد منطقة الساحل الإفريقي من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا وهو الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية (البيضاء) وإفريقيا الجنوبية (السوداء). وقد برز دور الساحل الإفريقي انطلاقا من المشاكل والأزمات التي يعرفها وهو بذلك يضم كل من السودان، مالي، النيجر، تشاد وموريتانيا وهو ما يعرف بقوس الأزمات².

¹ Institut Amadeus, *Le Maroc en Afrique: La Voie Royale*, dir Brahim FASSI Fihri, (Rabat: Institut Amadeus, 2015), p 127.

² تجدر الإشارة إلى أن هناك عدة معايير لتحديد منطقة الساحل والصحراء، أبرزها الدول التي تنضوي تحت "تجمع ما بين الدول لمكافحة الجفاف CILSS والتي أنشئت سنة 1971 وتضم كلا من: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد بوركينا فاسو، غينيا بيساو، الرأس الأخضر. لمزيد من التفاصيل انظر:

محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، (عمان: دار الخليج، 2015).

ظلت المنطقة - مثل حال كل إفريقيا- مجالا جيوسياسيا هامشيا في الحسابات العالمية. ولعقود طويلة تم النظر إلى مثل هذه المناطق بوصفها بعيدة عن المحاور الجيوسياسية الأساسية في السياسات الدولية والاستراتيجية¹. وقد بدل اكتشاف النفط في صحراء الجزائر في بداية عشرينات القرن الماضي نظرة فرنسا على وجه الخصوص للمنطقة حيث بادرت إلى تفعيل مقاربات إدارية وترايبية واقتصادية في الصحراء².

توجد منطقة الساحل والصحراء اليوم في قلب كل الرهانات والتحديات الدولية وتحتل موقعا مهيما في الجيوسياسية العالمية³. فهي منطقة تطل على المحيط الأطلسي وتعتبر مرآة للفضاء المتوسطي على مستوى الموارد الطاقية والثروات الطبيعية، لها عمق تاريخي كونها شكلت حاضنة للعديد من الحضارات الإفريقية ومعبرا اقتصاديا وتجاريا مهما، اتساع مجالها الجغرافي وصعوبة تضاريسها يجعلها مستعصية على التحكم وعلى الخضوع لقواعد التدبير المجالي والترايبى على المستوى الدولي. تمثل منطقة بها العديد من خطوط التماس، لذلك فهي تنتج باستمرار أزمات ونزاعات من قبيل ثنائية الرحل والمستقرين، إفريقيا البيضاء والسوداء، تداعيات الحقبة الاستعمارية وغيرها، بالإضافة إلى ظواهر وأزمات ناشئة تتغذى على هذه المشاكل أبرزها انتشار الجماعات المتطرفة ذات الأنشطة العابرة للحدود والمجاعات والجفاف والفقر وغيرها⁴.

¹ قبل ذلك ومع الفترة الاستعمارية تم تقسيم إفريقيا ومنها الساحل والصحراء إلى مجالات ذات أهمية لما تتوفر عليه من عناصر نافعة وموارد طبيعية، ومجالات أخرى هامشية نظر إليها على أنها ليست مصدرا لثروات أساسية إضافة إلى كونه مجالا لإثارة القلاقل ومواجهة الاستعمار. انظر:

كريم مصلوحي، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 40.

² المرجع نفسه.

³ Herbert Emmanuel, Mba Aki Nze, Alain Cédric Ndimina, dans : *Les enjeux de sécurité internationale dans la bande sahélo-saharienne: lutte contre le terrorisme ou course aux matières premières?*, (Saarbrücken: Editions universitaires européennes, 2012), p 46.

⁴ Mehdi Taje, “Le défi fondamentaliste en Afrique du Nord et dans le Sahara”, op.cit., pp. 21-22.

الشريط الساحلي-الصحراوي هو عبارة عن صحراء ممتدة غنية بالبتترول والغاز الطبيعي والمعادن، وتعتبر كل من الجزائر والسودان والتشاد من أهم الدول المصدرة للبتترول في المنطقة¹، كما أن العديد من الدراسات والتنقيبات أثبتت وجود كميات هائلة لم يتم استغلالها بعد من البتترول والغاز الطبيعي، خاصة في شرق ووسط النيجر وصولاً إلى شمال مالي والحدود الجزائرية وحتى موريتانيا² (حوض تواديني الغني تتجاوز مساحته 50.000 كلومتر مربع).

نفس الأمر ينطبق على الثروات المعدنية، حيث إن دول القوس الساحلي-الصحراوي تزخر بإمكانات ومؤهلات طبيعية توفر معادن ذات قيمة اقتصادية وصناعية مهمة مثل الذهب واليورانيوم والحديد والكوبلت والبوكسيت. تتوفر كل النيجر ومالي وموريتانيا على احتياطات هي الأكبر على المستوى العالمي، فعلى سبيل المثال، توجد النيجر في المرتبة الرابعة على مستوى الدول المصدرة لليورانيوم بإنتاج يصل إلى 8,7% من الإنتاج العالمي وباحتياطي يصل إلى 11%. أما مالي فتعتبر من الدول الأولى عالمياً في إنتاج الذهب بإنتاج وصل إلى أزيد من 50 طن سنة 2016 محتلة المرتبة 18 عالمياً والثالثة إفريقيا بعد غانا وتنزانيا³.

تذكي هذه المعطيات التنافس الاستراتيجي والاقتصادي بين العديد من القوى والدول، حيث تشير التوقعات إلى أن المنطقة قد تصبح في أفق 2030 المزود الرئيسي للطاقة في العالم، لذلك فإن ضمان تدفق النفط والغاز يمثل محور التنافس بين كبريات الشركات العالمية وبين القوى الكبرى من أجل رسم معالم جيوسياسية جديدة في المنطقة تسمى بـ"جيوسياسية خطوط الأنايبب آلياتها الرئيسية التحكم في خريطة النزاعات وفي مآلاتها وفعاليتها"⁴.

¹ بلغ إنتاج الجزائر سنة 2016 من البتترول ما مجموعه 1.348.000 برميل يوميا، أما تشاد فبلغ 114.000، ليبيا 385.000 النيجر 13.000، السودان 105.000. المصدر:

“Production of crud oil including Lease condensate”, US Energy Information Administration, 2016, Accessed 23 June, 2018, At: <https://bit.ly/2w3i5pk>.

² Emmanuel, op.cit., p 58.

³ “Gold mining map”, World Gold Council, Accessed 23 June, 2018, At: <https://bit.ly/2Kix2um>.

⁴ Mehdi Taje, “Le défi fondamentaliste en Afrique du Nord et dans le Sahara”, op.cit., p 30.

ترتكز هذه السياسة على تأمين الوصول إلى مصادر الطاقة عبر السودان للمستهلكين في آسيا وعبر خليج غينيا للولايات المتحدة الأمريكية وعبر الصحراء والمغرب العربي لأوروبا. وفي هذا الإطار يتم اللجوء إلى خدمات فاعلين غير اعتياديين، يتعلق الأمر بـ "كارتيلات" وبفاعلين ذوي مصالح استراتيجية تتجاوز حدود الدول، ويتوفرون على قوات مسلحة تسليحا جيدا ويحظون بدعم من دول وحكومات. يظل الهدف الرئيسي لهذه المجموعات محاولة قلب التوازنات الاستراتيجية في المنطقة من أجل تمكين دول بعينها من التحكم في المؤهلات الطاقية والطبيعية في المنطقة وضمان حضورها العسكري في الممر الاستراتيجي الممتد من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي¹.

ويسمح هذا "المشهد" الجيوسياسي المعقد والمتشابك، بجعل المسألة الأمنية قضية مركزية في جغرافية الإقليم الصحراوي، خاصة وأن الفوضى باتت عنصرا أساسيا في تفسير تنامي العلاقة بين انعدام الاستقرار وضعف الدول في مراقبة المجال والتحكم في مختلف التهديدات. وتساهم عناصر محلية وأخرى خارجية في تكريس وضعية الفوضى الأمنية التي تعرفها المنطقة.

فالمنطقة لا تكاد تخلو من نزاعات متنوعة تتركز بخاصة في نزاعات حول الحدود مثل النزاع الموريتاني السنغالي، والنزاع بين مالي وبوركينا فاسو، والنزاع بين الكاميرون ونيجريا حول بحرية تشاد². بالإضافة إلى نزاعات أخرى معقدة كان آخرها انفصال جنوب السودان واستمرار مخلفاته حول أبيي وكردفان والنيل الأزرق³.

وتوجد نزاعات من نوع مختلف والتي يكون أحد أطرافها جماعات مسلحة مثل حروب الطوارق المتواصلة في شمال شرق مالي وشمال النيجر، ونزاعات مسلحة ذات طابع إيديولوجي مثل العمليات المسلحة التي تقودها تنظيم الدولة في العراق والشام وتنظيم الدولة

1 المرجع نفسه.

2 مصلوحي، مرجع سابق، ص 58.

3 المرجع نفسه، ص 59.

في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة بوكو حرام، وجماعة أنصار الدين في شمال مالي وجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا.

إذا كانت النزاعات المذكورة تحمل سمات معروفة، فإن تشبيك المصالح بين الجماعات أصبح يؤثر في أنواع مستجدة من الأمن تعود بدورها إلى عناصر خارجية، ولذلك فوجود عناصر خارجية للمشكلة الأمنية في الساحل والصحراء يضيفي ضغطاً زائداً في المنطقة ويحصر "كريم مصلوحي" هذه العناصر في تمظهرين خارجيين:

أولى هذه التمظهرات، تنسيق الشبكات لنشاطاتها عبر الحدود، ويلاحظ ذلك في تنسيق العمل بين شبكات إرهابية. ويظهر أن هذا النوع من التهديدات المرتبطة بالعمليات الجهادية في المنطقة المغاربية مثلاً، مستورد من مغاربيين من أفغانستان والشرق الأوسط¹. كما تجلت شبكة التنسيق هذه في حدوث تغير في جوهر نشاطات الجماعات الإرهابية من خلال التحالفات بينها ونذكر على سبيل المثال التحالف بين تنظيم القاعدة والجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر والجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة²، ومبايعة كل من تنظيم أنصار الشريعة في ليبيا وجماعة بوكو حرام في نيجريا لتنظيم الدولة في العراق والشام.

كما يتضح التنسيق عبر الحدود في الارتباط بشبكة دولية متضامنة تغطي أقاليم حساسة كأفغانستان والعراق واليمن وشبه الجزيرة العربية والصومال ثم الساحل والصحراء³.

ثاني هذه التمظهرات يتجلى في استقطاب منطقة الساحل والصحراء عناصر خارجية فاعلة في تهديد الأمن، وتجد هذه العناصر جذورها في مناطق مختلفة مثل استقطاب شبكات التهريب والمسلحين الجهاديين، ويساعد على تنامي هذا الاستقطاب مركزية الصحراء في العلاقات جنوب إفريقيا-شمال إفريقيا وأوربا-إفريقيا، ولا يستطيع الحضور الفرنسي في المنطقة ممارسة هذه الرقابة بالنظر إلى حدود قوته أمام المساحة الواسعة وصعوبة المنطقة

¹ Jean-Pierre Filiu, *Al-Qaida au sud de la Méditerranée*, (Barcelone: Institut Européen de la Méditerranée, 2008), p 13.

² Khadija Mohsen-Finan, *Les défis sécuritaire au Maghreb*, (Paris: Notes de l'Ifri, 2008), p 2.

³ مصلوحي، مرجع سابق، ص 73.

وتقاطع البحار عبرها برغم إصرارها المتكرر على التدخل في المنطقة كما حدث في أزمة مالي¹.

الفرع الثاني: موقع إفريقيا ضمن أولويات السياسة الخارجية لمغرب ما بعد الاستقلال

نستند في تحليل الهوية الجيوسياسية الإفريقية للمغرب، إلى ضرورة منهجية تتمثل في استعراض مراحل تطور السياسة الخارجية المغربية في إفريقيا، وكذلك المحاور الرئيسية التي اختزلت وترجمت هذا التوجه. وتكمن أهمية هذا الجانب في كونه يؤسس لما بعده خاصة وأن السلوك الخارجي ومنهج تدبير وإدارة العلاقات المغربية الإفريقية قد طرأ عليها تحولات مهمة توحى بوجود عملية إعادة تفكير ضمن هذا المجال.

وعليه فإن هذا الفرع يتناول تقليدانية العلاقات المغربية-الإفريقية (الفقرة الأولى)، بالإضافة إلى النتائج والتداعيات التي مهدت فيما بعد لمراجعة بعض اتجاهات هذه العلاقة وهذه السياسة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تقليدانية العلاقات المغربية-الإفريقية

منذ الاستقلال كان لدى المغرب تحدي جيوسياسي تمثل في تجاوز الإكراهات المرتبطة بإحاطته من قبل قوتين إقليميتين وهما إسبانيا في الشمال الذي تربطه معها علاقات غير مستقرة خاصة في ظل النزاع حول سبتة ومليلية، والجزائر في الشرق الداعمة لمطالب

¹ تجدر الإشارة إلى أن هذا الوضع ضغط على تفسير القيمة الجيوسراتيجية للمنطقة، فأهم التقاطعات الأمنية الخارجية في المنطقة هي تقاطعات عبر البحار ويمكن ملاحظة ذلك من خلال:

أولاً: التسرب الأوربي وخاصة الفرنسي إلى المنطقة عبر البحر الأبيض المتوسط عبر التعاون الأورو-إفريقي أو الأورو-صحراوي والأورو-متوسطي،

ثانياً: التسرب الأمريكي للنقل من خليج غينيا وللمرور للناقلات عبر المتوسط بالاستعانة بالحضور العسكري الأمريكي في هذا البحر،

ثالثاً: التسرب المتزايد للصين عبر المحيط الهندي وخليج عدن إلى إفريقيا وإلى وسطها وشمالها وذلك بالولوج إلى المنطقة عبر دول محورية كإثيوبيا والسودان ونيجريا والجزائر،

رابعاً: التسرب عبر البحر الأحمر لدول خليجية على رأسها المملكة العربية السعودية ويساعدها على ذلك إمكانية الربط عبر البحر الأحمر بين مصر والسعودية وبين الأخيرة ودول أخرى مثل السودان. لمزيد من التفاصيل انظر:

المرجع نفسه.

انفصال جبهة البوليساريو عن المغرب. وبناء عليه فإن المغرب ظل يعتبر علاقته مع إفريقيا وامتداده ضمن هذا المجال يحقق إلى حد كبير فك هذا الحصار الجيوسياسي والجيواستراتيجي¹. ومن الجدير بالذكر، أنه خلال السنتين الأولى للاستقلال، وعلى الرغم من الدعم الذي كان يقدمه المغرب لكل القضايا الإفريقية، إلا أن هذه الأخيرة كانت لا تزال "مجهولة" بالنسبة للنخبة المغربية وقد ساهم في ذلك أن الدول الإفريقية نفسها لم تكن تبذل جهدا من أجل لفت انتباه المغرب، كما أن جزءا مهما من إفريقيا وهي الدول الأنكلو-ساكسونية ظلت غائبة تماما عن الاهتمامات المغربية².

إلى غاية 1961 كانت هناك ثلاث محاور توجه سياسة المغرب الإفريقية: دعم الشعوب الإفريقية المستعمرة وتجلي ذلك أساسا من خلال دعم حركات التحرر في كل من الجزائر والكونغو، الدفاع عن الوحدة الترابية وأخيرا تحرير السياسة الخارجية المغربية عن توجهات فرنسا³. وابتداء من هذه الحقبة بدأت تتضح معالم سياسة خارجية مغربية في إفريقيا عبر بوابة النضال من أجل حق الشعوب الإفريقية في تقرير المصير، والمساهمة في مسلسل بناء الوحدة الإفريقية من خلال مجموعة الدار البيضاء. هذه الأخيرة ترجمت مصالحه السياسية المرتبطة بمطالبه السيادية على موريتانيا آنذاك وعلى الصحراء⁴، ودفعت به إلى الارتباط إيديولوجيا بمعسكر الدول الإفريقية "التقدمية" أو الثورية⁵. إلا أن هذا الخيار المستند إلى عقيدة سياسية/إيديولوجية لم يلبث أن "حلت محلها" مقاربة أكثر براغماتية خاصة بعد تفكك مجموعة

¹ Bakary Sambe, "Le Maroc au sud du Sahara: une stratégie d'influence à l'épreuve des mutations géopolitiques", *Le Maghreb et son sud: vers des liens renouvelés*, (Paris: CNRS éditions, 2012), p 131.

² Mohammed Bouzidi, "Le Maroc et l'Afrique sub-saharienne", *Annuaire de l'Afrique du Nord*, (1978), p 91.

³ Alain Antil, *Le Royaume du Maroc et sa politique envers l'Afrique sub-saharienne*, (Paris: Institut Français des relations internationales, 2003), p. 25.

⁴ من منطلق أن مجموعة الدار البيضاء كانت تعارض استقلال موريتانيا.

⁵ نشير في هذا السياق إلى أنه مع بداية الستينات، كان للسياق الدولي المتمثل في الحرب الباردة تأثير عميق على تقسيم إفريقيا سياسيا وإيديولوجيا بين معسكر ثوري يمثله جمال عبد الناصر وسيكوتوري رئيس غينيا وموبيدو كيبينا رئيس مالي وكوامي نكروما رئيس غانا، وبين معسكر معتدل يمثله فليكس بوانيي رئيس ساحل العاج وسيدار سنغور رئيس السنغال.

الدار البيضاء حيث باشر المغرب إذ ذاك سياسة للتقارب مع دول أخرى ذات توجهات "معتدلة" مثل السنغال وساحل العاج¹.

تكرست هذه المقاربة في تطوير العلاقات مع إفريقيا خلال عهد الملك الراحل الحسن الثاني، وقد اتخذت في ذلك أربعة مظاهر رئيسية:

المظهر الأول: إقامة علاقات ثنائية انتقائية، حيث إن منطق هذه العلاقات وجّه المغرب نحو الدول التي تشترك معه روابط ذات بعد تاريخي/ديني، حيث يحضر هذا البعد كإطار موجه ومحدد في اختيار الشركاء الاستراتيجيين. وفي هذا الإطار دشّن المغرب سياسة للتعاون من خلال العديد من الاتفاقيات. فبين 1960 و1961 وقع المغرب اتفاقيات ذات طابع تجاري واقتصادي مع كل من غينيا وإفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية والسنغال وساحل العاج والغابون. ابتداء من 1964 ستعرف السياسة الخارجية المغربية الموجهة لإفريقيا ديناميكية من خلال تركيز العلاقات مع دول الساحل والصحراء، وجعل محور الرباط – دكار نقطة ارتكاز في سعيه للانفتاح الدبلوماسي على إفريقيا. وقد بدت أهمية هذا المستوى من العلاقات المغربية-الإفريقية بعد انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984²، حيث ظلت هذه الدول تدعم الموقف المغربي وكل المبادرات المغربية المتعلقة بملف الصحراء وتعارض انفصال المناطق الجنوبية عن المغرب.

المظهر الثاني: يتمثل في التركيز على إقامة علاقات شخصية مع قادة أفارقة، حيث إن الإمكانات الرمزية التي وظفها المغرب المرتكزة على دوره التاريخي في جنوب الصحراء من جهة، وعلى البعد الديني كمركب اجتماعي/سياسي من جهة أخرى، ساهمت في تأسيس علاقات خاصة جمعت الملوك المغاربة ببعض القادة الأفارقة. ونخص بالذكر رؤساء كل من

¹ Sambe, op.cit., p. 133.

² نشير في هذا السياق، إلى أنه منذ سنة 1976 ورغبة من المغرب في تقوية حضوره ودوره في أجهزة منظمة الوحدة الإفريقية، سعى إلى نقل قضية الصحراء من الأمم المتحدة إلى المنظمة الإفريقية، غير أنه لم يكن واعيا بحجم التأثير والنفوذ الجزائريين، وهو ما جعله يغير بشكل كلي سياسته الخارجية تجاه الدولة الإفريقية خاصة الاشتراكية منها، حيث اعتبرهم المغرب مسؤولين عن اختلال علاقته بإفريقيا. لذلك فإن بداية غياب المغرب عن الساحة الإفريقية ابتداء من سنة 1979 لم يكن نتيجة عدم وجود مصالح مشتركة وإنما بسبب المواقف الإفريقية تجاه قضية الصحراء. انظر:

Bouzidi, op.cit., p. 109.

السنغال) (عبدو ضيوف، عبد الله واد وماكي سال) والغابون (عمر بونغو وعلي بونغو) والكونغو الديمقراطية (موبوتو سيسيسيكو)¹.

المظهر الثالث: يتجلى من خلال التجربة والتراكم الذي حققه المغرب على مستوى أدوار الوساطة المهمة التي اضطلع بها خاصة النزاع العربي الإسرائيلي و اتفاقية السلام بين مصر و"إسرائيل". بدا المغرب -على الأقل في أعين الغرب- بمثابة عامل استقرار في مجمل الفضاء المتوسطي، وهو ما أهله للاضطلاع بهذا الدور في نزاعات أخرى على مستوى القارة الإفريقية مثل النزاع بين موريتانيا والسنغال سنة 1989 والنزاع الأنغولي، بالإضافة إلى مشاركته ضمن قوات حفظ السلام في العديد من بؤر النزاع في إفريقيا².

المظهر الرابع: حضور البعد الديني كعامل مؤسس وموجه للعلاقات المغربية الإفريقية، وذلك من خلال حيازة مؤثرات رمزية تجعل من المغرب نقطة استقطاب ديني وسياسي واجتماعي على المستوى الإفريقي. وهذه المزايا توفرها بالأساس احتضان المغرب للزاوية التيجانية، فبالعد السياسي والاجتماعي لهذه الزاوية ميز إلى حد بعيد العلاقات المغربية السنغالية على وجه الخصوص حيث تحضر كمرجع أساسي في العلاقات الثنائية. كما أنها باتت تمثل إحدى أركان الدبلوماسية الموازية لصالح الحضور المغربي في المنطقة كون تأثيرها يمتد إلى موريتانيا وغامبيا وغينيا بيساو³.

¹ تجدر الإشارة إلى أن رئيس الكونغو الديمقراطية (الزابير سابقا) اختار الإقامة بالمغرب بعد الانقلاب عليه، وتم دفنه بالمغرب بعد وفاته، كما ان عائلته لا تزال تقيم بالمغرب حيث يزاول ابنه نشاطا اقتصاديا.

² شارك المغرب في قوات حفظ السلام في الكونغو سنة 1960، أنغولا 1988، الصومال 1992، ساحل العاج 2004، الكونغو الديمقراطية 2010، مالي 2013، إفريقيا الوسطى 2013. وهذه المشاركات جعلت من المغرب يحتل المرتبة الثالثة بعد فرنسا والسنغال ضمن أكثر الدول الفرنكفونية مشاركة في قوات حفظ السلام. انظر:

Pierre Afouda Adimi, "Nouvelle offensive diplomatique en Afrique Subsaharienne: quel regard", *Paix et Sécurité*, N° 03, (2015), Accessed June 28, 2018, At: <https://bit.ly/2tD5mqI>, p. 114.

³ الذي أضفى طابعا جيوسياسيا على دور الزاوية التيجانية ونفوذها هو دخول الجزائر على خط التنافس مع المغرب حول رهاناتها الدبلوماسية. حيث طالبت الجزائر سنة 1984 باستعادة رفات الشيخ محمد الحبيب سليل مؤسس الزاوية التيجانية، بعد ذلك بدأت الجزائر في تنظيم ملتقى سنوي لمريدي هذه الزاوية المنحدرين من تونس ومصر ومنحت للسنغال دعما ماليا بقيمة 20 مليون دولار بعد أن اعترف الرئيس السنغالي بجهة البوليساريو. بالمقابل بدأ المغرب ابتداء من سنة 1985 في تنظيم ملتقى سنوي دولي للزاوية التيجانية في مدينة فاس حيث يوجد ضريح مؤسس الزاوية التيجانية. كما أن السلطات المغربية رصدت معونات مالية مهمة لطائفة الكاوليك التيجانية بالإضافة إلى دعم بقيمة مليون دولار لإتمام أشغال المسجد

وبالإضافة إلى ذلك فإن تحليل شبكة التعاون المغربية الإفريقية من 1956 إلى 1987 توضح هيمنة البعد المتعلق بالارتباطات والعلاقات الشخصية، حيث تم خلال هذه الحقبة إبرام 120 اتفاقية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، لم تشمل سوى 17 دولة من أصل 52 دولة إفريقية، وهي الدول الفرنكوفونية بالأساس أي دول وسط وغرب إفريقيا¹.

الفقرة الثانية: العلاقات المغربية الإفريقية مظاهر الانحسار ودواعي المراجعة

على الرغم من أن المغرب كانت له خيارات جيوسياسية على مستوى القارة الإفريقية من منطلق انتمائه الجغرافي وطموحاته الجيوستراتيجية وارتباطاته الثنائية، إلا أن نتائج تدبير السياسة الخارجية الإفريقية على مدى أربعة عقود تستوجب التساؤل حول مردودية الحضور المغربي الإفريقي خاصة خلال الفترة الممتدة من 1956 إلى 1999 أي خلال عهد الملكين الراحلين محمد الخامس والحسن الثاني. وعملية تقييم السياسة الخارجية المغربية في إفريقيا خلال هذه الحقبة ينطلق من تحليل أبرز معالم منهج تدبير السياسة الخارجية المغربية بصفة عامة، مادام أن تلك الموجهة لإفريقيا لم ولن تشكل استثناء، وتسلب هذه الفقرة الضوء على أهم القضايا التي شكلت تحدياً حقيقياً للدبلوماسية المغربية في إفريقيا، والتي شكلت مظاهر محدودة الفعل الدبلوماسي والسياسي الخارجي.

بحكم طبيعة النظام السياسي المغربي المتميز أساساً بقطبية الملك داخله، فإن السياسة الخارجية المغربية ولاسيما ما يتعلق بتحديد خياراتها الأساسية والاستراتيجية تبقى حكراً على الملك الذي يتسلح في هذا المجال بأسلحة دستورية وواقعية وذاتية. وبعبارة أخرى فإن الشؤون الخارجية للمغرب تنبع أساساً من المجال المحفوظ للملك لما يتمتع به من سلطات واختصاصات

الكبير بحي مدينة باي أحد معاقل الزاوية التيجانية في السنغال والذي يحج إليه أتباع الطريقة من النيجر وغانا والنيجر وكذلك المقيمين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. لمزيد من التفاصيل انظر المراجع التالية:

Bakary Sambe, "Tidjaniya: usages diplomatiques d'une confrérie soufie", *Politique étrangère*, N° 4, (2010).

Belhaj, op.cit.

Sambe, op.cit.

¹ Antil, op.cit., p. 30.

شاملة وسامية تجعا منه السيد في تسيير الشؤون الخارجية، فهو دبلوماسي واستراتيجي في نفس الوقت¹.

واستنادا إلى ذلك فإن القرارات الاستراتيجية للسياسة الخارجية يكاد ينفرد الملك بصياغتها وبلورتها²، ويورد الأستاذ "سعيد الصديقي" أمثلة على ذلك من قبيل قرار تنظيم المسيرة الخضراء وقرار قبول إجراء استفتاء على الصحراء المغربية في مؤتمر نيروبي I في يونيو 1981، وقرار الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984، وقرار عقد معاهدة الاتحاد العربي الإفريقي بين المغرب وليبيا سنة 1984³.

هذه القرارات والتي يتضح أنها كانت مرتبطة بشكل مباشر بالانشغال والاهتمام المغربيين بالحضور الإفريقي وبالبحث عن دوائر للنفوذ في هذا الفضاء، لم تكن تخضع لمنهج ثابت في تدبير وتسيير السياسة الخارجية، كما أنها لم تنضبط لعملية منهجية في صناعتها وبلورتها، وبصيغة أخرى فإنها كانت تتم خارج القواعد الدستورية المنظمة لعملية إصدار القرارات في إطار نظام الحكم، وهو ما جعلها -أي القرارات- تتفاعل مع المعطيات الظرفية واللحظية أكثر من كونها تعبيراً عن خط واضح ينطلق من الخصائص الجيوسياسية للفضاء الإفريقي، كما أنها لم تكن موجهة بمنطق المصالح الاستراتيجية بقدر ما كانت مؤطرة بالرؤية الشخصية للملك الحسن الثاني وقبله الملك محمد الخامس.

فقرار قبول الاستفتاء حول الصحراء وظفته الجزائر طيلة أربعة عقود من أجل فرض تصور لها للقضية على المستويين الإفريقي والدولي باعتباره آلية لتصفية الاستعمار⁴. كما أن قرار عقد معاهدة الاتحاد الإفريقي بين المغرب وليبيا سنة 1984 والذي تم بموجبه إقامة تحالف

¹ الصديقي، مرجع سابق، ص 42.

² المرجع نفسه، ص 59.

³ المرجع نفسه، ص 60،62.

⁴ Hassan Khattabi, "L'initiative marocaine pour l'autonomie de la region du Sahara et la continuation du réalisme et de la modération de la politique étrangère marocaine", dans *Le projet marocain d'autonomie: réalisme d'un plan réalisable*, (Rabat: Centre d'Etudes Internationales, 2009), pp. 65-66.

مغربي ليبي سرعان ما انهار بعد عام فقط -أي سنة 1985- بعد أن عقدت ليبيا معاهدة مع إيران¹.

كما أن قرار الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية لم يكن له من تأثير سوى إضعاف الموقف والطرح المغربيين بخصوص قضية الصحراء، وساهمت سياسة الكرسي الفارغ في الحد من النفوذ المغربي في مجالات واسعة من القارة الإفريقية، وأحدثت عزلة دبلوماسية للمغرب على مستوى القارة الإفريقية لعدة عقود. ويشير الأستاذ "عبد الخالق برمضان" إلى أن هذه العزلة قد بدأت إرهاباتها الأولى خلال عهد الملك محمد الخامس، عندما أصر المغرب على اعتبار موريتانيا جزءا من التراب المغربي²، وقاطع بذلك المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية في أديس بابا سنة 1963 بسبب حضور وفد موريتاني وذلك على الرغم من أن المغرب كان من الدول المؤسسة للمنظمة.

بالإضافة إلى ذلك لم يكن توظيف المغرب للعبة التوقعات الإيديولوجية على مستوى القارة الإفريقية موفقا، وذلك لكون هذا الرهان أولا كان لا يتوافق وبنية علاقات المغرب الخارجية المرتكزة على البحث عن المزيد من فرص وإمكانات الارتباط السياسي والاقتصادي والاستراتيجي بالغرب، وثانيا بسبب توجس "شركائه" أو "حلفائه" الإيديولوجيين، وخير مثال على ذلك النزعة "الثورية" التي أبان عنها المغرب من خلال إنشاء مجموعة الدار البيضاء كرد فعل على تجاهل فرنسا لمطالبه حول موريتانيا واعترافها باستقلالها، إذ سرعان ما انهارت هذه المجموعة بعد ثمانية عشر شهرا فقط من إنشائها، خاصة بعد ظهور نظام ثوري واضح التوجهات في المنطقة وهو الجزائر التي نجحت في استمالة دول مجموعة الدار البيضاء خاصة غانا ومالي وغينيا ومصر³.

إلى جانب العزلة السياسية والدبلوماسية التي أنتجها فشل المغرب في تدبير سياسته الخارجية الإفريقية، فإن الباحث "نبيل زكاوي" يعتبر أن هيمنة القضايا الترابية بشكل عام

¹ سيدون، مرجع سابق، ص. 269.

² Berramdane, op.cit., p. 247.

³ Bouzidi, op.cit., p. 101.

على توجهات السياسة الخارجية جعل من قضية استكمال الوحدة الترابية تخضع لتدبير مغلق تنفرد المؤسسة الملكية بتدبيره من كل الجوانب العسكرية والدبلوماسية والسياسية¹. وبحسب نفس الباحث، فإنه يؤخذ على سياسة الحسن الثاني الخارجية تغييب العامل الاقتصادي ولم تهتم به إلا قليلا، لذلك فهو لم يستثمر في جغرافيته بالشكل الذي يخدم علاقات اقتصادية مثلى لفائدته، بل إنه استثمر في العلاقة بين الجغرافيا والسياسة انضباطا لتعاليم نظام الاستقطاب الدولي لفترة الحرب الباردة².

المطلب الثاني: السياسة الخارجية المغربية الجديدة في إفريقيا: عوامل الثبات والتحول

ليس خافيا على أن عملية مراجعة متقدمة قد خضعت لها السياسة الخارجية المغربية في إفريقيا منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش سنة 1999 ليصبح التوجه نحو إفريقيا واضحا ومؤسسا ومهيكلا.

وقد سمحت ثلاث عوامل رئيسية بإعادة توجيهه وتفعيل هذه السياسة: العامل الأول يتجلى في التطورات التي عرفها ملف الصحراء والمتمثلة في الصعوبات التي باتت تواجهها الأمم المتحدة في تدبير الملف برمته³، خاصة في ظل فشل خيار الاستفتاء واتساع مجال المناورة أمام المغرب من أجل تقديم بدائل جديدة كمقترح الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية. العامل الثاني تراجع الدعم المالي والدبلوماسي المهم الذي كانت توجهه الجزائر لجبهة البوليساريو نتيجة الإكراهات والأزمة الداخلية، حيث انحصر الترافع الجزائري من أجل هذا الملف مما سمح للمغرب بالاستفادة -إلى حد ما- من الفراغات الجيوسياسية خاصة على مستوى القارة الإفريقية. العامل الثالث، السياق الدولي المتمثل في سقوط الاتحاد السوفياتي، فقد وجدت العديد من الدول الإفريقية نفسها في حالة انكشاف اقتصادي وسياسي، حاول المغرب استثمار هذا

¹ زكاوي، مرجع سابق، ص. 180.

² المرجع نفسه، ص. 184، 186.

³ Antil, op.cit., p. 39.

الوضع عبر العمل على جلب استثمارات من إفريقيا وخارجها بهدف المساهمة في إعادة هيكلة اقتصاديات بعض الدول الإفريقية¹.

وانطلاقاً من واقع التغيير الذي تعرفه السياسة الخارجية المغربية في إفريقيا يسعى هذا المطلب إلى تحليل مظاهر وعوامل الثبات والتحول في هذه السياسة، والذي يوضحه من جهة الثبات النسبي على مستوى الانتشار الجيوسياسي (الفرع الأول)، ومن جهة أخرى التحول الجوهري على مستوى أدوات التأثير والنفوذ (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الثبات النسبي على مستوى الانتشار الجيوسياسي

على مدى العقدين الماضيين استبدلت المملكة المغربية سياسة المقعد الشاغر التي تبنتها كرد فعل على موقف منظمة الاتحاد الإفريقي من قضية الصحراء عبر نهج سياسة استراتيجية دائمة تقوم على ربط علاقات متينة ومتشابكة ومتداخلة مع عدد كبير من الدول الإفريقية². توجت هذه السياسة بعودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي وبتقديم طلب الانضمام للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO)، وكذلك بتوسيع شبكة العلاقات المغربية-الإفريقية ضمن مقاربة جديدة في الانتشار الجيوسياسي. وقد تم ذلك دون إهمال الارتباط التاريخي والاستراتيجي مع إفريقيا جنوب الصحراء.

لذلك سنستعرض في فقرة أولى ثبات العمق الاستراتيجي لمنطقة الساحل والصحراء بالنسبة للمغرب، وفي فقرة ثانية التوجهات الجيوسياسية الجديدة للمغرب في إفريقيا.

¹ المرجع نفسه.

² التقرير الاستراتيجي المغربي 2014-2018، مرجع سابق، ص. 271.

الفقرة الأولى: الساحل والصحراء عمق استراتيجي ثابت بالنسبة للمغرب

على الرغم من أن المغرب لم يكن له حضور مؤسستي قوي في القارة الإفريقية بسبب غيابه عن أجهزة وهياكل الاتحاد الإفريقي منذ سنة 1984¹، إلا أنه استمر في الحفاظ على علاقات قوية مع دول منطقة الساحل والصحراء، وهذا التوجه مثل إحدى ثوابت السياسة الخارجية المغربية²، التي باتت أكثر مرونة وبراغماتية من خلال البحث عن توسيع شبكة الشركاء.

فمن جهة عمق المغرب من علاقاته الثنائية مع حلفائه التقليديين مثل السنغال والغالون والكاميرون وساحل العاج، وذلك على الرغم من بعض الخلافات اللحظية والمحدودة. وهذا التنوع في العلاقات الثنائية يفسره البحث عن تحالفات في جميع الاتجاهات³. ومن جهة أخرى، راجع المغرب من سياسته المرتبطة بالقطيعة مع البلدان الإفريقية التي اعترفت بجمهورية البوليساريو وأعاد العلاقات السياسية بكل من أنغولا والرأس الأخضر والبنين والتوغو والموزمبيق⁴.

لقد اكتسب المغرب تجربة مهمة في التعامل مع دول الجوار الإفريقي، خاصة دول الساحل والصحراء محاولا استغلال بعض المستجدات المهمة من قبيل غياب معمر القذافي عن الاتحاد الإفريقي وأفول التحركات الدبلوماسية للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بسبب تدهور وضعه الصحي. ومنذ بداية 1999 خط المغرب محددات سياسة إفريقية أسفرت

¹ غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن المغرب يحتضن العديد من المؤسسات أو المنظمات الإفريقية مثل المكاتب الإقليمية للبنك الإفريقي للتنمية، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، والمركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للإقليم، وجمعية المنظمات الإفريقية للتنمية التجارية، ومنظمة المؤتمر الوزاري للتعاون في مجال الصيد البحري بين الدول الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، واتحاد المدن الإفريقية. المرجع:

Steffen Wippel, “Le renouveau des relations marocaines avec l’Afrique subsaharienne: la formation d’un espace économique transsaharien ?”, Dans : *Les relations transsahariennes à l’époque contemporaines un espace en constante mutation*, dir Laurence Marafaing et Steffen Wippel, (Paris: Karthala, Berlin: ZMO, 2003), p. 33.

² Adimi, op.cit., p 113.

³ Antil, op.cit., p 34.

⁴ يحيى بولحية، “محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء الثوابت والمتغيرات”، *سياسات عربية*، عدد 10 (شتنبر 2014)، ص. 75.

عن تطوير الإطار القانوني للتعاون المتكون حاليا من نحو 1000 اتفاقية مع أكثر من أربعين دولة في إفريقيا جنوب الصحراء، وهي اتفاقيات تشمل مجالات مختلفة في التنمية الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية والبشرية من قبيل محاربة الفقر والتنمية الزراعية والصيد البحري والتعليم والصحة والتكوين وتدبير المياه وتكنولوجيا الإعلام والتدبير المالي والبنكي¹.

كما أن الاهتمام المغربي موجه كذلك بالرغبة في الحصول على دعم دول المنطقة في ملف الصحراء²، يضاف إلى ذلك التوجس المغربي من استمرار الأزمة الاقتصادية في أوروبا ورغبة دول الساحل والصحراء وغرب إفريقيا نفسها في الدعم الخارجي والاستثمارات الأجنبية، وينظر المغرب إلى آفاق اتساع الاستثمار العمومي في غرب إفريقيا خصوصا ونمو الطبقة المتوسطة بمثابة فرص اقتصادية وتجارية واعدة³.

على المستوى الأمني تنطلق العقيدة الاستراتيجية المغربية من كون استقرار المملكة يمر بالضرورة من اعتبارات وخصيات تموقعه الجيوسياسي، فمنطقة المغرب العربي التي ينتمي إليها جيوسياسيا وجيواستراتيجيا أصبحت أكثر اعتمادا على الاستقرار في المناطق المحيطة في إفريقيا خاصة قوس الساحل والصحراء. فكل تغيير أو خلل في تدبير أزمات المنطقة يكون له تأثير مباشر على أمن واستقرار المغرب. وفي هذا السياق يعتبر التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف على المستوى الإقليمي أداة الحضور والتأثير المغربيين في هذا الفضاء.

¹ المرجع نفسه، ص ص. 75-76.

² Mohammed El-Katiri, "From assistance to Partnership: Morocco and its Foreign Policy in West Africa", In *Morocco: Conditions, Issues, and Foreign Relation*, Ed Wilson Graves, (New York.: Nova Publishers, 2016), p. 27.

³ المرجع السابق، ص 32.

فالمغرب يشارك في تجمع دول الساحل والصحراء المعروف بتجمع سين-صادا¹، وفي سنة 2005 انخرط في الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب في الصحراء TSCTP²، وسنة 2011 ساهم المغرب بشكل محوري في تأسيس المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب GCTF والذي يضم 30 دولة من مختلف قارات العالم، ويهدف إلى تقوية قدرات أعضائه من أجل تطوير مقاربة استراتيجية على المدى البعيد لمحاربة الإرهاب ومنع إيديولوجيات التطرف العنيف من التمدد³.

وفي نونبر 2013 عقد بالرباط مؤتمر دولي لأمن الحدود، وقد خرج بتوصيات متعلقة بالأمن في منطقة الساحل من بينها تحديد التحديات الأمنية، وإنشاء مركز إقليمي للمراقبة والتكوين وإعادة النظر في المنظومات الأمنية والجمركية. وخرج المؤتمر بتوصيات تعطي المغرب قسطا مهما لتنفيذها، وقد حضرت هذا المؤتمر إلى جانب دول أفريقية، الأمم المتحدة والولايات المتحدة ودول أوروبية وآسيوية⁴.

لقد شكل التدخل المغربي في مالي سنة 2013 إيذانا بفتح مجال أمام تبلور جديد للسياسة الأمنية المغربية في منطقة الساحل والصحراء، حيث قدم المغرب مساعدة مالية بقيمة

¹ هذا التجمع تأسس في 11 فبراير 1998 في سياق القمة التي جمعت خمس دول في طرابلس وهي ليبيا وبوركينا فاسو ومالي والتشاد والنيجر، وقد توسع على مر السنين ليشمل اليوم 28 دولة. انضم المغرب إليه في قمة الخرطوم التي انعقدت في 12 و13 فبراير 2001. هدفه محاربة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية وإنشاء سوق مشتركة للمنتجات الفلاحية والوساطة في النزاعات الإقليمية. في البداية لم يكن المغرب يولي أهمية لهذه الهيئة حيث كان يعتبرها واجهة للنفوذ الليبي في المنطقة ولرؤية معمر القذافي للوحدة الإفريقية، غير أن معطيات سقوط نظام القذافي والربيع العربي أتاح فرصة جديدة للمغرب لقيادة هذا التجمع وذلك لأسباب عدة أبرزها أنه لن يكون هناك خلاف حول الموقع المتصدر الذي يحتله المغرب في المنظمة. وعلى الرغم من حدود عمل هذا التنظيم الواسع وغير المتناغم فإن المغرب يعتبر أنه من مصلحته أن يكون فاعلا ضمنه لعدة اعتبارات مرتبطة بمناخ التوجه الجزائري القاضي بالعمل على إقصاء المغرب من كل الفضاءات الإفريقية. المرجع:

الحسن بوقنطار، *السياسة الخارجية المغربية 2000-2013*، (الرباط: منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2014)، ص. 134.

² هو عبارة إطار بين مؤسساتي تم إنشاؤه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تنسيق الجهود المدنية والعسكرية لمحاربة الإرهاب عبر الصحراء الإفريقية وتسهيل التعاون بين دول الساحل الخمس (Pan Sahel) وهي مالي وتشاد والنيجر ونيجريا والسنغال ودول المغرب العربي الشريكة وهي المغرب وتونس والجزائر وموريتانيا. المرجع:

Tasnim Abderrahim and Faten Aggad, “Strating afresh: The Maghreb’s relations with sub-saharan Africa”, *ecdpm discussion paper*, N° 225, Published April 2018, Accessed June 26, 2018, At: <https://bit.ly/2NRvOFx>.

³ المرجع السابق، ص 16.

⁴ بولحية، مرجع سابق، ص 76.

5 ملايين دولار مساهمة منه في جهود تمويل البعثة الأمنية لدعم مالي تحت إشراف إفريقي، إضافة لفتح مجاله الجوي للطائرات الفرنسية ودعم استخباراتي قوي سبق وجوده إرسال القوات الدولية لمالي¹.

ويمكن اعتبار تدخل المغرب إلى جانب فرنسا بمالي تحولا جوهريا في الأدوار الأمنية للمغرب من حيث طبيعتها وأهدافها، فقد كانت السياسة المغربية على وعي بالرهان الاستراتيجي حول منطقة الساحل والصحراء، ولم يكن تدخل المملكة انجرارا وراء استعادة فرنسا لنفوذها بقدر ما كان محاولة لحماية مجال من مجالات النفوذ المغربية القديمة، لذلك كان التواجد المغربي من الناحية الأمنية أسبق من التدخل العسكري الفرنسي بحوالي ثلاثة أشهر، ورغم أن ذلك الوجود سهل على فرنسا كثيرا من الأمور الميدانية، إلا أنه أكد من جديد على قوة المغرب إقليميا وفي منطقة الساحل والصحراء².

لا تخلو علاقة المغرب بدول منطقة الساحل والصحراء وغرب إفريقيا من أبعاد اجتماعية وتضامنية تعزز وتعضد الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية، فخلال الخمس سنوات المنصرمة تبنت المملكة المغربية العديد من المبادرات ذات البعد التضامني. خلال سنة 2014 تم إطلاق برنامج تسوية وضعية المهاجرين المنحدرين من غرب إفريقيا وجنوب الصحراء، وهذا التوجه يعتبر فريدا من نوعه كونه لا يمثل رغبة من المغرب في توفير اليد العاملة كما هو الحال بالنسبة للتجربة الأوروبية وإنما يرجع بالأساس إلى إظهار التضامن مع

1 خالد يابموت، "العلاقات المغربية الفرنسية: بداية التمايز والتنافس في إفريقيا"، في: المغرب في محيطه الإفريقي: المجالات والرهانات الاستراتيجية الجديدة، تنسيق مورد زناسني، (وجدة: مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الرباط: جامعة محمد الخامس، معهد الدراسات الإفريقية، 2017)، ص ص. 311-312.

2 بالإضافة إلى ذلك فقد كان لتدخل المغرب أهداف استراتيجية أخرى يمكن تلخيصها: أولا في ربح رهان الصراع مع الجزائر في منطقة الساحل والصحراء، ذلك أن المغرب يربط الصراع المالي الداخلي بقضية الصحراء، وبالتالي فإن ما تسعى إليه الحركة الأزوادية وغيرها من التنظيمات المطالبة بالحكم الذاتي، سيدعم الترويج الدولي للمقترح المغربي بخصوص الحكم الذاتي في الصحراء. ثانيا: سعى المغرب من وراء المساهمة في التدخل في مالي إلى تعزيز قوته التفاوضية فيما يخص الصراع الدولي حول ليبيا، خاصة وأن المغرب يربط بشكل مباشر بين النظام السياسي الجديد في ليبيا وقضية الصحراء. وفي هذا الإطار احتضن المغرب اجتماعا لوزراء خارجية 19 دولة من بينها فرنسا وليبيا ومالي في نونبر 2013 وافق على إنشاء معسكر بالمغرب لتدريب مشترك لتأمين الحدود وهو الاتفاق الذي أطلق عليه "إعلان الرباط". ثالثا: جاء التدخل ليعيد للسطح مسار تاريخيا دينيا، يؤكد أن منطقة مالي ظلت مجالا للنفوذ الديني المغربي إقليميا منذ عهد المرابطين. من هنا جاء التدخل لتأكيد دور المملكة المحوري في مالي خاصة وأن بعض عناصر الحركة الأزوادية يتمتعون بالجنسية المغربية.

المرجع نفسه، ص ص. 313-314.

شعوب الدول الإفريقية وتبني مقاربة سوسيو اقتصادية في التعاطي مع ملف الهجرة مغايرة للمقاربة الأوروبية¹.

أبان المغرب كذلك عن نوع من التضامن عندما لم يوقف الرحلات الجوية للخطوط الملكية المغربية لدول غرب إفريقيا بعد تفشي داء إيبولا في كل من سيراليون وليبيريا وغينيا، في الوقت الذي أوقفت فيه كل شركات الملاحة العالمية رحلاتها وهي الخطوة التي تمت الإشادة بها في المؤتمر العالمي عالي المستوى حول داء إيبولا المنعقد في بروكسيل في مارس 2015².

الفقرة الثانية: وسط إفريقيا وشرقها توجهات جديدة للسياسة الخارجية المغربية في إفريقيا

دراسة العلاقات الخارجية للمغرب مع وسط إفريقيا وشرقها يأتي في سياق التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية والتي ترجمتها الزيارات الملكية التي قام بها الملك محمد السادس لكل من تانزانيا وإثيوبيا وأنغولا ورواندا، والتي واكبتها التوقيع على سلسلة من الاتفاقيات.

ويرتكز المغرب في بحثه عن علاقات استراتيجية مع وسط وشرق إفريقيا إلى تجربته وعلاقاته مع دول الساحل والصحراء وغرب إفريقيا، وباعتبار دول هذا المجال دولا صاعدة، بالإضافة إلى العلاقات التي جمعت المغرب بدول المنطقتين في إطار التضامن والوحدة الإفريقيين، فقد كان للمغرب مواقف داعمة لحركات التحرر في جنوب إفريقيا وأنغولا والموزمبيق.

تعتبر إفريقيا الوسطى والشرقية من أكثر المجالات الإفريقية ديناميكية على مستوى الأهمية الاقتصادية، حيث تمثل الأولى 25% من الناتج الداخلي الخام إقليميا، بينما تمثل الثانية نسبة 10%، كما أنهما يحتضنان نصف ساكنة القارة الإفريقية ب 565 مليون نسمة³.

¹ El-Katiri, op.cit., p 36.

² المرجع السابق، ص 37.

³ “ Quelles perspectives de développement des relations du Maroc avec l’Afrique australe et l’Afrique de l’Est ? ”, Institut Royale des Etudes Stratégiques, Coord El Moussaoui El Ajlaoui, Mai 2015, p 11.

ويحتل هذان المجالان قيمة معتبرة في الجيوسياسية الشاملة لإفريقيا، فشرق إفريقيا¹ مجال أنكلوفوني محملّ بميزات تاريخية واجتماعية وثقافية، يؤثر بشكل حاسم في واقع ومستقبل القارة بسبب مركزيتها ما بين إفريقيا والشرق الأوسط والخليج والمحيط الهندي². وتحتضن منطقة شرق إفريقيا العدد الأكبر من الهيئات الإقليمية والبين-حكومية مقارنة مع باقي المجالات الإفريقية، إلا أنها وعلى الرغم من ذلك تعيش على وقع نزاعات وحروب واضطرابات اجتماعية وأزمات سياسية³.

أما فيما يتعلق بوسط إفريقيا⁴، فهي من الناحية الجيوسياسية، تضطلع فيها دولة جنوب إفريقيا بموقع متقدم يصل حتى لمنطقة جنوب الصحراء حيث تنافس فرنسا في منطقة الساحل، وساهمت بدور محوري في انفصال جنوب السودان، وتدخلها في النزاع في إفريقيا الوسطى والنزاع في الصحراء المغربية. ونفس الأمر ينطبق على دولة أنغولا - نيبيا - التي تلعب دورا جيوسياسيا مهما حيث تؤثر في الترتيبات الأمنية والسياسية في منطقة البحيرات الكبرى، وذلك بفضل ثرواتها النفطية ودبلوماسيتها النشيطة⁵.

تطرح علاقة المغرب بدول وسط وشرق إفريقيا إشكالات عدة، وذلك بسبب البعد الجغرافي والاختلاف اللغوي، فعلى المستوى السياسي والمؤسسي لا يتوفر المغرب على شبكة قوية وممتدة من البعثات الدبلوماسية لا تتجاوز أربع سفارات في كل من أنغولا وإثيوبيا

¹ تتكون منطقة شرق إفريقيا من 13 بلدا: بورندي، جزر القمر، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، أوغندا، رواندا، السيشل، الصومال، السودان، تانزانيا وجنوب السودان.

² Quelles perspectives de développement des relations du Maroc avec l'Afrique australe et l'Afrique de l'Est ?', op.cit., p. 12.

³ من بين أكثر الأزمات التي تعيشها المنطقة: حالة اللااستقرار في جزر القمر، الحرب الأهلية في الصومال، النزاع في جنوب السودان بين سيلفا كير وريك مشار، النزاع في دارفور، النزاع الحدودي بين أوغندا ورواندا والكونغو الديمقراطية حول منطقة كيفو، النزاع الحدودي بين إريتريا وجيبوتي وبين إثيوبيا وإريتريا بسبب انفصال هذه الأخيرة، النزاع بين السودان وجنوب السودان حول ترسيم الحدود وحول منطقة أبيي، نشاط الجماعات الإرهابية في كينيا والصومال والقرصنة البحرية في خليج عدن والسيشل، النزاع حول اقتسام مياه النيل بين مصر وأوغندا وإثيوبيا بسبب تشييد هذه الأخيرة لسد على نهر النيل.

⁴ هي المنطقة الواقعة جنوب الغابة الاستوائية وتضم دول جنوب إفريقيا، أنغولا، ناميبيا، زامبيا، مدغشقر، بوتسوانا، ملاوي، موزمبيق، زمبابوي، سويسلاندا، لسوتو وجزر موريس)

⁵ Quelles perspectives de développement des relations du Maroc avec l'Afrique australe et l'Afrique de l'Est ?', op.cit., pp. 13-14.

ومدغشقر والسودان، كما أن دول هذه المناطق لا تتوفر على سفارات في المغرب إلا في حالة أنغولا وجيبوتي والسودان¹. ومنذ أن أقام المغرب علاقات دبلوماسية مع بعض دول وسط وشرق إفريقيا سنة 1963 وهي إثيوبيا وكينيا وزامبيا وتانزانيا وأنغولا والسيشل، لم تتطور هذه العلاقات خاصة في الجوانب التجارية والمالية، واقتصر التواصل في إطار اللجان المشتركة ومذكرات التفاهم بين وزارات خارجية هذه البلدان والمغرب².

غير أن محدودية العلاقات المغربية مع دول شرق ووسط إفريقيا وعدم وجود سياسة خارجية مغربية موجهة لهذه المجالات، لم يمنع الدولة المغربية من البحث عن آفاق للتعاون والتنسيق بهدف استثمار الميزات الجيوسياسية لهذه الدول خاصة وأن أغلبها تشترك مع المغرب طموحات للتأثير والنفوذ والحضور في مجالات معينة.

لقد شكلت جولة الملك محمد السادس لكل من رواندا وتنزانيا وإثيوبيا وزامبيا ومدغشقر حجر الأساس ضمن استراتيجية الانتشار الجيوسياسي الجديد للمغرب، وذلك من منطلق الرغبة في خلق إطار للارتباط مع دول ذات مؤهلات سياسية واقتصادية كبيرة.

فنتزانيا التي تمت زيارتها في 24 أكتوبر 2016 تعرف منذ عقود نموا اقتصاديا يتراوح بين 6% و7%، كما أن موقعها الاستراتيجي يمثل منصة مهمة لأنشطة الاستيراد والتصدير لدول أخرى مثل بورندي ورواندا، كما أنها توفر فرصا خدمتية في قطاعات النقل واللوجستيك كونها تنفتح على المحيط الهندي ولها علاقات تاريخية مع آسيا والشرق الأوسط وتتميز باستقرار سياسي ملائم لإنعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة³.

أما إثيوبيا والتي زارها الملك في 19 نونبر 2016 فهي تمثل دولة محورية في العلاقات بين-الإفريقية استنادا إلى شرعيتها وعمقها التاريخيين، لذلك فهي بمثابة "ناطق" رسمي للقارة الإفريقية خاصة في إطار العلاقة مع مجموعات G8 وG20، كما أنها تعتبر

¹ موقع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون: www.diplomatie.ma

² المرجع نفسه.

³ Quelles perspectives de développement des relations du Maroc avec l'Afrique australe et l'Afrique de l'Est ???, op.cit., pp. 98-100.

الفاعل الرئيسي في مشروع الشراكة من أجل التنمية في إفريقيا NEPAD والسوق المشترك دول شرق وجنوب إفريقيا COMESA.

وبالنسبة لزامبيا والتي شكلت محور زيارة في 2 فبراير 2017، فهي تعتبر من أكثر الدول ديناميكية في إفريقيا الوسطى حيث تعتبر البلد الإفريقي الأول في إنتاج الجلد بالإضافة إلى غناها المعدني مثل الكوبلت والذهب والنحاس كما أنها تتوفر على 40% من الموارد المائية في وسط إفريقيا¹.

الفرع الثاني: التحول الجوهري على مستوى أدوات التأثير والنفوذ

إن الدينامية التي أطلقها المغرب تجاه إفريقيا والتي تمحورت حول تبني مقاربة جديدة في التعاطي مع مجمل قضايا القارة انطلقت من تقييم وتقويم عميقين لآليات اشتغال الدبلوماسية المغربية. انصبت ميكانيزمات التأثير على توظيف الدبلوماسية الاقتصادية كأداة موجهة للفعل الدبلوماسي المتجدد في إفريقيا (الفقرة الأولى)، وتركزت عوامل النفوذ الجيوسياسي والجيوسراتيجي على العودة إلى العمل من داخل مؤسسات وهيكل الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الدبلوماسية الاقتصادية أداة تأثير رئيسية للفعل الدبلوماسي المغربي في

إفريقيا

ساهمت ظاهرة العولمة والنمو المتسارع للمعرفة والتكنولوجيا في تطوير العلاقات الاقتصادية العالمية. هذا السياق الذي يحمل في طياته فرصا كبرى وتحديات جديدة والمتسم بتنافسية قوية جعل من الدبلوماسية الاقتصادية عنصرا مركزيا في السياسة الخارجية².

¹ المرجع السابق، ص 72.

² Amine Dafir, “La diplomatie économique et l’insertion internationale: le cas du Maroc”, *L’Afrique et son développement: réalités complexes et nouveaux enjeux, dans un monde en transformation*, Dir Jean Crépin et Soster Nyamsi, (Paris: L’Harmattan, 2011), p. 87.

وقد أضحت الدبلوماسية الاقتصادية مرتبطة بالاستراتيجية الشاملة للتنمية خاصة بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو، ويوظف المغرب هذا المستوى من الفعل الدبلوماسي من أجل تقوية نموه الاقتصادي وموازنة ميزانه التجاري¹.

ومن أجل مواجهة التداعيات السلبية لانسحاب المغرب من المنظمة الإفريقية، فقد سعى إلى تقوية الدبلوماسية الثنائية والإقليمية المرتكزة على تحقيق التقارب من مختلف التكتلات الإقليمية ومن خلال إجراءات اقتصادية تهتم بالأساس المساعدات المالية والاستثمارات المباشرة والإجراءات التجارية التفضيلية².

وتوجد الخصائص الديمغرافية والاقتصادية للقارة الإفريقية في قلب المحفزات التي جعلت من الدبلوماسية الاقتصادية عنصرا موجها رئيسا للسياسة الخارجية المغربية الجديدة في إفريقيا، حيث إن معدلات النمو السكاني في إفريقيا جنوب الصحراء وحدها توجد في المرتبة الثانية عالميا بعد آسيا بعدد ساكنة وصل سنة 2014 إلى 924,7 مليون نسمة وهو العدد الذي من المتوقع أن يتضاعف بحلول 2050، كما أن معدلات النمو تظل مرتفعة حيث يعيش 37% في المناطق الحضرية، وقد يرتفع إلى 50% بحلول 2035³. ويشكل الطلب الداخلي في القارة إحدى محركات التطلع المغربي، فقد أشارت تقارير البنك الإفريقي للتنمية أن الطبقة المتوسطة في إفريقيا تضاعف عددها بين 1990 و2010 من 157 مليون إلى 326 مليون نسمة ويتوقع البنك أن تصل إلى 1,1 مليار بحلول 2060⁴.

تتبنى الاستراتيجية المغربية في إفريقيا على جعل المغرب محورا إقليميا للتنمية ضمن المجال المشترك للمصالح في إفريقيا، فقد عززت المملكة من روابطها الاقتصادية والتجارية مع القارة منذ سنة 2000، حيث ارتفع معدل النمو التجاري مع إفريقيا جنوب الصحراء ما بين 1999 و2016 بنسبة 14,7%، كما أنه خلال الفترة 2008-2013 توجه 62,9% من

¹ المرجع نفسه.

² Amine Dafir, "La diplomatie économique marocaine en Afrique subsaharienne: réalité et enjeux", *GÉOÉCONOMIE*, (Automne-Hiver 2012), p. 76.

³ El-Katiri, op.cit., p. 32.

⁴ المرجع نفسه.

الاستثمار الخارجي للمغرب نحو إفريقيا جنوب الصحراء. على مستوى آخر سجل الميزان التجاري خلال سنة 2015 ما يعادل 992 مليون دولار بعد أن كان سنة 2014 ما يعادل 1091,5 مليون دولار، كما أن عدد السلع التي يصدرها المغرب لهذه المنطقة ارتفع ما بين 1995 و2018 من 83 منتج إلى 187. وبصفة عامة فإن المغرب يعتبر أحد أهم المستثمرين في القارة الإفريقية إذ يحتل المرتبة الثانية بعد جنوب إفريقيا والمرتبة الأولى في غرب إفريقيا¹. ويعتمد المغرب في تسيير دبلوماسيته الاقتصادية على مجموعة من الآليات، يمكن إجمالها في: الزيارات الملكية، الآلية الاتفاقية ودور القطاع الخاص.

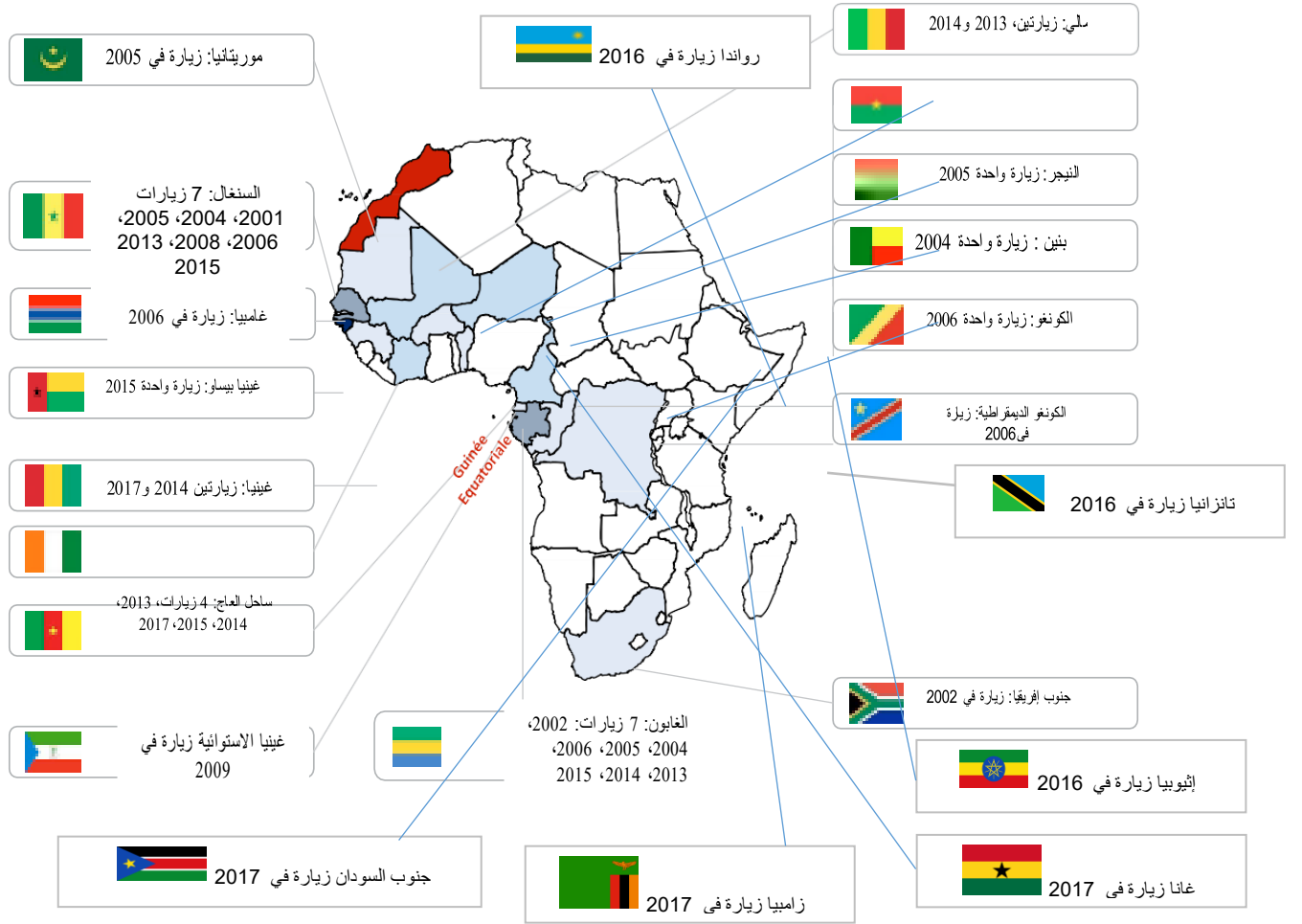
أولاً: الزيارات الملكية

تعتبر الزيارات الملكية أداة مركزية في توجيه وتفعيل السياسة الخارجية المغربية بصفة عامة وفي تحريك الدبلوماسية الاقتصادية بصفة خاصة. فقد أطلقت المؤسسة الملكية منذ 1999 ديناميكية متعددة الاتجاهات سواء في اتجاه الدول التي تربطها علاقات تقليدية واستراتيجية أو دول أخرى باتت تمثل اهتماما خاصا للمغرب بسبب ثقلها الاستراتيجي.

مثلت هذه الزيارات فرصة بالنسبة للمغرب من أجل ترجمة أولوياته في مجال السياسة الخارجية والتعبير عن توجهاته فيما يتعلق بعلاقاته الثنائية والمتعددة الأطراف، حيث إن وتيرة هذه الزيارات وتوزيعها الجغرافي يبرز بوضوح تركيزها ضمن إطار استراتيجية التعاون جنوب-جنوب. ويبرز المبيان التالي تفاصيل حول وجهة وعدد الزيارات الملكية لمختلف دول إفريقيا:

¹ Abderrahim and Aggad, op.cit., pp 8-9

الزيارات الملكية لمختلف دول إفريقيا ما بين 2001 و2017: 8 جولات و40 زيارة



ثانيا: الآلية الاتفاقية

ترتبط هذه الآلية بالزيارات الملكية، حيث إن هذه الأخيرة تتم وفق أجندة محددة تهدف إلى تقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول المستهدفة، وتشير الإحصائيات إلى أن هذه الزيارات أسفرت عن التوقيع على حوالي 3200 اتفاقية ومعاهدة ثنائية للتعاون خلال العقد

الأخير¹. ويوضح الجدول التالي عدد الاتفاقيات التي تم إبرامها مع عدد من دول القارة الإفريقية خلال الفترة 2014-2017:²

الدولة	عدد الاتفاقيات المبرمة وطبيعتها	الدولة	عدد الاتفاقيات المبرمة وطبيعتها
رواندا	19 اتفاقية ثنائية	ساحل العاج	14 اتفاقية شراكة
تانزانيا	22 اتفاقية ثنائية	مالي	17 اتفاقية تعاون
السنغال	09 اتفاقيات ثنائية	غينيا	21 اتفاقية ثنائية
إثيوبيا	07 اتفاقيات	الغابون	24 اتفاقية
مدغشقر	22 اتفاقية للتعاون	غينيا بيساو	16 اتفاقية شراكة
زامبيا	19 اتفاقية للتعاون	غانا	25 اتفاقية شراكة
غينيا	08 اتفاقيات	الكونغو	14 اتفاقية

ثالثا: القطاع الخاص والشركات المغربية

يمثل القطاع الخاص إحدى أسس الرؤية المغربية الهادفة إلى جعل الشركات الوطنية بمثابة "سفراء" في القارة الإفريقية ويشارك هذا القطاع في عمل اللجان المختلطة بين المغرب والدول الإفريقية وفي التمثيليات الرسمية أثناء الزيارات والجولات الملكية³، وتتعدد العوامل الدافعة إلى انخراط القطاع الخاص في دينامية الدبلوماسية المغربية في إفريقيا، فمن جهة فإن بنية المبادلات المغربية لا يمكن أن تبقى حبيسة التفاعل مع أوروبا، ومن جهة أخرى فإن القطاع الخاص المغربي يمكن أن يستفيد من عنصر القرب الجغرافي⁴.

فمن المعلوم أن دول القارة الإفريقية لا تزال تعاني من نقص حاد على مستوى البنيات التحتية وتدفق رؤوس الأموال ومن أنظمة فاسدة للحكومة، ويقدم المغرب نفسه في هذا الإطار باعتبار شريكا استراتيجيا في مجال تمويل المشاريع المهيكلية من خلال استثمارات في المجال

¹ Institut Amadeus, *Le Maroc en Afrique: La Voie Royale*, op.cit., p 21.

² Mhammed Ziani, "La synergie phosphate-agriculture dans la politique africaine du Maroc: le cas du projet de Dire Dawa en Ethiopie", Dans : *La nouvelle géopolitique marocaine en Afrique à l'heure de l'adhésion à la CEDEAO, Revue Marocaine d'Audit et de développement*, N° 46, (2018), p. 75.

³ Amine Dafir, "La diplomatie économique marocaine en Afrique subsaharienne: réalité et enjeux", op.cit., p 78.

⁴ بوقنطار، مرجع سابق، ص 131.

البنكي¹، تقودها ثلاث أبنك مغربية هي التجاري وفا بنك والبنك المركزي الشعبي والبنك المغربي للتجارة الخارجية².

يتوفر التجاري وفا بنك على 414 فرعا في 11 دولة في غرب ووسط إفريقيا، أما البنك المركزي الشعبي وبعد شرائه أسهم البنك الإفريقي الإفوارى الأطلسي سنة 2012، فقد أصبح له حضور في 7 دول إفريقية. ويملك البنك المغربي للتجارة الخارجية 73% من أسهم بنك إفريقيا، ولديه 461 فرعا في 16 دولة إفريقية³.

إلى جانب القطاع المالي يعتبر المكتب الشريف للفوسفات أحد أدرع الدبلوماسية الاقتصادية المغربية. قامت هذه الشركة بإنشاء وحدة إنتاج جديدة ذات إنتاجية موجهة لدول إفريقيا جنوب الصحراء من خلال أسمدة تتناسب وطبيعة الإنتاج الفلاحي في إفريقيا (القطن، الكاكاو...). وخلال زيارة الملك لإثيوبيا في نونبر 2016، وقع المكتب الشريف للفوسفات اتفاقية شراكة مع وزارة الصناعة الإثيوبية لاستثمار يقدر ب 2,4 مليار دولار من أجل إنشاء مصنع للأسمدة قادر على إنتاج 2,5 مليون طن في أفق 2022⁴.

وبصفة عامة فقد توجه المستثمرون المغاربة نحو قطاعات متعددة ومتنوعة كالاتصالات والمعادن والمعاملات البنكية والصناعة والتجارة والخدمات والبنيات التحتية والنقل والتأمينات والأشغال الكبرى، وأصبحت الشركات المغربية بذلك توجه 40% من استثماراتها المباشرة نحو البلدان الإفريقية⁵.

¹ Samih Hamdaoui, “Le processus d’intégration régionale en Afrique: quelles dynamiques pour renforcer la compétitivité économique du Maroc”, *La nouvelle géopolitique marocaine en Afrique à l’heure de l’adhésion à la CEDEAO, Revue Marocaine d’Audit et de développement*, N° 46, (2018), p. 69.

² El-Katiri, op.cit., p. 33.

³ المرجع نفسه.

⁴ لمزيد من التفاصيل حول هذا المشروع، انظر:

Ziani, op.cit.

⁵ Liesl Louw-Vaudran, “The meaning of Morocco’s return to the African Union”, *Institute for Security Studies North Africa Report*, N° 1, (2018), p. 3.

إلا أنه وعلى الرغم من الارتفاع والتقدم الذي تم تحقيقه في العلاقات الاقتصادية المغربية-الإفريقية، إلا أن السياسات الإفريقية تظل حمائية حيث لا يزال لدى الدول الإفريقية تأثير قوي للدولة على النشاط الاقتصادي، وبحسب تقارير البنك الدولي فإن الأنظمة التجارية في إفريقيا هي الأكثر تعقيدا في العالم، حيث تظل الرسوم الجمركية هي الأعلى في إفريقيا (حوالي 20%)، كما تهيمن الإجراءات غير التعريفية (شواهد الاستيراد، تعدد الأنظمة المالية، مراقبة جودة الواردات والتي غالبا ما تكون تمييزية...) على المبادلات التجارية والتي ترفع من تكاليف المبادلات الخارجية بمفعول سلبي حول تنافسية الصناعات المحلية وحجم المبادلات. وعلاوة على العوامل غير التعريفية المذكورة آنفا، تظل هناك العديد من المشاكل الهيكلية المرتبطة بمحدودية وضعف البنية التحتية والنقل، وهي عوامل تحد بشكل كبير من تمدد وتوسع العلاقات التجارية بين المغرب وشركائه الأفارقة.

الفقرة الثانية: العودة للاتحاد الإفريقي ومحاولة الانضمام للمجموعة الاقتصادية لدول غرب

إفريقيا

من 1984 إلى غاية 2016 ظل المغرب البلد الإفريقي الوحيد غير المنضوي تحت لواء الاتحاد الإفريقي بسبب قيام الهيئة الإفريقية سنة 1984 بقبول عضوية "الجمهورية الصحراوية" التي تطالب بالانفصال عن المغرب، وقد ساهمت سياسة الكرسي الشاغر هاته في إضعاف علاقات المغرب بالعديد من الدول الإفريقية وخلقت انقسامات مؤثرة في الاتحاد الإفريقي.

أعلن المغرب عن خطة للعودة إلى الاتحاد الإفريقي في يوليو 2016 من خلال رسالة وجهها الملك المغربي إلى القمة السابعة والعشرين للاتحاد الإفريقي المنعقدة في رواندا معتبرا أن "الجسم المريض يجب معالجته من الداخل وليس من الخارج"، وعلى الرغم من أن الرسالة الملكية الموجهة إلى القمة لم تشر إلى أي شرط بخصوص الانضمام، خاصة فيما

ولمزيد من التفاصيل حول الأنشطة الاقتصادية المغربية في إفريقيا يمكن الرجوع إلى:

“Relations Maroc-Afrique: l’ambition d’une « nouvelle frontière »”, Ministère de l’Economie et de Finance, Directions des Etudes et des Prévisions Financières, 2015.

يتعلق بعضوية "جبهة البوليساريو" إلا أن الدبلوماسية المغربية اعتبرت أن 28 دولة من الدول الحاضرة في القمة كانت مستعدة للقبول بتجميد عضوية "الجمهورية الصحراوية"¹.

استند المغرب لتبرير عودته إلى الاتحاد الإفريقي متجاوزا بذلك ما كان يسميه في السابق بالخطوط الحمراء، خاصة فيما يتعلق بالتواجد في هيئة تقبل عضوية "الجمهورية الصحراوية"، إلى أن غيابه عن دوائر القرار الإفريقي أضعف موقعه الجيوسياسي إقليميا ودوليا². حيث إن هذا الغياب لم يمكنه من المساهمة في عملية إصلاح الاتحاد سنة 2011، كما أنه لم يستفد من مبادرات التنمية على المستوى الإقليمي مثل مشروع الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD³.

تمت المصادقة على قبول عضوية المغرب بعد أربعة أشهر خلال القمة الثامنة والعشرين المنعقدة باديس ابابا في يونيو 2017 وذلك بموافقة 30 دولة من أصل 54.

يهدف المغرب من خلال الانضمام مجددا للاتحاد الإفريقي إلى إنهاء وتجاوز حالة العزلة الدبلوماسية التي أحدثها انسحابه وغيابه لأزيد من ثلاثة عقود أخذا بعين الاعتبار السياق الإقليمي المرتبط بالأزمة الداخلية الجزائرية الداعمة لجبهة البوليساريو، وحالة الفوضى والنزاع الداخليين في ليبيا. حتى وإن لم يعبر المغرب مباشرة على أن الرهان المركزي لعودته إلى الاتحاد الإفريقي محاولة إنهاء عضوية "الجمهورية الصحراوية"، إلا أن تداعيات هذا الانضمام تبرز مركزية قضية الصحراء ضمن هذه الخطوة، حيث إن بعض الدول مثل الجزائر وجنوب إفريقيا وزمبابوي اعتبرت انضمام المغرب اعترافا ضمينا بالحدود في الصحراء "الغربية"⁴.

¹ Miguel Hernando de Larramendi and Beatriz Tomé-Alonso, "The return of Morocco to the African Union", *IEMed Mediterranean yearbook*, (Barcelona: Institut Européen de la Méditerranée, 2017), p. 230.

² المرجع نفسه.

³ Hernando, op.cit., p 229.

⁴ Regina Tambawri, Jeffrey Kurebwa, "Morocco's Readmission in to the African Union: Implications on Collective Security", *Global Journal of Human-Social Science*, Volume 18, Issue 3, Version 1.0, (2018), p. 14.

وبالإضافة إلى المحفزات الذاتية التي دفعت المغرب لاتخاذ هذا القرار، فإن المملكة المغربية وجدت نفسها أمام معطيات موضوعية تفرض ضرورة عودة المغرب إلى العمل من داخل هياكل ومؤسسات الاتحاد.

فالمغرب يعتبر من الدول المؤسسة للاتحاد الإفريقي وقاد لمدة طويلة التضامن الإفريقي من خلال دعم حركات التحرر، ولم يكن طيلة تاريخه دولة هامشية أو محدودة التأثير في القضايا الإفريقية¹. كما أن المغرب يعتبر سادس قوة اقتصادية في إفريقيا ورابع قوة عسكرية من حيث حجم الإنفاق العسكري، وهو بذلك يساهم بشكل فعال في عمليات حفظ السلام خاصة في القارة الإفريقية، كما أن العديد من الشركات المغربية وظفت رساميل كبرى في القارة الإفريقية خاصة جنوب الصحراء، وهذه العوامل مجتمعة تجعله مؤهلاً للعب أدوار متقدمة في عملية التنمية في إفريقيا²، انطلاقاً من مقاربة تسعى إلى تعزيز التعاون جنوب-جنوب الذي أضحت أحد أركان السياسة الإفريقية الجديدة للمغرب، وهذا التعاون ليس مجرد شعار سياسي دعائي بل هو تصور جديد للعلاقات بين الدول النامية يهدف إلى تحقيق فوائد للجميع وإن كان بدرجات متفاوتة³.

ومن الجدير بالذكر أن عودة المغرب للاتحاد الإفريقي بالإضافة إلى كونها توجت من ناحية ديناميكية اقتصادية وسياسية قادها المغرب منذ سنة 2000، ومن ناحية أخرى تعبير عن العودة للوضع الطبيعي المرتكز على عوامل وعلاقات التاريخ، فإنها تكريس لمقاربة براغماتية في التعاطي مع قضايا السياسة الخارجية عوض المقاربة الإيديولوجية⁴.

1 المرجع السابق، ص 16.

2 المرجع نفسه، ص 15.

3 سعيد الصديقي، "السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، تاريخ الزيارة 10 يوليوز 2017، الرابط: <https://bit.ly/2Rkhv0y>.

4 تبرز هيمن الأبعاد البراغماتية على الأبعاد الإيديولوجية من خلال دعم دول مثل إثيوبيا ورواندا لعودة المغرب للاتحاد، وذلك بالرغم من اعترافها ب"الجمهورية الصحراوية"، هذا في مقابل استمرار دول عارضت عودة المغرب للاتحاد وتعترف كذلك بهذا الكيان مثل الجزائر وجنوب إفريقيا وزمبابوي في توجيه علاقاتها الخارجية بالهواجس الإيديولوجية، ويرجع سبب ذلك إلى أن هذه الدول لا تزال محكومة سياسياً بحركات تحررية: جبهة التحرير الوطني في الجزائر، المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا والاتحاد الوطني الزمبابوي، وهذه الدول تنجذب في ثقافتها السياسية الإيديولوجية المناهضة

لم تتوقف الترتيبات المغربية من أجل العودة إلى التأثير في المشهد الجيوسياسي الإفريقي عند خطوة الانضمام للاتحاد الإفريقي، بل عملت الدبلوماسية المغربية الرسمية على تقوية الحضور ضمن الهيئات والمنظمات الإقليمية، وهكذا فبعد أربعة أشهر من الالتحاق بالاتحاد تم تقديم طلب الانضمام للمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا المعروفة ب CEDEAO (بالإنجليزية ECOWAS)¹، وقد كان القبول المبدئي لطلب الانضمام إلى هذه المجموعة والذي كشفه البيان الختامي للدورة العادية الواحدة والخمسين لقمة رؤساء دول وحكومات هذه المجموعة.

وينطلق المغرب من طلبه الانضمام إلى هذه المجموعة من قوة العلاقات الثنائية التي تربطه بدول غرب إفريقيا، وبالنفوذ الجيوسياسي للمغرب في هذه المنطقة، وبالتالي فإن الأمر يتعلق بوضع طبيعي وباستمرارية سياسة الانفتاح والتعاون مع الشركاء الأفارقة². أما على مستوى المنافع الاقتصادية فهي تتمثل أساسا في أن هذا التكتل يعتبر من أهم المجموعات الإفريقية بساكنة تقدر بحوالي 340 مليون نسمة ونتاج داخلي يقدر ب 700 مليار دولار، حيث سيتمكن المغرب من تصدير إنتاجه الصناعي والفلاحي والخدماتي. كما أن هذا الانضمام قد ييسر نجاح مشروع القناة النفطية الرابطة بين المغرب ونيجريا وعبر 11 دولة من دول

للاستعمار هذا في الوقت الذي تعيش فيه الحكومات التي تنزعها هذه الحركات على إيقاع أزمات شرعية سياسية داخلية.
انظر:

Louw-Vaudran, op.cit., p. 8.

¹ هي واحدة من بين تسع مجموعات اقتصادية إفريقية: اتحاد المغرب العربي UMA، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا UEMOEA، تجمع دول الساحل والصحراء CEN-SAD، السوق المشترك لدول شرق وجنوب إفريقيا COMESA، الهيئة عبر-الحكومية للتنمية IGAD، المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى CEMAC، مجموعة دول شرق إفريقيا EAC. تأسست CEDEAO عام 1978 من 15 دولة هي بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجريا، السنغال، سيراليون وتوغو. انظر:

محمد حركات، "المغرب وشروط بناء العملة الإفريقية الموحدة"، في: الجيوسياسية المغربية الجديدة في إفريقيا لحظة انضمام المغرب للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيداو)، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، عدد 46، (2018)، ص. 46.

² Younès Zakkari, Doundougue Djigle, "L'adhésion du Maroc à la CEDEAO: vers une harmonisation du cadre juridique marocain des investissements avec les règles communautaires en la matière", Dans : *La nouvelle géopolitique marocaine en Afrique à l'heure de l'adhésion à la CEDEAO*, Revue Marocaine d'Audit et de développement, N° 46, (2018), p. 30.

المجموعة، ناهيك عن اكتساب قدرات إنتاجية تفاوضية وتنافسية للمجموعة الاقتصادية بين الدول الكبرى كالصين والهند وتركيا وأوروبا¹.

غير أن المغرب كان يعتقد أن عملية الانضمام ستكون سلسلة نسبيا، إلا أن هذا المسعى واجه اعتراضات شديدة من منظمات المجتمع المدني ومجموعات المصالح الاقتصادية في غرب إفريقيا. ففي نيجريا مثلا مارس ائتلاف واسع من النقابات المهنية والصناعية والمنظمات غير الحكومية ضغوطا لدى الحكومة لمنعها من فتح حدودها أمام السلع المغربية التي رأوا فيها تهديدا للإنتاج المحلي، وفي السنغال أعرب القطاع الخاص عن تحفظاته انطلاقا من أن مستويات الإنتاجية الأعلى في المغرب قد تؤدي إلى تقويض القاعدة التصنيعية في البلاد، وقد نجحت هذه التعبئة في عرقلة الطلب المغربي حيث عمدت دول المجموعة إلى تأجيل صدور قرار نهائي حول مسألة الانضمام إلى أجل غير مسمى بعد صدور تقرير عن الأثر تضمن تحليلا للمفاعيل السياسية والأمنية والاقتصادية التي يمكن أن تترتب عن انضمام المغرب للمجموعة².

¹ حركات، مرجع سابق، ص. 46.

² ريكاردو فابيان، "المغرب والطريق الصعب نحو العضوية في إيكواس"، معهد كارنغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر 28 مارس 2018، تاريخ الزيارة 12 يوليوز 2018، الرابط: <http://ceip.org/2LaqoYz>.

الفصل الثاني: السياسات الإقليمية للمغرب

بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت مجموعة من القوى الدولية التي سمح السياق الدولي الجديد باضطلاعها بأدوار محورية في السياسة الدولية. انطلقت هذه الدول من طبيعة علاقاتها وموقعها وارتباطاتها الإقليمية وليس بالضرورة الدولية والعالمية الشاملة، ومن هنا أصبح لهذه الدول سياسات إقليمية متعددة خاصة بكل فضاء أو مجال جيوسياسي معين. وقد ساهمت ظاهرة العولمة في شقيها السياسي والاقتصادي في تقوية وتعزيز الأبعاد الإقليمية للسياسات الخارجية للدول، خاصة في ظل غياب بنى للتعاون في بعدها الدولي. فالظاهرة الإقليمية بالإضافة إلى كونها بناء بين دولتي، فإنها باتت تشكل العمود الفقري للسياسة الخارجية للدول، حيث تتحول إلى فعل جيوسياسي وجيوستراتيجي وأداة لتعزيز وتقوية موقع وحضور ونفوذ الدولة.

وإذا كنا قد انطلقنا في تحديد الهويات الجيوسياسية للمغرب من أهمية الفضاءين المتوسطي والإفريقي ومركزيتهما في البناء الجيوسياسي للمملكة، بالإضافة إلى ثقل العناصر المكونة لهما في التأثير في خيارات وتوجهات الدبلوماسية المغربية، فإن تحديد السياسات الإقليمية للمغرب ينضبط لاعتبارات موضوعية أهمها الاستمرارية التي تطبع وجود ارتباطات خارجية معينة لدى المغرب. ووقد حددنا هذه الارتباطات في السياسة الإقليمية العربية-الإسلامية للمغرب (المبحث الأول) وفي البعد الأطلسي للسياسة الخارجية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: السياسة الإقليمية العربية-الإسلامية للمغرب

من الجدير بالذكر أن وراء الارتباط السياسي والاقتصادي للمملكة بالغرب وأوربا وتأييد سياستها والانضواء ضمن دائرة نفوذها وتأثيرهما، ظلت هناك مستويات من التوتر السياسي الهيكلي بين الأهداف الترايبية والمجالية للدولة المغربية وبين متطلبات البحث عن التنمية الاقتصادية والاعتماد المتبادل وتقوية التحالفات الخارجية وهو ما جعل السياسة الخارجية مرهونة عبر التاريخ بمتغيرات العناصر والعوامل المشتركة مع جميع الدول العربية.

وقد كان الوزن المعياري للإيديولوجيات العابرة للحدود مثل القومية والعروبة والانتماء الإسلامي، محددًا مستمرًا ولا مفر منه بالنسبة لسلوك المغرب على الساحة الدولية،

غير أن التساؤل يطرح إن كان ذلك يمثل أولوية ورهانا مركزيا، أم تعبيرا عن خيارات مرحلية ساهمت في بلورتها ظروف وسياقات دولية وإقليمية محددة. وهذا التساؤل هو الذي يدفعنا إلى إضفاء وصف الإقليمية على العلاقات المغربية-العربية/الإسلامية، وهو نفسه الذي جعل هذه الأخيرة تخضع لهندسة متغيرة ومتحولة (المطلب الأول)، وذلك في مقابل رسوخ هذه العلاقات ضمن دوائر معينة ويتعلق الأمر بالأساس بالعلاقات المغربية الخليجية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الهندسة المتغيرة للعلاقات المغربية-العربية/الإسلامية

خلال هذا المطلب نستعرض إحدى أهم إشكالات السياسة الخارجية المغربية المتعلقة بموقع الفضاء العربي الإسلامي ضمن أولويات النشاط السياسي الخارجي للمغرب، ومرد ذلك إلى أن التراكم الذي حققه الملك الراحل الحسن الثاني بجعل المكون العربي/الإسلامي يشكل إحدى الدوائر الرئيسية في السياسة الخارجية المغربية، تحول إلى مقاربة مغايرة يبدو معها الاهتمام المغربي بالعلاقات المغربية العربية/الإسلامية متراجعا لصالح فضاءات أخرى.

وبناء عليه ينقسم هذا المطلب إلى فرع أول يسلط الضوء على تطور الممارسة المغربية في المجال الجيوسياسي العربي/الإسلامي، وإلى فرع ثان يتطرق لتحولات الرؤية والمقاربة المغربية في التفاعل مع جيوسياسية العالم العربي/الإسلامي.

الفرع الأول: تطور الممارسة المغربية في الفضاء العربي/الإسلامي

نعتبر أن استيضاح أصول ومنطلقات السلوك الخارجي المغربي تجاه العالم العربي/الإسلامي يمر بالضرورة من خلال تحليل المحددات المباشرة المفسرة لهذا السلوك (الفقرة الأولى)، وهو الأمر الذي يتيح لنا فهم جاذبية جيوسياسية المجال العربي/الإسلامي بالنسبة للمغرب خاصة على عهد الملك الحسن الثاني، وتحوله إلى منصة إشعاعية للنضال والحضور الدوليين للمغرب (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: المحددات المباشرة للعلاقات المغربية-العربية/الإسلامية

تتعدد وتتنوع العوامل المفسرة لسلوك الدولة المغربية في المجال الخارجي، وهي عناصر تظل مشتركة تتحكم في مجمل التوجهات الخارجية من قبيل العامل الجغرافي، حيث أن بعد المغرب عن مناطق التوتر والصراع خاصة في الشرق الأوسط وفر له من جهة فرص الانخراط المحدود في مجمل القضايا والمشاكل والأزمات، ومن جهة أخرى سمح له بالاضطلاع بأدوار استثنائية مثل الوساطة في النزاعات العربية¹.

يضاف إلى ذلك الاعتبار التاريخي والثقافية التي جعلت من الإسلام والعروبة مكونات تمثل العمق الهوياتي للدولة المغربية. فالعامل الديني كان محركا مهما في قيادة النضال من أجل الاستقلال، وشكّل إحدى الأسس المركزية في فكر الحركة الوطنية²، كما أنه مثل مصدرا رئيسيا من مصادر الشرعية لدى النظام، وظل أداة رئيسية في تحقيق غايات النظام السياسية والاقتصادية³.

ومن المحددات المباشرة المؤثرة في العلاقات المغربية-العربية/الإسلامية نجد طبيعة النظام السياسي المغربي الذي يوجد الملك على أعلى هرمه، فبالإضافة إلى الشق الداخلي المرتبط باعتبار السياسة الخارجية مجالا محفوظا للمؤسسة الملكية، فإن هذا العامل تحكم إلى حد بعيد في تحالفات وعلاقات المغرب مع الدول العربية والإسلامية، وكذلك في تحالفات واصطفافات ومبادرات ومواقف المملكة المغربية، خاصة في إطار العلاقة مع معسكر الملكيات العربية وخلافه مع معسكر الأنظمة الجمهورية أو العسكرية. كما أن هذا المعطى جعل المسؤوليات الخارجية تتركز في يد الملك، حيث إنه في أواسط الثمانينات كان الملك

¹ الحسان بوقنطار، *السياسة العربية للمملكة المغربية*، (باريس، مركز الدراسات العربي-الأوربي، 1997)، ص 28.

² من أجل مزيد من التفاصيل حول دور الإسلام والعروبة في بنية النظام السياسي المغربي، يمكن الرجوع إلى المقال:

Sadok Belaid, "Nationalisme, Arabisme et islamisme dans l'idéologie politique du Maghreb contemporain", *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Tome XXIV, (1985).

³ Belhaj, op.cit., p 21.

الحسن الثاني في نفس الوقت رئيساً لمؤتمر القمة العربية الثانية عشر ورئيساً للجنة السباعية المنبثقة عنها ورئيساً للمؤتمر الإسلامي ورئيساً للجنة القدس¹.

وإذا كانت هذه المحددات يمكن اعتبارها بمثابة معطيات عامة يجوز تحكّمها في مجمل توجهات السياسة الخارجية المغربية، فإن سياقات وخصوصيات معينة ساهمت بشكل مهم في بلورة السياسة العربية أو الإسلامية بالنسبة للمغرب.

ترك الاستعمار الإسباني-الفرنسي للمغرب إرثاً معتبراً في مجال الإدارة والتدبير المجالين، وإذا كانت دولة المخزن قد استطاعت تكييف هذا الإرث وفق الخصائص الداخلية، فإنها بالمقابل وجدت نفسها أمام إرث من نوع آخر مرتبط بالحدود والتي أثرت في علاقات الدولة مع دول الجوار². فغداة الاستقلال وجد النظام المغربي نفسه في مواجهة القومية العربية المتنامية التي شكلت تهديداً حقيقياً للأنظمة الملكية، خاصة وأن مفاهيم القومية والوحدة العربية تتعارض في جوهرها مع المصالح الذاتية والخاصة للدول، ومع مفاهيم السيادة المعاصرة مثل الحدود والإقليم³. كما أن الوعي الذي ساد بصفة عامة في المغرب العربي المرتبط بمفهومَي العروبة والإسلام كعاملين مكونين للهوية الوطنية المغربية، ظل مختلفاً عن نظيره لدى دول المشرق، حيث إن الانتماء العربي والاعتقاد في وحدة الأمة العربية لدى المغاربة لم يرتبط بالضرورة بتصور سياسي لهذه الوحدة على المستوى الشمولي⁴.

¹ الحسن بوقنطار، "السياسة المغربية في المحيط العربي"، *المستقبل العربي*، عدد 173، (1993)، ص 79.

² Belhaj, op.cit., p 170.

³ لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، يمكن الرجوع للمرجع التالي:

Fred H. Lawson, *Constructing International Relations in the Arab World*, (Stanford, Stanford University Press, 2006).

⁴ للاستزادة حول هذا الموضوع، انظر:

محمد عابد الجابري، "يقظة الوعي العربي بالمغرب: مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية"، *تطور الوعي القومي في المغرب العربي*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986).

وعلى الرغم من ذلك لم يكن المغرب بمعزل عن سياسات جمال عبد الناصر الذي ظل النظام المغربي ينظر إليه باستمرار أنه طامح للسيطرة أكثر مما كان يسعى للوحدة¹، خاصة وأن سياساته كان لها صدى في صفوف المعارضة الاشتراكية المغربية². وقد تصاعد التهديد الناصري مع بداية الستينات عندما تبنى النظام الجزائري النهج الناصري، وتجلى ذلك من خلال التوقيع سنة 1963 على اتفاقية مصرية-جزائرية والتي نصت في أحد بنودها على أن الوحدة العربية المبنية على وحدة الهدف والوحدة الوطنية لكل دولة عربية هي أمر لا مفر منه من وجهة نظر تاريخية وثورية وتطورية³. وهذه الاتفاقية جاءت في سياق تكريس للفكرة الناصرية القائلة بأن أي خطوة نحو الوحدة العربية لا بد وأن تستند إلى مبدأ وحق تقرير المصير⁴، وهو المبدأ الذي كان يتوجس منه المغرب بسبب نزاعاته الترابية مع الجزائر وموريتانيا.

وبصفة عامة، فإن النظام المغربي ظل حذرا من دعوات القومية والوحدة العربية لعدة أسباب أهمها أن حلفاء النظام في الداخل وهم بالأساس النخبة المنتفعة من الظروف الجديدة لحقبة ما بعد الاستعمار، بالإضافة إلى حزب الاستقلال المحافظ ظلوا في خشية من النزعة الاشتراكية المتصاعدة التي قد تفقد لهم امتيازاتهم، كما أن البنية الإثنية والقبلية للمغرب لم تكن مشكلة فقط من العناصر العربية، بل إن المكون الأمازيغي كان ولا يزال أحد أركان هذه البنية، وهو الأمر الذي لم يكن يسهل على النظام الانخراط أو التبني التام لمقولات الوحدة والقومية العربيتين. وعلى مستوى آخر، ظلت الدبلوماسية المغربية منذ الاستقلال إلى غاية 1958 تحت الوصاية الفرنسية، إذ إن اتفاقية الاستقلال نصت على بروتوكولا ملحقا يسمح بتنظيم العلاقة بين المغرب وفرنسا في انتظار تفعيل بنود الاتفاقية. وهذا البروتوكول أعطى لفرنسا الحق في الاستمرار في تدبير العلاقات الخارجية للمغرب⁵. ولعل هذا ما يفسر انضمام المغرب لجامعة

¹ عبد اللطيف الفيلاي، المغرب والعالم العربي، (الدار البيضاء، مطبعة دار النشر المغربية، 2008)، ص 163.

² الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون والتفاعلات، (الرباط، دار السلام، 2002)، ص 110.

³ H. Lawson, op.cit., p 144.

⁴ المرجع نفسه.

⁵ Belhaj, op.cit., p 171.

الدول العربية إلا في أكتوبر 1958 في الوقت الذي انضم مباشرة بعد الاستقلال إلى الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية وغيرهما¹.

غير أن تعاطي المغرب الحذر مع الموجة القومية في الوطن العربي لم يمنعه من تبني مبدأ التضامن العربي وهو إحدى الأدوات التي وظفها المغرب مبكرا من أجل إبراز ارتباطه بالقضايا العربية/الإسلامية وعمليا اتخذ هذا المبدأ مظهرين²:

الأول، التضامن في الأزمات المتعددة التي عرفها العالم العربي، فعلى سبيل المثال أصدرت الحكومة المغربية في فاتح نونبر 1956، بلاغا استنكاريا للعدوان الثلاثي الممارس على تراب وسيادة مصر بواسطة التحالف الإسرائيلي الفرنسي الإنجليزي³، وخلال حرب أكتوبر 1973 قام المغرب بإرسال فرق عسكرية مهمة من أجل المشاركة في معركة الجولان.

الثاني، التضامن السياسي من خلال عديد المواقف التي تبناها المغرب دفاعا عن قضايا عربية أو تفاعلا مع أحداث معينة، ونورد في هذا السياق رفض التدخلين الأمريكي والإنجليزي في كل من لبنان والأردن سنة 1958، وهو التدخل الذي جاء تفعيلا لعقيدة ازنهور⁴، حيث اعتبر المغرب حينها أن هذه العمليات هي بمثابة تدخل من قبل قوات عسكرية في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط، ومسا بسيادتها، وهجوما استعماريا، وتهديدا خطيرا للسلم العالمي⁵. كما عبر المغرب على لسان مندوبه في الأمم المتحدة آنذاك عبد اللطيف الفيلاي

¹ الحسان بوقنطار، *السياسة العربية للمملكة المغربية*، ص 49.

² Belaid, op.cit., pp 47-49.

³ Berramdane, op.cit., p 142.

⁴ عقيدة ازنهور نسبة إلى الرئيس الأمريكي دوايت ازنهور، تم الإعلان عنها في 5 يناير 1957 في إطار مواجهة المد السوفياتي في الشرق الأوسط، وملأ الفراغ الأوربي في المنطقة. استندت هذه العقيدة على ثلاثة مبادئ:

1. التعاون الاقتصادي مع دول المنطقة،
2. التعاون والدعم العسكري الأمريكي لدول المنطقة من أجل الحفاظ على استقلال دول المنطقة ضد التسلل السوفياتي،
3. التدخل العسكري لدعم الدول الراغبة في مواجهة الخطر الاشتراكي.

انظر:

Berramdane, op.cit., p 143.

⁵ من الجدير بالذكر أن المغرب رفض المبادئ التي جاءت بها عقيدة ازنهور، ولم ينخرط في إجراءات تفعيلها، على عكس دول أخرى مثل تونس وليبيا. وخلال الزيارة التي قام بها الملك محمد الخامس للولايات المتحدة الأمريكية في نونبر 1957

أن هذين التدخلين لا يمثلان مظهرا من مظاهر الحرب الباردة بقدر ما يعبران عن معركة بين القومية العربية والإمبريالية. بالإضافة إلى ذلك كان للمغرب الفضل في تنظيم قمة الرباط سنة 1974 والتي سمحت لأول مرة في التاريخ العربي المعاصر بإحداث توافق حول تمثيلية منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

الفقرة الثانية: الفضاء العربي/الإسلامي منصة إشعاعية للحضور الدولي للمغرب

بعد حصول المغرب على الاستقلال يمكن الحديث عن ثلاث مراحل عكست طبيعة الحضور المغربي في الفضاء الجيوسياسي العربي/الإسلامي:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي أعقبت الانضمام الرسمي إلى جامعة الدول العربية وشهدت تحركات دبلوماسية مكثفة تمثلت في استقبال المغرب للدورة الثانية والثلاثين لمجلس الجامعة سنة 1959، وفي الزيارة التي قام بها الملك محمد الخامس إلى بعض بلدان المشرق العربي في يناير 1960 (مصر والعراق والمملكة العربية السعودية والأردن) واستهدفت ضمان التأييد الدبلوماسي للمغرب في حالة طرحه القضية الموريتانية على أنظار الأمم المتحدة، وذلك ما تم في مؤتمر شتورة في بيروت حيث خرج المغرب بتصريح مبدئي حول القضية الموريتانية يعلن مساندة الجامعة العربية للمطالب المغربية حول موريتانيا¹.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة الصدام مع الدول العربية ذات الإيديولوجية الثورية، والتي بدأت مع حرب الرمال سنة 1963، إذ حصلت الجزائر على تأييد من جمال عبد الناصر بل وقام هذا الأخير بإرسال دبابات للمشاركة في القتال بناء على طلب الرئيس الجزائري بن بله². آذنت هذه المرحلة ببداية بحث المغرب عن تموقعات جيوسياسية جديدة ترجمتها مساهمته في بناء إطار إقليمي جديد تحدده الهوية الدينية الإسلامية، كانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه

من أجل التفاوض مع الإدارة الأمريكية بخصوص إخلاء القواعد العسكرية الأمريكية من المغرب، رفض الملك ربط قيام الولايات المتحدة بهذه الخطوة مقابل التوقيع على اتفاقية شراكة استراتيجية. انظر:

Berramdane, op.cit., p 144.

¹ الحسان بوقنطار، *السياسة العربية للمملكة المغربية*، مرجع سابق، ص ص 57-58.

² Noureddine Boulouiz, “Le Maroc, le monde musulman et la quête d’une paix négociée au Moyen Orient”, *Revue marocaine d’études internationales*, N° 1, (1998), p 35.

الميثاق الإسلامي الذي اقترحتة المملكة العربية السعودية سنة 1965 من أجل حماية الملكيات المالية للغرب.

المرحلة الثالثة: تبتدئ من سنة 1967، ذلك أن الهزيمة التي لحقت بالقوات المصرية والسورية في هذه السنة نتيجة هجوم إسرائيلي، ساهمت في تقوية المعسكر العربي المحافظ الذي مثله محور الرياض-الرباط المستند إلى عوامل تقارب جسدها الانطلاق من الشرعية الدينية بالنسبة لكلا النظامين والعداء المشترك للقومية الناصرية. وبناء على المعطيات الجيوسياسية الجديدة بالإضافة إلى حدث إحراق المسجد الأقصى سنة 1969 تم تأسيس منظمة التعاون الإسلامي، وهو الحدث الذي لم يكن بعيدا عن تاريخ وفاة جمال عبد الناصر في 28 شتنبر 1970، إذ سمح غيابه بإحداث نقلة نوعية في الأدوار المغربية من خلال الاضطلاع بمهام الوساطة بين المعسكر العربي المحافظ ومعسكر الرفض. وقد بدا ذلك واضحا من جهة في عدد مؤتمرات القمة الإسلامية التي عقدت في المغرب (1969، 1984، 1994)، ومن جهة أخرى، في انخراط المملكة في تدبير عدد من القضايا الحساسة من قبيل وساطة الملك الحسن الثاني بين ياسر عرفات وملك الأردن على هامش القمة الإسلامية الثانية في لاهور باكستان سنة 1974، وهي الوساطة التي وضعت حدا للنزاع والاقنتال بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، وكذلك الدور المغربي في إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية من خلال اللجنة الثلاثية المغربية-السعودية-الجزائرية¹.

وهذا السياق منح المغرب فرصة بداية ممارسة التأثير في الفضاء العربي/الإسلامي من خلال: أولا تبني القضية الفلسطينية ليس فقط بدافع ديني يتيح للملك الحسن الثاني الظهور بمظهر المدافع عن المقدسات الدينية للأمة الإسلامية والبحث عن امتداد فوق-وطني خارجي لشرعية أمير المؤمنين². ثانيا، التمهيد لخيار البحث عن حل سلمي للقضية الفلسطينية من

¹ Belhaj, op.cit., p 174.

² زكاوي، مرجع سابق، ص 198.

خلال بوابة المفاوضات. وقد أحدث مؤتمر القمة العربي المنعقد في فاس سنة 1982 بمبادرة من الملك الحسن الثاني تحولا مهما في هذا السياق من خلال إقرار خطة السلام العربي¹.

مارس التفاعل بين المغرب والصراع العربي الإسرائيلي تأثيرا خاصا على الدبلوماسية المغربية، خاصة وأن الملك الحسن الثاني نفسه اعتبر أن هذا الصراع شكل المجال الذي عمل من خلاله على التميز عن سياسة الملك محمد الخامس وبعض مواقف الدول العربية والشرق أوسطية. ونسجل في هذا السياق إلى أن أهمية الدور المغربي في تحويل مسار الصراع العربي-الإسرائيلي، انبثق أولا من طبيعة العلاقات المغربية-الإسرائيلية التي تعود إلى فترة الخمسينات، حيث كان لدى العديد من المسؤولين والدبلوماسيين الإسرائيليين وكذلك عملاء في الموساد اتصالات وروابط مهمة مع اليهود المغاربة، خاصة أولئك الذين كانوا قريبين من بعض أحزاب اليسار أو القريبين من دوائر القصر². ثانيا، إقدام الحسن الثاني على تطوير موقف رسمي رافض للحلول "الجزرية"، اعتُبر بمثابة تكسير وتجاوز لقاعدة مؤسسة للقومية العربية وهي رفض التفاوض مع "إسرائيل".

فبالإضافة إلى الدور المغربي في الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا وحيدا وشرعا للشعب الفلسطيني، انطلق التقارب المصري-الإسرائيلي الممهد لتطبيع العلاقات بينهما من مبادرة مغربية حيث كانت أولى الاتصالات بين الطرفين عندما قام الوزير الأول الإسرائيلي آنذاك إسحاق رابين بزيارة سرية للمغرب في 9 أكتوبر 1976، والتي طلب خلالها تدخل الحسن الثاني من أجل إحلال السلام بين مصر و"إسرائيل"، ثم أعقبها لقاء آخر في شتنبر 1977 بين موسى ديان وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك ونائب رئيس الوزراء المصري حسن تهامي. هذه اللقاءات مهدت في حقيقة الأمر لزيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس وأعقبها التوقيع على اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية في 26 مارس 1979³.

¹ Marc Bonnefous, "Le Maroc, carrefour géopolitique", *GÉOPOLITIQUE*, N° 57, (1997), p 123.

² Michael Menachem Laskier, "Israeli-Moroccan relations and the Arab-Israeli conflict, 1977-2002", *Israel Affairs*, N° 3 Vol 10, (2004), p 41.

³ Bonnefous, op.cit., p 144.

غير أنه وانسجاما مع الموقف العربي فضلت الدبلوماسية المغربية التراجع عن مساندة زيارة أنور السادات وما ترتب عنها من توقيع لاتفاقية كامب ديفيد، والالتزام بالقرارات العربية التي أفضت إلى تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية، وقد برر المغرب هذا الموقف الذي جاء في خضم تنامي معارضة زيارة السادات في الأوساط العربية والمغربية بكون اتفاقية كامب ديفيد تجاهلت مسألتين أساسيتين في مشروع التسوية مع "إسرائيل" وهما الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، والاعتراف للشعب الفلسطيني بحق تقرير المصير وتكوين دولته المستقلة¹.

من الواضح إذن أن الدور المغربي كان حاسما في إحداث تحول جوهري في العلاقة بين العرب و"إسرائيل" من خلال إدماج البعد التفاوضي والاتقائي في هذه العلاقة وهو ما سمح ب بروز دبلوماسية للمغرب على الساحة الدولية، وتحول المواقف والمقاربة المغربية محط نقاش وتقدير وتقييم سواء من المعسكر الرفض أو المعسكر المساند². كما نسجل أن الحركة المغربية في قضية الصراع العربي-الإسرائيلي لم تخل من نزعة براغماتية لدى النظام المغربي تدعمها العلاقات الخاصة التي جمعت المغرب و"إسرائيل"، ذلك أن المواقف المعتدلة والليننة التي أبدتها المغرب تجاه هذه "الدولة" منذ الاستقلال مثلت استثناء مثيرا للاهتمام في ظل السياقات والأحداث حينها، هذا بالإضافة إلى الدعم الذي منح للمغرب من قبل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في حرب الرمال و ضد هجمات البوليساريو، والمعلومات حول أنشطة المعارضين المغاربة في الخارج، ناهيك عن التدريبات التي تلقاها عملاء المخابرات في المغرب على يد خبراء إسرائيليين³. كما مكنت قضية الصحراء من تعميق الاتصال

1 الحسان بوقنطار، *السياسة العربية للمملكة المغربية*، مرجع سابق، ص 83.

2 نشير في هذا الإطار، ودون الخوض في تقييم مدى مساهمة الأدوار والمهام التي لعبها واضطلع بها المغرب في التأثير على ميزان القوة بين العرب و"إسرائيل"، فإنه وحسب تعبير الأستاذ بوقنطار، هذا الخط (التفاوضي) الذي ظل محاربا في العالم العربي سرعان ما فرض نفسه، وتحول إلى حقيقة سائدة في ظل المتغيرات التي عرفها النظام الدولي، وسجلتها المنطقة العربية بالخصوص. فكما هو معلوم فقد شكل مؤتمر مدريد الذي جاء في خضم حرب الخليج، وسلسلة الاتفاقيات التي أبرمت بين الأطراف العربية وإسرائيل ولا سيما منها اتفاق أوسلو بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، وكذلك اتفاقية وادي عربة بين هذه الأخيرة والأردن، تكريسا للاتجاه الداعي إلى ضرورة التفاوض. انظر: المرجع السابق، ص ص 96-97.

3 سنة 2008 صدر كتاب في "إسرائيل" بعنوان: *The Moroccan Connection: The Secret Relationship Between Israel and Morocco*، لمؤلفه Shmuel Seguev وهو كاتب إسرائيلي مقرب من أجهزة الاستخبارات

والتنسيق بين المغرب و"إسرائيل" من خلال سعي النظام المغربي إلى التأثير في دوائر القرار الأمريكية بهدف حشد التأييد للمواقف المغربية عبر شخصيات يهودية نافذة في المشهد السياسي الأمريكي¹.

الفرع الثاني: التفاعلات الجديدة للمغرب مع المجال الجيوسياسي العربي/الإسلامي

ننطلق في تحليل أفكار هذا الفرع من معطى أساسي يجسده التحول الملحوظ في السلوك الخارجي للمغرب تجاه العالم العربي/الإسلامي وتجاه قضاياها وإشكالاته الكبرى. فإذا كان الفضاء العربي/الإسلامي قد مثل إحدى مجالات الحضور والفعل الدبلوماسية المؤثرين للمغرب خلال عهد الملك الراحل الحسن الثاني، فإن العديد من الباحثين في مجال السياسة الخارجية المغربية يطرحون عوامل وأسباب التحول في السياسة الخارجية العربية للمغرب خلال حكم الملك محمد السادس.

ومن جهتنا فإننا نعتبر أن التفاعلات الجديدة للمغرب مع الفضاء العربي/الإسلامي والتي توحى بتراجع موقع هذا الفضاء ضمن أولويات السياسة الخارجية، نابعة من مجموعة تحولات مرتبطة بالنظام الإقليمي العربي وبالسياق الخارجي العام، بل وحتى بالتغيرات الجوهرية التي لحقت السلوك السياسي لكل الدول العربية. لذلك، فإن هذا الفرع مقسم إلى فقرة أولى تناقش المعطيات العامة للنظام الإقليمي العربي ولللاقات البين عربية، وفقرة ثانية تحلل مستويات حضور الفضاء العربي/الإسلامي في أولويات السياسة الخارجية المغربية.

الإسرائيلية. تضمن هذا الكتاب تفاصيل دقيقة عن علاقة المغرب ب"إسرائيل" منذ الاستقلال. يمكن الاطلاع على تقرير مفصل حول هذا الكتاب وما تضمنه من معطيات من خلال مقال:

Xavier Cornut, "The Moroccan connection: "Exploring the decades of secret ties between Jerusalem and Rabat", *JPost*, Modified June 22, 2009, Accessed July 31, 2018, At: <https://bit.ly/2uZFPZy>.

¹ لمزيد من التفاصيل حول دور بعض الشخصيات اليهودية المغربية مثل روبيير أسراف ودافيد عمار في التدخل لدى الإدارة الأمريكية في ملف الصحراء، ينظر:

Michael Menachem Laskier, "Israeli-Moroccan relations and the Arab-Israeli conflict, 1977-2002".

الفقرة الأولى: رؤية عامة حول النظام الإقليمي العربي والعلاقات بين عربية

سبق وأن أشرنا إلى أن السياسة الخارجية لا تتأثر فقط بالأوضاع الداخلية الوطنية وبرؤى وتصور الساسة وصانعي القرار، ولكن تتشكل كذلك من المناخ والسياسات الدوليين والإقليميين حيث تعمل وتتحرك وتتفاعل. فالمصالح الوطنية توجه الاهتمامات والقضايا التي ترغب الدول أو الحكومات القيام بها أو تحقيقها، بينما تجسد الشروط أو الظروف النظامية (systemique) ما يمكن أو ما تقدر الدولة على فعله¹. لذلك فإن التوجهات والقرارات المرتبطة بالسياسة الخارجية للدول ليست نابعة دائما من خيارات ذاتية صرفة، ولكنها في الكثير من الأحيان خاضعة لاعتبارات وحيثيات وسياسات موضوعية.

وفي حالة السياسة الخارجية المغربية تجاه العالم العربي/الإسلامي، فإن البنية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والهوياتية، وطبيعة العلاقات بين العربية خلال العقدين الماضيين هي عوامل تفرض سبر تفاصيلها.

فعلى المستوى السياسي ومع بداية القرن الواحد والعشرين وجد العالم العربي والإسلامي نفسه أمام منعطفين مهمين شبههما كل من "بهجت قرني" و"علي الدين هلال" بالانفجارين الكبيرين. يتمثل الأول في سقوط الاتحاد السوفياتي الحليف التقليدي والاستراتيجي للعديد من الأنظمة العربية من الجزائر واليمن إلى سوريا ومصر وغيرهم، والذي أدى زواله إلى تقادم حدة الإكراهات والقيود الخارجية للدول العربية، كما أن البعد المرتبط بالعلاقات شرق-غرب في سياساتها الخارجية أضحى مختلا وغير واضح. أما المنعطف الثاني الذي أثر في السياسات الإقليمية العربية فهي أحداث 11 سبتمبر وتبعاتها السياسية والعسكرية والاستراتيجية، والتي كرسست مركزية المجال الجيوسياسي العربي/الإسلامي، وقضاياها كالحرب على الإرهاب وزحف الإسلاموفوبيا والاحتلال الأمريكي للعراق وتدخل حلف الناتو في أفغانستان في المشهد العالمي².

¹ Noble, op.cit., p 67.

² Bahgat Korany, Ali E.Hillal Dessouki, "Foreign Policy in the Global Era and the Worlds of the Arabs", *The Foreign Policies of Arab States: The challenge of Globalization*, (Cairo, New York: The American University in Cairo Press, 2010), pp 9-10.

ساهم هذان الحدثان المركزيان إلى جانب أحداث أخرى مثل أزمة الخليج 1990-1991 في تكريس حالة اللااستقرار السياسي في البلاد العربية وهشاشة وضعها الداخلي خاصة أمام الضغوطات والقيود العبر وطنية¹، أمام تزايد النفوذ الأمريكي في المنطقة بعد حرب الخليج دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح دول المنطقة بموازاة الدعم اللامشروط ل"إسرائيل". وقد وجدت الدول العربية نفسها منكشفة أمام وضع جيوسياسي وجيوستراتيحي معقد ومتشابك، ودون أي تغطية من أي نوع خاصة وأن أغلبها تعيش على إيقاع أزمة شرعية سياسية داخلية وهشاشة استراتيجية خارجية، وهذا المستوى طرح تحديات كبرى على الأنظمة السياسية العربية حيث باتت الوحدة الوطنية والترابية لبعض الدول مهددة بنشوب صراعات إيديولوجية وإثنية مثل حالات السودان ولبنان والعراق واليمن².

أما على المستوى الاقتصادي، لاتزال العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ضعيفة، حيث تظل الروابط الاقتصادية محدودة كما يبين الجدول التالي:

الروابط الاقتصادية: مقارنة النسب المئوية للتجارة البين-إقليمية

الواردات			الصادرات			
2004	2000	1989	2004	2000	1989	
43	40,8	29,2	42,8	39	31,1	آسيا
18,6	16,9	17,4	17,3	17,3	13,9	أمريكا اللاتينية
10,5	9,2	7,2	9,9	6,8	6,2	الشرق الأوسط
8,8	8,8	9,1	8,8	10,9	10,9	شرق العالم العربي
9,9	10,8	6,1	8,6	5,8	5,8	إفريقيا

المصدر:

Paul Noble, "From Arab System to Middle Eastern System?: Regional pressures and constraints", In *The Foreign Policies of Arab States: The challenge of Globalization*, (Cairo, New York: The American University in Cairo Press, 2010), p. 93.

وبصفة عامة فإن مجهودات العمل التكاملي لم تشكل نقلة نوعية لتصحيح موقع الاقتصاد العربي في منظومة الاقتصاد العالمي، ولم تتمكن من تصحيح اختلالات هيكل الإنتاج

¹ Noble, op.cit., p 71.

² المرجع السابق، ص ص 72-73.

العربية، ومن إعادة توجيه مسار التنمية العربية، كما أن فقدان الإرادة السياسية من جانب جل الاقتصادات العربية لا يزال يمثل عائقاً أمام تنشيط العمل التكاملي، والاعتماد على الاقتصاديات الصناعية المتقدمة وعلى الأسواق العالمية. وكانت نتيجة ذلك زيادة الارتباط التبعية بمراكز الرأسمالية العالمية وشركائها متعددة الجنسيات، وهيمنة قطاع التجارة الخارجية على النشاط الاقتصادي¹.

مثل الفضاء العربي/الإسلامي تقليدياً ومن الناحية الاستراتيجية مجالاً معقداً لدرجة أنه لا يسمح بتحليل سياسي واضح حول قضاياها السياسية والاستراتيجية، فهذه المنطقة وإن كانت لم تعد تمثل تجلياً لصراع الحرب الباردة، فإنه مع ذلك أضحت المنطقة الشاسعة الممتدة من موريتانيا إلى إيران مقسمة جيوسياسياً وجيوستراتيجية إلى ثلاث مناطق كبرى: شمال إفريقيا والمشرق العربي والخليج. فمنطقة شمال إفريقيا بات لها ثقل جيوسياسي أكثر أهمية في إفريقيا، وروابطها مع العالم العربي هشة. ومن جهة أخرى خضع المشرق العربي لدوائر تأثير جيوسياسية مختلفة ومتباينة (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين...)، وكذلك لتنافس إقليمي يكاد يلغي الحدود الفعلية القائمة².

في نفس السياق برزت خلال العقد الماضي وبشكل لافت الجماعات والتنظيمات المسلحة ذات الولاءات والمرجعيات المختلفة والمتباينة، مثل تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة في العراق والشام، وأنصار الشريعة، وأنصار بيت المقدس، وفيلق بدر، وعصابات أهل الحق وغيرها كثير، وهي جماعات وميليشيات زادت من تعقيد المعطيات الجيوسياسية في المنطقة العربية والإسلامية³.

ويضاف إلى الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية السالفة الذكر، أهمية المعطيات الهوياتية. فمن المعلوم أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة عرفت تزايد الاهتمام

¹ لمزيد من التفاصيل حول معيقات التكامل الاقتصادي العربي انظر:

حميد الجميلي، "نواحي قصور التجربة العربية للتكامل الاقتصادي من خلال مدخل التبادل التجاري"، مجلة المنتدى، عدد 264-265، المجلد الثلاثون، (2016): ص ص 41-76.

² Noble, op.cit., p. 118.

³ Alesandro Politi and Others, *Arab Geopolitics in turmoil: Perceptions, Unknown and Policies*, (Roma, Nato Defense College Foundation, 2016), p. 19.

بالتمايزات والتوافقات ذات الطابع القيمي والهوياتي التي تؤثر في العلاقات بين الدول¹. وبالنسبة للعالم العربي/الإسلامي فإن إحدى خاصياته الأساسية وجود تجانس ثقافي ولغوي وديني بين الأغلبية الساحقة من دوله. وقد ساهم هذا التجانس في السابق في تحقيق التقارب بين هذه الدول إذ اعتبر إطارا متقدما لإبراز الهوية والانفعالات المشتركة، خاصة عندما يجد المجتمع العربي نفسه أمام صراعات أو نزاعات مع فاعلين غير عرب².

إلا أن هذا العامل نفسه بات يمثل مصدرا للصراع بين-عربي، ويشير Paul "Noble" في هذا السياق إلى أن التجانس الإثنو-ديني للشعوب العربية قوى من خاصية "نفاذية" Permeability المجتمعات والدول العربية، والتي اتخذت أشكالاً مختلفة: التداول والحركية المكثفة للمعلومات، الأدوار الجديدة للرأي العام، صعود الإيديولوجيات، ظهور تحالفات جديدة عابرة للحدود بين العديد من الهيئات والمنظمات غير-الحكومية، مستندة إلى معايير مختلفة للزعامة السياسية والاجتماعية والإيديولوجية والدينية، وهذه الشروط حفزت من العمليات السياسية العبر-وطنية ليس الحكومية فقط، ولكن حتى تلك المتعلقة بالأفراد والحركات السياسية³.

وكنتيجة لذلك أصبحت المجتمعات العربية أكثر استجابة وتفاعلا مع المطالب والقضايا العبر وطنية، وهو ما فتح المجال أمام مزيد من التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وبعض من هذه التدخلات عملت على نزع الشرعية وزعزعة ومعارضة الأنظمة والحكومات، وتقويض استقلالها السياسي. كما أن هذه التفاعلات العبر وطنية باتت تشكل المحرك الرئيسي للصراع داخل النظام العربي⁴.

¹ من أهم الإسهامات الفكرية التي حللت هذا المستوى من العلاقات الدولية نظرية صدام الحضارات لصامويل هنتنغتون الذي اعتبر أن التقارب الهوياتي المستند إلى الاعتبارات الحضارية (الثقافية والدينية) يعتبر عاملا أساسيا في علاقات ما بعد الحرب الباردة، بالمقابل فإن الاختلافات الحضارية تشكل "خطوط الصدع" الرئيسية في النظام الدولي المعاصر.

² Noble, op.cit., p. 83.

³ المرجع نفسه.

⁴ للمزيد من التفاصيل انظر:

Noble, op.cit., pp. 84-85.

الفقرة الثانية: الفضاء العربي/الإسلامي في انشغالات السياسة الخارجية للمغرب

هناك اتفاق بين المهتمين بالسياسة الخارجية المغربية على أن العلاقات المغربية-العربية لم تعد تنتمي إلى دوائر الأولويات الجيوسياسية، وعلى أن الاهتمام المغربي قد تحول إلى مجالات أخرى خاصة المجال الإفريقي. هذا في الوقت الذي ظلت فيه فضاءات أخرى حاضرة ومؤثرة في توجهات الدبلوماسية المغربية، مثل العلاقة مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية¹. غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن ذلك لا يعني أن الأمر يتعلق بتغيير جذري في توجهات السياسة الخارجية المغربية، بل يعتبر الأستاذ "عبد الصمد بلحاج" أن هناك فرقا واضحا بين سياسة الحسن الثاني وسياسة محمد السادس على مستوى الحضور والفعالية، حيث إن دبلوماسية محمد السادس توظف بدلا من ذلك خطابا حذرا ملحوظا وحضورا كاريزميا محسوبا². كما أن الأمر مرتبط بدرجة انخراط الملك محمد السادس، ويعتبر الأستاذ "الحسان بوقنطار" أنه ليس له نفس التطلع نحو موقع يرتكز فقط على الشهرة، فهو يتحاشى الانخراط في الفضاءات المشفوعة بالنقاشات التي لا يبدو أنها تتسم بالكثير من الفعالية والنجاعة، كما هو الأمر بالنسبة لجامعة الدول العربية، كما يطغى الانشغال بالقضايا الداخلية كالانتمية ومحاربة الفقر والهشاشة على أولويات الملك محمد السادس³.

لقد أثرت الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والثقافية التي حللناها في الفقرة السابقة في تسهيل تراجع الحضور المغربي في الفضاء العربي/الإسلامي، خاصة في الشرق الأوسط، حيث أبان الصراع العربي-الإسرائيلي عن قدرة الفاعل المغربي على الاضطلاع بأدوار دولية متقدمة. إلى جانب ذلك برزت عوامل إقليمية أخرى أثرت بشكل أساسي في دور الوساطة والتوفيق الذي لعبه المغرب، إذ مع وصول أرييل شارون إلى الحكم في "إسرائيل" باتت هذه الأدوار متجاوزة نتيجة توقف مسلسل السلام بفعل السياسات

¹ Irene Fernández Molina, "Morocco and the Middle East under Mohammed VI", HH Sheikh Nasser al-Mohammad Al-Sabah Publication series Discussion Paper, N° 12, (June 2014), p 4.

² Mustapha Tossa, "Le cru de la diplomatie marocaine en 2001", *Maroc Hebdo International*, N° 492, 28 Décembre 2001, p. 10. Cité par: Belhaj, op.cit., p 177.

³ الحسان بوقنطار، *السياسة العربية للمملكة المغربية*، مرجع سابق، . 94.

الإسرائيلية الراديكالية، وأحادية الدور الأمريكي في المنطقة¹، ناهيك عن التغيرات الجذرية في بنية الصراع العربي-الإسرائيلي الذي انتقل إلى رهان تفاوضي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" بعد أن كان محور صراع ونزاع استراتيجي بين العرب والمسلمين ودولة الكيان الصهيوني، يضاف إلى ذلك ظهور فاعلين جدد سواء على مستوى المشهد الداخلي الفلسطيني مثل حركة حماس الفائزة في الانتخابات التشريعية سنة 2006 وما نتج عن ذلك من تداعيات سياسية، أو على المستوى الإقليمي مثل التأثير المتنامي للمملكة العربية السعودية²، أو قطر التي أصبحت تتطلع إلى القيام بدور أكثر نشاطا سواء فيما يتعلق بحل بعض الخلافات أو تغيير بعض الوضعيات³.

علاوة على ذلك تميزت السياسة الخارجية المغربية خلال السنوات الأولى لحكم الملك محمد السادس بالكثير من الحذر تجاه سياسة التوازن التي نهجتها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي خاصة بين المغرب والجزائر، إذ عمد المغرب إلى عدم القيام بأي مبادرات مباشرة سواء فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أو بالعراق، واقتصر الاهتمام المغربي في هذا الإطار باتباع السياسات الأمريكية في المنطقة والتي تركزت في شقين: الأول الحرب على الإرهاب، والثاني التعاون الاقتصادي في إطار مسلسل أكادير⁴.

وبصفة عامة فإن الصورة في الشرق الأوسط أصبحت أكثر تعقيدا بشكل يتجاوز اهتمامات المغرب وحتى قدراته، خاصة في ظل محاولات إعادة ترتيب المعطيات الاستراتيجية في المنطقة بشكل جذري، وهو ما يتم التعبير عنه مؤخرا بصفحة القرن الهادفة

¹ Belhaj, op.cit., p 177.

² Irene Fernández Molina, "Morocco and the Middle East under Mohammed VI", op.cit., p. 5.

³ الحسان بوقنطار، *السياسة العربية للمملكة المغربية*، مرجع سابق، ص ص. 96-97.

⁴ مسلسل أو اتفاقية أكادير هي مبادرة تجمع أربع دول عربية متوسطة هي المغرب والأردن وتونس ومصر، تم إطلاقها في 8 ماي 2001، هدفها إنشاء منطقة موسعة للتبادل الحر من خلال دعم التعاون العربي المشترك والتنمية بين هذه الدول في أفق إنشاء سوق عربية مشتركة. لمزيد من التفاصيل حول هذه المبادرة والتحضيرات التي سبقتها وطبيعة العلاقات الاقتصادية بين أعضائها يمكن الرجوع للمرجع:

Steffen Wippel, "The Agadir Agreement and Open Regionalism", *EuroMeSCo Papers*, N° 45, (September 2005).

إلى توطين الفلسطينيين في وطن بديل خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة وإنهاء حق اللجوء للاجئين الفلسطينيين في الخارج.

المطلب الثاني: المغرب ودول الخليج: تحالف وشراكة استراتيجية تقليدية

تعتبر العلاقات المغربية-الخليجية إطارا ملائما لفهم علاقات التحالف لدى المغرب، حيث لم تحل المسافة الجغرافية التي تفصله عن الخليج العربي من قيام علاقات قوية وإن كانت متفاوتة مع دول المنطقة سواء في إطار علاقات ثنائية أو في إطار العلاقة مع التكتل الإقليمي المتمثل في مجلس التعاون الخليجي.

وعلى الرغم من عدم وجود أي اتفاق أو ميثاق مكتوب معلن يؤسس ويسمي العلاقات المغربية-الخليجية بالتحالف وفق الشروط والأعراف المعمول بها دوليا، إلا أن طبيعة ومستويات وامتدادات هذه العلاقة وأهميتها بالنسبة للطرفين، جعلنا -إلى جانب العديد من الباحثين- نصنف الارتباط المغربي-الخليجي بالتحالف.

إلا أنه وبالنظر إلى طبيعة العلاقات الدولية المتغيرة والمتحولة، فإن الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين، اعترضتها خلال العقد الأخير مجموعة من التحديات والإكراهات نتيجة مجموعة من الأحداث الإقليمية والعالمية، من "الربيع العربي" وتداعياته إلى التدخل العسكري في اليمن وصولا إلى الأزمة الخليجية بين قطر من جهة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين من جهة أخرى.

نحاول إذن خلال هذا المطلب استقراء طبيعة ومحددات العلاقات المغربية-الخليجية باعتبارها إحدى أهم تمثيلات السلوك الخارجي للمغرب (الفرع الأول)، ومن تم التطرق لأبرز التحديات التي واجهت -ولا تزال- الشراكة الاستراتيجية بين المغرب ومجلس التعاون الخليجي والإجابة عن التساؤل المتعلق بمدى قوة وقدرة هذه الإكراهات على التأثير في مركزية الارتباط المغربي بالخليج، وأهمية المغرب في استراتيجية الخليج السياسية والاقتصادية والعسكرية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: العلاقات المغربية-الخليجية بؤرة الارتباط المغربي بالمجال العربي/الإسلامي

يعتبر الخليج العربي وطرق اتصاله مع البحر الأبيض المتوسط عبر البحر الأحمر واتصاله بالمحيط الهندي عبر مضيق هرمز من أهم المجالات الاستراتيجية الدولية، وهو

يحظى باهتمام متنام من قبل مختلف القوى الكبرى والفاعلين الدوليين بفعل أهميته الجيوسياسية والجيواستراتيجية، بالإضافة إلى غناه على مستوى الموارد الطاقية خاصة النفط. لذلك فإن المنطلق الأساسي في تحليل طبيعة العلاقات المغربية-الخليجية هو فهم جيوسياسية الخليج خاصة ضمن الشق المرتبط بتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على المغرب (الفقرة الأولى)، وهو ما يسمح بعرض أهم محددات ومجالات الارتباط المغربي-الخليجي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: جيوسياسية الخليج العربي

منطقة الخليج العربي أو الخليج الفارسي¹، هو المساحة البحرية المنتمية للمحيط الهندي الممتدة على مسافة 251.000 كيلومتر مربع، والتي تفصل إيران عن الجزيرة العربية، يبلغ طوله حوالي 865 كيلومتر، وعرضه 370 كيلومتر وعمقه لا يتجاوز 92 متر، ويمتد من خليج عمان من الجنوب إلى شط العرب في الشمال، تحده إيران من الشمال الغربي، وفي شرقه توجد كل من العراق والكويت والمملكة العربية السعودية، وتحده من الغرب والجنوب قطر والإمارات العربية المتحدة، وهو مغلق بشكل جزئي، ويربطه ببحر عمان مضيق هرمز الذي تسيطر عليه إيران. يعد الخليج العربي تقاطعا محوريا يربط إفريقيا وأوروبا وآسيا، بالإضافة إلى كونه ممرا حيويا في النظام الجيوسياسي والجيواقتصادي العالمي حيث يتيح الوصول إلى الشرق الأوسط، الهند، شرق إفريقيا، الصين وجنوب شرق آسيا².

من الناحية التاريخية خضع الخليج العربي لسيطرة الإمبراطورية البرتغالية خلال القرن السادس عشر والبريطانية ابتداء من القرن التاسع عشر، وكلتاهما كانتا تبحثان عن الفرص الاقتصادية والتجارية في المنطقة. كما أن الفرنسيين والهولنديين حاولوا فرض هيمنتهم على المنطقة، إلا أن البريطانيين استمروا في الحفاظ على نفوذهم، خاصة وأن الخليج كان يمثل ممرا حيويا نحو الهند التي اعتبرت مركز ثقل السياسة الاستعمارية للمملكة المتحدة³.

¹ لا بد من الإشارة إلى أن تسمية منطقة الخليج بالعربي أو الفارسي تثير في حد ذاتها خلافا ما بين دول الخليج العربية وإيران، حيث تعتبر هذه الأخيرة أن التسمية الأصلية والتاريخية هي الخليج الفارسي، بينما تعتبر دول الخليج أن هذا الأخير له من الصفات الجغرافية والتاريخية ما يجعله عربيا. ومن جهتنا فإننا وظفنا التسمية المعتمدة لدى الأمم المتحدة وهي الخليج العربي.

² J. E. Peterson, "Britain and the Gulf: At the Periphery of Empire", *The Persian Gulf in History*, Ed Lawrence G. Potter, (New York: Palgrave, 2009), p 277.

³ المرجع نفسه.

تظل البنية الإثنية والثقافية والدينية في هذا الفضاء مقسمة بين السنة والشيعة، حيث تعتبر كل من المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر دولا سنية، بينما توجد نسب كبيرة من الشيعة في كل من العراق والبحرين ناهيك عن إيران الدولة الشيعية. وهذا الاختلاف المذهبي يظل أحد المحركات الأساسية للتوتر في المنطقة. فقد عرفت سنة 1979 اندلاع الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه، وهو ما آذن ببداية الترويج لإيديولوجية الثورة ولقضايا التنوع الديني والإثني في المنطقة، وهو وضع مهّد لتفاقم الأزمات ذات أبعاد متعددة سياسية واستراتيجية وعسكرية بدأت مع الحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج واجتياح العراق. وقد خلقت الحرب الطائفية التي اندلعت في السنوات الأخيرة في العراق المخاوف من احتمال اندلاع حرب شاملة بين السنة والشيعة قد تصل عدواها إلى كل دول المنطقة¹.

ساهم اكتشاف النفط والغاز في المنطقة (في إيران أولا ثم تباعا في باقي الدول) في زيادة الاهتمام بها، حيث استمرت في النمو بفعل استمرار ارتفاع أسعار هاذين الموردين الطاقين خاصة خلال سنة 1970 التي شهدت ارتفاعا صاروخيا في أسعار البترول على وجه الخصوص واكبه ارتفاع في الطلب وهما عاملان سمحا بتقوية أدوار شركات النفط المحلية التي باشرت نشاطها في الأسواق العالمية، وأضحت أداة رئيسية في الأنشطة الاقتصادية الدولية للدول المنتجة للنفط خاصة بعد أن تم تأميمها².

هناك عامل آخر سمح ب بروز منطقة الخليج العربي على الساحة الدولية وهو انسحاب القوات البريطانية من منطقة شرق قناة السويس ومن الخليج العربي ابتداء من سنة 1969،

¹ Bartosz Bojarczyk, "Geopolitics of the Persian Gulf region", Polish Academy of Sciences, (Accessed August 12, 2108), At: <https://bit.ly/2vD0IK4>.

² من الجدير بالذكر كذلك أن تحولا مهما طرأ بعد أزمة النفط سنة 1973، عندما قامت دول الخليج بحظر بيع النفط للولايات المتحدة الأمريكية كتعبير عن تضامنها وانخراطها في الصراع العربي-الإسرائيلي وكرد فعل على الدعم الأمريكي اللامشروط ل"إسرائيل"، ويبرز تأثير هذه الخطوة في عدم قدرة الشركات النفطية العالمية التحكم في أسعار البترول، لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى:

Mehran Kamrava and Others, International Politics of Persian Gulf, (New York: Syracuse University Press, 2011).

وهو عامل غير المعطيات الاستراتيجية، إذ برزت الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل رئيسي في المنطقة¹.

يوضح الجدول التالي أهم المؤشرات المرتبطة بإنتاج النفط الخام في دول الخليج العربي نهاية 2017 (الإحصائيات بمليون برميل).

التصدير اليومي	الإنتاج اليومي	الاحتياطي	الدولة
6.968	9.959	266.260	المملكة العربية السعودية
2.378	2.967	97.800	الإمارات العربية المتحدة
2.010	2.700	101.500	الكويت
-	-	1500	البحرين
0,466	0,6	25.240	قطر
-	-	4000	عمان

المصدر: موقع مجموعة الدول المصدرة للبتروك OPEC على الإنترنت: www.opec.org

يستمد الخليج كذلك أهميته من الاعتبارات الأمنية، فأمن الخليج مرتبط بالقضايا والإشكالات الأمنية العالمية. فعلى الرغم من أن انتهاء الحرب الباردة أنهى معه مجموعة من التحديات الأمنية المتعلقة بصراع النفوذ بين المعسكرين الشرقي والغربي، إلا أن أمن الخليج ظل رهينا باستراتيجيات قوى ودول فوق-إقليمية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي قادت الترتيبات الأمنية لحقبة ما بعد 11 سبتمبر، ونخص بالذكر التدخل في أفغانستان واجتياح العراق في 2001 و2003 على التوالي، وهذه التطورات حولت المنطقة إلى مسرح مفتوح للتنافس والتوتر بين دول المنطقة خاصة الكتلة الإقليمية المتمثل في مجلس التعاون الخليجي وإيران وكذلك بين القوى الخارجية².

وبصفة عامة يبدو المشهد الأمني في منطقة الخليج معقدا ومتشابكا، ودلالة على ذلك يكفي الاستناد إلى الدعوات الأمريكية إلى الحاجة إلى نظام أمني جديد في المنطقة، أساسه أولا

¹ Mahmood Vaezi, "The Role of the New Iraq and Neighboring countries in the stability and Security of the Persian Gulf", *Iranian Review of Foreign Affairs*, Vol, N° 2, (Summer 2010), p. 18.

² Vaezi, op.cit., p 19.

استمرار التواجد العسكري الأمريكي، وثانيا كبح النفوذ الإيراني ومحاولة إيقاف طموحاتها النووية. وفي مقابل وجهة النظر هاته والتي تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي، تبرز الرؤية الإيرانية التي تعتبر بأن الحضور الأمريكي عائق أمام طموحاتها الاستراتيجية¹.

ووفقا لذلك يظل تدبير التوازن الأمني في المنطقة مهمة صعبة بالنسبة لكل القوى المتدخلة بشكل مباشر أو غير مباشر، على اعتبار أن الإطار المنظم الوحيد المتعدد الأطراف وهو مجلس التعاون الخليجي، يعاني من العديد من الاختلالات: أولها أن المجلس كما هو مشكل حاليا لا يعدو كونه تحالف دفاعي جماعي موجه بالأساس ضد إيران، ويستبعد بذلك مجموعة من دول المنطقة مثل العراق واليمن والأردن، ثانيها أنه لا يمثل إطارا يرمي إلى تدبير الأزمات أو حل النزاعات أو إقرار إجراءات لتقوية الاستقرار، كما أنه لا يهدف إلى تعزيز ميكانزمات عملية تمكن دول المنطقة من مواجهة التحديات والتهديدات².

وليس بعيدا عن إشكالات تدبير الأمن الجماعي الخليجي، طفت على السطح التباينات الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي، والتي وصلت إلى حد التناقض والتنازع خاصة بين معسكر المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من جهة، ومعسكر قطر المدعومة من تركيا من جهة أخرى. فمنذ 1981 سنة إنشاء مجلس التعاون الخليجي³، كانت الدول الخليجية الصغرى مرتبطة -إلى حد ما- بالزعامة السعودية إقليميا، وهو وضع استمر إلى غاية أواخر العشرية الأولى للقرن 21، وبرز بوضوح مع اندلاع ثورات "الربيع العربي"، حيث لم تعد قطر على وجه الخصوص تنظر بعين الرضا لدور الزعامة الإقليمية للمملكة العربية السعودية⁴. وفي ذلك اعتبار موضوعي من منطلق أن هذه الأخيرة تملك قدرات

¹ Frederic Wehrey, Richard Sokolsky, *Imagining a new security order in the Persian Gulf*, (Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2015), p. 3.

² المرجع نفسه.

³ 57 تم إنشاء مجلس التعاون الخليجي بين ست دول خليجية هي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان والكويت، وذلك في 25 ماي 1981. هدفه تحقيق التعاون والتكامل بين دول المجلس في جميع المجالات وصولا إلى وحدتها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية، والمالية، والتجارية والجمارك، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المختلفة. تتمثل أجهزة المجلس في المجلس الأعلى والمجلس الوزاري والأمانة العامة.

⁴ Linda Berger, "The Gulf Cooperation Council between Unity and Discord towards the Arab Uprisings", *Security and Peace*, Vol 32, N° 4, (2014), p. 260.

عسكرية وديمغرافية واقتصادية كبيرة وظفتها بشكل مستمر في فرض رؤيتها للأمن ولمختلف قضايا المنطقة¹، خاصة في ظل تداعيات "الربيع العربي" حيث كان الهاجس الأول للسعودية ومعها الإمارات والبحرين والكويت، هو الحد والتحكم في تأثيراته والعودة إلى الوضع الإقليمي الساكن الذي لا تتنازع فيه حركات الإسلام السياسي الممسكة بمقاليد الحكم في مصر وتونس، الشرعية المطلقة للنظام الملكي في السعودية. وقد تزامن تسارع هذه الأحداث مع بروز الدور القطري، وهو أمر أزج المملكة السعودية خاصة وأن قطر تبنت منهاجها في سياستها الخارجية يعتمد على الترويج لنموذج قطري خاص².

وَقَر هذا المناخ الظروف الملائمة لمزيد من التوتر في المنطقة، ففي مارس من سنة 2014 قامت كل من السعودية والإمارات والبحرين بسحب سفرائها من قطر احتجاجا على ما سمته التدخل القطري في شؤونها الداخلية وخرق مقتضيات الأمن الجماعي المشترك، وبأشرت هذه الدول مضايقة المصالح القطرية، إذ قامت المملكة العربية السعودية في 7 مارس 2014 باعتبار جماعة الإخوان المسلمين المقربة من قطر جماعة إرهابية، وفي 17 غشت 2014 هاجمت ست طائرات إماراتية مواقع لقوات "فجر ليبيا" المكونة أساسا من عناصر تنتمي لجماعة الإخوان المسلمين الليبية³.

¹ على سبيل المثال وفي 19 دجنبر 2011، دعا الملك عبد الله الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي لقمة في الرياض دعا من خلالها إلى ضرورة الانتقال من مستوى التعاون إلى مستوى الوحدة، وذلك لاعتبارات أمنية أساسها التهديد الإيراني، وهو المقترح الذي جاء بعد أقل من سنة من تدخل القوات السعودية في البحرين، وبذلك بدا هذا المقترح بمثابة أداة في تحقيق سياسة التوسع السعودية التي تهدف إلى إنشاء جبهة موحدة لمواجهة التسلل الإيراني في المنطقة. اعتبر مضمون هذا المقترح غير واضح وفضفاض، ويضاف إليه الدعوة إلى الاتحاد النقدي والذي سعت المملكة العربية السعودية إلى فرضه في الوقت الذي كانت باقي دول مجلس التعاون لا تزال مترددة في قبوله، مما حدا بعمان بالتهديد بالانسحاب من المجلس في حالة العمل بالاتحاد النقدي. انظر:

Léo Géhin, Conseil de Coopération du Golfe: une politique de puissance en trompe-l'œil, (Bruxelles: Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et le Sécurité, 2016), pp. 16-17.

² يعتمد هذا النموذج على إظهار قطر بمثابة القوة الإقليمية القادرة على الاضطلاع بأدوار استراتيجية مهمة، ومن مثل ذلك مهام الوساطة التي قامت بها في كل من اليمن ولبنان والسودان، وحصولها على تنظيم كأس العالم 2022، وريادتها الإعلامية في الوطن العربي من خلال الانتشار الواسع لقناة الجزيرة، ناهيك عن الطفرة المالية بفعل صعود سعر البترول والغاز الطبيعي. انظر:

Berger, op.cit., p 261.

³ Géhin, op.cit., pp 18-19.

الفقرة الثانية: محددات ومجالات العلاقات المغربية-الخليجية

هناك ثلاث محددات رئيسية تلخص درجة ومستوى الارتباط المغربي بالخليج: الأول ديني، والثاني جيوسياسي، والثالث اقتصادي.

من الناحية الدينية، تعود جذور العلاقات المغربية-الخليجية إلى التقارب المغربي-السعودي على اعتبار أن المملكة السعودية كانت -ولا تزال- تمثل مركز الثقل الجيوسياسي الرئيسي في الخليج العربي، وضمنها تتلاقى مختلف التقاطعات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة. فالارتباط بين النظامين يقوم أساسا على التقارب على مستوى الشرعية الدينية وطبيعة التمتع الجيوسياسي، فبالإضافة إلى المؤسسات الدينية المتشابهة (أمير المؤمنين بالنسبة للملك المغربي وخادم الحرمين الشريفين بالنسبة للملك السعودي)، سعى النظام السعودي منذ نشأته إلى البحث عن تحالف مع المملكة الشريفة (أي المغرب)¹، وقد جسد البعد الديني أساس مساعي هذا التحالف، خاصة من الجانب السعودي²، إذ حرّك أولى الاتصالات الدبلوماسية بين البلدين سنة 1811 حينما بعث الأمير عبد العزيز بن سعود رسائل إلى السلطان المولى سليمان داعيا إياه إلى الوهابية، وقبله كان السلطان محمد بن عبد الله متأثرا بالأفكار الوهابية التي كان يحملها بعض الحجاج المغاربة القادمين من المشرق³.

¹ Belhaj, op.cit., p 173.

² في هذا السياق، يعتبر Gabrieli أن الذي جعل من الدين عنصرا مركزيا وموجها في السياسة الخارجية السعودية، هو أن الاستعمار الأوربي لم يكن له تأثير عميق في الخليج العربي عموما ولدى المملكة السعودية على وجه الخصوص، لذلك فإن تاريخ هذه الدولة لم يكن معنيا بتأثيرات التفاعل مع أوربا وبالظواهر المرتبطة به مثل قضايا الهجرة وثقافة المستعمر وغيرهما. لذلك نجد مساحة حضور الأبعاد الوطنية غالبية في بلاد المغرب، مقابل الحضور القوي للأبعاد الدينية في بلاد المشرق. انظر:

F. Gabrieli, *Maometto e le grandi conquiste arabe*, (Milano: Compton Editori, 1997)

نقلا عن:

Elena Maestri, "The role of the GCC in North Africa in light of the 'Arab Spring'", In *North African politics: change and continuity*, ed. Yahia H. Zoubir and Gregory White, (London; New York: Routledge, 2016), p 352.

³ Belhaj, op.cit., p 173.

وقد كان للفكر السلفي الوهابي امتداد لدى بعض اتجاهات الحركة الوطنية المغربية، إذ يثير علال الفاسي وهو أحد مؤسسي مدونة الأحوال الشخصية (مدونة الأسرة حاليا) الارتباطات المباشرة بين بلاد المغرب العربي وبلاد الحجاز¹.

كما أن دور العامل الديني لم يقتصر على تحديد معالم العلاقات المغربية-الخليجية في شقها الخارجي سواء الثنائي أو متعدد الأطراف، بل تم توظيف الفكر السلفي الوهابي في تدبير القضايا الداخلية لبعض دول شمال إفريقيا ومن بينها المغرب خاصة خلال حقبة التسعينات. وهنا يمكن القول أن الأمر يتعلق بتوافق ضمني بين هذه الدول الراغبة في مواجهة تنامي حركات الإسلام السياسي المستندة في الترويج لرؤيتها السياسية على الاختلالات الاقتصادية والتفاوتات الاجتماعية لهذه الدول، وبين المنهج العام للملكة العربية السعودية الراغبة في مد نفوذها وتأثيرها من خلال ما سمي بـ"تصدير الفكر السلفي الوهابي"².

أما من الناحية الاقتصادية فيعتبر هذا المحدد الجانب الأكثر حضورا واهتماما ضمن العلاقات المغربية-الخليجية، ويدل على ذلك حجم الارتباط الاقتصادي بين الجانبين والذي ترسخ منذ عقود.

فالمغرب كان البلد المغاربي الذي استفاد أكثر من الدعم الاقتصادي العمومي الممنوح من طرف الدول المنتجة للبتروول في الخليج، ومن طرف الوكالات العربية للتنمية التي تم إنشاؤها بعد الحرب العربية-الإسرائيلية لسنة 1973. فبين 1973 و1989 حصل المغرب على 4,8% من الدعم العربي العام المخصص خلال تلك الفترة³، وبالإضافة إلى هذه المساعدات التي كانت عبارة عن قروض للدولة أو لوكالات التنمية نجد تسهيلات في الأداء، ففي سنة 1984 وهبت المملكة العربية السعودية للمغرب نصف استهلاكه الوطني من البتروول،

¹ Maestri, op.cit., p 355.

² المرجع نفسه.

³ لم يحصل جيران المغرب سوى على نسب أقل بكثير: موريتانيا 1,6%، تونس 0,89%، الجزائر 0,76%. وهذا الدعم الذي خصص للمغرب لم تتجاوزه سوى ثلاث دول وهي: سوريا 13,7%، مصر 10,4% والأردن 9,9%. انظر: دي لارامندي، مرجع سابق، ص 255.

وفي سنة 1991 كافت دول المشرق المغرب عن مساهمته في حرب الخليج بحيث زودت المغرب بالبترول مجانا بما قيمته مليار دولار كما منحوه قرضا بما قيمته 3,6 مليار دولار¹. وخلال سنة 2013 أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي تحتل المرتبة الرابعة ضمن المزودين الرئيسيين للمغرب بنسبة %7,3 من مجموع الواردات المغربية، وذلك في مقابل احتلاله المرتبة 23 ضمن لائحة زبائه بنسبة %0,7 من مجموع الصادرات. أما على مستوى الاستثمارات فقد بلغت استثمارات دول المجلس ما مجموعه 6218 مليون درهم بنسبة %15,7 من مجموع الاستثمارات².

ولعل الملاحظة الأساسية التي يمكن تسجيلها في هذا السياق أن الارتباط الاقتصادي بين المغرب ودول الخليج رهين بشكل أساسي لمنطق المساعدات الاقتصادية والدعم المالي، وأنه غير مهيكّل بالشكل الذي يضمن بناء علاقات اقتصادية متكافئة، وخير دليل على ذلك أن الاتفاقيات الثنائية بين الجانبين والمتعددة الأطراف غير مفعلة³، ولا تشكل مرجعية للمبادلات التجارية والمعاملات المالية.

وفيما يتعلق بالمحدد الجيوسياسي فإن خاصيته الرئيسية أنه ارتبط بفترات الحروب والنزاعات التي عرفها العالم العربي والإسلامي، وأن هذه النزاعات كانت في كل مرة تنتقل بالعلاقات المغربية-الخليجية من مرحلة إلى أخرى ومن طور إلى آخر.

مهدت حرب 1956 (أو العدوان الثلاثي على مصر) لبداية انتشار الأفكار الناصرية في العالم العربي خاصة وأن موجة التعاطف مع مصر كانت كبيرة وعامة⁴، وهذا السياق كان له دور في تحقيق التقارب المغربي-الخليجي على مستويين: الأول وهو الصبغة الإيديولوجية

¹ المرجع السابق، ص ص 255-256.

² لمزيد من التفاصيل حول تطور المبادلات الاقتصادية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي انظر:

Portail Office des Changes Maroc, “Focus sur les échanges Maroc-Pays du Golf”, (Consulté 27 Aout 2018), <https://bit.ly/2NoEqTt>.

³ تقتصر هذه الاتفاقيات على: اتفاق التبادل الحر الموقع بين المغرب والإمارات العربية المتحدة في 27 يونيو 2001، والاتفاق التجاري الموقع بين المغرب والكويت في يونيو 2010، واتفاقية تيسير وتنمية التجارة البينية العربية الموقع في 27 فبراير 1981، وبروتوكول خطة التعريف التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (PRETAS) الموقع في أكتوبر 2008، وكذلك الاتفاقية الإطار حول نظام الأفضليات التجارية بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي الموقع في 29 شتنبر 1993.

⁴ Tahi, op.cit., p 205.

للفكر الناصري الثوري، والذي كان يتعارض إلى حد بعيد مع الإيديولوجية المحافظة للملكيات¹. الثاني الخشية من وجود تأثير لحركة الإخوان المسلمين في صفوف حركة الضباط الأحرار التي كان أحد زعمائها هو جمال عبد الناصر أحد قيادات ثورة 23 يوليو 1952 في مصر²، دون إغفال أن الملكيات الخليجية كانت -ولا تزال- تعتبر حركات الإسلام السياسي وعلى رأسها حركة الإخوان المسلمين تهديدا حقيقيا لشرعيتها الدينية والتاريخية.

أما حرب 1967 والتي مثلت هزيمة كبرى للنظام المصري والفكر الناصري الثوري، فقد فتحت المجال أمام بروز المعسكر العربي المحافظ المشكل أساسا من الملكيات، خاصة فيما يتعلق برؤيته لمنهج تدبير الصراع العربي-الإسرائيلي، والمفاوضات مع "إسرائيل"، وهي المرحلة التي شهدت تكثيف التنسيق السياسي بين المغرب والدول الخليجية خاصة بعد إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي سنة 1969³.

بعد حرب أكتوبر 1973 بات واضحا مستوى ومجال التحالف المغربي-الخليجي والمغربي-السعودي على وجه الخصوص، فقد كان للمملكة العربية السعودية موقف داعم للأدوار المغربية في نزاع الشرق الأوسط، وهو ما يجليه الدعم المالي الكبير الي حظي به المغرب خلال هذه المرحلة⁴ ويبينه المبيان التالي:

¹ دي لارامندي، مرجع سابق، ص 253.

² هناك العديد من المصادر والمؤلفات والمذكرات التي تطرقت لارتباطات تنظيم الإخوان المسلمين بحركة الضباط الأحرار، وبعلاقات قيادات كلا تنظيمين، ومن مثل هذه المصادر:

زكريا سليمان بيومي، الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات: من المنشية إلى المنصة 1952-1981، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1987).

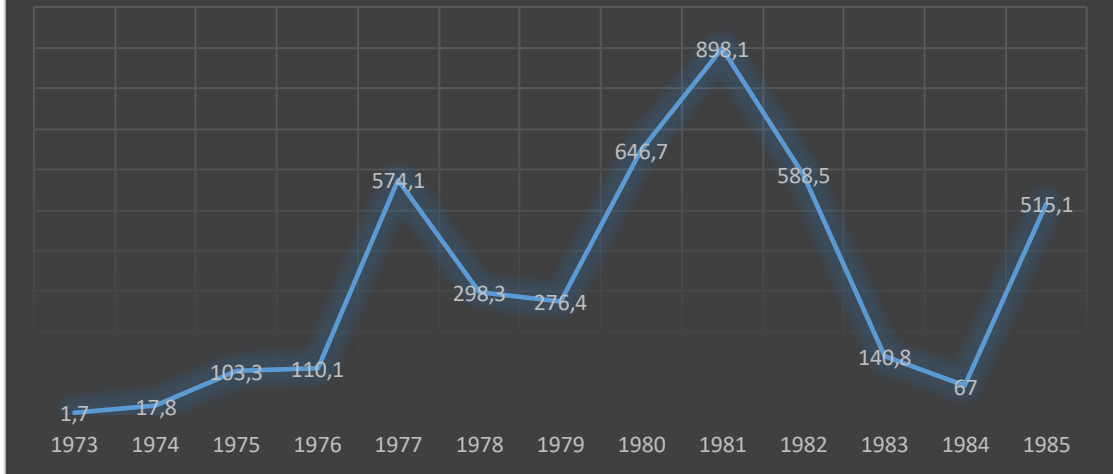
صلاح شادي، حصاد العمر: صفحات من التاريخ، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1987).

ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون، ترجمة عبد السلام رضوان، (بيروت: دار القلم، 1978).

³ Belhaj, op.cit., p 173.

⁴ Tahi, op.cit., p 289.

تطور الدعم المالي المقدم للمغرب من طرف البلدان ووكالات التنمية
العربية خلال الفترة 1973-1985 (بمليون دولار)



مصدر المعطيات: ميغيل هرناندو دي لارامندي، السياسة الخارجية المغربية

المبيان: إنجاز الباحث

مرة أخرى سوف تفتح حرب الخليج سنة 1990 مرحلة متقدمة من العلاقات المغربية-الخليجية، فبعد اجتياح القوات العراقية للكويت كان المغرب أول من أعلن تضامنه مع الكويت داعيا العراق إلى سحب قواته¹، بل وشارك المغرب في التحالف الذي قاده الولايات المتحدة الأمريكية من أجل ما سمته "تحرير الكويت" حيث قام المغرب بإرسال 1200 عسكري إلى المملكة العربية السعودية، و5000 منهم إلى الإمارات العربية المتحدة. ويشير " Ian O. Lesser" في هذا السياق إلى أن هذه القوات استمرت في التواجد في المنطقة وعبرت عن انتقال العلاقات المغربية بالخليج العربي إلى مرحلة الشراكة الأمنية الاستراتيجية طويلة الأمد².

الواضح إذن أن العلاقات المغربية-الخليجية قد اتخذت منحى تصاعديا منذ استقلال المغرب وتمحورت حول ثلاثة أبعاد رئيسية: دينية واقتصادية وجيوسياسية، معبرة بذلك عن مستوى متقدم من التحالف والشراكة الاستراتيجية في صيغتهما التقليدية، إلا أن بحثنا لن يتوقف عند هذه الحدود، إذ إن مجموعة إكراهات أو تحديات قد خضعت لها هذه العلاقة بفعل تأثير تحولات إقليمية وعالمية.

¹ الفيلاي، مرجع سابق، ص 191.

² Ian O. Lesser, *Security in north africa: Internal and External Challenges*, op.cit., p 25.

الفرع الثاني: تحديات العلاقات المغربية-الخليجية: مرحلة ما بعد "الربيع العربي"

يعتمد تخصيصنا لهذا الفرع لتحليل تحولات العلاقات المغربية بالخليج العربي خلال مرحلة ما بعد "الربيع العربي" على جملة مسوغات أبرزها:

- أن هذه المحطة من التاريخ المعاصر للعالم العربي والإسلامي لا يمكن إغفالها أو تجاوزها ضمن مختلف مستويات ومجالات التحليل والبحث سواء فيما يتعلق بالقضايا الداخلية أو الخارجية،
- أن تداعيات هذه المرحلة لا تزال تؤثر وتوجه العديد من الأحداث المعاصرة كما أنها مستمرة في تغيير المعطيات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومختلف المجالات المرتبطة بهما،
- أن المغرب من الدول التي تأثرت بشكل مباشر بأحداث هذه "الانتفاضات" لأنه من ناحية عرف حركية شعبية مهمة مواكبة لل"ربيع العربي"، ومن ناحية أخرى اندمج بشكل أو بآخر في الترتيبات الإقليمية التي أنتجتها هذه الأحداث (الوضع في ليبيا، الأزمة السورية، مقترح الانضمام لمجلس التعاون الخليجي، عاصفة الحزم...)،
- أن العلاقات المغربية-الخليجية دخلت مرحلة جديدة بسبب التفاعلات الإقليمية في الخليج من جهة، وبفعل بداية ظهور ملامح تغييرات في هندسة المصالح الاستراتيجية بين المغرب والخليج من جهة أخرى.

ومن هذا المنطلق فإننا سنسلط الضوء في هذا الفرع على محورين رئيسيين: الأول، تأثير الربيع العربي على العلاقات المغربية-الخليجية (الفقرة الأولى)، والثاني مظاهر التباين في المصالح الاستراتيجية بين المغرب والخليج (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تأثير الربيع العربي على العلاقات المغربية-الخليجية

قبل مرحلة "الربيع العربي" كانت الأبحاث والدراسات الأكاديمية حول العلاقات المغربية تنطلق أساسا من طبيعة الارتباطات الإيديولوجية بين النظام المغربي وبين الأنظمة السياسية في الخليج، حيث اعتُبرت هذه العلاقة علاقة بين ملكيات يحكمها التضامن والمصالح المشتركة والرؤية الموحدة لمختلف القضايا والإشكالات الإقليمية والدولية. وخلال المرحلة التي عرفت اندلاع "الثورات العربية" وبعدها، استمر هذا البعد في توجيه النقاش حول راهن

ومستقبل العلاقات المغربية-الخليجية مع التركيز على تحليل ميكانزمات المقاومة لدى الملكيات العربية، حيث تحولت الملكيات المحافظة في مجلس التعاون الخليجي نحو غريزة حفظ الذات، فعززت قدراتها الدفاعية وسعت إلى تقوية تحالفاتها الأمنية وتوسيع شراكاتها¹.

دفع هذا الوضع كذلك بدول الخليج العربي إلى تبني سياسة خارجية داعمة ومؤيدة للأنظمة التقليدية "القديمة"، وفي هذا السياق بدأ المغرب دولة مستقرة سياسيا حيث استطاع النظام تدبير الحركة الاجتماعية المتأثرة بـ "الربيع العربي" من خلال إطلاق إصلاحات سياسية ودستورية.

وبالإضافة إلى عامل الاستقرار السياسي والعامل الجيوسياسي المتمثل في طبيعة الموقع الجغرافي للمغرب، فإن دول الخليج باتت أكثر حاجة للقدرات الأمنية والعسكرية المغربية خاصة في حالة حدوث انتفاضات أو احتجاجات كبرى في أي دولة من دول الخليج². وهي بذلك تعزز من استراتيجيتها الدفاعية المبنية على الاستعانة بالقدرات العسكرية والأمنية للملكيات السنية³، ووفقا لذلك تشكل القوات العسكرية والأمنية المغربية مصدرا قيّما للقوات المسلحة السنية المدربة القادرة على الدفاع على الأنظمة والمؤسسات الخليجية⁴. وعليه، فإن التحولات التي حملها "الربيع العربي" مكنت من ترسيخ التقارب المغربي-الخليجي، وبهدف تقوية الثقل الاستراتيجي في المنطقة، وجّه المجلس التعاون الخليجي في ماي 2011 على هامش اجتماع وزراء خارجية دول المجلس دعوة للمغرب والأردن للانضمام للمجلس ومنحهما عضوية كاملة.

¹ أنور بوخارس، "هل يوجد مكان للمغرب في مجلس التعاون الخليجي؟"، صدى، معهد كارنيغي للسلام في الشرق الأوسط، تاريخ النشر 25 مايو 2011، (تاريخ الزيارة 18 غشت 2018)، العنوان الإلكتروني: <http://ceip.org/2MBaqX2>.

² Lin Noueihed and Alex Warren, *The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-Revolution and the Making of New Era*, (New Haven: Yale University Press, 2012) p 256.

³ تسمى هذه الاستراتيجية باللغة الإنجليزية *Coup-Proofing*، وتعتمد على خلق هياكل أمنية وعسكرية موازية للقوات النظامية غالبا ما يتم تشكيلها من عناصر أجنبية، وذلك قصد التقليل من إمكانات قيام قوات الجيش النظامي بالانقلاب، وهي استراتيجية تعتمد عليها بشكل كبير دول الخليج العربي. لمزيد من التفاصيل حول هذه الاستراتيجية، انظر:

James T. Quinlivan, "Coup Proofing: Its Practice and Consequences in the Middle East", *International Security*, Vol. 24, No. 2, (1999).

⁴ Noueihed and Warren, op.cit., p 256.

استقبل المغرب دعوة الانضمام هاته بالترحيب وباهتمام كبير¹، نظرا لما يمكن أن توفره عضوية مجلس التعاون الخليجي من فرص وإمكانات اقتصادية خاصة على مستوى حركة السلع والأشخاص وجذب الاستثمارات²، بالإضافة إلى الرغبة في ترسيخ العلاقات الاستراتيجية مع مجلس التعاون من أجل تعزيز النفوذ السياسي الإقليمي للمغرب والتأطير الجيوسياسي لنزاعه مع الجزائر المجاورة الغنية بالنفط، خاصة وأنها استخدمت ثروتها النفطية لزيادة إنفاقها على الدفاع إلى حد كبير وتصعيد هجومها الدبلوماسي من أجل تعزيز الدعم لانفصاليي البوليساريو. كما أن تعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية مع مجلس التعاون الخليجي من شأنه المساعدة على مواكبة الطفرة في الحفاظ على التوازن الاستراتيجي الهش في المغرب العربي، خاصة وأن السعودية مولت العديد من المشتريات العسكرية المغربية³.

لكن المغرب لم يرفض الدعوة ولم يقبلها، واعتبر في رده الرسمي أن الفضاء المغاربي يمثل عمقه الاستراتيجي وهو خيار أساسي لا رجعة فيه للأمة المغاربية⁴، وأنه يسعى إلى شراكة أو وضع متقدم في إطار العلاقة مع الخليج. ويفسّر الموقف المغربي هذا بأن انضمام المغرب الرسمي إلى مجلس التعاون الخليجي من شأنه أن يكرس "تخندق" المغرب ضمن الملكيات العربية المحافظة المقاومة لموجة التغيير والتحول الديمقراطي، وأن يعرقل مسلسل الإصلاح الذي انخرط فيه المغرب تفاعلا مع المعطيات الداخلية والخارجية التي دفعت بالنظام السياسي المغربي إلى الإعلان عن خطة لإصلاح الدستور ومباشرة إصلاحات سياسية غير مسبوقة⁵. يتقادى المغرب كذلك الدخول في حرب عقدية أخرى بين السعودية السنية وإيران الشيعية، مثلما حدث في ثمانينات القرن العشرين عندما أدى التمويل الخليجي إلى تطور الحركة السلفية في مواجهة المد الشيعي الثوري وحركات الإسلام السياسي⁶، خاصة وأن هذه الأخيرة

¹ Communiqué du Ministère des Affaires Etrangères et de Coopération Internationale, 10 Mai 2018, Consulté 19 Aout 2018, URL: <https://bit.ly/2OModHI>.

² De Larramendi and Molina, op.cit., p 248.

³ بوخارس، مرجع سابق.

⁴ Communiqué du Ministère des Affaires Etrangères et de Coopération Internationale, 10 Mai 2018, Consulté 19 Aout 2018, URL: <https://bit.ly/2OModHI>.

⁵ De Larramendi and Molina, op.cit., p 248..

⁶ بوخارس، مرجع سابق.

أصبحت إحدى المكونات الرئيسية في البناء السياسي المغربي، بل ومثلت إحدى أجوبة وخيارات النظام المغربي في سياق التفاعل مع حركة الشارع إبان "الربيع العربي". غير أن طي صفحة انضمام المغرب (ولو مؤقتاً) لمجلس التعاون الخليجي¹، لم يوقف التعاون والتنسيق المغربي-الخليجي وانتقلت العلاقات خلال مرحلة "الربيع العربي" إلى شراكة استراتيجية، مُنح للمغرب بموجبها مبلغ 5 مليار دولار من أجل تمويل العديد من المشاريع الاقتصادية، بالإضافة إلى قرضين بقيمة 285 مليون دولار من البنك الإسلامي للتنمية بهدف تمويل مشاريع خاصة بالماء الصالح للشرب والطاقة الكهرومائية، كما ساهمت المملكة العربية السعودية في تمويل مشروع "نور ورزازات" للطاقة الشمسية بقيمة 500 مليون دولار، وقيام الشركة السعودية-المغربية للاستثمار الإنمائي بتمويل العديد من المشاريع بغلاف مالي قدره 230 مليون دولار². وكل هذه المشاريع جاءت في إطار خطة العمل المشترك 2012-2017 والتي تمت المصادقة عليها خلال الجولة التي قام بها الملك محمد السادس لكل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت في أكتوبر 2012. كما تم في فبراير 2011 عقد الدورة 11 للجنة المشتركة المغربية-السعودية، والتي تم خلالها التوقيع على مذكرة تفاهم حول إجراءات التكامل وتبادل البيانات في مجال التخطيط الحضري وبرنامج مشترك للتعاون بين معهد الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية السعودية والأكاديمية الملكية المغربية للدبلوماسية³.

الفقرة الثانية: مظاهر التباين في العلاقات بين خليجية وسلوك التوازن المغربي

تصاعدت حدة الازمات والنزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل لافت خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث بدت العلاقات الاستراتيجية والمصالح وتوزيع القوة

¹ نسجل في هذا الإطار، على أن حتى بعض دول مجلس التعاون الخليجي لم تكن متحمسة لانضمام المغرب، حيث سبق لوزير خارجية البحرين أن صرح بأن انضمام المغرب والأردن لمجلس التعاون الخليجي كان "فكرة لم تبحث". وهو ما يؤكد الأستاذ سعيد الصديقي حيث يعتبر أن "الأمر كان فكرة لم تستوف حقها من النقاش، وليس بمشروع مدروس، وهذا ما يفسر تردد المغرب في القبول بهذه الدعوة، إضافة إلى تحفظ دول خليجية معينة". المرجع:

حسن الأشرف، "ضمُّ المغرب إلى مجلس التعاون الخليجي كان "فكرة لم تُبحث"، هسبريس، تاريخ النشر: 23 دجنبر 2012، تاريخ الزيارة: 19 غشت 2018، الرابط على الأنترنت: <https://bit.ly/2Bmx9lo>.

² Carolyn Barnett, "GCC-Maghreb Relations in Changing Regional Order", CSIS Analysis Paper, (August 2013), p. 7.

³ Rapport stratégique du Maroc 2010-2013, op.cit., p 95.

معقدا ومتشابكا وتعاضم دور العديد من الفاعلين والمتدخلين من داخل وخارج المنطقة. وهذا الوضع لم يكن من السهل تدبير التعاطي والتفاعل معه ومع مجرياته بالنسبة لكل الدول التي لها مصالح مباشرة أو غير مباشرة في المنطقة بسبب التبدل الواضح في خريطة وبنية التحالفات والاصطفافات السياسية والاستراتيجية.

وبالنسبة للمغرب وعلاقاته مع دول الخليج فقد تأثرت بالمناخ الجيوسياسي الجديد، ونورد في هذا السياق مجموعة من المؤشرات التي توضح بداية ظهور نوع من التمايز في المصالح بين المغرب وحلفائه في الخليج.

أولاً: الاختلاف في التصور حول طبيعة التعاطي مع مطالب الإصلاح الديمقراطي، فقد كان المغرب أكثر مرونة وقابلية للتجاوب مع احتجاجات الشارع التي تزامنت واندلاع الاحتجاجات الشعبية في كل من تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا، بينما اختارت دول الخليج خيار التدخل العسكري في البحرين. وهذا التباين الجوهرى ليس وليد اللحظة المرتبطة بـ"الربيع العربي"، وإنما هو توجه يكاد يكون ثابتا لدى الدولة المغربية، وهي بذلك تبتعد عن محاولات تأسيس "نادي للملكيات" Club of Kingdoms مكون من دول الخليج بالإضافة إلى الأردن والمغرب¹.

ثانياً: هناك تباين واضح على مستوى التطلعات والخيارات الجيوسياسية بين المغرب ومجلس التعاون الخليجي، فخلال العقد الأخير أضحي التعاون جنوب-جنوب² مفهوما وتوجها مركزيا في السياسة الخارجية المغربية، وعلى الرغم من أن هذا الخيار لا يشكل في حد ذاته

¹ تشير في هذا السياق إلى أن العوامل التي تعيق هذه الخطوة أكثر من العناصر المساعدة، فمن الناحية الجغرافية تظل السمة الأساسية للتوزيع الجغرافي لهذه الدول هو الاختلاف الواضح في خصائصها خاصة على مستوى حالة الانقطاع بينها (بعضها يوجد في الجزيرة العربية والبعض الآخر في أقصى غرب العالم العربي)، أما من الناحية التاريخية فبينما هناك أنظمة ذات عمق تاريخي مهم مثل المغرب، فإن دولاً أخرى حديثة النشأة، ولم تتأسس إلا مع بداية القرن العشرين. من الناحية الاقتصادية، تختلف البنى الاقتصادية لهذه الدول، حيث تعتمد دول الخليج على عائدات النفط، على عكس المغرب والأردن. ومن الناحية السياسية والمؤسسية، تتباين الأنظمة السياسية لهذه الدول ما بين ملكيات دستورية وملكيات مطلقة وإمارات فدرالية... لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع للمرجع:

Rémy Leveau, Abdellah Hammoudi, *Monarchies Arabes: transitions et dérives dynastique*, (Paris: Les études de la documentation française, 2002).

² التعاون جنوب-جنوب هو مصطلح يوظفه الأكاديميون والساسة للدلالة على منظومة تبادل الموارد والتكنولوجيا والمعرفة بين الدول النامية. وقد تم تداوله لأول مرة خلال القمة الآسيوية-الإفريقية المنعقدة في بانكوك سنة 1955.

بديلا للعلاقات المغربية-الخليجية، إلا أنه وبالمقابل يرمي إلى تجاوز الإطارات التقليدية الموجّهة لهذه العلاقة (العروبة، الإسلام، الوحدة العربية...). من جهتها، فإن دول الخليج واستنادا إلى العامل الاقتصادي بالدرجة الأولى¹، زاد من حماسها ورغبتها في توسيع دائرة نفوذها وتأثيرها الدولي من جهة، وفي التوجه نحو مزيد من التحكم في المجالات الجغرافية القريبة من حدودها مثل اليمن ومصر وليبيا وسوريا وفلسطين من جهة أخرى². وهذه المعطيات وإن كانت لم تؤثر بشكل مباشر في متانة العلاقات المغربية-الخليجية، إلا أنها فتحت الباب أمام ظهور اهتمامات وطموحات جيوسياسية وجيوسراتيجية أخرى لدول مجلس التعاون الخليجي تتجاوز نمط العلاقات والارتباطات التقليدية، كما أن تنوعها واختلافها مهد لظهور بعض الاختلافات والتباينات بخصوص بعض القضايا والمواقف.

ثالثا: الموقف من الأزمة القطرية

على الرغم من أن المغرب لم يبتعد كثيرا عن المواقف الخليجية فيما يتعلق بمجمل القضايا التي استجبت نتيجة تسارع أحداث وتدايعات "الربيع العربي"، إلا أن موقفه مما سمي بالأزمة القطرية³ يختلف بشكل ملحوظ عن هذا التوجه.

فالمغرب لم يعلن دعمه لدول الخليج، ولم يقطع علاقاته واتصالاته مع قطر ولم يعبر كذلك عن تضامنه معها، بل قام بإرسال طائرة محملة بالمواد الغذائية على اعتبار أن دول مجلس التعاون الخليجي -باستثناء عمان- أوقفت كل طرق ووسائل الإمداد والتواصل. ويعتبر

1 الارتفاع الكبير في أسعار النفط جعل صناديق الثروة السيادية في الخليج تمثل %40 من إجمالي أصول صناديق الثروة السيادية في العالم، وتقوم بذلك بتوزيع وتوسيع الاستثمارات في أوروبا وآسيا والأمريكيتين.

2 لمزيد من التفاصيل حول مظاهر ومجالات وأدوات صعود دول الخليج العربي وطموحاتها الاستراتيجية خلال مرحلة ما بعد الربيع العربي، انظر المرجع:

Valeria Talbot and Others, *The Rising Gulf: The New Ambitions of the Gulf Monarchies*, (Milano: Italian Institute for International Political Studies, 2015).

3 يقصد ب"الأزمة القطرية" في التداول الأكاديمي والإعلامي قيام كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين بالإضافة إلى مصر يوم 5 يونيو 2017 بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، وإيقاف كل المعاملات التجارية عبر البر والبحر، وكذلك الرحلات الجوية والبعثات الدراسية، وكل أشكال الاتصال والتعاون، وذلك بسبب ما اعتبرته هذه الدول سلوكيات قطرية "داعمة للإرهاب" خاصة جماعة الإخوان المسلمين، وكذلك لتدخلها في شؤون هذه الدول الداخلية إلى غير ذلك من الأسباب.

الموقف المغربي وفق هذه الشروط والسياقات مفاجئاً (مقارنة بموقف باقي دول شمال إفريقيا) بالنظر إلى طبيعة التحالف الاستراتيجي الذي يربط المغرب بكل من السعودية والإمارات¹. يعبر الموقف المغربي عن تطور ملحوظ في النزعة البراغماتية والواقعية للمغرب تجاه دول الخليج، حيث يحافظ على نمط علاقاته التقليدية مع المملكة العربية السعودية والإمارات مع الرغبة في الارتقاء بها إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية المؤسّسة والمهيكلّة، وله في ذلك العديد من مظاهر الاصطفاف إلى معسكر المملكة العربية السعودية، فالمغرب انضم إلى دول الخليج في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة في العراق والشام ابتداء من دجنبر 2015، بالإضافة إلى التحالف السعودي الإماراتي للعمليات العسكرية في اليمن من خلال المشاركة بست طائرات مغربية مقاتلة F16.

بالمقابل فإن الدولة المغربية المدفوعة بالرغبة في الحفاظ على حد أدنى من التوازن الاستراتيجي في إطار علاقاتها بأقطاب الخليج العربي، تسعى للحفاظ على الرصيد الذي حققته في علاقتها بدولة قطر، خاصة أن هذه الأخيرة سبق وأن عرفت علاقتها بالمغرب توترا ملحوظا في بداية سنة 2000 عندما قامت بتمويل صفقات سلاح لصالح الجيش الجزائري تهم بالأساس معدات خاصة بالحرب البرية². وهذا الرصيد تجلى بوضوح في انتقال العلاقات

1 بالنسبة للموقف الجزائري من "الأزمة القطرية" وإن كان من الناحية الرسمية قد اتجه نحو الحياد، إلا أنه يظل مفهوما من الناحية السياسية والاستراتيجية حيث تختلف المواقف الجزائرية ومواقف دول الخليج من النزاع في ليبيا وسوريا واليمن. أما بالنسبة لتونس فقد عبرت على لسان وزير خارجيتها عن حيادها في هذه الأزمة، ويمكن تفسير هذا التوجه بكون تونس ومن منطلق أنها كانت مصدر اندلاع "الثورات" العربية، فإن رهان توازن المصالح والنفوذ فيها يبدو أكثر وضوحا. ذلك أنه في يونيو 2017 أرسلت الإمارات مبعوثين لتونس، وفي نفس السنة زارها وزير الخارجية القطري ووزير الخارجية الإيراني، وفي يوليو 2017 أعلنت المملكة العربية السعودية على لسان وزير خارجيتها في التجارة والاستثمار عن التزامات المملكة ضمن مشروع "تونس 2020"، حيث التزمت بتقديم دعم بقيمة 800 مليون دولار و عقود إضافية بقيمة 200 مليون دولار. المرجع:

Youssef Cherif, "Everyone is taking sides in the Qatar Crisis. Here's why these four North African states aren't", In *The Qatar Crisis*, (Washington: Project on Middle East Political Science, 2017), pp. 20-21.

2 هذا الخبر تداولته مجموعة من الصحف أبرزها صنداي تايمز البريطانية بتاريخ 16 يوليو 2000، والتي أكدت أن قطر اشترت معدات بقيمة 7,5 مليون دولار ستذهب في واقع الأمر إلى الجيش الجزائري، وتشمل هذه المعدات عشرات من عربات الانتشار السريع ومئات من أجهزة الرؤية الليلية. نقلا عن:

"قطر تحول صفقة أسلحة اشترتها من بريطانيا إلى الجزائر"، موقع البوابة، تاريخ النشر 20 يوليو 2000، تاريخ الزيارة 20 غشت 2018، الرابط: <https://bit.ly/2PesGDk>.

المغربية-القطرية إلى مستوى متقدم من خلال التوقيع في نونبر 2011 بين المغرب والصندوق السيادي القطري على مشروع سمي ب 50-50 للاستثمار المشترك بقيمة 2 مليار دولار¹.

المبحث الثاني: البعد الأطلسي في السياسة الخارجية المغربية

من المعلوم أن هناك تغيرا كبيرا في الرؤية الشاملة للمجالات والفضاءات البحرية نتيجة لتراجع موقع القوى البحرية التقليدية وبروز قوى ودول أخرى، فمظاهر من قبيل التحولات المترتبة عن ميزان القوة العالمي، وإرساء قواعد قانون البحار، وتنامي التأثيرات الجيوسياسية للمحيطات، بالإضافة إلى تعاظم أهمية الأبعاد البحرية للدول وتوسيع الإطارات القانونية المنظمة لها، كلها عوامل حفزت ووجهت السياسة الخارجية للدول نحو مزيد من الاهتمام بواجهاتها البحرية، وبالإمكانات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي توفرها، خاصة وأن التحولات الجيوسياسية والجيواستراتيجية الكبرى التي عرفها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الآن تمت في البحار والمحيطات وليس القارات².

يعتبر المحيط الأطلسي أحد المجالات البحرية المركزية ذات الأهمية القصوى في السياسة والاقتصاد والاستراتيجية العالمية وهذه الأهمية ليست وليدة اليوم ولكنها بدأت في التشكل منذ اكتشاف القارة الأمريكية. وعبر التاريخ كان للمحيط الأطلسي نصيب معتبر في توجيه التحولات الكبرى التي عرفها العالم منذ الحربين العالميتين الأولى والثانية، وتأسيس حلف الناتو ومجريات الحرب الباردة وغيرها.

والمغرب من الدول الأطلسية إذ يتوفر على واجهة بحرية أطلسية تمتد على مسافة 2934 كيلومتر، وهو بذلك غير منفصل عن مجمل القضايا والإشكالات المرتبطة بالمجال الأطلسي الواسع.

¹ Elena Maesteri, “The Gulf’s Proactivism in the Mena Region”, In *The Rising Gulf: The New Ambitions of the Gulf Monarchies*, Ed Valeria Talbot, (Milano: Italian Institute for International Political Studies, 2015), p. 33.

² Yves Lacoste, “La mer: quatre grands changements géopolitiques”, *Questions de Géopolitiques*, (Paris: Le Livre de Poche, 1988), cité par:

Sanguin André-Louis, “Vecteur des continents et colporteur des mondes: l’Atlantique et ses principaux paramètres géopolitiques”, *Noroi*, N° 180, (1998), p. 572.

في هذا المبحث ونظرا لخصوصية الأبعاد الأطلسية في السياسة الخارجية المغربية، فإننا نقترح تقسيمه إلى مطلبين يتناول الأول دور الأطلسي كفضاء مركزي في التوازنات العالمية، أما في المطلب الثاني فنركز على الارتباطات والعلاقات المغربية-الأمريكية، ونقصد بهذه الأخيرة الشق المتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة ومع أمريكا اللاتينية.

المطلب الأول: الأطلسي فضاء مركزي في التوازنات العالمية

لتحليل جيوسياسية المحيط الأطلسي، سنعتمد على تقسيم هذا المطلب إلى فرع أول يسلط الضوء على الأهمية الجيوسياسية والجيوسراتيجية للفضاء الأطلسي، وفرع ثان نفكك فيه موقع المغرب ضمن الفضاء الأطلسي.

الفرع الأول: الأهمية الجيوسياسية والجيوسراتيجية للفضاء الأطلسي

من الجدير بالذكر أن المحيط الأطلسي كمجال محوري في التوازنات والاستراتيجيات الدولية، نابع أولا من طبيعته كفضاء جغرافي ذا مميزات وخصائص استثنائية، وثانيا من كون تطور هذا المجال وموقعه في الجيوسياسيا العالمية ارتبط بشكل وثيق بإطار مفاهيمي ونظري خاص وهو مفهوم "الأطلسية" Atlanticisme. ومن جهتنا سنعتمد على هذين المعطيين في تقسيم هذا الفرع من خلال تحديد مفهوم الأطلسية في العلاقات الدولية المعاصرة (الفقرة الأولى)، وهو مدخل لاستعراض عوامل الثقل الاستراتيجي للمحيط الأطلسي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الأطلسية في العلاقات الدولية

عند الحديث عن "الأطلسية" كمفهوم موجه للعلاقات العبر-أطلسية لابد أن نميز بين مستويين أو مرحلتين في نشأة وتطور هذا المفهوم نظريا وعمليا¹.

¹ تجدر الإشارة إلى أنه من الناحية التاريخية، تعود جذور العلاقات الأطلسية إلى بدايات القرن الخامس عشر مع رحلات الاستكشاف الإسبانية والبرتغالية للقارة الأمريكية، وهي المرحلة التي عرفت تكثيف موجات الهجرة نحو الولايات المتحدة الأمريكية والذي تم بموازة الاستيطان الأوربي في السواحل الغربية للقارة الإفريقية، وطيلة المائتي سنة الموالية ظل الارتباط الأوربي الأمريكي الإفريقي متركزا في تجارة العبيد. المرجع:

Ian O. Lesser and Others, *Morocco's New Geopolitics: A Wider Atlantic Perspective*, op. cit., p. 29.

المرحلة الأولى لظهور هذا المفهوم هي الحقبة التي عبرت فيها الأطلسية بالدرجة الأولى عن العلاقات التقليدية التي تأسست عقب الحرب العالمية الثانية بين الدول المنتمية لحلف شمال الأطلسي ونخص بالذكر العلاقات الأوروبية الأمريكية¹. خلال هذه الفترة مثل الارتباط العبر-أطلسي إحدى المسلمات المعمول بها في السياسات الخارجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية وكندا، وقد استندت العلاقات الأورو-متوسطية على وثيقتين مرجعيتين أساسيتين: الأولى وهي ميثاق الأطلسي لسنة 1941²، والثانية هي معاهدة حلف شمال الأطلسي لسنة 1949. وقد اختزلت هاتان الوثيقتان العلاقات بين جانبي شمال الأطلسي سياسيا وعسكريا. استمرت "الأطلسية" ضمن هذا المستوى في التمدد لتتجسد ليس فقط في الأدوار العسكرية لحلف شمال الأطلسي، بل كانت لها مظاهر اقتصادية غاية في الأهمية من قبيل الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة GATT، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وغيرها من المؤسسات والاتفاقيات الاقتصادية³.

وفي نفس الإطار يعتبر "Alan Henrikson" على أن سنة 1960 تمثل أوج البنية العلائقية الأطلسية عندما قدم الرئيس الأمريكي جون كينيدي سياسته الأطلسية المسماة "الهندسة الكبرى" Grand Design، وذلك بهدف إعطاء دفعة للشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوربا، وهي الخطوة التي تمت ترجمتها من خلال ما سمي بالاتفاق التجاري الموجّه لسنة 1962، وإقرار مخطط لقوة بحرية متعددة الأطراف تابعة لحلف الناتو، وكذلك عقيدة الاعتماد المتبادل الأمريكي الأوروبي⁴.

¹ Ian O. Lesser, *Southern Atlanticism: Geopolitics and Strategy for the other half of the Atlantic Rim*, (Washington DC: The German Marshal Fund of the United States, 2010), p 3.

² هو إعلان مشترك أصدره رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية فرانكلين روزفلت يوم 14 غشت 1941. وقد وضح الميثاق أهداف الحلفاء في فترة ما بعد الحرب. وفيه أعربت الحكومتين الأمريكية والبريطانية عن الرغبة في إيجاد منظمة عالمية لحفظ السلام وتحقيق التعاون الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. حيث نصت المادة السادسة منه على: (أنهم يأملون في إقامة سلام دائم يوفر لجميع الشعوب حق العيش داخل حدودها وتأمين حياة كل فرد في أي أرض).

³ Alan K. Henrikson, "The New Atlanticism: Western Partnership for Global Leadership", *Journal of European Integration*, XVI: N° 2-3, (1993), pp 168-169.

⁴ المرجع السابق، ص 171.

لقد مكن النمط التقليدي للعلاقات الأطلسية من ضمان الهيمنة والأحادية الأمريكيتين في المجال الأطلسي، غير أن مع بداية الثمانينات لم تعد العوامل الضامنة للريادة الأمريكية خاصة هيمنتها الاقتصادية وتفوقها النووي محط ترحيب وقبول أوروبيين، ويرجع ذلك بالأساس إلى التغير الطارئ على علاقات شرق-غرب التي بدأت في التحسن، وكذلك لزيادة مظاهر الاستقلال الأوربي في القوة والسلطة والثروة¹. مثل ذلك دافعا للولايات المتحدة الأمريكية إلى إطلاق مفهوم جديد للعلاقات مع أوروبا وهو "الأطلسية الجديدة" New Atlanticism التي أطلق مبادرتها وزير الخارجية الأمريكي سنة 1989 "جيمس بيكر" من خلال الدعوة إلى إنشاء مؤسسات سياسية عبر-أطلسية قادرة على تدبير الإشكالات الكبرى مثل الأزمات الإنسانية والقضايا الثقافية والبيئية والسوسيو-اقتصادية، وذلك على اعتبار أن الأهداف الجديدة للعلاقات العبر-أطلسية تتجاوز الهدف الأمني الصرف الذي أنشأ حلف شمال الأطلسي من أجل تحقيقه².

خضع هذا المفهوم بدوره للنقد بل اعتبر بعض الأكاديميين أن المعطيات والأحداث المعاصرة قد أشرت على ما سموه بنهاية الأطلسية تدييه درجة الانقسام العميق الحاصل بين الولايات المتحدة وأوروبا على مستوى التصور والمصالح ومجالات النفوذ وغيرها³.

¹ المرجع نفسه.

² لمزيد من التفاصيل حول مختلف أبعاد الأطلسية الجديدة، انظر المرجع:

Viola Herms Drath, "Toward a New Atlanticism", *National Committee on American Foreign Policy*, N° 28:6, (2006), pp 425-431.

³ في هذا السياق، يعتبر Robert Kagan وهو أحد أبرز منظري تيار المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، أن أزمة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا قد دخلت مرحلة اللاعودة بفعل اختلال توازن القوة بينهما وإلى الاختلاف الذي بدأ أكثر وضوحا فيما يخص رؤيتها للعالم، وبكل ما يتعلق بمسألة القوة (فعاليتها، أخلاقها، أدواتها...). فأوروبا بحسب Kagan باتت تتجه نحو الاعتماد على أدوات أكثر ارتباطا بالقوانين والقواعد الدولية وبمجالس التفاوض والشراكة العبر وطنيين، بينما تمارس الولايات المتحدة الأمريكية القوة وفق المفهوم الهوبزي حيث قواعد القانون الدولي لا يمكن أن تمثل مرجعية لسلوك الدولة، بل إن القوة العسكرية هي أداة وجود واستمرار الدولة. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Robert A. Kagan, *La puissance et la faiblesse: les Etats-Unis et l'Europe dans le nouvel ordre mondial*, (Paris: Plon, 2003).

وكذلك:

Ivo H. Daalder, "The End of Atlanticism", *Survival Global Policy and Strategy*, Vol 45, N° 2, (2003), pp 147-166.

تزامن النقاش حول نمط الارتباطات التقليدية الأطلسية المتركزة في العلاقة بين أوربا الغربية والولايات المتحدة، مع بروز مستوى آخر وهو الذي أفصحت عنه المرحلة الثانية في تطور مفهوم الأطلسية. فقد ساهمت العناصر والمعطيات العالمية المرتبطة ببروز قوى دولية وإقليمية متعددة في تطور مفهوم الأطلسية نظريا وعمليا، حيث بدأ الحديث عن المحيط الأطلسي الواسع Wider Atlantic الذي لا تختزله العلاقات ضمن شمال الأطلسي، ولكن يتوسع هذا الفضاء ليشمل النصف الجنوبي للمحيط الأطلسي.

فلا اعتبارات تاريخية مرتبطة بالصراع بين الشرق والغرب لم يحظ جنوب الأطلسي بالاهتمام ضمن العلاقات العبر أطلسية وفي مجمل القضايا الدولية. غير أنه خلال العقدين الأخيرين خضعت العلاقات والتفاعلات عبر المجال الأطلسي لإعادة تركيب لعب فيها النصف الجنوبي دورا مهما على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني. وهذا التحول ساهمت فيه بروز قوى ودول أطلسية مثل البرازيل وجنوب إفريقيا وأنغولا ونيجريا ومنطقة غرب إفريقيا، والتي أصبحت بمثابة محركات لا غنى عنها للاقتصاد والأمن خارج تأثير محور واشنطن-بروكسيل¹. ويستند هذا الوضع الجديد في العلاقات الجنوب-أطلسية إلى ثلاث اعتبارات محورية²:

الأول وهو معدل النمو الاقتصادي المرتفع الذي تسجله دول جنوب الأطلسي والذي أنتج أنماطا جديدة للتفاعل الاقتصادي والسياسي بين الدول الصاعدة المنتمة لجنوب الأطلسي مثل البرازيل ونيجيريا وأنغولا، والدول الصاعدة الأخرى مثل الهند والصين. وهذا المستوى من التعاون والتفاعل تعدى الحكومات المركزية والمؤسسات متعددة الجنسيات ليصل إلى المدن والمناطق ضمن دينامية واسعة يصطلح عليها بالجنوب الشامل Global South.

الثاني ينطلق من الدينامية التي يعرفها "الجنوب الشامل"، والتي مكنت من توفير إمكانات تأسيس تحالفات جديدة بديلة للنظام الأورو-أطلسي، فقوى إقليمية متعددة مثل البرازيل والهند وتركيا والمكسيك ونيجريا وجنوب إفريقيا أصبحت أكثر انجذابا نحو تنويع تحالفاتها،

¹ Ian O. Lesser and Others, *Morocco's New Geopolitics: A Wider Atlantic Perspective*, (Washington DC: The German Fund of the United States, 2009), p 3.

² Ian O. Lesser, *Southern Atlanticism: Geopolitics and Strategy for the other half of the Atlantic Rim*, op.cit., p. 6.

وهو غالبا ما يتم التعبير عنه وترجمته بالانتماء إلى "الجنوب" أو "العالم الثالث" والتعلق الإيديولوجي بعدم الانحياز، ويوفر جنوب الأطلسي منصة وإطارا ملائما لهذه التحالفات والاصطفافات الجديدة.

الثالث وهو الحركية الاجتماعية والسياسية، فالعديد من القوى الاجتماعية المؤثرة في المناخ السياسي العالمي مصدرها الدول الواقعة جنوب مدار السلطان، ويعتبر العامل الديني أحد أهم الفواعل ضمن هذا المستوى. فالإسلام له انتشار واسع في غرب إفريقيا وهو رهان مركزي في قضايا الأمن والاستقرار. كما أن الكاثوليكية تعتبر عنصر قوة اجتماعية وسياسية في أمريكا اللاتينية. وإذا كان الدين قد عرف تراجعاً في الفضاء العام في شمال المحيط الأطلسي، فإنه يظل عنصراً ديناميكياً مؤثراً في جنوبه. كما أن دينامية الفعل الاجتماعي والسياسي ضمن جنوب الأطلسي متصاعدة بفعل تنامي التشكيلات الاجتماعية والسياسية المختلفة والمتنوعة المهتمة بقضايا الديمقراطية والانتقال السياسي وحقوق الإنسان وغيرها وهي القضايا التي أضحت أكثر ارتباطاً واتصالاً بإشكالات الأمن والاستقرار والإرهاب والعملية السياسية في مجمل دول جنوب الأطلسي.

الفقرة الثانية: مظاهر النقل الاستراتيجي للمحيط الأطلسي

يشبه المحيط قارة مائية واسعة وممتدة مشكلة من قارتين مترابطتين، الأولى تمثلها الأمريكيتين الشمالية والجنوبية من الجانب الغربي، والثانية تمثلها أوروبا وإفريقيا من الجانب الشرقي. وتوجد ضمن مستويات التماس بينهما مساحتان بحريتان كبيرتان: الأولى أمريكية تجمع بحر الكاريبي وخليج المكسيك وهي متصلة بالمحيط الهادئ عبر قناة بنما، والثانية هي المنطقة الأرخيبيلية المشكّلة من جزر الآسور والماديرا والكناري والمتصلة بالمحيط الهندي عبر جبل طارق وقناة السويس. ووفق هذه التقسيمات يمثل الأطلسي منطقة مجزأة إلى حد كبير ومفتوحة على المساحات المحيطية الأخرى¹.

¹ Jean Dufourcq, "Géostratégie de l'atlantique: penser la sécurité globale ?", Intervention présenté au Forum International de Skhirat sur l'espace atlantique: Initiative pour une communauté atlantique, Novembre 2012, (Consulté06 Septembre 2018), URL: <https://bit.ly/2oL6dCD>.

وتبرز بشكل واضح الأهمية الاستراتيجية للمحيط الأطلسي عند تقسيمه إلى نصف شمالي ونصف آخر جنوبي، ففي الشمال توجد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية المرتبطتان بحلف عسكري (حلف شمال الأطلسي) منذ 70 سنة، وقاموا منذ الحرب العالمية الثانية بتأسيس محاور استراتيجية للتبادل البحري، أولها كان الممر الشمالي العابر لطريق إمدادات الاتحاد السوفياتي السابق عبر القطب الشمالي، ثم بعد ذلك الاتجاه نحو الممر الجنوبي عبر بحر المانش، وحاليا الممر المتوسطي الذي سمح بالاقتراب أكثر من القارة الإفريقية ومن الشرق الأوسط. أما في الجنوب فتوجد كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية وهما كتلتان جيوسياسيتان صاعدتان، وذلك على الرغم من فقدانهما لأهميتهما الاستراتيجية بعد الحرب الباردة بفعل هامشية الممرات البحرية عبر الرأس الأخضر والقرن الإفريقي¹.

ويشير "احمد داود اوغلو" إلى أن العلاقة بين توازنات القوى الداخلية لأوروبا وتوازنات قوى الأطلسي وقوى ما وراء الأطلسي تشكل إحدى المقاييس الأساسية للنظام الدولي في العصر الحديث. كانت التوازنات الداخلية الأوروبية تؤثر على ما وراء الأطلسي حتى القرن العشرين، أما في القرن العشرين فقد انعكس اتجاه التأثير لصالح أمريكا لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، وظل الأطلسي يتصف بالمحور الأمريكي طيلة الحرب الباردة².

مع بداية القرن 21 بدأ يظهر تصاعد الأهمية الاستراتيجية للمحيط الهادئ على حساب المحيط الأطلسي، وكان الحديث حول مستقبل العلاقات الدولية متجها لما يسمى ب"القرن الآسيوي"، حيث بدت آسيا-الباسفيك منطقة صاعدة منظمة و متمحورة حول القوة الاقتصادية للصين خاصة في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 والتراجع الكبير لأنشطة الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا³.

غير أن النموذج الآسيوي في النمو الاقتصادي أصبح يعيش على إيقاع أزمة الإنتاج الضخم/الاستهلاك الضخم، ونتيجة لارتفاع المديونية العمومية والخاصة لدول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والذي أثر بدوره على معدلات الاستهلاك في هذه الدول، وجدت الصين

1 المرجع السابق.

2 أوغلو، مرجع سابق، ص ص 235-236.

3 Alfredo Valladao, "Un nouveau siècle atlantique", *Economia*, (Octobre 2015), p 8.

نفسها أمام انخفاض مهم وسريع في صادراتها¹، خاصة في ظل المنافسة الكبيرة التي أصبحت تواجهها من قبل الصناعات الأمريكية ذات التقنيات العالية المرتبطة بقطاع الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا، وهي مجالات حققت فيها الولايات المتحدة الريادة خلال العقد الأخير².

يضاف إلى هذا المعطى ظهور مؤشرات حول بداية خروج أوروبا من أزمتها الاقتصادية، ناهيك عن الانقسامات الجيوسياسية لآسيا المتمثلة في تنامي الطموحات الاستراتيجية لروسيا، وتفاقم حدة الأزمات والنزاعات في الشرق الأوسط والخليج العربي. كما أن حلف شمال الأطلسي الذي يعتبر العمود الفقري للعلاقات الأور-أطلسية، قد عاد للعب أدوار جديدة في المسرح الاستراتيجي العالمي بعد الشكوك التي حامت حول جدواه بعد سقوط جدار برلين ونهاية الحرب الباردة قبل أن يخضع لعملية بناء شاملة بدأت مع توسعه نحو دول أوروبا الشرقية وأحداث 11 ستنبر التي مثلت شروطا ملائمة لإعادة تموقعه إلى ما وراء مجاله العملياتي المنصوص عليه في البند الخامس من اتفاقية واشنطن، وهو ما جلته تدخلاته في أفغانستان وليبيا وعملياته Ocean Shield في المحيط الهندي³، و Active Endeavour في البحر الأبيض المتوسط⁴، ومختلف الشراكات التي أطلقها الحلف مع العديد من الدول⁵، وهذه كلها عوامل تتيح للمجال الأطلسي العودة لصدارة المشهد الاستراتيجي العالمي⁶.

¹ خلال سنة 2015 تراجع حجم الصادرات الصينية بنسبة 15% مقارنة مع سنة 2014، كما أن حجم التجارة الخارجية انخفض بمعدل 6%، انظر:

”تراجع الصادرات الصينية نهاية مرحلة أم تغيير للاتجاهات“، الجزيرة نت، تاريخ النشر 20 أبريل 2015، تاريخ الزيارة 04 ستنبر 2018، الرابط: <https://bit.ly/2NIEYUub>.

² Valladao, op.cit., p 10.

³ Ocean Shield هي عملية بحرية أطلقها حلف شمال الأطلسي في سواحل منطقة القرن الإفريقي ابتداء من 17 غشت 2009، مشكّلة أساسا من بوارج تابعة للبحرية الأمريكية، هدفها محاربة القرصنة وحماية السفن المحملة بالمساعدات الإنسانية الموجهة للصومال في إطار برنامج التغذية العالمي.

⁴ Active Endeavour هي عملية بحرية أطلقها حلف شمال الأطلسي في البحر الأبيض المتوسط ابتداء من 4 أكتوبر 2001، هدفها مواجهة الجماعات الإرهابية وأسلحة الدمار الشامل، وتأمين التجارة البحرية عبر الخطوط البحرية في البحر المتوسط.

⁵ Rachid El Houdaigui, “L’Atlantique élargi, renaissance d’une aire de puissance”, *Policy Bref*, PB-15/11, (Mars 2015), p 1.

⁶ Valladao, op.cit., p 11.

كذلك للفضاء الأطلسي ثقل اقتصادي كبير حيث تبلغ حصته من الناتج المحلي الإجمالي العالمي حوالي 60%، وذلك بسبب ازدهار المعاملات البين إقليمية بين الدول المطلة عليه خاصة الدول الواقعة في شماله (66% بين دول الساحل الأطلسي الأوربي، و 49% للولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك)¹. أما على مستوى المعاملات التجارية العالمية، فالأطلسي يحتضن 40% منها و 60% من معدل الابتكار العالمي². وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية يتوفر المجال الأطلسي على ثروات طبيعية استراتيجية طاقية معدنية خاصة في نصفه الجنوبي، فعلى سبيل المثال يمثل خليج غينيا في الساحل الجنوب الغربي لإفريقيا 50% من الإنتاج النفطي في إفريقيا، و 8% من احتياطات البترول العالمي³. وبصفة عامة يمتلك المحيط الأطلسي 40% من احتياطات النفط العالمي، ويحقق 44% من الإنتاج العالمي كما يستأثر المجال البحري الأطلسي ب 60% من اكتشافات النفط البحرية في السنوات العشرين الماضية⁴.

تستقبل دول شمال الأطلسي 74% من الاستثمارات الأجنبية الخارجية: 31% من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية، و 43% للدول الأوربية الأطلسية، أما الدول الإفريقية المطلة على المحيط فهي لا تستقبل سوى 4% من الاستثمارات الأجنبية الخارجية، بينما تظل نسبة دول أمريكا اللاتينية والكاريبية مرتفعة نسبيا بمعدل 22%⁵.

ويرتبط المعطى الاقتصادي إلى حد كبير بالمعطيات الأمنية والعسكرية، ذلك أن الإمكانيات الاقتصادية والطاقية المذكورة سلفا تجعل من المجال الأطلسي محورا للاهتمامات الاستراتيجية من الدرجة الأولى خاصة وأنه تعبره طرق وممرات تشكل شريان التجارة

¹ Mohammed Tawfik Mouline, “La dimension atlantique de la politique étrangère du Maroc”, *Géoéconomie*, N° 79, (2016), p 112.

² Rachid El Houdaigui, “L’Atlantique élargi, renaissance d’une aire de puissance”, op.cit., p. 2

³ Mouline, op.cit., p 112.

⁴ لمزيد من التفاصيل حول الإمكانيات الطاقية في المحيط الأطلسي وفي الدول المشاطئة له، انظر:

Giovanni Grevi, “The Atlantic Basin: an eclectic but converging region”, *Fride Working Paper*, N° 127, (May 2014), p 8.

⁵ Mouline, op.cit., p 112.

والاقتصاد العالميين الأمر الذي يجعل من تأمينها انشغالا عالميا¹، مع العلم أن مصادر التهديدات الأمنية متعددة تتنوع ما بين التنافس الجيوسياسي والتحديات الأمنية العبر-وطنية مثل الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والإرهاب وهشاشة البناء السياسي والاجتماعي للعديد من الدول الأطلسية².

تعتبر القرصنة التهديد الأكبر الذي تواجهه طرق النقل البحري المفتوحة في المحيط الأطلسي خاصة قبالة سواحل غرب إفريقيا، وتشير الإحصائيات إلى أن أعمال القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا تمثل ربع الهجمات من هذا النوع المبلّغ عنها دوليا، خاصة وأن أنشطة القرصنة في هذا الخليج تركز في أهدافها على ناقلات النفط، وتظل جهود محاربة القرصنة غير فعالة من منطلق أن مواجهتها يعتمد على إقامة نظام إقليمي للأمن الجماعي، وهو ما يعرفه النزاع بين بلدان المنطقة (بين غانا وساحل العاج، بين أنغولا والكونغو، بين الغابون وغينيا الاستوائية)³.

وعلاوة على أنشطة القرصنة تتجلى الجريمة المنظمة عبر الأطلسي في مظاهر وأشكال متعددة مثل تجارة المخدرات والسلاح والاتجار بالبشر، وهي جرائم تطورت ممارستها بحث أصبحت تتميز بالمرونة والسرعة والتحول، وتعددت مخرجاتها لتشمل ظواهر

¹ نسجل في هذا الإطار، إلى أن اقتصاد الدول الصاعدة مستمر في زيادة حصته من الواردات العالمية من المواد الخام وصادراته من المواد المصنعة، وهي العملية التي تتم بالأساس من خلال الطرق البحرية الأطلسية، كما أن العديد من الشركات والاتفاقات من قبيل الشراكة الاقتصادية والتجارية الشاملة بين الاتحاد الأوروبي وكندا (CETA)، وكذلك اتفاقية الشراكة الأطلسية للتجارة والاستثمار (TTIP) الموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، واتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول ميركوسور MERCOSUR تعتمد على طرق التجارة والنقل عبر المحيط الأطلسي، يضاف إلى ما سبق انتعاش الاقتصاد الطاقوي ضمن محور الأطلسي-الباسفيك، حيث إنه بين 2000 و2012 تضاعف معدل المبادلات الطاقوية بين الصين ودول أمريكا اللاتينية ب 25 مرة منتقلا من 10 بليون دولار إلى 255,5 بليون دولار. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Bruno Lété, “Adressing the Atlantic’s Emerging Security Challenges”, *Atlantic Future Scientific Paper*, N° 34, (April 2015), (Accessed September 05, 2018), At: <https://bit.ly/2PEXXEm>.

² Grevi, op.cit., p 12.

³ Lété, op.cit., p 5.

مثل تبييض الأموال والفساد، وتمتد تأثيراتها لتؤدي في النهاية إلى تآكل سلطة الدول وخلق مناطق غير آمنة وغير خاضعة لسلطة الحكومات المركزية¹.

وإذا كانت هذه التحديات ذات الصبغة الأمنية بالدرجة الأولى تختزل جيوسياسية المحيط الأطلسي، فإن جانبا آخر يجلي الأهمية الاستراتيجية للمحيط الأطلسي ويتعلق الأمر بجهود وترتيبات مواجهتها والتي أصبحت أولوية لكل الدول الأطلسية. وتتعدد في هذا الإطار التشكيلات الأمنية الإقليمية والعبر-أطلسية الرامية إلى القضاء على مختلف أشكال الجريمة والقرصنة والتجارة غير الشرعية، ومن مثل ذلك القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا AFRICOM، والقيادة الجنوبية للولايات المتحدة الأمريكية SOUTHCOM، واللذان من بين مهامهما محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وضمان الأمن الطاقوي، ويتم تفعيل ذلك عبر إبرام شراكات مع منظمات متعددة الأطراف أو مع دول، وهدفها التعليم والتدريب المشترك وتعزيز القدرات العسكرية، ونذكر في هذا السياق مبادرة الأمن الإقليمي لأمريكا الوسطى CARSI، ومبادرة أمن حوض الكاريبي CBSI، والمبادرة الكولومبية للتنمية الاستراتيجية CSDI، ومحطة الشراكة الإفريقية APS، وبرنامج التدريب والمساعدة لعمليات الطوارئ الإفريقية ACOTA².

الفرع الثاني: موقع المغرب ضمن الفضاء الاستراتيجي الأطلسي

على الرغم من أن للمغرب أولويات على مستوى توجهاته الخارجية حيث يسعى إلى تعزيز علاقاته مع الاتحاد الأوروبي والحصول على أكبر قدر من المكتسبات بموجب سياسات الاتحاد الموجهة إلى دول جنوب المتوسط، بالإضافة إلى تركيزه على البعد الإفريقي، فإن توفره على واجهة بحرية أطلسية تمثل ثلثي سواحله البحرية، تجعل من الفضاء الاستراتيجي الأطلسي أحد المحاور الرئيسية للجيوسياسية المغربية.

¹ تعتبر المكسيك (وهي دولة أطلسية) مثالا حيا على التهديد الذي يمثله انتشار تجارة الأسلحة غير الشرعية، فبين 1994 و2010، صادرت السلطات أزيد من 306.000 سلاح غير مرخص وأزيد من 26 مليون طلقة، وقد وصل تأثير هذا الوضع إلى الولايات المتحدة الأمريكية. أما وسط وغرب إفريقيا فهما يعتبران كذلك بورتين أطلسيتين لتجارة المخدرات والتجارة غير الشرعية للموارد الطبيعية (النفط، الأحجار الثمينة، الخشب والمعادن). لمزيد من التفاصيل، انظر:

المرجع السابق، ص 6.

² المرجع نفسه، ص 11.

لذلك، فإن تحليل موقع المغرب ضمن هذا المجال، يستدعي ضرورة الاطلاع على الرؤية المغربية للمحيط الأطلسي (الفقرة الأولى)، وكذلك على معوقات الاندماج المغربي في الفضاء الأطلسي.

الفقرة الأولى: الرؤية المغربية للفضاء الأطلسي

خضعت المقاربة المغربية للفضاء الاستراتيجي الأطلسي لرؤيتين: الأولى مستندة إلى جيوسياسية تقليدية تعتمد على الحفاظ على مستوى محدد من العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، هدفها المركزي الحصول على دعمها في كل ما يتعلق بقضية الصحراء، ويتحكم في هذه الرؤية المعطى المتعلق بعدم شمولية التصورات الجيوسياسية المغربية التي اقتصرت على الأبعاد المحلية والإقليمية للسياسة الخارجية، لذلك نجد تركيز الارتباط الخارجي المغربي اقتصاديا مع الاتحاد الأوروبي وسياسيا مع الولايات المتحدة الأمريكية¹.

إلا أن معطيات عالمية جديدة تجلت بالأساس في صعود الصين والهند والبرازيل وعودة روسيا كفاعل سياسي واقتصادي قوي، ناهيك عن الأزمة الاقتصادية العالمية وهي معطيات لم تكن ضمن الحسابات الجيوسياسية للمغرب²، صاغت تصورا معاصرا للجيوسياسية المغربية الأطلسية يعتمد على الارتقاء بالواجهة الأطلسية لإفريقيا للعب أدوار استراتيجية متقدمة في الفضاء الأطلسي، ومرجع هذا التوجه أن مقاربة السياسة الخارجية من زاوية بحرية أضحت رهانا استراتيجيا يمكن للدولة من خلاله تقوية عوامل قوتها، وإذا ما ارتبط هذا المعطى بمقاربة إقليمية، فإن دمج وتركيب هذين العاملين يتيح تقوية الجيوسياسية الأطلسية للدول المطلة على المحيط الأطلسي من خلال توجهاتها الجيو-بحرية³.

وقد اتخذ هذا التطلع المغربي الذي يلخص الرؤية المغربية المعاصرة للأطلسي، مظهرين أساسيين: الأول أممي استراتيجي والثاني اقتصادي.

¹ Ian O. Lesser and Others, *Morocco's New Geopolitics: A Wider Atlantic Perspective*, op. cit., pp. 14-15.

² المرجع نفسه، ص 15.

³ Rachid El Houdaigui, "L'Atlantique élargi, renaissance d'une aire de puissance", op.cit., p. 2.

يعتمد المظهر الأمني على الاستراتيجية الجديدة للمغرب في إفريقيا الهادفة إلى جعل التعاون جنوب-جنوب محور الفعل الدبلوماسي المغربي، خاصة وأن المغرب انطلقا من موقعه في الحدود الجنوبية للمجال الأورو-أطلسي من جهة، وفي أقصى الشمال الغربي للقارة الإفريقية من جهة أخرى، يطمح إلى لعب دور الرابط بين الحدود الشمالية والجنوبية للفضاء الأطلسي. ويدعم هذا الخيار كون العمق المغربي للمملكة يصطدم بأزمة العلاقات البينية وهو ما يغذي شعور الدولة المغربية بأن عمقها المغربي تعيقه طموحات دول المغرب الأوسط (الجزائر وتونس)، ومن ثم فإن من مصلحة المغرب الاهتمام بإظهار نفسه قوة بحرية لمواجهة التحديات الجيوسياسية القارية¹.

بالإضافة إلى ذلك يقدم المغرب نفسه باعتباره محورا إقليميا قادرا على التعاطي مع مناخ الأزمات والاختلالات الأمنية التي تواجه الفضاء الأطلسي، والتي تتنوع ما بين تهديدات مرتبطة بأنشطة إرهابية أو غير شرعية مثل القرصنة وتجارة المخدرات والهجرة، أو أزمات بين مكونات أو دول تنتمي إلى هذا المجال مثل النزاع بين حكومة أنغولا وجبهة تحرير كابيندا الانفصالية، وهو صراع يؤثر بشكل عام في استقرار الغرب الإفريقي، أو الصراع الأرجنتيني-البريطاني حول جزر الفوكلاند، وعلى الرغم من أن مجال هذه النزاعات يظل بعيدا عن المغرب إلا أن الاحتكاكات السياسية المرتبطة به قد تدفع بالقوى الكبرى في الأطلسي إلى تبني مقاربة جديدة تجاه جنوب المحيط².

أما المظهر الاقتصادي، فتستند الرؤية المغربية إلى الأهمية البالغة للساحل الأطلسي في إنتاج الثروة الوطنية سواء بالنسبة للمبادلات التجارية البحرية، أو الموارد السمكية بالإضافة إلى الفرص ذات الصبغة الاستراتيجية التي يمكن أن تتيحها الواجهة الأطلسية. من هذا المنطلق بادرت الدولة المغربية إلى تأسيس مشروع إقليمي يجمع مختلف الدول الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي. ففي أكتوبر 2012 انطلقت اجتماعات مجموعة الدول الأعضاء في المؤتمر الوزاري للدول الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، وتم

¹ المرجع نفسه.

² Ian O. Lesser and Others, *Morocco's New Geopolitics: A Wider Atlantic Perspective*, op.cit., pp 22-23.

الإعلان عما سمي بـ "المبادرة الأطلسية الإفريقية". ويعزى فكرة تأسيس هذا الإطار إلى اجتماعات المؤتمر الوزاري المذكور المنعقدة على التوالي في غشت 2009 ونونبر 2010، إذ تم إصدار إعلان يتضمن الخطوط العريضة لهذه المبادرة والمتمثلة في خلق هوية إفريقية أطلسية موحدة وتأسيس فضاء بين-إفريقي أطلسي للتنسيق والتشاور ذا رؤية موحدة¹. مثلت هذه المبادرة جزءا من الخطاب السياسي والدبلوماسي الموجه لإفريقيا²، وأداة لتقوية النزعة الأطلسية للمغرب والارتقاء بها إلى مستوى المؤسسة الذي يؤهله للاضطلاع بأدوار متقدمة في مختلف الترتيبات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في الفضاء الأطلسي.

يُمر تحقيق هذه الأهداف، بحسب وجهة النظر المغربية من خلال تقوية العلاقات الثنائية مع المحور الأورو-أطلسي (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) بالإضافة إلى القوى الصاعدة في جنوب الأطلسي (البرازيل نموذجا)، وذلك عبر الانخراط في سياسة الشراكات المتعددة التي تتبناها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والرامية إلى إيجاد شركاء لديهم نفس الرؤية والمفاهيم المرتبطة بتدبير قضايا الأطلسي³.

الفقرة الثانية: معوقات الاندماج المغربي في الفضاء الأطلسي

ترتبط عقبات تطوير المغرب لجيوسياسية أطلسية متعددة الأبعاد بمجموعة من المعوقات، منها ما هو متعلق ببنية ومنظومة السياسات المغربية الداخلية والخارجية، ومنها ما هو نابع من طبيعة الفضاء الأطلسي نفسه وكذا فاعليه وعلاقاته.

وتتشكل الارتباطات الإقليمية الأطلسية للمغرب من خلال مجموعة من الشروط ذات الصلة بإمكانات الدولة خاصة على مستوى البنيات التحتية سواء منها ذات الصبغة الإجرائية مثل الموارد والقدرات المالية وسلطة القانون، والجاذبية الاقتصادية، والترسانة القانونية، أو تلك المسماة البنية التحتية الصلبة Hard Infrastructure، من قبيل الموانئ والمطارات

¹ Najib Al Maghrebi, "De l'institutionnalisation de l'espace Afro-Atlantique: Une ambition en construction", *La façade Atlantique de l'Afrique: un espace géopolitique en construction*, dir Rachid El Houdaoui, (Rabat: OCP Policy Center, 2016), p. 177.

² المرجع السابق، ص 169.

³ المرجع نفسه، ص 176.

والطرق والنقل البحري والاتصالات والقدرات الطاقية وغيرها، وهذه كلها عناصر مرتبطة بدناميات التنمية الداخلية ولها بالمقابل آثار وجوانب جيوسياسية مهمة¹.

ويعتبر "Ian O.Lesser" أن الانشغالات الرئيسية للمغرب على مستوى البنيات التحتية تتمثل في الأمن الطاقى والتغيرات المناخية، فالمغرب يستورد 90% من حاجياته الطاقية كما أنه مهدد بالعديد من التغيرات المناخية مثل ندرة المياه وتصحر المناطق الريفية ومشاكل بيئية قد تصل تأثيراتها إلى السواحل الأطلسية خاصة مستويات التلوث العالية². وهذه عوامل ذات تداعيات سلبية على الجاذبية الاقتصادية للساحل الأطلسي.

وعلى الرغم من أن مشاريع مهيكلة من قبيل إنشاء ميناء طنجة المتوسط، وتوسعة المطار الجوي محمد الخامس بالدار البيضاء، قد رامت تقوية مؤهلات الاندماج الإقليمي والدولي على المستوى الاقتصادي، إلا أن فعاليتها وجّهت نحو الأسواق التقليدية للمغرب خاصة الاتحاد الأوروبي، بينما يظل دورها محدودا أطلسيا. كما أن العديد من مشاريع البنية التحتية لم تأخذ بعين الاعتبار المعايير والمقاييس الدولية التي تحولها إلى أداة دبلوماسية، ونذكر على سبيل المثال مجال النقل والطرق³.

وتعد إشكالية المعادلة الطاقية من بين أهم القضايا التي تشكل تحديا حقيقيا للدولة المغربية بصفة عامة وتؤثر على إمكانات الاندماج في الفضاء الأطلسي بصفة خاصة وذلك للأسباب التالية:

- تعتمد جيوسياسية المحيط الأطلسي بشكل مهم على الطاقة، حيث تتمحور حولها مختلف العلاقات والتفاعلات، كما أن المجال الجغرافي الأطلسي يعرف كثافة استثنائية للملاحة

¹ Ian O. Lesser and Others, *Morocco's New Geopolitics: A Wider Atlantic Perspective*, op.cit., p. 39.

² لمزيد من التفاصيل حول أكثر المناطق عرضة للتغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية في شمال إفريقيا، يمكن الرجوع إلى التقرير التالي:

Joshua Busby and Others, "Mapping Climate Change and Security in North Africa", Climate & Energy Policy Paper Series, October 2010, Accessed September 09, 2018, At: <https://bit.ly/2NAoZLm>.

³ Ian O. Lesser and Others, *Morocco's New Geopolitics: A Wider Atlantic Perspective*, op.cit., p. 40.

البحرية الطاقية، لذلك فإن ضعف الإمكانيات الطاقية للمغرب يحرمه من الكثير من الفرص الاقتصادية والاستراتيجية.

- يعرف سوق المشتريات المغربية من الغاز الطبيعي اختلالاً يتجلى في عدم القدرة على الاستفادة من موارد الغاز الطبيعي إقليمياً (الجزائر وليبيا)، خاصة أن 8% فقط من الغاز المنتج في البلدان العربية يتم تسويقه وبيعه بينما يتم استخدام الحصة الباقية للاستجابة للطلب الداخلي، وهذا عامل يرفع من اعتماد المغرب على الفحم¹.
- لا يزال المغرب يعتمد على وارداته من البترول من دول الخليج العربي خاصة المملكة العربية السعودية، وتشير الإحصاءات إلى أن المملكة المغربية تستورد فقط 10% من حاجياتها من النفط من جارتها الجزائر، وهذا وضع يكرس الاعتماد الطاقى التقليدي ولا يسمح بتنويع الشركاء الاقتصاديين للمغرب ولا بالاستفادة من الموارد الطاقية للدول الأطلسية.

ومن حيث التحديات التي تواجه الاندماج المغربي في الفضاء الأطلسي والناجمة من خصائصه، تبدو المنافسة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية عنصراً مؤثراً. فتاريخ الأطلسي خاصة المعاصر هو تاريخ تنافس مستمر بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي خلال الحرب الباردة، بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، بين روسيا وأوروبا، بين روسيا والولايات المتحدة. وكل هذه التقاطعات تعرقل طموحات الريادة الإقليمية للمغرب، كون قوة وإمكانات الدولة لا ترقى إلى تلك التي تحوزها هذه القوى وبالتالي لا تسمح سوى ببروز محدود ضمن تكتلات وتحالفات معينة مشكلة وفق مصالح وتصورات القوى الكبرى.

علاوة على ذلك لا يزال ينظر للمغرب ضمن "الخرائط الذهنية" للقوى الأطلسية خاصة أمريكا وأوروبا انطلاقاً من انتمائه الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA، خاصة وأنه مندمج بشكل كلي في مختلف السياسات والترتيبات الدولية والإقليمية ضمن هذه المنطقة².

¹ المرجع السابق، ص 41.

² المرجع نفسه، ص 69.

من الناحية الاقتصادية تشكلت بنية الاقتصاد المغربي منذ حصوله على الاستقلال من خلال الارتباط الهيكلي والوظيفي باقتصاد أوروبا، وعلى الرغم من توقيع اتفاقية للتبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية في 2 مارس 2004، إلا أن نتائجها الاقتصادية ظلت محدودة، كما لا تزال الشركات المغربية غير قادرة على إيجاد موقع لها ضمن البناء الاقتصادي الأطلسي بسبب عدم استجابتها للمعايير وعدم امتلاكها للمؤهلات التي تسمح لها بولوج الأسواق الكبرى في الفضاء الأطلسي خاصة الأمريكية.

المطلب الثاني: الأمريكيتين محور العلاقات الأطلسية للمغرب

تتركز السياسة الخارجية للمغرب عبر المحيط الأطلسي حول محورين من العلاقات: الأول تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة الأكثر حضوراً وقوة في المحيط الأطلسي وفي كتلتها الأمريكية، والثاني تبرز فيه أمريكا اللاتينية باعتبارها إحدى المناطق الصاعدة ذات الأهمية الاستراتيجية المتنامية في الجيوسياسية العالمية.

إذا كانت لدى المغرب علاقات تاريخية مع الولايات المتحدة الأمريكية محركها الأساسي مصالحها في منطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى دورها في مجمل القضايا الحساسة والمركزية للمغرب خاصة ملف الصحراء، فإن العقدين الأخيرين قد شهدا تطوراً ملحوظاً في مستويات ومجالات التعاون والتبادل بين المغرب وأغلب دول أمريكا اللاتينية.

واستناداً إلى ذلك، فإننا نقترح تقسيم هذا المطلب إلى فرع أول يتناول تحليل علاقة المغرب بالولايات المتحدة الأمريكية، وفرع ثانٍ يسلط الضوء على علاقة المغرب بأمريكا اللاتينية.

الفرع الأول: العلاقات المغربية-الأمريكية

ظل المغرب يوصف باستمرار بكونه حليف تاريخي تقليدي للولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي وشمال إفريقيا، من منطلق أنه كان أول دولة تعترف باستقلال الولايات المتحدة في 20 دجنبر 1777 على عهد السلطان محمد الثالث الذي سمح للسفن الأمريكية بالرسو في الموانئ المغربية دون إمكانية تعرضها للقرصنة، كما وقع معها اتفاقية السلام والصداقة في 18 يوليوز 1787 شكلت أسس أول علاقة دبلوماسية وسياسية بين أمريكا

وبلد عربي إفريقي ومسلم¹. وهذا المعطى التاريخي ساهم إلى جانب عوامل أخرى في تميز العلاقات بين البلدين بمجموعة خصائص تمثل محور هذا الفرع الذي ارتأينا تقسيمه إلى فقرة أولى تقدم صورة تحليلية للعلاقات المغربية الأمريكية من خلال ما سميناه مصفوفة المصالح الاستراتيجية، أما الفقرة الثانية فنناقش من خلالها المحاور الكبرى التي يبنى عليها الارتباط المغربي بالولايات المتحدة.

الفقرة الأولى: المغرب والولايات المتحدة الأمريكية مصفوفة المصالح الاستراتيجية

وجبت الإشارة إلى أن دراسة العلاقات المغربية الأمريكية ضمن مختلف جوانبها وتفاعلاتها ومستوياتها تستحق أكثر من فقرة، إلا أن طبيعة التنوع والتحول الذي تعرفه الدبلوماسية والسياسة الخارجية المغربيتين فرض علينا التطرق لهذه العلاقات ضمن جملة النقاش العام في هذا البحث.

لم يقف تطور علاقات المغرب والولايات المتحدة عند حدود توقيع اتفاقية السلام والصداقة، بل استمر المغرب يمثل محط اهتمام من قبل الولايات المتحدة، التي وإن اكتفت بمراقبة الوضع والتدخل المحدود خلال القرن التاسع عشر عندما كانت فرنسا وإسبانيا تتحكمان في سياسة المغرب داخليا وخارجيا، فإن حقبة الحرب العالمية الثانية وما بعدها شهدت تغير وانتقال الدور الأمريكي في المغرب إلى طور جديد سيمته الأساسية نشاط استراتيجي مهم في منطقة شمال إفريقيا أنتج تقاربا بين البلدين²، خاصة وأن جغرافية المغرب تم توظيفها ولعبت أدوارا حاسمة خلال مرحلة حساسة من الحرب العالمية الثانية من خلال إنزال قوات الحلفاء في السواحل المغربية ضمن ما سمي بعملية TORCH.

خلال سنة 1950 أي بعد انتهاء الحرب استطاعت الولايات المتحدة تحقيق تقدم مهم في استراتيجيتها في المنطقة، عبّر عنه التوصل إلى اتفاق مع سلطات الحماية الفرنسية يقضي بإقامة خمس قواعد جوية عسكرية³، وهذه القواعد مثلت جزءا من استراتيجية مواجهة الاتحاد

¹ Taje, op.cit., p 92.

² Carol Migdalovitz, "Maghreb Facing New Global Challenges: U.S-Morocco Relations How Special?", Note de l'Ifri, (October 2011), p. 4.

³ هذه القواعد وإن كانت مهامها عسكرية محضة، إلا أنها سمحت بخلق أبعاد إنسانية واجتماعية مهمة في تاريخ العلاقات بين البلدين، حيث قدر الحضور الأمريكي بحوالي 100.000 من العسكريين والمدنيين، وقد استمر هذا التواجد إلى غاية 1963.

السوفياتي خلال الحرب الباردة ضمن ما سمي بالقيادة الجوية الاستراتيجية Strategic Air Command¹.

وإذا كانت هذه المعطيات المرتبطة بفترة الحرب الباردة قد رفعت من المركزية الجيوسياسية للمغرب، فإن نهايتها أفقدته بعضاً من أدواره بعد زوال الخطر الذي كان يهدد خطوط الاتصال البحرية عبر مضيق جبل طارق، كما أن التزام الدول الأوروبية المجاورة للمتوسط بالدفاع عن الحدود الجنوبية لحلف شمال الأطلسي زاد من انتقاص الدور الاستراتيجي للمغرب².

غير أن عوامل خمس سمحت بتغيير هذا المعطى وبإعادة تموقع المغرب ضمن المجالات الحيوية الأمريكية³:

الأول وهو دعمه للتحالف الذي قاده الولايات المتحدة في حربها على العراق سنة 1991 بما في ذلك إرساله قوات عسكرية للمملكة العربية السعودية. **الثاني** وهي حالة عدم الاستقرار التي كانت تعرفها الجزائر إبان سنوات التسعينات، والتي بدا المغرب خلالها أكثر استقراراً وقدرة على مواجهة حركات التطرف الإسلامي والقوى المناهضة للمغرب، في مقابل الجزائر المنهكة داخلياً وخارجياً. **الثالث** يتمثل في حالة الضعف التي أصابت جبهة البوليساريو بعد التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار بينها وبين المغرب، مما سمح لهذا الأخير بتقوية موقفه في ملف الصحراء. **الرابع** هو مهام الوساطة المحورية التي قادها المغرب في الصراع العربي الإسرائيلي، ودور الملك الراحل الحسن الثاني في التوصل لاتفاق أوسلو، وبمعنى آخر

وعلى الرغم من قصر هذه المدة إلا أن العدد المهم من الجالية الأمريكية حينها كان له تأثير واضح في النسيج الاجتماعي المغربي. انظر:

Migdalovitz, op.cit., p 6.

¹ تعبر هذه الاستراتيجية عن خطة الردع في مواجهة الاتحاد السوفياتي، خاصة وأن القواعد الأمريكية في المغرب، منحت الفرصة للقاذفات الأمريكية العملاقة B47 إمكانية الانطلاق نحو أهداف سوفياتية دون إعادة التزود بالوقود، كما أن هذه القواعد كانت مواقع لتخزين الأسلحة النووية. المرجع نفسه.

² Ian O. Lesser, *Security in north africa: Internal and External Challenges*, op.cit., p 19.

³ Yahia H. Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, “The United States and the North African Imbroglia: Balancing Interests in Algeria, Morocco, and the Western Sahara”, *Mediterranean Politics*, Vol 10, N° 2, (July 2005), pp 188-189.

هو دعم من المغرب للمصالح والسياسة والمواقف الأمريكية في ملف الشرق الأوسط. **الخامس** وهو النهج الاقتصادي الذي اعتمده المغرب المرتكز على الخصخصة والسوق الحرة والإصلاحات اللبرالية وهي توجهات تنطلق وتلتقي إلى حد كبير مع الإيديولوجية الاقتصادية الأمريكية، كما أن هذه الإصلاحات جعلت من المغرب أكثر جاذبية بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها.

مكنك العوامل المذكورة أعلاه من إظهار المغرب في مرتبة حليف أساسي ضمن استراتيجية محاربة التطرف في منطقة غرب المتوسط، خاصة وأن المملكة المغربية قد أظهرت بدورها قدرة على التعاون والتفاعل في هذا المجال. وترسخ هذا المستوى من الارتباط المغربي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث إن تحليل علاقات الولايات المتحدة الثنائية مع دول المغرب العربي اتجهت نحو مزيد من تقوية التنسيق والتعاون في الجوانب الأمنية والعسكرية كأولوية، ثم تعزيز الشراكة الاقتصادية، خاصة وأن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة وجدت نفسها في مواجهة جبهة جديدة متمثلة في التهديدات الأمنية التي أنتجتها جيوسياسية منطقة الساحل والصحراء¹.

غير أن الملاحظة الأساسية التي يمكن تسجيلها في هذا السياق تتعلق بعدم حدوث تحول جوهري في نظرة الولايات المتحدة لطبيعة الأدوار والمهام التي يمكن أن ينهض بها المغرب إقليمياً ودولياً. إذ تحول دوره من جزء من المنظومة الأمنية والعسكرية للصراع بين الشرق والغرب إبان الحرب الباردة، إلى عنصر ضمن الاستراتيجية الأمنية الشاملة لمواجهة الإرهاب، وهو ما تجليه لنا ثلاث مؤشرات: **أولها** إدماج المغرب وإشراكه في مجمل السياسات والاستراتيجيات الإقليمية الخاصة بمكافحة الإرهاب، وأبرزها مبادرة عموم الساحل Pan Sahel التي أطلقت سنة 2002 وتوسعت سنة 2005 لتتحول إلى شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSTCP، ورئاسة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب المنشأ سنة 2011، واحتضانه لاجتماع منتدى المستقبل سنة 2004، واستفادته من برنامج المساعدة على مكافحة الإرهاب ATA وبرنامج حظر الإرهاب TIP. **الثاني** يتجلى في منح المغرب سنة 2004

¹ Yahia H. Zoubir and Stephen Zunes, "The United States and North Africa", *North African politics: change and continuity*, ed. Yahia H. Zoubir and Gregory White, (London; New York: Routledge, 2016), p. 299.

صفة الحليف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية خارج حلف شمال الأطلسي، وهو وضع يؤهله للشراكة في برامج البحث والتطوير الدفاعية، والاستفادة من برامج القروض الأمريكية الخاصة بشراء العتاد العسكري. الثالث دعم النموذج السياسي للحكم في المغرب من خلال تقديم النظام المغربي ملكية معتدلة ضامنة للمصالح الغربية في المنطقة¹.

الفقرة الثانية: المحاور الكبرى للمصالح المغربية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

إذا كانت المملكة المغربية تمثل ركنا أساسيا في الاستراتيجية العسكرية والأمنية للولايات المتحدة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وكذا منطقة الساحل والصحراء، فإنه بالمقابل يرتكز المغرب في حفاظه على نمط ثابت من الارتباط الاستراتيجي بالولايات المتحدة على منظومة من القضايا المترابطة والتي حددناها في أربع محاور رئيسية:

المحور الأول: قضية الصحراء موجه رئيسي للعلاقات المغربية-الأمريكية

تبنت الولايات المتحدة تجاه النزاع في الصحراء العديد من المقاربات والمواقف انطلاقا من مصالحها ومن عقيدتها في السياسة الخارجية. وفي هذا السياق، يميز الأستاذ "إبراهيم سعدي" بين المواقف وبين السياسة الخارجية تجاه قضية الصحراء. فالأولى تعتمد على عنصرين ثابتين: أحدهما تأييدها لاتفاقيات مدريد الثلاثية لسنة 1975، وهو ما يعني اعترافها بالسلطة الإدارية دون السلطة السيادية للمغرب على الصحراء، والآخر تعتبر من خلاله أن إقامة دولة صغيرة في هذه المنطقة يمكن أن يشكل مصدرا لعدم الاستقرار في المغرب العربي وفي المتوسط والساحل والصحراء. أما الثانية (أي السياسة الخارجية) فهي تخضع لتحويلات المشهد السياسي الداخلي ما بين سياسات المحافظين والجمهوريين وكذلك لتقلبات العلاقات الإقليمية والدولية².

¹ المرجع السابق، ص ص 281-282.

² خلال حقبة الحرب الباردة لم يكن النزاع في الصحراء يحظى بكثير من الاهتمام من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، رغبة منهما في عدم فتح جبهة جديدة للصراع بينهما وكذلك بهدف الحفاظ على حد أدنى من العلاقات مع كل من المغرب والجزائر. إلا أن ذلك لم يمنع من حصول المغرب على دعم من الولايات المتحدة الأمريكية خاصة خلال فترات معينة نذكر منها: فترة حكم الرئيس جيرالد فورد (1974-1977) الذي لعب دورا محوريا في نجاح المسيرة الخضراء عبر الضغط على إسبانيا لتنفيذ اتفاقيات 1975 وتسليم إدارة الصحراء للمغرب، وفترة حكم الرئيس دونالد ريغن (1981-1989) الذي قدمت إدارته للمغرب مساعدات عسكرية مهمة، وتبنى خطابا هجوميا تجاه جبهة البوليساريو باعتبارها موالية للاتحاد السوفياتي وكذلك مواقف إدارة جورج بوش الابن (2001-2009) الذي دعم مقترح الحكم الذاتي. أما باقي مواقف الرؤساء الأمريكيين فتراوحت ما بين الحياد (فترة حكم جيمي كارتر ما بين 1977 و1981)، وبين دعم المسلسل السياسي لحل هذا

وبشكل عام فإن الولايات المتحدة تعتبر إحدى مفاتيح حل قضية الصحراء، بل إن مواقف الإدارة الأمريكية باتت أكثر تأثيراً في مسارات القضية آنياً ومستقبلياً، وخير دليل على ذلك التحول الذي كاد أن يعرفه النزاع خلال فترة الرئيس باراك أوباما، والمتمثل أولاً في عدم الإعلان عن موقف صريح من مشروع الحكم الذاتي، وثانياً تقديم مقترح لمجلس الأمن عن طريق مندوبة الولايات المتحدة يقضي بتوسيع مهام المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء¹.

إن السياسة الأمريكية ليست كلها مؤيدة للمغرب في قضية الصحراء، خاصة وأنها موضوع سجال داخلي مستمر بين أعضاء الكونغرس بين معسكر مؤيد لمخطط الحكم الذاتي، وآخر داعٍ إلى تنظيم الاستفتاء ويدعو إلى ربط المساعدات الأمريكية باحترام حقوق الإنسان في الصحراء².

المحور الثاني: المساعدات الذراع المالي للعلاقات المغربية-الأمريكية

منذ 1950 تلقى المغرب النصيب الأوفر من مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية الموجهة للمنطقة العربية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا مسبقاً فقط بمصر و"إسرائيل"، وخلال سنة 1990 وحدها تلقى أزيد من خمس المساعدات الموجهة لإفريقيا بقيمة تزيد عن مليار دولار عبارة عن مساعدات عسكرية وأخرى قدرت بـ 1,3 مليار دولار ذات صبغة اقتصادية، وقد استمرت هذه المساعدات في الارتفاع حيث تلقت الدولة المغربية سنة 2002 ما نسبته 72% من مجموع المساعدات الموجهة لتونس والجزائر والمغرب وهي النسبة التي ارتفعت إلى 81% سنة 2005 بما قدره 58 مليون دولار³. وخلال الفترة الممتدة من 2001

النزاع من خلال رفض مقاربة "ربح كل شيء/خسارة كل شيء" بالنسبة لجميع أطراف النزاع (فترة حكم جورج بوش الأب 1989-1993 وبيل كلنتون 2001-1993 ودونالد ترامب). لمزيد من التفاصيل انظر:

Brahim Saïdy, "American Interest in the Western Sahara Conflict", *American Foreign Policy Interest: The Journal of the National Committee on American Foreign Policy*, Vol 33, N° 2 , (2011).

¹ H. Zoubir and Benabdallah-Gambier, op.cit., pp 302-303.

² "التقرير الاستراتيجي المغربي 2014-2018"، مرجع سابق، ص 13.

³ Yahia H. Zoubir and Louisa Dris-Ait-Hamadouche, "The Maghreb in Extra-Regional Great Powers Security", *Global Security Watch: The Maghreb, Algeria, Libya, Morocco and Tunisia*, (Santa Barbara: Praeger, 2013), p 137.

إلى 2017، حصل المغرب في إطار برنامج المساعدات الأمريكي USAid والذي يضم 27 وكالة ومؤسسة متخصصة على أزيد من 478 مليون دولار موزعة على مجالات معينة¹، محتلا بذلك المرتبة الخامسة من بين 19 دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا².

وعلاوة على المساعدات التي تتم في إطار ثنائي يستفيد المغرب من الدعم المخصص في إطار برامج أو شراكات متعددة الأطراف، وأهم ما يمكن ذكره في هذا السياق الحصول على تمويل من مؤسسة تحدي الألفية MCC³ بقيمة 697,5 مليون دولار على خمس سنوات (2009-2013)⁴.

المحور الثالث: الاقتصاد بحث مغربي مستمر عن تقوية الارتباط التجاري بالولايات

المتحدة

إلى غاية سنة 2004 ظلت العلاقات الاقتصادية بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية متواضعة وذلك راجع للصعوبات التي تطرحها هيمنة اللغة الفرنسية كلغة للمشاريع، إضافة إلى البعد الجغرافي وغياب التكامل بين المواد المستوردة من طرف البلدين، كما أن الصادرات المغربية تتكون من المنتجات الفلاحية والفوسفاط وهما نوعان من المواد التي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أحد أكبر مصدريها⁵.

1 تتمثل هذه الأهداف والمجالات في: دعم تشغيل الشباب، توسيع المشاركة المدنية في الحكم، تحسين جودة التمدريس في التعليم الأولي، تقوية الإنتاجية الفلاحية، تعزيز قدرات الفاعلين المحليين في الاستجابة لمطالب المواطنين، المساهمة في تلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية والمدنية للشباب في وضعية هشّة. المرجع:

Alexis Arieff, "Morocco: Current Issues", In *Morocco: Conditions, Issues, and Foreign Relation*, Ed Wilson Graves, (New York: Nova Publishers, 2016), p 15.

2 لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى بنك الإحصائيات الخاص بالمغرب ضمن الموقع الإلكتروني لبرنامج المساعدات الأمريكي USAid، على الرابط: <https://bit.ly/2pasUQU>.

3 مؤسسة تحدي الألفية هي عبارة عن صندوق للتنمية أعلنت عنه إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش سنة 2002 وتم إنشاؤه سنة 2004 بهدف تسريع النمو الاقتصادي من خلال الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام، وخلق مناخ إيجابي لصالح المبادرة الخاصة، والتزام الدولة بخلق استثمارات في الميدان الاجتماعي.

4 Arieff, op.cit., p 15.

5 دي لارامندي، مرجع سابق، ص ص 173-174.

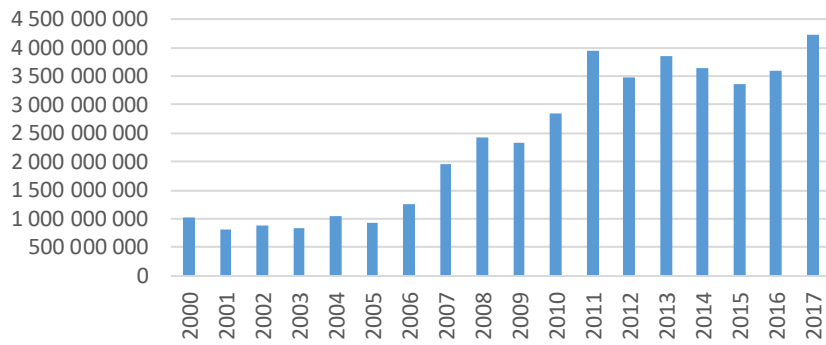
بدأت أولى محاولات البحث عن آلية لتحقيق اندماج وشراكة اقتصادية مغربية أمريكية ذات طابع بين-إقليمي خلال سنوات التسعينات مع ما سمي بمبادرة "إزنشتات"¹، وهي عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة وثلاث من دول المغرب العربي (المغرب، الجزائر وتونس). تم إطلاقها سنة 1999 بهدف تعميق الروابط الاقتصادية بين الولايات المتحدة وهذه الدول في مجالات التجارة والاستثمار، وتحفيز الاندماج الاقتصادي بين هذه الدول وتقليص الحواجز الجمركية والتجارية بينهم للوصول إلى مستوى متقدم من التدفق التجاري والمالي في المنطقة². حصل تحول ملحوظ في العلاقات الاقتصادية بين البلدين ابتداء من سنة 2006 تاريخ دخول اتفاقية التبادل الحر الموقعة بين البلدين في مارس 2004 حيز التنفيذ، خاصة وأن هذه الاتفاقية تعتبر الأول من نوعها التي تبرمها الولايات المتحدة مع دولة إفريقية³. هدفت هذه الاتفاقية إلى تقوية العلاقات الثنائية بين المغرب وأمريكا، والرفع من تدفق الاستثمارات والتجارة وتعزيز موقع المغرب ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبالنسبة للولايات المتحدة، فإن هذه الاتفاقية سعت من خلالها تحقيق هدفين رئيسيين: الأول تقوية مصالحها الاقتصادية في المنطقة، والثاني جعل هذه الاتفاقية جزءاً من أجندتها السياسية في المنطقة. ويوضح المبيان التالي تطور حجم المبادلات التجارية بين البلدين خلال الفترة 2000-2017.

¹ سميت بهذا الاسم نسبة إلى صاحب فكرة المبادرة وهو ستيوارت إزنشتات وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الاقتصاد والأعمال والشؤون الفلاحية خلال ولاية الرئيس الأمريكي بيل كلنتون. وقد تم تحويل اسمها إلى البرنامج الاقتصادي للولايات المتحدة وشمال إفريقيا.

² Yahia H. Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, "The United States and the North African Imbroglia: Balancing Interests in Algeria, Morocco, and the Western Sahara", op.cit., p 182.

³ Carol Migdalovitz, "Maghreb Facing New Global Challenges: U.S-Morocco Relations How Special?", op.cit., p 15.

تطور حجم المبادلات التجارية بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية
(بالدولار)



مصدر الأرقام: مكتب الصرف
المبنيان: إنجاز الباحث

وعلى الرغم من التطور الذي حققته المبادلات التجارية بين البلدين، فإنها لم ترق بالمغرب إلى موقع الشريك التجاري الاستراتيجي للولايات المتحدة، حيث يحتل المغرب المرتبة 69 ضمن شركائها التجاريين، والمرتبة 58 ضمن زبائنها، والمرتبة 81 ضمن الدول التي تشكل مصدرا للواردات الأمريكية¹، كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من الولايات المتحدة لا تمثل سوى 4,25% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب. وهذه العناصر يجعل محصلة الاستثمارات والمبادلات التجارية بين البلدين دون المستوى والتوقعات التي رافقت توقيع اتفاق التبادل الحر سنة 2004².

المحور الرابع: المغرب سوق مهم للأسلحة الأمريكية

يعتبر مجال التعاون العسكري أحد أهم المرتكزات التي شكلت مرجعية أساسية في فهم تطور العلاقات المغربية الأمريكية عبر التاريخ، خاصة وأن الطرفين سبق وأن وقعا العديد من الاتفاقيات التي سهلت مهام الولايات المتحدة في صراعها ضد الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، وهو ما قابلته بتقديم مساعدات وتسهيلات عسكرية للمغرب في إطار نزاعه

¹ Migdalovitz, op.cit., p. 15.

² ”التقرير الاستراتيجي المغربي 2014-2018“، مرجع سابق، ص. 16.

مع جبهة البوليساريو بالشكل الذي منحه الامتياز، وقد قدّر حجم المساعدات العسكرية التي تلقاها المغرب إبان حرب الصحراء بأزيد من مليار دولار¹.

وإلى غاية اليوم لا تزال العلاقات العسكرية المغربية الأمريكية قوية، حيث يعتبر المغرب أن حيازته لترسانة عسكرية أمريكية يقوي من موقفه في إطار صراعه وتنافسهِ الإقليمي مع الجزائر، لذلك فهو يعتبر من أكثر البلدان تزودا بالمعدات والتجهيزات العسكرية الأمريكية². ففي سنة 2009، وقع المغرب عقدا مع شركة Lockheed Martin الأمريكية بقيمة 841,9 مليون دولار من أجل شراء 24 طائرة حربية F-16، بالإضافة إلى معدات حربية إلكترونية وتجهيزات لوجيستية³. وخلال سنتي 2014 و2015 ارتفعت واردات المغرب من الأسلحة الأمريكية، حيث توصل المغرب إلى إبرام اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية تقضي بشراء 222 دبابة من طراز ABRAMS مستعملة بقيمة 17 مليون دولار، كما وافقت الحكومة الأمريكية في 19 نونبر 2015 على بيع المغرب ما قيمته 157 مليون دولار من صواريخ مضادة للدبابات، بالإضافة إلى صفقة أخرى تمت في 31 يوليوز 2014 لبيع المغرب 440 محرك حربي بقيمة 121 مليون دولار، و صفقة بقيمة 5 مليون دولار لشراء برنامج للتدريب على طائرات F-16⁴.

¹ نسجل في هذا السياق أن إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر رفضت سنة 1978 تزويد المغرب بمعدات ضد حرب العصابات وذلك بافتراض أنها ستستعمل في حرب الصحراء، وكذلك لكون سياسة كارتر كانت تتجه إلى تقليص دور العامل العسكري في علاقته مع دول العالم الثالث، إلا أن مجموعة عوامل خلقت قلقا لدى واشنطن نتيجة تأزم الوضع العسكري المغربي في الصحراء بعد انسحاب موريتانيا من النزاع وتكثيف جبهة البوليساريو لهجماتها، لذلك قامت إدارة كارتر برفع العوائق التي فرضتها سابقا، وسمحت في فبراير 1979 ببيع المغرب معدات عسكرية وتم رفع الدعم العسكري بنسبة 100%، وصادق الكونغرس الأمريكي سنة 1980 على بيع المغرب 108 دبابة. المرجع:

دي لارماندي، مرجع سابق، ص ص. 180-181.

انظر كذلك المرجعين:

Ahmed El Morabety, "Evolution of Moroccan defence diplomacy", Contemporary Arab Affairs, Vol 10, N° 2, (2017), p. 243.

Layachi, op.cit., p. 24.

² El Morabety, op.cit., p. 244.

³ H. Zoubir and Zunes, op.cit., p. 282.

⁴ "التقرير الاستراتيجي المغربي 2014-2018"، مرجع سابق، ص. 14.

الفرع الثاني: أمريكا اللاتينية نموذج للجيوسياسية المغربية الجديدة

من المعلوم أن منطقة جنوب الأطلسي تشكل إحدى الكتل والفضاءات الجيوسياسية الصاعدة في المسرح العالمي باعتبار إمكاناتها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، وكذلك علاقاتها الإقليمية والعبر-أطلسية، وهي بذلك تشكل العمود الفقري لعلاقات جنوب-جنوب التي تمثل إحدى البدائل ذات الأهمية المتنامية في مجمل العلاقات الدولية.

انطلاقاً من هذا المعطى، تبرز العلاقات الخارجية للمغرب مع أمريكا اللاتينية كأحدى ركائز الجيوسياسية المغربية الجديدة الرامية إلى البحث عن مجالات لتعزيز الانتشار الجيوسياسي وتكثيف شبكة العلاقات الدولية، خاصة وأن هناك عوامل ارتباط تاريخية وحضارية وثقافية أبرزها الحضور القوي للغة الإسبانية في البناء الثقافي المغربي، وهو عامل مكن من الاطلاع على الواقع والخصائص التي تميز هذا الجزء من العالم، كما أن تجربة الاستقلال ومناهضة الاستعمار في أمريكا اللاتينية شكلت -ولا تزال- نموذجاً للحركة الوطنية المغربية، وبالمقابل فإن عبد الكريم الخطابي يقارن بسيمون بوليفار أحد رواد الحركة التحررية في جنوب أمريكا¹.

كل هذه المعطيات تشكل حافزاً لتسليط الضوء على العلاقات الخارجية للمغرب تجاه أمريكا اللاتينية، وذلك من خلال الفقرة الأولى التي ناقش فيها الأهمية الجيوسياسية للفضاء الأمريكي الجنوبي، والفقرة الثانية التي نحلل فيها مختلف جوانب العلاقات المغربية بأمريكا الجنوبية.

الفقرة الأولى: معالم الأهمية الجيوسياسية لأمريكا اللاتينية

يستند تحليلنا للسياسة الخارجية المغربية تجاه أمريكا اللاتينية، من الزخم المتعدد الأشكال والمستويات الذي يحوزه هذا الفضاء، ومن الإمكانيات التي يتوفر عليها. وهذا الأمر يفترض إلقاء نظرة على جيوسياسية أمريكا اللاتينية.

¹ الطيب بوتيقالت، "حرب الريف والعالم. مواقف الرأي العام الإسلامي والدولي"، هسبريس، تاريخ النشر 28 ماي 2017، (تاريخ الزيارة 17 شتنبر 2018)، الرابط: <https://bit.ly/2xcqgib>.

غالبا ما وصفت أمريكا اللاتينية بانها القارة الضائعة¹، أو المهمشة في العلاقات الدولية، فالفضاء الأمريكي الجنوبي يبقى مجموعة غير متجانسة وذلك على الرغم من وجود عدد مهم من التشكيلات الإقليمية والبين-حكومية، وهذه الصفة تتحكم فيها ثلاث أسباب رئيسية: **السبب الأول**، الدرجة العالية من التباينات -التي تصل أحيانا إلى درجة التناقض- بين الخصائص الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية والسياسية لدول أمريكا اللاتينية، والتي تؤثر بشكل كبير في توجهات وخيارات سياساتها الخارجية التي تتراوح ما بين مظاهر متقدمة للتعاون والشراكة وما بين الصراع والعداوة. أما **السبب الثاني**، فيتجلى في حالة الانقسام الجيوسياسي الناتجة عن الإرث الاستعماري الثقيل في المنطقة. فإسبانيا والبرتغال وفرنسا وهولندا وبريطانيا، كلها دول تقاسمت النفوذ والصراع والمصالح، وهو وضع أنتج مجالات ودوائر تأثير متعددة ومتباينة في هذا الفضاء لا تزال تداعياتها تتحكم في جيوسياسية المجال². **السبب الثالث**، يتجلى في تحولات العلاقة مع القوة الأمريكية المجاورة والضغوطات التي فرضها هذا الجوار³. فالولايات المتحدة الأمريكية ولحوالي قرنين من الزمن تحكمت في الشؤون الخارجية لأمريكا اللاتينية من خلال ما سمي بعقيدة مونرو التي جعلت من الولايات المتحدة المعني الوحيد بمجمل قضايا القارة، والتي بموجبها يمنع أي تدخل لأوربا في شؤون الأمريكيتين. واستنادا إلى هذه العقيدة بررت الولايات المتحدة تدخلاتها العسكرية المتعددة في جنوب أمريكا وخاصة منطقة الكاريبي (الدومينكان 1905، نيكاراغوا 1912، هايتي 1915)

¹ هي التسمية التي وصف بها الكاتب والسياسي الفنزويلي Moisé Naim أمريكا الجنوبية في إحدى مقالاته في مجلة Foreign Policy، انظر:

Moisé Naim, “The Lost Continent”, *Foreign Policy*, Published: October 16, 2009, (Accessed August 18, 2018), At: <https://bit.ly/2Oz8Dzy>.

² يظل التأثير الإسباني قويا لأنه حاز مساحات واسعة من أمريكا الجنوبية إبان العهد الاستعماري، فالممالك الثلاث التي كانت تابعة للعرش الإسباني وهي غرناطة الجديدة والبيرو وريو دي لابلاتا انقسمت إلى تسع دول (الأرجنتين وبوليفيا وشيلي وكولومبيا والإكوادور وباراغواي وبيرو وأوروغواي وفنزويلا)، بينما حافظت البرازيل على وحدتها بعد خروج البرتغاليين، انظر:

Juliano Cortinhas et autres, “Géopolitique de la nouvelle Amérique Latine: Pensée stratégique et enjeux politiques”, *Etudes de l’Institut des Relations Internationales et Stratégiques*, (Avril 2016), p 11.

³ المرجع السابق، ص 7.

دفاعا عما اعتبرته مصالح المواطنين الأمريكيين وترسيخا لهذه العقيدة. غير أن التحولات الدراماتيكية التي أفرزت اهتمامات جيوسياسية أخرى للولايات المتحدة الأمريكية مثل الشرق الأوسط والخليج العربي والباسفيك وغيرها، أنهت استخدام هذا المبدأ¹، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار المعطى المتعلق بزوال المنافسة السوفياتية، فإن أمريكا اللاتينية بدورها فقدت خلال حقبة الحرب الباردة جزءا من أهميتها الاستراتيجية².

غير أن تراجع الدور الأمريكي في جنوب القارة، أتاح لدول المنطقة نوعا من التحرر من الإكراهات الداخلية والخارجية التي كان يفرضها التدخل الأمريكي، وخلقت ما يسمى بفضاءات السيادة، التي نوّعت من خلالها دول القارة الأمريكية الجنوبية علاقاتها الاقتصادية والتجارية خاصة مع دول آسيا والصين التي تظل الشريك التجاري والاقتصادي والتكنولوجي الأول لأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى علاقات اقتصادية مع روسيا والدول الإفريقية والعربية وتركيا³. لذلك فإن بداية الألفية الثالثة اتسمت بفترة من النمو الاقتصادي الاستثنائي لدول أمريكا الجنوبية⁴.

علاوة على المكاسب الاقتصادية التي مكنت الفضاء الأمريكي اللاتيني من الصعود إلى واجهة السياسة الدولية، هناك عوامل سياسية ودبلوماسية أخرى لعبت نفس الدور وهي ثلاث: أولها التمكن من تدبير العلاقات الإقليمية والدولية في إطار من الحرية الدبلوماسية، فكوبا مثلا التي عانت من عزلة دبلوماسية تمكنت من الاندماج في الفضاء الأمريكي اللاتيني، كما أن النزاع بين كولومبيا ودول الجوار (الإكوادور وفنزويلا) تراجعت مستويات توتره، يضاف إلى ذلك مباشرة محادثات للسلام بين الحكومة الكولومبية وجبهة FARC الانفصالية،

¹ سبق لوزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري أن صرح على هامش اجتماع منظمة الدول الأمريكية المنعقد بواشنطن في 18 نونبر 2013 أن عهد عقيدة مونرو قد انتهى، وأن لم يعد للولايات المتحدة الأمريكية اهتمام حول كيف ومتى ستدخل في شؤون أمريكا الجنوبية، انظر:

Jhon Kerry, “Remarks on U.S. Policy in the Western Hemisphere”, *U.S. Department of State*, (November 2013), (Accessed August, 17, 2018), At: <https://bit.ly/2NRKqHH>.

² Cortinhas, op.cit., p. 7.

³ المرجع السابق، ص 20.

⁴ سجلت منطقة أمريكا اللاتينية والكارايبية معدلات مهمة للنمو الاقتصادي، فبين 2000 و2017 تراوحت هذه المعدلات بين 0,84% و 6,34% (باستثناء 2002 و2009). المصدر: موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت.

ومن الجدير بالذكر كذلك، أن شبكة العلاقات بين حكومية باتت أكثر متانة من خلال إنشاء عدد من المنظمات الإقليمية¹.

ثانيها، بداية تأسيس استراتيجية موحدة للأمن، إذ تم تأسيس مجلس للأمن خاص باتحاد دول أمريكا الجنوبية UNASUR، كما تم إنشاء معهد لدراسات الدفاع تابع لهذا الاتحاد سنة 2009، بالإضافة إلى شراكات في مجال الأمن بين كولومبيا والبرازيل، هذه الأخيرة التي نجحت في تطوير برامج عسكرية بالتعاون مع جنوب إفريقيا².

ثالثها، قيادة نموذج الشراكة جنوب-جنوب، وتمثل ذلك لأول مرة سنة 2003 على مستوى منظمة التجارة العالمية، إذ نجحت مبادرة برازيلية في إنشاء مجموعة G-22 على هامش المؤتمر الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانون سنة 2003. وفي إطار هذه المبادرة العابرة للقارات تم تشكيل شبكة علائقية مهمة بين دول أمريكا اللاتينية والعديد من المنظمات الإقليمية المنتمية للجنوب من قبيل مجموعة IBAS (الهند، البرازيل و جنوب إفريقيا) وكذلك القمم الاقتصادية مثل قمة دول أمريكا الجنوبية والدول العربية ASPA، وقمة دول أمريكا الجنوبية وإفريقيا AFA¹.

الفقرة الثانية: الإمكانيات السياسية والاقتصادية لعلاقة المغرب بدول أمريكا اللاتينية

يمكن الحديث عن أولى الاتصالات بين المغرب وأمريكا اللاتينية إلى القرن الثامن عشر، حيث كانت العديد من المواد المغربية معروفة ومتداولة في أسواق هذه المنطقة مثل الجلد والعسل والشموع التي كان ينقلها تجار برتغاليون إلى المستعمرات البرتغالية في جنوب أمريكا. ولم يتم مأسسة هذه العلاقات إلا خلال القرن العشرين سنة 1962، حينما تم توقيع اتفاقية مع كوبا لتزويد السوق المغربية بالسكر³. وخلال المرحلة التأسيسية لتوجهات السياسة الخارجية المغربية، اقتضت هذه العلاقات على إقامة العلاقات الدبلوماسية من خلال

¹ من بين هذه المنظمات نذكر: مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاراييب CELAC، اتحاد دول أمريكا الجنوبية UNASUR، ومجموعة الكاريبي AEC، مجموعة دول الأنديز CAN، والسوق المشتركة الجنوبية MERCOSUR، والتحالف البوليفاري ALBA، انظر:

Cortinhas, op.cit., p. 22.

² المرجع السابق، ص 23.

³ Mohcine Mounjid, "Le développement des relations commerciales entre le Maroc et l'Amérique latine", *Annuaire IEMed de la Méditerranée*, (2014), p. 299.

التمثيلات والسفارات¹، وسبب ذلك أن العلاقات المغربية الجنوب-أمريكية ظلت خلال هذه الفترة ثانوية ضمن أولويات المغرب، الذي كانت له ميولات نحو مجالات أخرى عربية وإفريقية، كما أنه كان بصدد البحث عن آليات تعزز موقعه تجاه القوى الكبرى خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

برزت قضية الصحراء بمثابة إحدى نقاط الاحتكاك بين المغرب والعديد من دول أمريكا الجنوبية والكاريبية التي اعترفت أغلبها بجمهورية البوليساريو². وقد ساهمت عقيدة السياسة الخارجية المغربية آنذاك المتمثلة في عدم التعامل مع الدول المعترفة بهذا الكيان، في تكريس محدودية وهامشية أمريكا الجنوبية في محاور اشتغال الدبلوماسية المغربية، خاصة وأن الجزائر المنافس الأبرز للمغرب كان لها حضور معتبر في أمريكا اللاتينية انطلاقاً أولاً من الدينامية الدبلوماسية التي تم إطلاقها خاصة خلال فترة الثمانينات مع الزيارة التي قام بها الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد إلى كل من كوبا والمكسيك وفنزويلا في ماي 1985، وثانياً من التقارب الاقتصادي على مستوى مجموعة الدول المصدرة للنفط OPEC التي تضم كلا من الإكوادور وفنزويلا، وثالثاً زعامتها لمطلب إقامة نظام اقتصادي جديد في سبعينات القرن الماضي وهي الدعوة التي لاقت صدى عالمياً لدى دول الجنوب خاصة إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

استمرت قضية الصحراء في توجيه العلاقات المغربية الجنوب-أمريكية، وظلت مرجعية أساسية في الفعل الدبلوماسي والسياسي المتبادل، ونشير في هذا السياق إلى الزيارة التي قام بها الملك محمد السادس سنة 2004 لكل من البرازيل والأرجنتين والشيلي والبيرو والمكسيك لأن كل هذه الدول لها تأثير في أمريكا اللاتينية ومعنية بشكل أو بآخر بقضية

¹ الأرجنتين 1960، البرازيل والمكسيك 1962، الشيلي 1961، بوليفيا والبيرو 1964، فنزويلا 1965. المصدر: موقع وزارة الداخلية المغربية على الأنترنت: www.diplomatie.ma

² هذه الدول هي: الشيلي، بنما، الدومنيك، جامايكا (سحب الاعتراف سنة 2016)، نيكاراغوا، المكسيك، كوبا، فنزويلا، بوليفيا، بيرو (سحبت الاعتراف سنة 1996)، كولومبيا (جمدت الاعتراف سنة 2000)، غواتيمالا، السلفادور، الهندوراس، ترينداد وتوباغو، كوستاريكا (جمدت الاعتراف سنة 2000).

الصحراء¹. أعقب هذه الزيارة نشاط دبلوماسي مغربي هم كلا من الأوروغواي والباراغواي وكولومبيا ونيكاراغوا بهدف الترويج لوجهة النظر والمواقف المغربية حول الصحراء².
ساهم عاملان أساسيان في إحداث التحول الذي عرفته العلاقات بين المغرب وأمريكا اللاتينية، الأول، مرتبط بعقيدة السياسة الخارجية المغربية التي باتت أكثر واقعية وبرغماتية ومرونة من العهد السابق، كما أن النشاط الدبلوماسي اتسم بالراهنية من خلال إدماج الأبعاد الاقتصادية في السياسة الخارجية، الثاني، مرتبط بعناصر الصعود الأمريكي اللاتيني في المسرح العالمي خاصة على المستوى الاقتصادي، فأمريكا الجنوبية أضحت تنظر للمنطقة المغاربية بشكل عام بمثابة بوابة للعالم العربي وإفريقيا، وبشكل خاص للمغرب خاصة وأنه تربطه اتفاقيات شراكة واتفاقيات للتبادل الحر مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية³.

هذه العوامل أنتجت ظرفية ملائمة لإحداث تغييرات مهمة في بنية العلاقات بين المغرب وأمريكا اللاتينية خاصة على المستويين السياسي/الدبلوماسي والاقتصادي.
على المستوى السياسي/الدبلوماسي، يجوز الحديث عن اختراقات مهمة حققها المغرب ضمن مجال لم يكن له أي حضور أو نفوذ أو تأثير، ويتجلى ذلك من خلال شبكة العلاقات التي استطاع المغرب تشكيلها خلال العقد الأخير، والتي نورد أهمها⁴:

¹ بالنسبة للأرجنتين والبرازيل الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين للمغرب في جنوب أمريكا، شهدت الساحة السياسية والمدنية خلال هذه الفترة ضغطا قويا من أجل الاعتراف بما يسمى "الجمهورية الصحراوية"، أما بالنسبة للشيلي فقد كانت عضوا غير دائم بمجلس الأمن آنذاك، بينما كان Alvaro De Soto ممثل الأمين العام للأمم المتحدة حينها ينحدر من دولة البيرو، وتظل المكسيك من الدول التي لها ثقل استراتيجي مهم في المجال الأمريكي-اللاتيني، انظر:

Juan José Vagni, "L'Amérique latine-Maghreb: une relation croissante", *Afkar/Idées*, (Printemps/Eté 2006), pp 66-67.

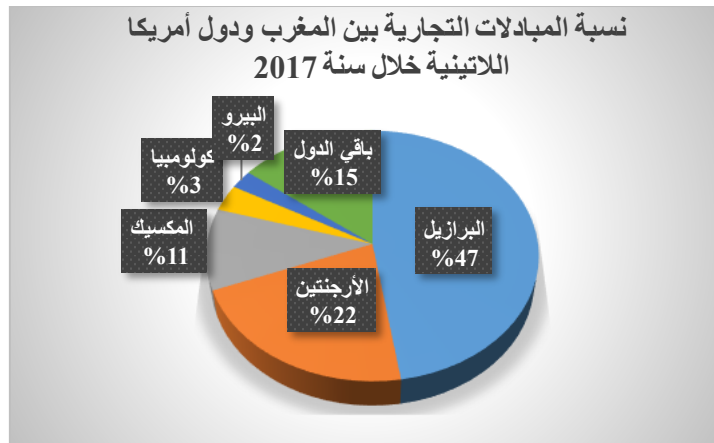
² المرجع نفسه.

³ Mounjid, op.cit., . 299.

⁴ لمزيد من التفاصيل حول النشاط الدبلوماسي المغربي في أمريكا اللاتينية ينظر:

"التقرير الاستراتيجي المغربي 2014-2018"، مرجع سابق، ص ص. 302-307.

- الإعلان سنة 2013 عن الافتتاح الرسمي لسفارة المغرب في غواتيمالا معززة الحضور الدبلوماسي المغربي في أمريكا الوسطى،
 - في نونبر 2013 علقت بنما اعترافها ب"الجمهورية الصحراوية"، وفي أبريل 2016 تم افتتاح سفارة هذا البلد في الرباط
 - في أبريل 2016 نظم بالرباط الاجتماع الأول من المشاورات السياسية بين المغرب والسلفادور وتم التوقيع على اتفاقيتين تهم الأولى الأكاديميتين الدبلوماسيتين لكلا البلدين، والثانية عبارة عن برنامج لتعزيز التعاون خلال الفترة 2016-2019،
 - في يونيو 2014 وقع وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي اتفاقية للانضمام كعضو ملاحظ لدى منظمة الاندماج لدول أمريكا الوسطى SICA،
 - في يناير 2014 رفعت الباراغواي مستوى تمثيليتها الدبلوماسية من درجة قائم بالأعمال إلى درجة سفير وذلك بعد سحب اعترافها ب"الجمهورية الصحراوية"،
 - في أبريل 2013 عقدت بالعاصمة الأرجنتينية بوينس ايرس دورة جديدة من المشاورات السياسية الثنائية المغربية الأرجنتينية.
- ويظل المجال الاقتصادي مثيرا للاهتمام في تحليل الارتباط المغربي الجنوب-أمريكي، حيث تشير إحصائيات مكتب الصرف المغربي إلى أن المبادلات التجارية بين المغرب ومختلف دول أمريكا اللاتينية تضاعفت بين سنة 2000 و2017 بأزيد من 500%، غير أن الملاحظة الأساسية هي أن البرازيل وحدها تهيمن على أزيد من 36% من حجم هذه المبادلات، ويوضح الشكل التالي نسبة المبادلات التجارية بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية والتي يبرز من خلاله هيمنة البرازيل عليها:



مصدر الأرقام: إحصائيات مكتب الصرف

المبيان: إنجاز الباحث

وتعتبر العلاقات الاقتصادية المغربية البرازيلية من أهم مناشط التجارة والاستثمار الخارجيين، فالبرازيل وخلال سنة 2016 احتلت المرتبة الخامسة ضمن الدول المصدرة للمغرب بما نسبته 3,5% من مجموع الواردات المغربية، واحتلت المرتبة الثالثة ضمن الوجهات الرئيسية للصادرات المغربية بنسبة 11,2% بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية¹.

¹ المصدر: موقع المفوضية الأوروبية على شبكة الأنترنت: https://ec.europa.eu/commission/index_fr

خاتمة:

حاولت هذه الدراسة جعل الموقع الجغرافي في قلب النقاش حول السياسة الخارجية المغربية، وهي أول دراسة من نوعها فيما يتعلق بهذا المحدد بالذات. وإذا كنا مقتنعين بأهميتها، وبكونها ستشكل لا محالة إضافة للدراسات المرتبطة بتحليل وتفكيك وفهم السياسة الخارجية المغربية، وأنها قد تفتح الباب أمام دراسات وأبحاث أخرى في هذا المجال، فإننا بالمقابل نجزم بأنها لن تجيب على كل الأسئلة، ولم تطرح كل الإشكالات المتعلقة بتأثير الموقع الجغرافي على سياسة المغرب الخارجية، والسبب في ذلك أن طبيعة الموضوع وأسئلته الكبرى تتسم بالتنوع والتعدد والشمولية، بالشكل الذي يصعب الإلمام بها كلها أو على الأقل إعطاؤها القدر الكافي من التحليل. ونعتبر أن هذا الجانب يظل من أبرز الصعوبات التي اعترضتنا خلال هذا البحث، بالإضافة إلى العنصر المتعلق بإيجاد الصيغة المنهجية التي تسمح بمناقشة الموضوع ضمن إطار علمي مركب ومتجانس.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فإن خلاصات مهمة وأفكار على قدر من الواجهة قد تم التطرق إليها في هذا البحث، وهذه الاستنتاجات يمكن أن نقسمها إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول وهي خلاصات ذات الارتباط بتحويلات السياسة الخارجية المغربية بشكل عام، والقسم الثاني هي تلك ذات الصلة بشكل مباشر بالموقع الجغرافي وتأثيره على السياسة الخارجية المغربية.

إن أبرز التحويلات التي طالت السياسة الخارجية المغربية منذ الاستقلال إلى اليوم تنتوزع على ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول: التحويلات البنوية، حيث عرفت العلاقات الدولية للمغرب خلال العقدين الأخيرين على وجه الخصوص، تطورا ملحوظا مستندا على مأسسة تدريجية لمجالات التدخل الدولي، وهو ما يتجلى من خلال التوسع والتخصص المستمرين في هياكل وزارة الخارجية، وهو تعبير في واقع الأمر عن تحولات تصورية-سياسية تفصيلها لاحقا- كان آخرها تعيين وزير منتدب مكلف بالتعاون الإفريقي، ناهيك عن الدينامية الداخلية التي تعرفها هياكل

وزارة الخارجية، سواء على مستوى الموارد البشرية، أو الإطار التنظيمي. إلا أنه وجبت الإشارة، إلى أن هذا المستوى من التحول يظل شكليا وغير ذا تأثير عميق على توجهات السياسة الخارجية، ما دام أن بناءها التنظيمي العام يخضع بشكل كلي لهيمنة المؤسسة الملكية.

المحور الثاني، التحولات التصورية. فقد اتضح لنا من خلال محاور هذه الدراسة أن ازدواجية السياسي والاقتصادي، باتت توجه إلى حد بعيد السياسة الخارجية المغربية، بعد أن كان البعد السياسي متحكما فيها. ذلك أن تمثل مصالح المغرب إقليميا ودوليا يترجمه هذا التنوع في الأولويات ينم عن وعي عام بالقضايا الاقتصادية، بل إن الواضح أن الدولة المغربية أصبحت تبحث عن نوع من إضفاء الشرعية على نمو علاقاتها الدولية بالاعتماد على الآلية الاقتصادية. ففي السابق كانت العلاقات الاقتصادية الخارجية للمغرب متمركزة في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أهميتها، فإنها كانت تتم وفق التصور والتمثل الأوروبيين. أما نموذج الشراكة الاقتصادية التي نهجها المغرب في إطار علاقته مع إفريقيا أو التي يسعى إلى بنائها في إطار علاقته مع قوى أو دول تكتلات أخرى، فإنها تعبير عن تصور ذاتي لطبيعة الاندماج الاقتصادي الإقليمي للمغرب.

ويبرز نموذج آخر للتحول التصوري للسياسة الخارجية المغربية من خلال تدبير ملف الصحراء، فعلى الرغم من استمرارية مركزية وأولية هذه القضية ضمن انشغالات الخارجية المغربية، إلا أنه ومن خلال ما استعرضناه في هذا البحث، يتضح أن خصائص الواقعية والبراغماتية توجه تدبير هذا الملف بشكل خاص ومجمل قضايا السياسة الخارجية بشكل عام، وهو ما يجليه حدث الرجوع إلى الاتحاد الإفريقي وإعادة العلاقات الدبلوماسية مع بعض الدول التي تعترف بما يسمى "الجمهورية الصحراوية"، وهذا يفسره نوع من الخلطة على مستوى الخطوط الحمراء المرتبطة بهذا الموضوع.

ويتسع مجال الحديث عن التغييرات التي طالت تصور السياسة الخارجية لمستويات أخرى، ونذكر في هذا السياق بعضا من ملامح النزوع نحو قرارات ومواقف غير تقليدية، ومن قبيل ذلك عدم التجاوب بشكل مطلق مع دعوة دول الخليج للانضمام لمجلس التعاون

الخليجي سنة 2012، والسعي للتقارب مع قوى دولية مثل روسيا والصين والبرازيل وتركيا وقطر وغيرها.

المحور الثالث، التحولات المفاهيمية. فالى جانب ما سبق ذكره، يتضح بالملامح أن خطاب السياسة الخارجية المغربية يتجه نحو مستوى متقدم من التأصيل المفاهيمي، والمقصود بذلك تأسيس بناء مفاهيمي محدد وموجه، فهو يؤطر السلوك الخارجي والدبلوماسي، ويسمح بصياغة واضحة للأولويات والانشغالات والطموحات. وفي هذا الإطار، ومن خلال ما تم التطرق إليه في هذا البحث فإن هناك مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالتحولات المعاصرة للسياسة الخارجية المغربية من قبيل الجوار والشراكة والتضامن والتعاون جنوب-جنوب والتنمية والاندماج الإقليمي وغيرها.

أما على مستوى الموقع الجغرافي وعلاقته بالسياسة الخارجية المغربية، فقد استطعنا من خلال هذا البحث تحديد تأثيره ومفعوله، خاصة وأن هذا المحدد كان ولا يزال له دور محوري في رسم التوجهات الخارجية للمغرب وتثبيتها ضمن دائرة نفوذ الغرب، وأصل ذلك علاقات الصراع والتعاون والحرب والسلم المتعددة المستويات والاتجاهات التي ربطت بالمغرب بدول الجوار الأوروبية تاريخيا.

ومن هذا المنطلق، فقد خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى أن تأثير الموقع الجغرافي على سياسة المغرب الخارجية يتوزع على خمس قضايا كبرى:

أولها، ساهم الموقع الجغرافي في تثبيت ارتباط المغرب سياسيا واستراتيجيا واقتصاديا بالغرب، ذلك أن القرب الجغرافي من القارة الأوروبية مثل العامل الأكثر حضورا في خضوع المغرب للاستعمار، وما استتبع ذلك من التحكم في خيارات الدولة السياسية والاقتصادية والأمنية الداخلية منها والخارجية، بالإضافة إلى التأثير العميق في مبادئ وقواعد السلوك الخارجي المغربي والخطاب الدبلوماسي، ناهيك عن كونه عنصرا ثابتا في مجمل عملية صنع السياسة الخارجية المغربية والعقيدة الجيوسياسية للدولة.

ثانيها، تظل الميزة الأساسية لعلاقات الجوار بين المغرب والدول الأخرى (الجزائر وإسبانيا على وجه الخصوص)، أنها علاقات توتر ونزاع مستمرين، ومفتوحة على كل

الاحتمالات. وبالنظر إلى طبيعة هذه الدول وعقيدتها السياسية الخارجية، وإمكاناتها الاقتصادية والعسكرية، فإنها تشكل تهديدا حقيقيا للمغرب، خاصة وأنها تمثل أقطابا إقليمية ذات نفوذ وتأثير متناميين: الجزائر في شمال إفريقيا والمغرب العربي والساحل والصحراء، وإسبانيا باعتبارها مركز الثقل في شبه القارة الإيبيرية بالإضافة إلى عضويتها في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.

ثالثها، فرض العامل الجغرافي في الحالة المغربية بناء جيوسياسيا خاصا، نابعا من طبيعة التوقعات الاستراتيجية الخارجية. وفي هذا الصدد، اتضح لنا من خلال هذا البحث، أن البعدين المتوسطي وإفريقي يهيمنان على هندسة العلاقات الخارجية للمغرب. فالأول، مرتبط من جهة على الديناميات والتفاعلات والتدفقات الشاملة التي تحكم العلاقات المتوسطية بشكل عام، ومن جهة أخرى، تؤكد لنا وبالملموس، أن الفضاء المتوسطي له تأثير مندمج في عقيدة وهوية السياسة الخارجية المغربية ضمن مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والبيئية. أما الثاني، فارتباط المغرب به مؤسس بالإضافة إلى الاعتبارات التاريخية والسياسية والاقتصادية، على كونه يمثل مجالا يمنح فرصا لتحقيق التمكين والانتشار والنفوذ المغربي ضمن مجالات استراتيجية واعدة مثل القارة الإفريقية.

إلا أنه وعلى الرغم من الفرص التي يوفرها القرب الجغرافي من أوروبا، والإمكانات الواعدة في إفريقيا، فإن ثمة تحديات حقيقية تواجه الاندماج والانتشار المغربيين في هذين المجالين الحيويين، أبرزها التوقف المزمع لتطور التعاون بين أوروبا وال الضفة الجنوبية للبحر المتوسط بشكل عام، وانحسار الآفاق الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي نتيجة فقدان هذا الأخير لثقله الاستراتيجي والاقتصادي، وحالة الانسداد العام في المنطقة. بالإضافة إلى غياب استراتيجية شمولية ومندمجة للسياسة الخارجية المغربية في إفريقيا بعيدا عن الاستراتيجيات القطاعية والمناطقية.

رابعها، إلى جانب رسوخ الفضاءين المتوسطي وإفريقي في هندسة السياسة الخارجية المغربية، يبرز المجالين العربي/الإسلامي والأطلسي بمثابة الإطارين اللذان يحققان مستوى معيناً من المصالح والطموحات المغربية على المستوى الخارجي. فعلى المستوى

العربي/ الإسلامي، يتأكد أن المغرب غير مستعد للتخلي عن علاقاته التقليدية مع دول الخليج العربي، على الرغم من تخليه النسبي عن أدوار طلائعية في الشرق الأوسط. أما ارتباطاته الأطلسية، فهي لا تزال تتركز في علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي يتحكم فيها إلى حد بعيد البعد السياسي المتمثل في قضية الصحراء، خاصة في ظل تواضع ومحدودية نتائج ومردودية اتفاقية الشراكة الاقتصادية. ومن الجدير بالذكر، أن إحدى المعوقات الرئيسية التي تعرقل الاندماج المغربي في هذين الفضاءين، سرعة التحول الكبيرة في مواقف وطموحات واصطفافات فاعليه، بالإضافة إلى حالة اللااستقرار السياسي والأمني التي تعرفها المنطقة العربية على وجه الخصوص، بالشكل الذي يصعب معه بالنسبة للمغرب البحث عن إطار ملائم وواعد للانتشار الجيوسياسي في هذين المجالين.

خامسها، يخضع المغرب شأنه في ذلك شأن باقي دول العالم لرياح العولمة التي امتدت لتشكل وتوجه السياسة الخارجية للدول، وبالنسبة للمغرب، فإن العولمة باعتبارها ظاهرة تتفاعل ضمن عدة مستويات مع جغرافيا الدول وسيادتها وحدودها... تتجاوز الصفة العابرة ليتحول تأثيرها إلى مفعول هيكلي خاصة ضمن المجالات الأكثر قابلية للخضوع لتغييرات العولمة ونقصد بذلك الاقتصاد والأمن. فإذا كان المغرب قد استطاع التأقلم مع بعض الظواهر المعولمة ومواكبتها، وهو ما تجلّى في خيار الانفتاح الاقتصادي عبر التوقيع على عدد من اتفاقيات الشراكة التجارية، وكذا إعطاء الأولوية للتوازنات الماكرو-اقتصادية والتركيز على السياسات القطاعية، فإن الدولة لا تزال تعاني من ضعف القدرة التنافسية والتأخر في مسلسل الاندماج الإقليمي مقارنة مع آسيا وأمريكا اللاتينية، وعدم تنويع الشركاء الاقتصاديين. أما أمنياً، ساهم الموقع الجغرافي في الرفع من التحديات والتهديدات الأمنية المباشرة خاصة تلك ذات الطابع العبر-وطني والمتحولة جغرافياً، ونعتبر أن أدوات اشتغال السياسة الخارجية المغربية لا تزال قاصرة عن التعاطي مع هذا المستوى من التهديدات، خاصة وأن ظاهرة العولمة فرضت تداخلات وتقاطعات قوية ما بين الداخلي والخارجي.

وفي الأخير، فإن القناعة التي استخلصناها من خلال هذا البحث، أن الموقع الجغرافي وجّه، ويوجه، وسيستمر في توجيه السياسة الخارجية المغربية، خاصة وأن البناء الجيوسياسي العام للدولة مستند إلى مركزية هذا المعطى وهذا المحدد، كما أن الخطاب الدبلوماسي

والخارجي المغربي غير مستعد للانفصال عن هذه النزعة الجغرافية المحضة. كما نعتبر أن مناخا وظروفا وشروطا موضوعية يعيشها المغرب حاليا من شأنها المساهمة في إعادة التفكير في دور العوامل الجغرافية في توجيه السياسة الخارجية، وهذه الظروف تمثلها بالأساس دينامية الإصلاح الداخلي وبعضها من ملامح الانتقال الديمقراطي الذي يفترض أن يلامس قواعد السياسة الخارجية وآلية صنعها وتدبيرها وقرارها، وذلك في إطار من المواءمة والملاءمة مع السياسة الداخلية الموجهة نحو التنمية ومحاربة الفقر والأمية والإقصاء الاجتماعي.

لائحة المصادر والمراجع باللغة العربية

الكتب

- إمليل، حسن. *الجهاد البحري بمصب أبي رقرق خلال القرن السابع عشر ميلادي*. المحمدية: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية سلسلة رسائل وأطروحات، 2006.
- بوبوش، محمد. *الأمن في منطقة الساحل والصحراء*. عمّان: دار الخليج، 2015.
- بوعملات، منعم. *قضايا في العلاقات المغربية الإسبانية دراسة في الوثائق الدبلوماسية (1873-1908)*. بدون دار نشر، 2004.
- بوقنطار، الحسن. *السياسة الخارجية المغربية 2000-2013*. الرباط: منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2014.
- بوقنطار، الحسن. *السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون والتفاعلات*. الرباط، دار السلام، 2002.
- بوقنطار، الحسن. *السياسة العربية للمملكة المغربية*. باريس، مركز الدراسات العربي-الأوربي، 1997.
- بيجمان، جيفري. *الدبلوماسية المعاصرة: التمثيل والاتصال في دنيا العولمة*. ترجمة محمد صفوت حسن. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014.
- جنسن، لويد. *تفسير السياسة الخارجية*. ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم. الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1989.

- حركات، إبراهيم. المغرب عبر التاريخ. الجزء الثالث. الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، 1994.
- الخديمي، علال. المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851-1947. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2006.
- الحسن الثاني، التحدي، الطبعة الثانية، الرباط: المطبعة الملكية، 1983.
- الدبلوماسية المغربية في الخطاب الملكي. الرباط: منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، مطبعة دار المناهل، 2006.
- داود أوغلو، أحمد. العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.
- ربيع، حامد. نظرية السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، دون تاريخ نشر.
- روجرز، ب. ج. تاريخ العلاقات الإنجليزية - المغربية حتى عام 1900. ترجمة يونان لبيب رزق. الدار البيضاء: منشورات دار الثقافة، 1981.
- روي مكريديس، باشراف. مناهج السياسة الخارجية في دول العالم. ترجمة حسن صعب. بيروت-نيويورك : مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، 1966.
- السيد سليم، محمد. تحليل السياسة الخارجية. الطبعة الثانية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.
- شمامة، خير الدين. العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21. الجزائر: دار قرطبة، 2009.
- فلنت، كولن. بيتر، تايلور. الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات. ترجمة عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد. سلسلة عالم المعرفة. عدد 282. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يونيو 2002.

➤ الفيلاي، عبد اللطيف. *المغرب والعالم العربي*. الدار البيضاء، مطبعة دار النشر المغربية، 2008.

➤ لوريديو دياث، رامون . *السياسة الخارجية للمغرب خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر الجزء الأول*، الرباط: منشورات الزمن، 2013.

➤ مصلوحي، كريم. *الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.

المقالات

- أبو زيد أحمد، محمد. "الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي"، *سياسات عربية*، العدد 17، (نونبر 2015): 13-27.
- أتقي، خديجة. خديشي، رجاء. "المسألة البيئية." في: *التقرير الاستراتيجي المغربي 2014-2018*. إشراف عبد الله ساعف. الرباط: مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، 2018.
- أسبرغ، موربال. "الاتحاد الأوربي والربيع العربي: البيان مقابل السياسة." *سياسات عربية*، عدد 26. (ماي 2017): 47-57.
- باسك منار، محمد. "التجربة الحكومية بقيادة حزب العدالة والتنمية بالمغرب: السياق والمحصلة الأولية والمآلات المحتملة." *سياسات عربية*، عدد 6، (ماي 2013): 73-82.
- بوتخيلي، خديجة. "الرهانات الجيوستراتيجية للمغرب في إفريقيا في ظل التنافس الدولي." في: *المغرب في محيطه الإفريقي: المجالات والرهانات الاستراتيجية الجديدة*. تنسيق مورد زناسني. وجدة: مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الرباط: جامعة محمد الخامس، معهد الدراسات الإفريقية، 2017.
- بولحية، يحيى. "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء الثوابت والمتغيرات." *سياسات عربية*، عدد 10. (شتنبر 2014): 72-83.
- بيدال، لوريس. "سوريا: دُوار أمام ثورة راديكالية ومستقبل مجهول"، في: *الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012*. الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع ، 2012.
- التازي، عبد الهادي. "السياسة الخارجية للمملكة المغربية إزاء العثمانيين." دعوة الحق، عدد 264. (أبريل-ماي 1987): 78-81.

- الجمعاوي، أنور. ”المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق.“ سياسات عربية، عدد 6. (يناير 2014): 72-85.
- الجميلي، حميد. ”نواحي قصور التجربة العربية للتكامل الاقتصادي من خلال مدخل التبادل التجاري.“ مجلة المنتدى، عدد 264-265. المجلد الثلاثون. (2016): 41-76.
- حركات، محمد. ”المغرب وشروط بناء العملة الإفريقية الموحدة.“ في: الجيوسياسية المغربية الجديدة في إفريقيا لحظة انضمام المغرب للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيداو). المجلة المغربية للتدقيق والتنمية. عدد 46. (2018): 43-47.
- الدكالي، محمد. ”العمق الاستراتيجي الإفريقي للمغرب (الفرص والمخاطر): نحو مقاربة عامة.“ في: المغرب في محيطه الإفريقي: المجالات والرهانات الاستراتيجية الجديدة، تنسيق مورد زناسني، وجدة: مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الرباط: جامعة محمد الخامس، معهد الدراسات الإفريقية، 2017.
- دندن، عبد القادر. ”خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة.“ سياسات عربية. عدد 8، (أبريل 2014): 83-95.
- رجب، إيمان. ”الهوية المركبة أم المصلحة؟ محددات سلوك الفاعلين العنيفين من غير الدول في الشرق الأوسط.“ دراسات استراتيجية. العدد 255 المجلد الرابع والعشرون. (2015): 3-46.
- الرداوي، رضا. ”الدستور التونسي: النص وإمكانية التطبيق.“ في: تونس الانتقال الديمقراطي العسير، تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2017.
- سيدون، دايفيد. ”أحلام وخيبات أمل: تركيبات المغرب بعد الاستعمار.“ في: ما بعد الاستعمار والقومية في المغرب العربي: التاريخ والثقافة والسياسة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

- عابد الجابري، محمد. "يقظة الوعي العربي بالمغرب: مساهمة في نقد السوسيوولوجيا الاستعمارية." في: *تطور الوعي القومي في المغرب العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
- عنصر، العياشي. "العولمة والتطرف: نحو استكشاف علاقة ملتبسة." *سياسات عربية*، العدد 21. (يوليو 2016): 7-25.
- قرني، بهجت. علي الدين هلال دسوقي. "تحليل السياسة الخارجية في عصر العولمة وعالم العرب." في: *السياسات الخارجية للدول العربية: تحدي العولمة*. ترجمة أحمد مختار الجمال. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016.
- كريم، يوسف. "الثابت والمتحول في العلاقات المغربية الإسبانية: الهجرة والموروفوبيا نموذجا." *المجلة العربية للعلوم السياسية*، عدد 51-52. (2016): 104-115.
- كولفرني، محمد. "الربيع العربي والإصلاح الدستوري بالمغرب: قراءة من منظور فاعلين." *سياسات عربية*، عدد 22. (شتبر 2016): 42-58.
- كولومبيه، فرجيني. "الانتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس على السلطة في ليبيا ما بعد القذافي." *سياسات عربية*، عدد 18. (يناير 2016): 95-102.
- محسن فنان، خديجة. "من الثورة إلى مشروع الديمقراطية: صعوبات المرحلة الانتقالية في تونس." في: *الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012*. الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2012.
- مصباح، الحسن. مصباح، محمد. "مسارات "الربيع المغربي" ومآلاته: حركة 20 فبراير والخصوصية المغربية في تدبير الاحتجاج السياسي." *سياسات عربية*، العدد 7. (مارس 2014): 72-87.

➤ مخيفي، منصور. ” تونس وليبيا داخل الدينامية المغاربية للربيع العربي.“ في:
الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012. الأردن: دار فضاءات
للنشر والتوزيع ، 2012.

➤ يايوت، خالد. ”العلاقات المغربية الفرنسية: بداية التمايز والتنافس في إفريقيا.“ في:
المغرب في محيطه الإفريقي: المجالات والرهانات الاستراتيجية الجديدة، تنسيق مورد
زناسني، وجدة: مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الرباط: جامعة
محمد الخامس، معهد الدراسات الإفريقية، 2017.

الأطروحات والرسائل

- ولد محمد الأمين، أحمد . ”السياسات الخارجية للدول العربية: دراسة مقارنة للمحددات وأنماط التفاعل.“ أطروحة لنيل دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2015.
- زكاوي، نبيل. ”العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للمغرب.“ أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، 2014.
- الصديقي، سعيد. ”صنع السياسة الخارجية المغربية.“ أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، وجدة، 2002.

التقارير

- التقرير الاستراتيجي المغربي 2014-2018. إشراف عبد الله ساعف. الرباط: مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، 2018.

الوثائق

- الدستور الجديد للملكة المغربية. تقديم امحمد لفروجي. سلسلة نصوص قانونية محينة. عدد 32. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2012.

الأنترنت

مقالات منشورة

- البوابة الوطنية للمملكة المغربية. ”مراكش تحتضن أشغال الدورة 11 للمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية.“ تاريخ النشر 06 دجنبر 2018. تاريخ الزيارة 06 دجنبر 2018. الرابط: <https://bit.ly/2Eh8bob>
- البوابة، ”قطر تحول صفقة أسلحة اشترتها من بريطانيا إلى الجزائر“،، تاريخ النشر 20 يوليوز 2000، تاريخ الزيارة 20 غشت 2018، الرابط: <https://bit.ly/2PesGDk>
- بوتبقالت، الطيب. ”حرب الريف والعالم. مواقف الرأي العام الإسلامي والدولي.“ هسبريس. تاريخ النشر 28 ماي 2017. تاريخ الزيارة 17 شتنبر 2018. الرابط: <https://bit.ly/2xcqgib>
- بوخارس، أنور. ”هل يوجد مكان للمغرب في مجلس التعاون الخليجي؟.“ صدى، معهد كارنيغي للسلام في الشرق الأوسط. تاريخ النشر 25 مايو 2011. تاريخ الزيارة 18 غشت 2018. الرابط: <https://bit.ly/2SbozKh>
- الجزيرة نت. ”تراجع الصادرات الصينية نهاية مرحلة أم تغيير للاتجاهات.“ تاريخ النشر 20 أبريل 2015، تاريخ الزيارة 04 شتنبر 2018. الرابط: <https://bit.ly/2NIEYUb>
- الخلفي، مصطفى. ”العلاقات المغربية الإسبانية: الأزمة وخلفياتها واحتمالات المستقبل“، موقع الجزيرة، تاريخ الزيارة: 15 نونبر 2017، الرابط: <https://bit.ly/2LFTT0h>
- س. تشيفيش، كريستوفر، بينجامين فيشمان. ”ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط.“ مؤسسة راند. تاريخ الزيارة: 24 فبراير 2018، الرابط: <https://bit.ly/2GzTT3T>

- الصديقي، سعيد. ”السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا.“
المعهد المغربي لتحليل السياسات، تاريخ الزيارة 10 يوليوز 2017، الرابط:
<https://bit.ly/2Rkhv0y>
- طارق، حسن. ”المغرب.. الملك والوزراء.“ العربي الجديد. تاريخ النشر 14 يوليوز
2017. تاريخ الزيارة: 25 شتنبر 2018. الرابط: <https://bit.ly/2DrR6IH>.
- العبلوي، المختار. ”ملك المغرب..تعامل مختلف مع الربيع العربي.“ الجزيرة نت،
تاريخ النشر 16 يونيو 2017، تاريخ الزيارة 06 أبريل 2018. الرابط:
<https://bit.ly/2HvIshE>
- فابيان، ريكاردو. ”المغرب والطريق الصعب نحو العضوية في إيكواس.“ معهد
كارنغي للشرق الأوسط. تاريخ النشر 28 مارس 2018. تاريخ الزيارة 12 يوليوز
2018. الرابط: <https://bit.ly/2AaEazu>
- مخلوف، محمود. ”العولمة تأخذ منحى جديدا يحولها إلى ظاهرة جيوسياسية.“ موقع
مجلة البيان على الأنترنت. تاريخ النشر 20 يوليوز 2007. تاريخ الزيارة 28 نونبر
2018. الرابط: <https://bit.ly/2rfMoF3>
- هسبريس. ”المغرب يعبر عن ارتياحه لالتزامات الجيش المصري.“ تاريخ النشر 13
فبراير 2011. تاريخ الزيارة 01 أبريل 2018. الرابط:
<https://bit.ly/2BAShRH>

مواقع أخرى

- موقع وزارة الخارجية المغربية:

<https://www.diplomatie.ma/arab/Accueil/tabid/1596/language/en-US/Default.aspx>

- موقع البنك الدولي: <https://www.albankaldawli.org/>

➤ الموقع الخاص ببرنامج المساعدات الأمريكي USAid : <https://www.usaid.gov>

لائحة المصادر والمراجع باللغة الفرنسية

Ouvrages

- Alaoui, Mohamed Ben El Hassan. *La coopération entre l'Union européenne et les pays du Maghreb*. Paris : Nathan, 1994.
- Antil, Alain. *Le Royaume du Maroc et sa politique envers l'Afrique sub-saharienne*. Paris: Institut Français des relations internationales, 2003.
- Balta, Paul. *Méditerranée : Défis et enjeux*. Paris : L'Harmattan, 2000.
- Belhaj, Abdassamad. *La dimension islamique dans la politique étrangère du Maroc: déterminants, acteurs, orientations*. Louvain-la-Neuve : Presses universitaires de Louvain, 2009.
- Benantar, Abdennour. Salim Chena et autres. *La sécurité en Méditerranée occidentale : face aux bouleversements au Maghreb et au Sahara*. Paris : L'Harmattan, 2015.
- Charillon, Frédéric. *Politique étrangère : Nouveaux regards*. Paris: Presses de Sciences Po, 2002.
- Dussouy, Gérard. *Les théories géopolitiques: traités de relations internationales*. Paris: L'Harmattan, 2006.
- Dussouy, Gérard. *Quelle géopolitique au XXI^e siècle*. Bruxelles: Editions Complexe, 2000.

- El Houdaïgui, Rachid. *La politique étrangère sous le règne de Hassan II. Acteurs, enjeux et processus décisionnels*. Paris : L'Harmattan, 2003.
- Fernández Molina, Irène. *Le PJD et la politique étrangère de Maroc. Entre l'idéologie et le pragmatisme*. Barcelona : CIDOB Edicions, 2007.
- Filiu, Jean-Pierre. *Al-Qaida au sud de la Méditerranée*. Barcelone: Institut Européen de la Méditerranée, 2008.
- Herbert Emmanuel, Mba Aki Nze, Alain Cédric Ndimina. *Les enjeux de sécurité internationale dans la bande sahélo-saharienne: lutte contre le terrorisme ou course aux matières premières?*. Saarbrücken : Editions universitaires européennes, 2012.
- Ihari, Said. Aouchar, Amina. *Les relations internationales du Maroc : du XVème siècle au début du XXème siècle*. Casablanca : Publications de la Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales de Casablanca, 1991.
- Kagan, Robert. *La puissance et la faiblesse : les Etats-Unis et l'Europe dans le nouvel ordre mondial*. Paris: Plon, 2003.
- Khader, Bichara, et autres. *Le partenariat euro-méditerranéen vu du Sud*. Paris : L'Harmattan, 2001.
- Kerdoun, Azzouz. *La sécurité en Méditerranée*. Paris : Publisud, 1995.
- Lamouri, Mohamed. *Le contentieux relatif aux frontières terrestres du Maroc*. Rabat, 1979.
- Lefebvre, Henri. *La production de l'espace*. 2^{ème} Edition. Paris : Anthropos, 1981.

- Leveau, Rémy, Abdellah Hammoudi. *Monarchies Arabes : transitions et dérives dynastique*. Paris : Les études de la documentation française, 2002.
- Maurice, Louis. *la politique Marocaine de l'Allemagne*. Paris : Plon, 1916.
- Merle, Marcel. *Politique étrangère*. Paris: Presses universitaires de France, 1984.
- Ratzel, Friedrich. *La Géographie politique: les concepts fondamentaux*. Trad François Ewald. Paris: Libr. A. Fayard, 1987.
- Rivet, Daniel, *Histoire du Maroc de Moulay Idriss à Mohammed VI*, Paris: Fayard, 2012.
- Saidy, Brahim. *Le Dialogue Méditerranéen de l'OTAN avec les pays du Maghreb : Les Limites d'une approche de projection de sécurité*. Sarrebruck: Editions universitaires européennes, 2012.
- Tayer Mahan, Alfred. *Influence de la puissance maritime dans l'histoire 1660-1783*. Trad E. Boisse. Paris: C. Tchou, 2001.
- Zouiri, Hassane. *Le partenariat euro-méditerranéen : contribution au développement du Maghreb : le cas du Maroc*. Paris : L'Harmattan, 2010.

Articles

- A. Acosta Sanchez, Miguel. “La participation du Maroc dans la Politique européenne de sécurité et de défense.” Dans : *Les dimensions internationales du détroit de Gibraltar*. Madrid : Dykinson, 2006.

- A. Acosta Sanchez, Miguel. “Sécurité internationale dans le Déroit de Gibraltar : au-delà d’une séparation de fonctions (burden sharing) entre l’UE et l’OTAN.” Dans : *les risques en Méditerranée-conséquences sur le trinôme : Union Européenne, Espagne, Maroc*. Cadiz : Univesidad de càdiz, 2011.
- Vasconcelos, Alvaro. “Barcelone 2005 : la question démocratique entre en scène.” *Annuaire de la Méditerranée 2006*, (2006) : 1-21.
- Aboudahab, Zakaria. “La politique étrangère du Maroc: diagnostic actuel et scénarios d’avenir.” Dans : *L’avenir se discute: débats sur les scénarios du Maroc à l’horizon 2025*. Rapport de synthèse sous la direction de Saloua Zerhouni. Rabat: Diwan 3000, 2006.
- Abourabi, Yousra. “Les relations Internationales du Maroc : le Maroc à la recherche d’une identité stratégique.” *le Maroc au présent : d’une époque à l’autre une société en mutation*. Casablanca : Fondation du Roi Abdul-Aziz Al Saoud et Centre Jacques-Berque, 2015.
- Agnew, John. “Le piège territorial. Les présupposés géographiques de la théorie des relations internationales.” *Raisons politiques*. N° 54 (2014) : 23-51.
- Al Maghrebi, Najib. “De l’institutionnalisation de l’espace Afro-Atlantique : Une ambition en construction.” Dans : *La façade Atlantique de l’Afrique : un espace géopolitique en construction*. dir Rachid El Houdaigui. Rabat : OCP Policy Center, 2016.
- Azzou, El Mostafa. “Les Etats-Unis et le statut international du Maroc, 1906-1956.” *Revue Guerres mondiales et conflits contemporains*, N° .219 (2005) : 103-112. El Houdaigui, Rachid. “La politique étrangère de Mohammed VI ou la renaissance d’une

puissance relationnelle.” dans : *Une décennie de réforme au Maroc (1999-2009)*. Paris : Kathala, 2010.

- Belaid, Sadok. “Nationalisme, Arabisme et islamisme dans l'idéologie politique du maghreb contemporain.” *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Tome XXIV (1985) : 35-51.
- Belkhadir, Siham. “La conception marocaine de l'ordre international et de la politique étrangère à travers le discours royal.” *Le Maroc au présent : d'une époque à l'autre, une société en mutation*. Casablanca : Fondation du Roi Abdul-Aziz Al Saoud et Centre Jacques-Berque, 2015.
- Bonnefous, Marc. “Le Maroc, carrefour géopolitique.” *GÉPOLITIQUE*, N° 57 (1997) : 120-127.
- Boulouiz, Noureddine. “Le Maroc, le monde musulman et la quête d'une paix négociée au Moyen Orient.” *Revue marocaine d'études internationales*, N° 1 (1998) : 27-53.
- Bouqentar, El Hassan. “La politique étrangère du Maroc : un changement dans la continuité.” dans : *Une décennie de réforme au Maroc (1999-2009)*. Kathala, Paris, 2010.
- Bouqentar, El Hassan. “La politique étrangère du Maroc : un changement dans la continuité.” Dans : *Une décennie de réforme au Maroc (1999-2009)*. Paris : Kathala, 2010.
- Bouzidi, Mohammed. “Le Maroc et l'Afrique sub-saharienne.” *Annuaire de l'Afrique du Nord*. (1978) : 87-111.
- Charillon Frédéric. Leveau, Rémy. “La sécurité en Méditerranée.” Dans : *Afrique du Nord- Moyen Orient : Espace et conflit*. Paris : Les études de la documentation française, 2003.

- Dafir, Amine. “La diplomatie économique et l’insertion internationale : le cas du Maroc.” *L’Afrique et son développement : réalités complexes et nouveaux enjeux, dans un monde en transformation*. Dir Jean Crépin et Soster Nyamsi. Paris : L’Harmattan, 2011.
- Dafir, Amine. “La diplomatie économique marocaine en Afrique subsaharienne: réalité et enjeux.” *GÉOÉCONOMIE*. (Automne-Hiver 2012) : 75-83.
- De Castries, Henry. “Le Maroc et le Danemark.” *Hesperis : archives Berbères et bulletin de l’institut des haut études marocaines*. Tome VI (1926) : 327-349.
- Des Foss Castonnet, Henri. “Maroc.” *Revue de l’Afrique Française et des antiquités Africaines*. Tome . (1887) : 139-143.
- De La Veronne, Chantal. “Relations entre le Maroc et la Turquie dans la seconde moitié du XVIème siècle (1554-1616).” *Revue de l’Occident musulman et de la Méditerranée*, N° 15-16 (1973) : 391-401
- Douzet, Frédérick. H. Kaplan, David. “Geopolitics: la géopolitique dans le monde anglo-américain.” *Hérodote*. N° 146-147 (2012) : 237-252.
- El Houdaigui, Rachid. “Les dimensions géopolitiques et géoéconomiques du détroit de Gibraltar.” Dans : *Les dimensions internationales du Détroit de Gibraltar*. Madrid: Dykinson, 2006.

- El Houdaigui, Rachid. “La perception Marocaine du dialogue 5+5.” Dans : *Le 5+5 face au défis du réveil Arabe*. Paris : L’Harmattan, 2012.
- El Houdaigui, Rachid. “Le Maroc et la proposition d'adhésion au Conseil de coopération du Golfe.” *Revue Défense Nationale*, N° 748 (2012) : 117-123.
- Farjardo del Castillo, Teresa. “La politique de retour de l’Union Européenne et le Maroc.” Dans : *les risques en Méditerranée-conséquences sur le trinôme : Union Européenne, Espagne, Maroc*. Cadiz: Univesidad de càdiz, 2011.
- H. De Larramendi, Miguel. “Perception Espagnole du Maghreb et politique étrangère de l’Espagne démocratique.” Dans : *Le Maghreb, l’Europe et la France*, Paris : CNRS, 1990.
- Hamdaoui, Samih. “Le processus d’intégration régionale en Afrique : quelles dynamiques pour renforcer la compétitivité économique du Maroc.”, Dans : *La nouvelle géopolitique marocaine en Afrique à l’heure de l’adhésion à la CEDEAO*, *Revue Marocaine d’Audit et de développement*, N° 46 (2018) : 63-70.
- Hasbi, Aziz. “Le dialogue politique euro-méditerranéen.” Dans : *Annuaire de la Méditerranée : Le Partenariat Euro Méditerranéen : quelle actualité ?*. (2005) : 145-169.
- Hasbi, Aziz. “Le Maroc et l’Espagne dans le système de la Méditerranée occidentale.” *Annuaire de la Méditerranée : Quelle sécurité pour quelle Méditerranée*, (2007) : 101-169.

- Hasbi, Aziz. “Les intérêts nationaux au Maroc par rapport au nouveau système international.” *Annuaire Marocaine de la stratégie et des relations internationales*, Tome 1 (2012) : 23-36.
- Houfaïdi Settar, Jamila. “Le processus de démocratisation, entre partenariat et hégémonisme.” Dans : *Annuaire de la Méditerranée : Le Partenariat Euro Méditerranéen : quelle actualité ?*. (2005).
- H. Rainero, Romain. “La question marocaine dans la politique étrangère de l'Italie: la phase d'Algesiras.” *Cahiers de la Méditerranée*. N° 48 (1994) : 59-65.
- Khattabi, Hassan. “L’initiative marocaine pour l’autonomie de la région du Sahara et la continuation du réalisme et de la modération de la politique étrangère marocaine.” Dans : *Le projet marocain d'autonomie : réalisme d'un plan réalisable*”. Rabat : Centre d’Etudes Internationales, 2009.
- Lacoste, Yves. “La Méditerranée.”. *Hérodote*, N°103 (2001/4) : 3-39.
- Lacoste, Yves. “La mer : quatre grands changements géopolitiques.” *Questions de Géopolitiques*. Paris : Le Livre de Poche, 1988.
- Le Tourneau, Roger. “Le Maroc sous le règne de Sidi Mohammed Ben Abdellah (1757-1790).” *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée*. N°1 (1966) : 113-133.
- Lentz, Thierry. “Les relations franco-marocaines sous le Consulat et l'Empire.” *Napoleonica La Revue*. N°. 2 (2008) : 28-63.

- Lorot, Pascal. “De la géopolitique à la géoéconomie.” *Géoéconomie*, N° 50 (2009/3) : pp. 9-19.
- Maalmi, Abdelouhab. “La politique étrangère de Mohamed VI dix ans après .” Dans : *Droit et mutations sociales et politique au Maroc et au Maghreb*. Paris : Publisud, 2012.
- Maalmi, Abdelouhab. “La formation de la politique étrangère du Maroc : Le temps fondateur (1956-1963).” Dans : *Droit et mutations sociales et politiques au Maroc et au Maghreb*. Paris : Publisud, 2012.
- Merle, Marcel. “Politique intérieure et politique extérieure.” *Politique Etrangère*. N° 5 (1976) : 409-421.
- Mounjid, Mohcine. “Le développement des relations commerciales entre le Maroc et l’Amérique latine.” *Annuaire IEMed de la Méditerranée*, (2014) : 299-303.
- Naciri, Mohamed. “L’aménagement de l’espace territorial au Maroc : lieux d’autonomie et centralisation étatique.” *Annuaire de l’Afrique du Nord*, (1985): 225-242.
- Oualalou, Fathallah. “La politique phosphatière marocaine et les tentatives d’adaptation aux variations de la demande internationale.” *Les stratégies des matières premières au Maghreb*. Paris : CNRSS, 1976.
- Oulghazi, Khadija. “La décision extérieure marocaine: processus et acteurs.” dans :
 مستجدات دستور 2011 وآفاق التطبيق: محاولة في بسط سبل التطبيق الديمقراطي لمقتضياته. تنسيق
 ميمون خراط، نبيل بوحميدي. الرباط: مجلة العلوم القانونية، 2014

- Parlar Dal, Emel. “Le paradoxe méditerranéen de la Turquie : «La Turquie pour la Méditerranée », de l'indifférence à l'ambiguïté.” *L'Europe en Formation*, N° 356 (2010) : 87-108.
- Pierre, Vermeren. “Petite histoire de l'Algérie depuis l'indépendance.” *Questions Internationales*, N° 81 (2016) : 11-21.
- Roosens, Claude. Beja, Joao Bento. “Définitions et repères.” Dans : *La politique étrangère : Le modèle classique à l'épreuve*. Dir Tanguy de Wilde d'Estmael. Bruxelles : Peter Lang, 2004.
- Saddiki, Said. “La vision algérienne du droit à l'autodétermination à l'épreuve du principe de non-ingérence dans les affaires intérieures des Etats. ” Dans *Maroc-Algérie: Analyses croisées d'un voisinage hostile*. Paris: Karthala, 2011.
- Saddiki, Said “Le Front Polisario: une entrave à la complémentarité Maghrébine.” Dans *La «RASD» ou la non viabilité d'un produit artificiel*. Rabat: Centre d'études internationales, 2008.
- Saddiki, Said. “Les clôtures de Ceuta et Melilla : une frontière européenne multidimensionnelle.” *Etudes Internationales*, N°1 Vol 43. (2012) : 49-65.
- Saïdy, Brahim. “La politique de défense marocaine : articulation de l'interne et de l'externe.” *Maghreb-Machrek*, N° 202 (2009-2010) : 115-131.
- Sambe, Bakary. “Le Maroc au sud du Sahara: une stratégie d'influence à l'épreuve des mutations géopolitiques.” Dans : *Le Maghreb et son sud : vers des liens renouvelés*, Paris: CNRS éditions, 2012.

- Sambe, Bakary. “tidjaniya : usages diplomatiques d'une confrérie soufie.” *Politique étrangère*. N° 4 (2010) : 843-853.
- Sanguin, André-Louis. “Vecteur des continents et colporteur des mondes : l’Atlantique et ses principaux paramètres géopolitiques.” *Noréis*, N° 180 (1998) : 571-586.
- Schmid, Dorothee. “La Méditerranée dans les politiques extérieures de l’Union Européenne : quel avenir pour une bonne idée ?.” *Revue internationale et stratégique*, N°49 (2003) : 23-32.
- Seghrini, Chaouki. “Les déterminants de la politique extérieure marocaine. ” Dans : *Edification d’un état moderne : le Maroc de Hassan II*. Paris : Albin Michel, 1987.
- Sur, Serge. “Un souvenir, un regret.” *Questions Internationales*, N° 81 (2016) : 4-10.
- Taje, Mehdi. “Géopolitique du Maroc : vers l’émergence.” Dans : *Le Maroc stratégique : ruptures et permanence d'un royaume*. Paris : Descartes & Cie, 2013.
- Taje, Mehdi. “Géopolitique du Maroc : vers l’émergence.” *Le Maroc stratégique : ruptures et permanence d'un royaume*. Paris : Descartes & Cie, 2013.
- Taje, Mehdi. “Le défi fondamentaliste en Afrique du Nord et dans le Sahara.” Dans: *Menaces en Afrique du Nord et au Sahel et sécurité globale de l'Europe*, dir Jacques Frémeaux, Philippe Evanno, Aymeric Chauprade, Paris : Ellipses Marketing, 2013.
- Tawfik Mouline, Mohammed. “La dimension atlantique de la politique étrangère du Maroc.” *Géoéconomie*, N° 79 (2016) : 111-122.

- Théry, Hervé. “Mondialisation, déterritorialisation, reterritorialization (Globalization and territory).” *Bulletin de l’Association de géographes français*, (Septembre 2008) : 324-331.
- Vagni, Juan José. “L’Amérique latine-Maghreb : une relation croissante.” *Afkar/Idées*. (Printemps/Eté 2006) : 66-68.
- Vairon, Lionel. “la Chine en Méditerranée, l’émergence d’une nouvelle puissance?.” *Confluences Méditerranée*, N° 74 (2010) : 39-52.
- Valladao, Alfredo. “Un nouveau siècle atlantique.” *Economia*, (Octobre 2015) : 7-12.
- Vasconcelos, Alvaro. “Barcelone 2005 : la question démocratique entre en scène.” *Annuaire de la Méditerranée 2006*, (2006) : 1-21.
- Wippel, Steffen. “Le renouveau des relations marocaines avec l’Afrique subsaharienne : la formation d’un espace économique transsaharien ?.”, Dans : *Les relations transsahariennes à l’époque contemporaines un espace en constante mutation*. Dir Laurence Marafaing et Steffen Wippel, Paris : Karthala, Berlin : ZMO, 2003.
- Zakkari, Younès. Doundongue, Djigle. “L’adhésion du Maroc à la CEDEAO : vers une harmonisation du cadre juridique marocain des investissements avec les règles communautaires en la matière.” *La nouvelle géopolitique marocaine en Afrique à l’heure de l’adhésion à la CEDEAO. Revue Marocaine d’Audit et de développement*. N° 46 (2018) : 27-39.
- Ziani, Mhammed. “La synergie phosphate-agriculture dans la politique africaine du Maroc : le cas du projet de Dire Dawa en Ethiopie.” *La nouvelle géopolitique marocaine en Afrique à l’heure*

de l'adhésion à la CEDEAO, Revue Marocaine d'Audit et de développement. N° 46 (2018) : 71-90.

Thèses et Mémoires

- Qouiya, Siham. “Relation Maroc Union Européenne : Evolution historique et répercussions socio spatiales”. Thèse de doctorat de géographie, Université de Geogry Pontoise, 2008.
- Mourad, Ali. “Les transformations des relations euro-méditerranéennes après le cinquième élargissement de l’UE : Portée et limites des cadres de voisinage euro-méditerranéens”, Thèse de Doctorat en Sciences Politiques, Administratives et Economiques, Université de Rennes I, Rennes, 2014.

Etudes, Papiers et Rapports

- Cortinhas, Juliano et autres. *Géopolitique de la nouvelle Amérique Latine : Pensée stratégique et enjeux politiques*. Etudes de l’Institut des Relations Internationales et Stratégiques. (Avril 2016).
- El Houdaigui, Rachid. “L’Atlantique élargi, renaissance d’une aire de puissance.” Policy Brief. PB-15/11. (Mars 2015).
- Groupe d’Experts Intergouvernemental sur l’Evolution du Climat. *Résumé à l’intention des décideurs : Scenarios d’émissions*. Rapport spécial du Groupe de travail III du GIEC. 2000.
- Institut Amadeus. *Le Maroc en Afrique: La Voie Royale*. dir Brahim Fassi Fihri. Rabat : Institut Amadeus, 2015.

- Institut Royale des Etudes Stratégiques, *Quelles perspectives de développement des relations du Maroc avec l'Afrique australe et l'Afrique de l'Est ?*, Coord El Moussaoui El Ajlaoui, (Mai 2015)
- Lahbib Berrada, Mohamed. “Une évaluation de la participation des Forces Armées Royale dans les opérations de maintien de la paix dans les balkans.” Dans : *Shaping a new security agenda for future regional co-operation in the Mediterranean region*, Nato Defense College Seminar Report Series. N° 14 (2002).
- *Le Maroc dans la Mondialisation*, Institut Royale des Etudes Stratégiques, (Février 2009).
- Migault, Philippe. “La Russie, puissance méditerranéenne?.” Dans : *La Géopolitique du Printemps arabe*, Papier présentée au 6^{ème} Séminaire IHEDN. Bruxelles. Juillet 2014.
- Mohsen-Finan, Khadija. *Les défis sécuritaire au Maghreb*. Paris : Notes de l’Ifri. 2008.
- Offices des Nations contre la drogue et le crime. *Criminalité transnationale organisée en Afrique de l’Ouest : Une évaluation des menaces*. (Février 2013).
- *Rapport stratégique du Maroc 2010-2013*, Rabat : Centre d’Études et Recherches en Sciences Sociales, 2014.

Documents

- Déclaration de l’Union Européenne, “Cinquième session du conseil d’association UE-Maroc”, *Annuaire de la Méditerranée*, (2005).

- *Les relations du Maroc avec l'Union Européen : du partenariat au statut avancé*, Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie et de Finance, Etudes DEPF, 2007.
- *Relations Maroc-Afrique : l'ambition d'une « nouvelle frontière »*, Ministère de l'Economie et de Finance, Directions des Etudes et des Prévisions Financières, 2015.

Webographie

- Adimi, Pierre Afouda. “Nouvelle offensive diplomatique en Afrique Subsaharienne : quel regard.” *Paix et Sécurité*. N° 03 (2015), Consulté le 28 Juin 2018, URL: <https://bit.ly/2tD5mqI>.
- Bassou, Abdelhak. “Ressources naturelles et réalités géopolitiques de l'Afrique”. Policy Brief, (2017). Consulté le 21 Juin 2018, URL : <https://bit.ly/2wNCikl>.
- Déclaration de l'Ambassadeur du Royaume d'Arabie Saoudite au Maroc M. Mohamed Abderrahmane Al Bichr, “Déclarations des personnalités au sujet du visite Royale en Arabie Saoudite”, Ministère des Affaires Etrangères et de Coopération Internationale, Consulté le, 18 Aout 2018, URL : <https://bit.ly/2MxN70t>.
- Dufourcq, Jean. “Géostratégie de l'atlantique: penser la sécurité globale ?.” Intervention présenté au Forum International de Skhirat sur l'espace atlantique: Initiative pour une communauté atlantique. Novembre 2012. Consulté 06 Septembre 2018. URL: <https://bit.ly/2oL6dCD>.

- Fernandez Molina, Irène. Hernando De Larramendi, Miguel. “La construction de l’interdépendance entre le Maroc et l’Espagne (1995-2009).” *Paix et sécurité internationales*, N°1 (2013). consulté le 8 Aout 2017. URL: <https://bit.ly/2Oaaxac>.
- Henry, Jean-Robert. “La Méditerranée occidentale en quête d’un « destin commun ».” *L’Année du Maghreb*, I | 2004, consulté le 07 février 2018. URL : <https://bit.ly/2T4aJcD>.
- L’office des Nations Unis Contre la Drogue et le Crime. “Criminalité Transnationale Organisée en Afrique de l’Ouest : Une Evaluation des Menaces.” (2013), Consulté le 22 Juin 2018, URL : <https://bit.ly/2tjkYiG>.
- Ministère de la Défense Française. “Rapport au parlement 2016 sur les exportations d’armement de la France.” consulté le 6 mai 2017. URL : <https://bit.ly/2uH67iZ>.
- Office Chérifienne de Phosphate. Rapport d’activité 2015. consulté le 06 Mai 2017, URL : <https://bit.ly/2uCBJX8>.
- Planel, Sabine. “Transformations de l’Etat et politiques territoriales dans le Maroc contemporain.” *L’Espace Politique*, N° 7 (2009), consulté le 21 Novembre 2018, URL : <https://bit.ly/2zmYdh4>.
- Salon Halieutis. “Présentation du secteur de la pêche au Maroc.” consulté le 18 Mai 2017, URL: <https://bit.ly/2LEbBkU>.
- Zeino-Mahmalat, Ellinor. “Le Maroc comme carrefour migratoire et pays d’accueil : quels défis pour le futur ?.” *Migrants au Maroc : cosmopolitisme, présence d’étrangers et transformations sociales*. Dir

Nadia Khrouz et Nazarena Lanza. Rabat : Fondation Konard Adenard, Centre Jacques-Berques, 2015, Consulté le 04 Décembre 2017 <https://bit.ly/2EDYcss>.

Journaux

- Mustapha, Tossa. “Le cru de la diplomatie marocaine en 2001.” *Maroc Hebdo International*, N° 492. 28 Décembre 2001.

لائحة المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية

Books

- Abdelaziz Riziki, Mohamed. *Sociologie de la diplomatie marocaine*. Paris: L'Harmattan, 2014.
- Agnew, John. Stuart, Corbridge. *Mastering space: hegemony, territory and international political economy*. London: Routledge, 1995.
- Agnew, John. *Geopolitics: re-visioning world politics*. London: Routledge, 1998.
- Amin, Samir. *The Maghreb in modern world: Algeria, Tunisia, Morocco*. Harmondsworth: Penguin Books, 1970.
- Colombo, Silvia, Huber, Daniela. *The EU Conflict Resolution in the Mediterranean Neighbourhood: Tackling New Realities through Old Means*, Barcelona: European Institute of the Mediterranean, 2016.
- E. Braden, Kathleen, Shelley, Fred M. *Engaging Geopolitics*. London, New York: Routledge, 2000.
- Fernández Molina, Irene. *Moroccan Foreign Policy under Mohammed VI 1999-2014*. First published. Oxon, New York: Routledge, 2016.

- Flint, Colin. *Introduction to Geopolitics*. New York, Oxon: Routledge, 2006.
- Géhin, Léo. *Conseil de Coopération du Golfe : une politique de puissance en trompe-l'œil*. Bruxelles : Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et le Sécurité, 2016.
- Gould, Peter. *Mental maps*. 2^{ème} Edition. London: Routledge, 2002.
- H. Cordesman, Anthony, Nerguizian, Aram. *North African military balance : force developments and regional challenges*. Washington: Center for Strategic and International studies, 2009.
- H. Lawson Fred. *Constructing International Relations in the Arab World*. Stanford : Stanford University Press, 2006.
- I Fanes, Jordi Vaquer. *Spanish Policy towards Morocco (1986-2002): the impact of EC/EU membership*. London: London School of Economics and Political Science, 2005.
- John Spykman, Nicholas. *America's Strategy in World Politics*. New York: Harcourt Brace, 1942.
- Kamrava, Mehran, and Others. *International Politics of Persian Gulf*. New York: Syracuse University Press, 2011.
- Layachi, Azzedine. *The United States and North Africa : a cognitive approach to foreign policy*. New York : Praeger Publishers, 1990.
- N. Sater, James. *Morocco : Challenges to Tradition and Modernity*. 2nd Edition. London, New York: Routledge, 2016.
- Noueihed Lin, Warren, Alex. *The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-Revolution and the Making of New Era*. New Haven: Yale University Press, 2012.

- Ó Tuathail Gearóid, Dalby, Simon. *Rethinking geopolitics*. London : Routledge, 1998.
- O. Lesser, Ian and Others. *Morocco's New Geopolitics : A Wider Atlantic Perspective*. Washington DC: The German Fund of the United States, 2009.
- O. Lesser, Ian. *Southern Atlanticism : Geopolitics and Strategy for the other half of the Atlantic Rim*. Washington DC: The German Marshal Fund of the United States, 2010.
- O.Lesser, Ian. *Mediterranean Security: New perspectives and implications for U.S policy*, Santa Monica: Rand, 1999.
- Pace, Michelle. *The politics of Regional Identity : Meddling with the Mediterranean*, Bristol: The new international relations series, 2006.
- Politi, Alesandro and Others. *Arab Geopolitics in turmoil: Perceptions, Unknown and Policies*. Roma, Nato Defense College Foundation, 2016.
- S. Gray, Colin, Geoffrey, Sloan. *Geopolitics, Geography and Strategy*. .London: Frank Cass, 1999.
- Talbot, Valeria and Others. *The Rising Gulf: The New Ambitions of the Gulf Monarchies*. Milano: Italian Institute for International Political Studies, 2015.
- Wehrey, Frederic, Sokolsky, Richard. *Imagining a new security order in the Persian Gulf*. Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2015.
- Wendt, Alexander. *Social Theory of International Politics*, Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Articles

- Abouzzohour Yasmina, Tomé-Alonso, Beatriz. “Moroccan foreign policy after the Arab Spring: a turn for the islamists or persistence of royal leadership.” *The Journal of North African Studies*, (2018): 1-24.
- Agnew, John. “The territorial trap: The geographical assumptions of international relations theory.” *Review of International Political Economy*, N° 1 (1994): 53-80.
- Aliboni, Roberto. “European Union security perceptions and policies towards the Mediterranean.” In: *Mediterranean Security in the next millennium*. Pennsylvania: Strategic Studies Institute, 1999.
- Arieff, Alexis. “Morocco: Current Issues.” In: *Morocco: Conditions, Issues, and Foreign Relation*, Ed Wilson Graves. New York. : Nova Publishers, 2016.
- Benkhatab Abdelhamid. “Border political representations and border policy in Morocco.” In : *Moroccan Yearbook of Strategy and International Relations*. Dir Abdelhak Azzouzi. Paris: L’Harmattan, 2012.
- Berger, Linda. “The Gulf Cooperation Council between Unity and Discord towards the Arab Uprisings.” *Security and Peace*, Vol 32, N° 4 (2014): 260-264.
- Berriane, Mohamed, de Haas, Heine & Katharina Natter. “Introduction: revisiting Moroccan migration.” *The Journal of North African Studies*, (2015): 503-521.
- Brodin, Katrina. “Belief Systems, Doctrines, and Foreign Policy.” *Cooperation and Conflict*, Volume 7. Issue 1 (1972): 97-112.

- Brown, Leon Carl. “ The United States and the Maghrib.” *The Middle East Journal*, Vol 30. N 3 (1976): 273-290.
- Cherif, Youssef. “Everyone is taking sides in the Qatar Crisis. Here’s why these four North African states aren’t.” In *The Qatar Crisis*. Wasingnton: Project on Middle East Political Science, 2017.
- Da Vinha, Luis. “Charting geographical mental maps in foreign policy analysis: A literature review.” *Human Geographies-Journal of Studies and Research in Human Geography*. (2012): 5-17.
- Daguzan, Jean-François, “Les vingt ans de la Déclaration de Barcelone : reconstruire sur un champ de ruines.” *Géoéconomie*, N° 77 (2015) : 109-124.
- De Larramendi Miguel, Hernando. “The Evolving Foreign Policies of North African States (2011-2014) : New Trends in Constraints, Political Processes and Behavior.” In : *North African politics: change and continuity*, Edited by Yahia H. Zoubir and Gregory White, London, New York: Routledge, 2016.
- De Pedro, Nicolas, “How does Russia conceive of the Mediterranean space in its official discourse narratives? A critical discourse analysis,” In: *The Mediterranean Reset : Geopolitics in New Age*, Chichester : Global Policy 2017.
- Drath, Viola Herms. “Toward a New Atlanticism.” *National Committee on American Foreign Policy*, N° 28:6 (2006): 425-431.
- El Morabety, Ahmed. “Evolution of Moroccan defence diplomacy.” *Contemporary Arab Affairs*, Vol 10. N° 2 (2017): 241-225.
- El-Katiri, Mohammed. “From assistance to Partnership: Morocco and its Foreign Policy in West Africa.” In: *Morocco: Conditions, Issues*,

and Foreign Relation, Ed Wilson Graves. New York. : Nova Publishers, 2016.

- Ferrer-Gallardo, Xavier. “The Spanish-Moroccan Border Complex: Processes of Geopolitical, Functional and Symbolic Rebordering.” *Political Geography*, 27, (2008): 301-321.
- Görgülü, Aybars. and Gülşah Dark. “Turkey, the EU and the Mediterranean: Perceptions, Policies and Prospects.” In: *The Mediterranean Reset : Geopolitics in New Age*, Chichester : Global Policy 2017.
- H. Daalder, Ivo. “The End of Atlanticism.” *Survival Global Policy and Strategy*, Vol 45, N° 2 (2003): 147-166.
- H. Zoubir Yahia. Dris-Ait-Hamadouche, Louisa. “The Maghreb in Extra-Regional Great Powers Security.” In : *Global Security Watch: The Maghreb, Algeria, Libya, Morocco and Tunisia*. Santa Barbara: Praeger, 2013.
- H. Zoubir, Yahia. Benabdallah-Gambier, Karima. “The United States and the North African Imbroglia: Balancing Interests in Algeria, Morocco, and the Western Sahara.” *Mediterranean Politics*, Vol 10, N° 2 (July 2005): 181-202.
- H. Zoubir, Yahia. Zunes, Stephen. “The United States and North Africa.” In: *North African politics: change and continuity*. ed. Yahia H. Zoubir and Gregory White. London; New York: Routledge, 2016.
- Hassar, Saad, “Assessing Morocco’s Security Landscape”, In: *Euro-Mediterranean Security : Moroccan and British Perspectives*. London: Royal United Services Institute, 2010.
- Haushofer, Karl. “Why Geopolitik?.” In: *The geopolitics Reader*. London and New York: Routledge, 1998.

- Hernando de Larramendi, Miguel. Tomé-Alonso, Beatriz. “The return of Morocco to the African Union.” In : *IEMed Mediterranean yearbook*. Barcelona: Institut Européen de la Méditerranée, 2017.
- Isaac, Sally Khalifa. Haidi, Esmat Kares. “American Discourses and Practices in the Mediterranean Since 2001 : A comparative Analysis with the EU.” In: *The Mediterranean Reset : Geopolitics in New Age*. Chichester : Global Policy, 2017.
- J. Mackinder, Halford. “The Geographical Pivot of History.” In: *The geopolitics Reader*. London and New York: Routledge, 1998.
- K. Henrikson Alan. “Mental maps of American foreign policy makers.” *International Political Science Review*, Vol 1. N° 4 (1980): 495-530.
- K. Henrikson, Alan. “The New Atlaticism : Western Partnership for Global Leadership.” *Journal of European Integration*, XVI: N° 2-3 (1993): 165-191.
- Korany, Bahgat, Ali E.Hillal Dessouki. “Foreign Policy in the Global Era and the Worlds of the Arabs.” In: *The Foreign Policies of Arab States: The challenge of Globalization*. Cairo, New York: The American University in Cairo Press, 2010.
- Laskier, Michael Menachem. “Israeli-Moroccan relations and the Arab-Israeli conflict, 1977-2002.” *Israel Affairs*, N° 3 Vol 10 (2004): 41-73.
- Layachi, Azzeddine. “Morocco : Keeping Revolution at Bay with an Enhanced Status Quo.” In: *North African politics: change and continuity*, Edited by Yahia H. Zoubir and Gregory White, London; New York: Routledge, 2016.

- Maesteri, Elena. “The Gulf’s Proactivism in the Mena Region.” In: *The Rising Gulf: The New Ambitions of the Gulf Monarchies*. Ed Valeria Talbot. Milano: Italian Institute for International Political Studies, 2015.
- Maestri, Elena. “The role of the GCC in North Africa in light of the 'Arab Spring'.” In: *North African politics: change and continuity*. ed. Yahia H. Zoubir and Gregory White. London; New York: Routledge, 2016.
- Malka, Haim. “Power and authority in Morocco.” In: *North Africa in transition: the struggle for democracies and institutions*. Edited by Ben Fishman, London: The International Institute for Strategic Studies, 2015.
- Messari, Nizar. “National security, the political space, and citizenship : the case of Morocco and the Western Sahara.” *The Journal of North African Studies*, Vol 6, No 4 (Winter 2001): 47-63.
- N. Luttwak, Edward. “From Geopolitics to Geo-Economics: Logic of Conflict, Grammar of Commerce.” In: *The geopolitics Reader*. London and New York: Routledge, 1998.
- Neumann, Iver. “Foreign Policy in an Age of Globalization.” In: *Theorizing Foreign Policy in a Globalized World*. Ed Gunther Hellman and Knud Erik Jorgensen. New York: Palgrave Macmillan, 2015.
- Ó Tuathail, Gearóid. “Thinking critically about geopolitics.” In: *The geopolitics reader*. New YORK: Routledge, 1998.

- Paul van der Putten, Frans. “Infrastructure and geopolitics : China’s emerging presence in the eastern mediterranean”, *Journal of Balkan and near eastern studies*, Vol 18, N° 4 (2016): 337-351.
- Peterson, J. E. “Britain and the Gulf : At the Periphery of Empire.” In: *The Persian Gulf in History*. Ed Lawrence G. Potter. New York: Palgrave, 2009.
- Rivlin, Benjamin. “The United States and Moroccan International Status, 1943-1956: A Contributory Factor in Morocco's Reassertion of Independence from France.” *The International Journal of African Historical Studies*, Vol 15, N 1 (1982): 64-82.
- Rosenblum, Jennifer. Zartman, William. “The far West of the near East : the foreign policy of Morocco.” In: *The Foreign Policies of Arab States: The challenge of Globalization*. Cairo, New York: The American University in Cairo Press, 2010.
- Saddiki, Said. “Ceuta and Melilla Fences: a EU Multidimensionnel Border?.” *Études internationales*. Volume 43 N° 1 , (2012):
- Saidy, Brahim. “American Interest in the Western Sahara Conflict.” *American Foreign Policy Interest: The Journal of the National Committee on American Foreign Policy*, Vol 33. N° 2 (2011): 86-92.
- T. Quinlivan, James. “Coup-Proofing: Its Practice and Consequences in the Middle East.” *International Security*, Vol. 24, No. 2 (1999): 131-165.
- Tambawri, Regina. Kurebwa, Jeffrey. “Morocco’s Readmission in to the African Union: Implications on Collective Security.” *Global*

Journal of Human-Social Science. Volume 18. Issue 3. Version 1.0 (2018):11-19.

- Tijani Olatunji, Hakim. “Foreign Policy in an Era of Globalization: The Need for Nigeria to Refocus Its Priority.” *International Affairs and Global Strategy*, Vol 38 (2015): 34-41.
- Vaezi, Mahmood. “The Role of the New Iraq and Neighboring countries in the stability and Security of the Persian Gulf.” *Iranian Review of Foreign Affairs*. Vol , N° 2 (Summer 2010): 13-55.
- Von Hippel, Karin. “Domestic pressures in irredentist disputes: the Spanish army and its hold on Ceuta and Melilla.” *The Journal of North African Studies*. 1:2, (1996): 157-171.
- Walton, C. Dale. “The Geography in an uncertain world: the case for classical geopolitics.” In: *Geopolitics and the Great Powers in the Twenty-first Century: Multipolarity and the revolution in strategic perspective*. New York, Routledge, 2007.
- Willis, Michaels. Messari, Nizar. “Analyzing Moroccan foreign policy and relations with Europe.” In: *Analyzing Middle East Foreign Policy and the relationship with Europe*. New York: Routledge, 2005.
- Zartman, William. “Foreign Relations of North Africa.” *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, Vol 489 (1987):13-27.
- Ziesenwine, Daniel. “Mohamed VI and Moroccan Foreign Policy.” In: *Contemporary Morocco: state, politics and society under Mohamed VI*. Oxon: Routledge, 2013.

Thesis and Dissertations

- Al Bursan, Ahmed Salim. “The superpowers and the Maghreb: political, economic and strategic relations”. Thesis submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, University of Durham, 1992.
- Bagget, Ian Robert. “An investigation into the evolution of Maltese geopolitical thought: its heritage, renaissance and rejuvenation.” Thesis submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, Department of Geography, University of Durham, 1998.
- Sekhri, Sofiane. “ Algerian Foreign Policy, 1962-2002: From Independence to the Treaty of Association with the European Union’’, Thesis submitted to the University of Wales, 2004.

Papers, Notes and Reports

- Barnett, Carolyn. “GCC-Maghreb Relations in Changing Regional Order.” CSIS Analysis Paper, (August 2013).
- Cilliers, Jackie. “Africa’s conflict burden in a global context.” Institute for Security Studies Paper. N° 273, (2014).
- Gamal, A G Soltan. “Southern Mediterranean Perceptions and Proposals for Mediterranean Security.” Euromesco Brief 8, (2004).
- Fernández Molina, Irene. “Morocco and the Middle East under Mohammed VI.” HH Sheikh Nasser al-Mohammad Al-Sabah Publication series, Discussion Paper. N° 12 (2014).

- Grevi, Giovanni. “The Atlantic Basin : an eclectic but converging region.” Fride Working Paper, N° 127 (May 2014).
- Louw-Vaudran, Liesl. “The meaning of Morocco’s return to the African Union.” Institute for Security Studies North Africa Report. N° 1. (2018).
- Migdalovitz, Carol. “Maghreb Facing New Global Challenges: U.S-Morocco Relations How Special ?.” Note de l’Ifri. (October 2011).
- The international institute for strategic studies. “The Military balance 2019: The annual assessment of global military capabilities and defense economics.” 2019.
- Wippel, Steffen. “The Agadir Agreement and Open Regionalism.” *EuroMeSCo Papers*, N° 45 (September 2005).

Webography

- Abderrahim, Tasnim. Aggad, Faten. “Strating afresh : The Maghreb’s relations with sub-saharan Africa.” ecdpm discussion paper. N° 225, Published April 2018, Accessed June 26, 2018, At : <https://bit.ly/2NRvOFx>.
- B. Huksoll, David. “regimes, institutions and foreign policy change.”, Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of the Louisiana State University and Agricultural and Mechanical College in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy

in The Department of Political Science, 2003, accessed: May 13 2017, At: <https://bit.ly/2LCP341>.

- Bojarczyk, Bartosz. “Geopolitics of the Persian Gulf region”, Polish Academy of Sciences. Accessed August, 12, 2108, At: <https://bit.ly/2vD0IK4>.
- British Petroleum, BP Statistical Review of World Energy, 67th Edition, June 2018, Accessed June 21 2018, At: <https://on.bp.com/2JOgAlv>.
- Busby, Joshua and Others. “Mapping Climate Change and Security in North Africa.” Climate & Energy Policy Paper Series. October 2010. Accessed September 09, 2018, At: <https://bit.ly/2NAoZLm>.
- Cornut, Xavier. “The Moroccan connection: “Exploring the decades of secret ties between Jerusalem and Rabat.” *JPost*, Modified June 22, 2009, Accessed July 31, 2018, At: <https://bit.ly/2uZFPZy>.
- Ehteshami, Anoush. Mohammadi, Ariabarzan. “Re-imagining Mediterranean Geopolitics : the role of eight key powers.” Accessed, February 26, 2018 URL : <https://bit.ly/2R9zOpm>.
- German Federal Foreign Office. *Climate Diplomacy: New approaches for foreign policy*, Berlin: Adelphi, 2013. Accessed November 30, 2018. At: <https://bit.ly/2L46WcE>.
- Global Fire Power. “2019 Military Strength Ranking”. Accessed June 02, 2019, At: <https://bit.ly/2AsSd9c>.
- H. Zoubi,r Yahya. “The United States, the Soviet Union and Decolonization of the Maghreb, 1945-62.” *Middle Eastern Studies*, Vol. 31, No. 1 (1995). accessed December 17, 2016. At: <https://bit.ly/2O6NFbu>.

- Kerry, Jhon. “Remarks on U.S. Policy in the Western Hemisphere.” U.S. Department of State. November 2013. Accessed August, 17, 2018. At: <https://bit.ly/2NRKqHH>.
- Lété, Bruno. “Adressing the Atlantic’s Emerging Security Challenges.” Atlantic Future Scientific Paper, N° 34 (April 2015), Accessed September 05, 2018. At: <https://bit.ly/2PEXXEm>.
- Malka, Haim. “Maghreb Neutrality: Maghreb-Gulf Arab Ties since GCC Split.” Center for Strategic and International Studies Analysis Paper. Middle East Program. June 2018. Accessed August 24, 2018 at: <https://bit.ly/2BIudQs>.
- Lammers, Mazin. “EU Democracy Promotion : Policy change in Morocco and Tunisia after the Arab Spring.” Bachelor Thesis, University of Twente, 2016, URL: <https://bit.ly/2wTQJTS>.
- Naim, Moisé. “The Lost Continent.” Foreign Policy. Published: October 16, 2009. Accessed August 18, 2018. At: <https://bit.ly/2Oz8Dzy>.
- Ó Tuathail, Gearóid. Agnew, Jhon. “Geopolitics and Discourse: Practical geopolitical reasoning in American foreign policy.” *Political Geography*, N°2 (1992). accessed July 30, 2017. At: <https://bit.ly/2mz7gob>.
- O. Lesser, Ian. “The United States and the future Mediterranean Security : Reflections from GMF’s Mediterranean Strategy Group.” The German Marshall Fund of the United States. Accessed 24 February 2018, At : <https://bit.ly/2rPuUPY>.
- Portail Office des Changes Maroc, “Focus sur les échanges Maroc-Pays du Golf”, Consulté 27 Aout 2018, <https://bit.ly/2NoEqTt>.

- Production of crude oil including Lease condensate, US Energy Information Administration, 2016, Accessed 23 June, 2018, At: <https://bit.ly/2w3i5pk>.
- Stockholm International Peace Research Institute, “SIPRI Military Expenditure Database”, Accessed June 28, 2019, At: <https://bit.ly/2ISonhR>.
- Tahi Mohand, Salhi. “The Maghreb states, Regional and Foreign Policies 1973-1987.” PhD diss., University of Warwick, 1988. Accessed August 16, 2018. At: <https://bit.ly/2nJ3Dws>.
- The international institute for strategic studies. “The Military balance 2013: The annual assessment of global military capabilities and defense economics.” Accédé 16 Juin 2017. At: <https://bit.ly/2mC6VBq>.
- Youngs, Richard, “20 Years of the Euro-Mediterranean Partnership.” Carnegie Europe Site. Accessed 25 January 2018. At : <https://bit.ly/2BCnfZX>.
- Global Terrorism Index 2017, Accessed 22 June 2018, At: <https://bit.ly/2G9eFa8>.
- ‘World Gold Council. ‘Gold mining map’’, Accessed 23 June, 2018, At: <https://bit.ly/2Kix2um>.

التصميم

1.....مقدمة

القسم الأول

17.....الفهم الجغرافي للسياسة الخارجية المغربية

الفصل الأول

18.....الجغرافيا بعد مؤسس وموجه للسياسة الخارجية المغربية

المبحث الأول

19.....تحولات الوضع الجيوسياسي للمغرب عبر التاريخ

المطلب الأول

21.....المغرب قوة إقليمية من القرن السادس عشر إلى بداية القرن التاسع عشر

22.....الفرع الأول: مظاهر القوة من خلال العلاقة مع إفريقيا والعالم العربي-الإسلامي

22.....الفقرة الأولى: العلاقة مع إفريقيا

24.....الفقرة الثانية: العلاقة مع العالم العربي-الإسلامي

26.....الفرع الثاني: مظاهر القوة من خلال العلاقة مع أوروبا

27.....الفقرة الأولى: فرض الاحترام وإثارة اهتمام القوى الأوروبية

30.....الفقرة الثانية: الدفاع عن سيادة وحدود الدولة

المطلب الثاني

31.....دور الحقبة الاستعمارية في تشكيل الانتماء الجيوسياسي للمغرب

33.....الفرع الأول: الصراع والتنافس الإمبريالي حول المغرب

34.....الفقرة الأولى: الدول المعنية بالتنافس الإمبريالي حول المغرب

37.....الفقرة الثانية: تجليات الصراع الاستعماري حول المغرب

37.....أولاً: على المستوى السياسي/الدبلوماسي

41.....ثانياً: على المستوى العسكري/الحربي

- 42..... الفرع الثاني: الاستعمار وتثبيت الارتباط الجيوسياسي بالغرب
- 44..... الفقرة الأولى: دور البعد الصراعي بين القوى الكبرى 1912-1956
- 44..... أولاً: الصراع الفرنسي الأمريكي حول المغرب
- 47..... ثانياً: الصراع الأمريكي السوفياتي
- 48..... الفقرة الثانية: مغرب ما بعد الاستقلال والبحث عن هوية جيوسياسية مستقلة
- 49..... أولاً: الخيارات الجوسياسية الذاتية خلال المرحلة التأسيسية
- ثانياً: تقييم محاولات المغرب تأسيس اندماج وتعاون إقليمي وجهوي خارج دائرة نفوذ
- 52..... الغرب

المبحث الثاني

تأثير العامل الجغرافي على محددات السياسة الخارجية وعلى المبادئ الجيوسياسية

- 55..... للمغرب

المطلب الأول

- 56..... تأثير العامل الجغرافي على المحددات الداخلية
- 57..... الفرع الأول: تأثير المعطى الجغرافي على المحددات الداخلية الثابتة
- 58..... الفقرة الأولى: النظام السياسي
- 61..... الفقرة الثانية: الموارد الطبيعية
- 62..... أولاً: الفوسفات
- 64..... ثانياً: الثروة السمكية
- 65..... الفرع الثاني: المحددات الداخلية المتغيرة
- 66..... الفقرة الأولى: العامل الاقتصادي
- 67..... أولاً: ارتباط الاقتصاد المغربي بالاقتصاد الغربي وبالنظام الرأسمالي العالمي
- 69..... ثانياً: الاعتماد على المساعدات المالية والاقتصادية الخارجية والاقتراض
- 71..... الفقرة الثانية: القدرات العسكرية
- 71..... أولاً: الأدوار الجيوسياسية للقوات المسلحة الملكية
- 72..... ثانياً: اتجاهات سياسة التسليح المغربية

74.....ثالثا: بنية وتكوين الترسانة العسكرية المغربية.....

المطلب الثاني

76.....الموقع الجغرافي والمبادئ الجيوسياسية للمغرب.....

77.....الفرع الأول: الأصول النظرية لمفهوم المبادئ الجيوسياسية.....

78.....الفقرة الأولى: الجيوسياسية النقدية La Géopolitique Critique.....

82.....الفقرة الثانية: مفهوم المبادئ الجيوسياسية.....

85.....الفرع الثاني: المبادئ الجيوسياسية للمغرب.....

85.....الفقرة الأولى: المبادئ الجيوسياسية للمغرب على المستوى المحلي.....

85.....أولا: المبادئ الجيوسياسية لعلاقة المغرب مع إسبانيا.....

87.....ثانيا: المبادئ الجيوسياسية لعلاقة المغرب مع موريتانيا.....

88.....ثالثا: المبادئ الجيوسياسية لعلاقة المغرب مع الجزائر.....

90.....الفقرة الثانية: المبادئ الجيوسياسية للمغرب على المستويين الإقليمي والجهوي.....

الفصل الثاني

93.....الجغرافيا والسياسة الخارجية المغربية، مظاهر الاتصال والانفصال.....

المبحث الأول

94.....الجغرافيا والسياسة الخارجية المغربية، أنماط التفاعل.....

المطلب الأول

95.....الجغرافيا ضمن عقيدة السياسة الخارجية المغربية.....

95.....الفرع الأول: صنع القرار في السياسة الخارجية المغربية.....

96.....الفقرة الأولى: العقيدة الجيوسياسية المغربية، الفاعلون.....

100.....الفقرة الثانية: العقيدة الجيوسياسية المغربية، الخطاب.....

103.....الفرع الثاني: ارتهان السياسة الخارجية المغربية بالجغرافيا، قضية الصحراء نموذجا.....

104.....الفقرة الأولى: البعد الترابي والحدودي في قضية الصحراء.....

106.....الفقرة الثانية: المركزية الاستراتيجية لقضية الصحراء في سياسة المغرب الخارجية.....

المطلب الثاني

- 109.....السياسة الخارجية المغربية وتأثيرات العولمة.
- 110.....الفرع الأول: مقترح نظري في فهم علاقة العولمة بالسياسة الخارجية.
- 110.....الفقرة الأولى: تطور سيادة الدولة وسياساتها الخارجية.
- 113.....الفقرة الثانية: العولمة ظاهرة جغرافية.
- 116.....الفرع الثاني: العولمة والسياسة الخارجية المغربية، محاولة للتشخيص.
- 117.....الفقرة الأولى: السياسة الخارجية المغربية في زمن العولمة، الإمكانيات.
- 121.....الفقرة الثانية: السياسة الخارجية المغربية في زمن العولمة، التحديات.

المبحث الثاني

- 128.....الموقع الجغرافي مصدر تهديد أساسي للمغرب المعاصر.

المطلب الأول

- 129.....التهديد الجزائري.
- 130.....الفرع الأول: عناصر التهديد الجزائري للمغرب.
- 130.....الفقرة الأولى: العقيدة الجزائرية في مجال السياسة الخارجية.
- 133.....الفقرة الثانية: القدرات العسكرية وسياسة التسلح الجزائرية.
- 137.....الفرع الثاني: تأثير التهديد الجزائري على الوضع الإقليمي والدولي للمغرب.
- 137.....الفقرة الأولى: قضية الصحراء.
- 139.....الفقرة الثانية: التنافس المغربي الجزائري.

المطلب الثاني

- 143.....التهديد الإسباني.
- 144.....الفرع الأول: عناصر التهديد في السياسة الخارجية الإسبانية.
- 144.....الفقرة الأولى: السلوك الجيوسياسي الإسباني.
- الفقرة الثانية: الناتو والاتحاد الأوروبي وتقوية الوضعين الإقليمي والدولي لإسبانيا تجاه المغرب.
- 149.....أولا: الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي.

- 152.....ثانيا: الانضمام للاتحاد الأوروبي
- 157.....الفرع الثاني: القدرات والقوة العسكرية الإسبانية
- 157.....الفقرة الأولى: العامل العسكري في العلاقات المغربية-الإسبانية
- 160.....الفقرة الثانية: الأدوار العسكرية لكل من سبنة ومليلية

القسم الثاني

- 163.....السلوك الخارجي للمغرب بين الهويات الجيوسياسية والسياسات الإقليمية

الفصل الأول

- 164.....الهويات الجيوسياسية للمغرب

المبحث الأول

- 166.....الهوية الجيوسياسية المتوسطية للمغرب

المطلب الأول

- 167.....المغرب ضمن الجيوسياسية الكلاسيكية للمتوسط

- 167.....الفرع الأول: غرب المتوسط مركز ثقل جيوسياسي بالنسبة للمغرب

- 168.....الفقرة الأولى: المغرب ضمن مشروع الشراكة الأورو-متوسطية

- 169.....أولا: اتفاقية الشراكة

- 171.....ثانيا: مسلسل برشلونة

- 172.....ثالثا: حوار 5+5

- 173.....رابعا: الاتحاد من أجل المتوسط

- 174.....الفقرة الثانية: المغرب ضمن المركب الأمني لغرب المتوسط

- 174.....أولا: الرؤية والمفهوم المغربيين للأمن المتوسطي

- 178.....ثانيا: الدور المغربي في المركب الأمني لغرب المتوسط

- 178.....أ: المشاركة المغربية في السياسة الأوربية للأمن والدفاع

- 179.....ب: المغرب والحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي

- 180.....الفرع الثاني: مظاهر المحدودية والفشل في مشروع الشراكة الأورو-متوسطية

- الفقرة الأولى: مظاهر الفشل من خلال طبيعة العلاقات الجيوسياسية المتوسطة.....180
- الفقرة الثانية: مظاهر الفشل والمحدودية في الجوانب الاقتصادية، السياسية والأمنية.....182
- أولاً: على المستوى الاقتصادي.....182
- ثانياً: على المستوى السياسي/الأمني.....185

المطلب الثاني

- تأثير التحولات الجيوسياسية الجديدة على الهوية المتوسطة للمغرب.....187
- الفرع الأول: المعطى الجيوسياسي الجديد في المتوسط من خلال سلوك القوى الدولية والإقليمية.....187
- الفقرة الأولى: الفاعلون الرئيسيون في الفضاء المتوسطي.....188
- أولاً: دور الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.....188
- ثانياً: دور القوى الصاعدة الأخرى تركيا والصين نموذجا.....191
- الفقرة الثانية: المشهد الجيوسياسي الحالي في المتوسط.....194
- أولاً: عوامل اللااستقرار الداخلي للبلدان المتوسطة.....194
- ثانياً: العلاقات بين-متوسطة وتأثير التدخل الخارجي.....196
- الفرع الثاني: المغرب ضمن تحولات الفضاء المتوسطي.....199
- الفقرة الأولى: "الربيع العربي" ودينامية التحول الداخلي في المغرب.....199
- الفقرة الثانية: تداعيات "الربيع العربي" على السلوك السياسي الخارجي للمغرب.....203

المبحث الثاني

- الهوية الجيوسياسية الإفريقية.....207

المطلب الأول

- تأثير المجال الجيوسياسي الإفريقي على توجهات السياسة الخارجية المغربية المعاصرة.....208
- الفرع الأول: خصائص ومميزات المجال الجيوسياسي الإفريقي.....208

- الفقرة الأولى: الخصائص الجيوسياسية العامة للقارة الإفريقية..... 209
- الفقرة الثانية: المميزات الجيوسياسية لمنطقة الساحل والصحراء..... 213
- الفرع الثاني: موقع إفريقيا ضمن أولويات السياسة الخارجية لمغرب
ما بعد الاستقلال..... 218
- الفقرة الأولى: تقليدية العلاقات المغربية-الإفريقية..... 218
- الفقرة الثانية: العلاقات المغربية الإفريقية، مظاهر الانحسار ودواعي المراجعة..... 222
- المطلب الثاني
- السياسة الخارجية المغربية الجديدة في إفريقيا: عوامل الثبات والتحول..... 225
- الفرع الأول: الثبات النسبي على مستوى الانتشار الجيوسياسي..... 226
- الفقرة الأولى: الساحل والصحراء عمق استراتيجي ثابت بالنسبة للمغرب..... 227
- الفقرة الثانية: وسط إفريقيا وشرقها توجهات جديدة للسياسة الخارجية المغربية في
إفريقيا..... 231
- الفرع الثاني: التحول الجوهري على مستوى أدوات التأثير والنفوذ..... 234
- الفقرة الأولى: الدبلوماسية الاقتصادية أداة تأثير رئيسية للفعل الدبلوماسي المغربي في
إفريقيا..... 234
- أولاً: الزيارات الملكية..... 236
- ثانياً: الآلية الاتفاقية..... 237
- ثالثاً: القطاع الخاص والشركات المغربية..... 238
- الفقرة الثانية: العودة للاتحاد الإفريقي ومحاولة الانضمام للمجموعة الاقتصادية لدول غرب
إفريقيا..... 240

الفصل الثاني

- السياسات الإقليمية للمغرب..... 245

المبحث الأول

- السياسة الإقليمية العربية-الإسلامية للمغرب..... 245

المطلب الأول

- 246..... الهندسة المتغيرة للعلاقات المغربية-العربية/الإسلامية
- 246 الفرع الأول: تطور الممارسة المغربية في الفضاء العربي/الإسلامي
- 247..... الفقرة الأولى: المحددات المباشرة للعلاقات المغربية-العربية/الإسلامية
- 251..... الفقرة الثانية: الفضاء العربي/الإسلامي منصة إشعاعية للحضور الدولي للمغرب
- 255..... الفرع الثاني: التفاعلات الجديدة للمغرب مع المجال الجيوسياسي العربي/الإسلامي
- 256..... الفقرة الأولى: رؤية عامة حول النظام الإقليمي العربي والعلاقات بين عربية
- 260..... الفقرة الثانية: الفضاء العربي/الإسلامي في انشغالات السياسة الخارجية للمغرب

المطلب الثاني

- 262..... المغرب ودول الخليج: تحالف وشراكة استراتيجية تقليدية
- الفرع الأول: العلاقات المغربية-الخليجية بؤرة الارتباط المغربي بالمجال العربي/الإسلامي
- 262.....
- 263 الفقرة الأولى: جيوسياسية الخليج العربي
- 268 الفقرة الثانية: محددات ومجالات العلاقات المغربية-الخليجية
- 273..... الفرع الثاني: تحديات العلاقات المغربية-الخليجية، مرحلة ما بعد "الربيع العربي"
- 273 الفقرة الأولى: تأثير الربيع العربي على العلاقات المغربية-الخليجية
- 276 الفقرة الثانية: مظاهر التباين في العلاقات بين خليجية وسلوك التوازن المغربي

المبحث الثاني

- 280 البعد الأطلسي في السياسة الخارجية المغربية

المطلب الأول

- 281..... الأطلسي فضاء مركزي في التوازنات العالمية
- 281 الفرع الأول: الأهمية الجيوسياسية والجيوسياسية للفضاء الأطلسي
- 281 الفقرة الأولى: الأطلسية في العلاقات الدولية
- 285..... الفقرة الثانية: مظاهر الثقل الاستراتيجي للمحيط الأطلسي

290.....	الفرع الثاني: موقع المغرب ضمن الفضاء الاستراتيجي الأطلسي.....
291.....	الفقرة الأولى: الرؤية المغربية للفضاء الأطلسي.....
293.....	الفقرة الثانية: معوقات الاندماج المغربي في الفضاء الأطلسي.....
المطلب الثاني	
296.....	الأمريكتين، محور العلاقات الأطلسية للمغرب.....
296.....	الفرع الأول: العلاقات المغربية-الأمريكية.....
	الفقرة الأولى: المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، مصفوفة المصالح
297.....	الاستراتيجية.....
300.....	الفقرة الثانية: المحاور الكبرى للمصالح المغربية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.....
306.....	الفرع الثاني: أمريكا اللاتينية نموذج للجيوسياسية المغربية الجديدة.....
306.....	الفقرة الأولى: معالم الأهمية الجيوسياسية لأمريكا اللاتينية.....
309.....	الفقرة الثانية: الإمكانيات السياسية والاقتصادية لعلاقة المغرب بدول أمريكا اللاتينية.....
314.....	خاتمة.....
320.....	لائحة المصادر والمراجع.....
363.....	التصميم.....